المياه في المنطقة العربية

٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المياه

فى المنطقة العربية

المجلد الثالث

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٣ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مبارك يستعرض السياسات المائية حتى عام ٢٠١٧			
	الاحرار	١	٠٠/٠٣/٠٦
اشتراك مصر فى وضع الرؤية المستقبلة للمياه بصفتها العربية والافريقية			
كريمة السروجى	الاخبار	٢	٠٠/٠٣/٠٦
الموارد المائية .. وسياسات رشيدة			
	الاهرام المسائى	٣	٠٠/٠٣/٠٧
التعاون فى حوض النيل			
	الاهرام	٥	٠٠/٠٣/٠٧
مصر تشارك فى المؤتمر العالمى للمياه بهولندا			
كريمة السروجى	الاخبار	٦	٠٠/٠٣/٠٧
٣٠٠ مليار دولار لحل مشاكل المياه فى العالم			
عيسى عبد الباقى	الاحرار	٧	٠٠/٠٣/٠٨
مرافق المياه			
أحمد بهجت	الأهرام	٨	٠٠/٠٣/١٠
إدارة المياه فى مصر فى القرن الجديد			
ضياء الدين القوصى	الاهرام	٩	٠٠/٠٣/١١
الأمن المائى فى حوض النيل			
عبد الملك عودة	الاهرام	١٠	٠٠/٠٣/١١
الأمن المائى العربى			
	الاهرام	١١	٠٠/٠٣/١١
القضية وابعادها			
أحمد يوسف القرعى	الاهرام	١٢	٠٠/٠٣/١١
رؤية فى سياسات مصر المائية ؟			
مكرم محمد أحمد	المصور	١٣	٠٠/٠٣/١١

مجلد رقم ٣ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصر والدائرة النيلية			
صلاح عبد الرسول جمعة	الاهرام	٢٣	٠٠/٠٣/١١
سرقة المياه .. امام عيون الحكومة			
	اخبار اليوم	٢٦	٠٠/٠٣/١٣
انخفاض منسوب المياه ببحيرة ناصر ٣ سنتيمترات			
	الاهرام	٢٧	٠٠/٠٣/١٥
ملاحظات على سياسة مصر المائية			
على نور الدين اسماعيل	الاخبار	٢٨	٠٠/٠٣/١٥
سورية وتركيا تعاودان مناقشة ملف المياه قريبا			
يوسف الشريف	الحياة	٣٠	٠٠/٠٣/١٥
كيف نحمى مياهنا العربية ؟			
كريمة السروجى	الاخبار	٣١	٠٠/٠٣/١٦
قضية ورأى			
احمد طه النقر	الاخبار	٣٤	٠٠/٠٣/١٧
٤ محاور لحماية مياهنا العربية			
كريمة السروجى	الاخبار	٣٥	٠٠/٠٣/١٧
مؤتمر الأمن المائى المائى العربى يعقد بالقاهرة الاثنين المقبل			
	الاهرام	٣٧	٠٠/٠٣/١٧
الأمن المائى العربى .. رؤية للجامعة العربية			
احمد يوسف القرعى	الاهرام	٣٨	٠٠/٠٣/١٧
الرئيس مبارك يحرص دائما على الاهتمام بقضايا المياه			
عصام الشيخ	الجمهورية	٤٠	٠٠/٠٣/١٧
القضية وابعادها			
احمد يوسف القرعى	الاهرام	٤١	٠٠/٠٣/١٨
الأمن المائى .. الضرورة والتحدى			
سالم بكر الطيار	الاهرام	٤٢	٠٠/٠٣/١٨

مجلد رقم ٣ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاطماع الإسرائيلية فى المياه الفلسطينية			
مروان حداد	الاهرام	٤٣	٠٠/٠٣/١٨
حقوق دول المنبع ودول المجرى فى الاتفاقات الدولية			
منى مصطفى القاضى	الاهرام	٤٤	٠٠/٠٣/١٨
نحو قمة مائية عربية			
مهدى شحادة	الاهرام	٤٥	٠٠/٠٣/١٨
مياه العرب ومستقبل المفاوضات متعددة الاطراف			
باتريك ريبو	الاهرام	٤٧	٠٠/٠٣/١٨
العرب .. ومخاطر اشتعال حروب المياه			
نانى نجيب	الاهرام	٤٨	٠٠/٠٣/١٩
استعراض الرؤية العربية للمياه فى مؤتمر الأمن المائى بالقاهرة غدا			
سمير هدايت	الاهرام	٥٠	٠٠/٠٣/٢٠
الأمن المائى العربى			
عبد العزيز شحادة المنصور	الاهرام	٥١	٠٠/٠٣/٢١
تجمع دولى بالقاهرة لمناقشة تحديات الأمن المائى العربى			
	الاهرام	٥٣	٠٠/٠٣/٢١
اليوم .. افتتاح مؤتمر الأمن المائى العربى			
عصام الشيخ	الجمهورية	٥٤	٠٠/٠٣/٢١
دراية وضع سياسة مائية لمواجهة التحديات الخطيرة للعرب			
كريمة السروجى	الاخبار	٥٥	٠٠/٠٣/٢١
عبد المجيد يدعو من جديد الى قمة عربية بشأن المياه			
سمير هدايت	الاهرام	٥٦	٠٠/٠٣/٢٢
حريصون على تنمية وصيانة موارد المياه العربية			
يوسف عبد الرحمن	الجمهورية	٥٨	٠٠/٠٣/٢٢
مؤتمر الأمن المائى يحذر من خطورة عجز الموارد المائية فى الدول العربية			
عماد السويفى	الاحرار	٦٠	٠٠/٠٣/٢٢

مجلد رقم ٣ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الثالث)

المؤلف / العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سياسة مصر واضحة فى حماية المياه العربية			
كريمة السروجى	الاخبار	٦٣	٠٠/٠٣/٢٣
تحذير جديد للحكومات العربية من خطورة ازمة الماء			
ناصر فياض	الوفد	٦٣	٠٠/٠٣/٢٣
عبد المجيد يدعو لقمة عربية طارئة لمناقشة قضايا المياه			
ناصر فياض	الوفد	٦٤	٠٠/٠٣/٢٣
تحلية المياه بالطاقة الشمسية والاشعة البنفسجية			
	الاخبار	٦٥	٠٠/٠٣/٢٣
زيارة مبارك للبنان هزت اسرائيل واكدت مشروعية المقاومة اللبنانية			
كريمة السروجى	الاخبار	٦٦	٠٠/٠٣/٢٣
الوضع المائى لمصر مطمئن .. واحتياجات المشروعات العملاقة متوافرة			
	الاهرام	٦٧	٠٠/٠٣/٢٣
المناقشات تدين اطماع اسرائيل .. وجلسة حوار تركى سورى عراقى			
سهير هدايت	الاهرام	٦٨	٠٠/٠٣/٢٣
الوضع المائى لمصر مطمئن			
	الاهرام	٦٩	٠٠/٠٣/٢٣
الوضع المائى لمصر .. مطمئن وغير حرج			
	الاهرام المسائى	٧٠	٠٠/٠٣/٢٣
كلمة حق : نقطة المياه .. والتحدى			
اسكندر	المساء	٧١	٠٠/٠٣/٢٣
مواجهة جماعية لمحاولات سلب الحقوق المائية العربية			
اسكندر احمد	المساء	٧٢	٠٠/٠٣/٢٣
سوريا تدعو للتصدى ل خطة صهيونية			
	البيان	٧٣	٠٠/٠٣/٢٣
مشادة تركية – عراقية حول دجلة والفرات			
مصطفى يوسف	الخليج	٧٤	٠٠/٠٣/٢٣

مجلد رقم ٣ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الأمن المائى العربى والرؤية المصرية			
عربى اصيل	المساء	٧٥	٠٠/٠٢/٢٤
ضغوط اسرائيلية امريكية لاغتصاب حقوق الفلسطينيين من المياه			
عماد السويفى	الاحرار	٧٦	٠٠/٠٢/٢٤
مؤتمر الأمن المائى يدعو لقمة عربية تناقش قضايا المياه			
سمير محمود	الاهرام المسائى	٧٧	٠٠/٠٢/٢٤
رفض استخدام المياه			
سفير هدايت	الاهرام	٧٨	٠٠/٠٢/٢٤
تأييد عقد قمة عربية شاملة للمياه			
كريمة السروجى	الاخبار	٧٩	٠٠/٠٢/٢٤
مؤتمر الأمن المائى االعربى يحذر من استخدام القوة			
عماد السويفى	الاحرار	٨٠	٠٠/٠٢/٢٥
ترحب بالمبادرة التركية لبدء الحوار مع سوريا من أجل الاقتسام العادل لمياه نهر الفرات			
سهير هدايت	الاهرام	٨١	٠٠/٠٢/٢٦
الماء وصراعات وحروب المستقبل			
شوقى عبد الحكيم	الاهرام	٨٢	٠٠/٠٢/٢٧
توصيل المياه لنحو ٣٠ محافظة بتكاليف ٣٨,٥ مليون جنيه			
محمد عبد اللطيف	الاهرام	٨٣	٠٠/٠٢/٢٨
توصيل مياه الشرب لجميع قرى مركز بئر العبد			
أحمد الطبرانى	الاهرام المسائى	٨٤	٠٠/٠٢/٢٨
المياه .ز صراع القرن الجديد			
سنية البهات	الجمهورية	٨٥	٠٠/٠٣/٠١
قمة عربية لمعالجة مشكلة المياه			
محمد زكى	الاهرام العربى	٨٧	٠٠/٠٣/٠٤
بحث قضية المياه فى أول اجتماع دبلوماسى بين سوريا وتركيا			
عاطف صقر	الاهرام العربى	٩١	٠٠/٠٣/٠٤

مجلد رقم ٣ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الملك عبد الله الثانى يأمل فى أن يحل السلام مشكلة المياه			
ا.ف.ب	القدس	٩٣	٠٠/٠٣/٠٥
الرؤية المستقبلية لمياه القرن ٢١ فى مؤتمر لاهاى			
كريمة السروجى	الاخبار	٩٣	٠٠/٠٣/٠٥
المياه والمستقبل العرب			
محمد نصر الدين علام	الاخبار	٩٤	٠٠/٠٣/٠٥
زيارة مبارك للبنان حركت المياه الراكدة بالمحيط العربى			
	الاهرام	٩٨	٠٠/٠٣/٠٦
مياه مفيض توشكى لرى اراضى احد فروع ترعة الشيخ زايد			
كريمة السروجى	الاخبار	٩٩	٠٠/٠٣/٠٦
حرب المياه .. قادمة !!			
عيد حسن	الاحرار	١٠٠	٠٠/٠٣/٠٦
الوضع المائى العربى يزداد سوءا فى القرن الحالى			
سهير هدايت	الاهرام	١٠٥	٠٠/٠٣/٠٧
تركيا تسعى لتحويل فوائضها المائية			
بوراك اكينجى	القدس	١٠٨	٠٠/٠٣/٠٧
المطالبة بإنشاء منظمة عربية لتحلية مياه البحر وسد العجز المائى			
احمد نصر الدين	الاهرام	١١٠	٠٠/٠٣/٠٨
حرب المياه قادمة .. هل استعدت مصر ؟!			
عباس الطرابيلى	الوفد	١١١	٠٠/٠٧/٠٩
المياه التركية قد تصل الى الأدرن خلال عامين			
يوسف الشريف	الحياة	١١٦	٠٠/٠٣/٠٩
من افتتاحيات الصحف العربية			
	الحياة	١١٧	٠٠/٠٣/١٠
مصر لا تمنح ولا تبيع مياه النيل			
سناء مصطفى	الوفد	١١٨	٠٠/٠٣/١٢

مجلد رقم ٣ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أزمة المياه العربية واسبابها			
محمد نصر	الاخبار	١١٩	٠٠/٠٣/١٣
مقترحات مصرية لمنع الصراع بين الدول حول المياه			
احمد نصر الدين	الاهرام	١٢٣	٠٠/٠٣/١٣
المطالبة بتدعيم التعاون بين دول حوض النيل وزيادة مصادر المياه			
محمود دياب	الاهرام	١٢٤	٠٠/٠٣/١٣
مصر تشارك فى التنبؤات المناخية لحوض المتوسط			
عنايات مرجان	الاهرام	١٢٥	٠٠/٠٣/١٣
خبراء ينتقدون مشاريع المياه المكلفة التى لا يستفيد منها فقراء الدول النامية			
أ.ف.ب	القدس	١٢٧	٠٠/٠٣/١٣
الزراعة : مستويات اعلى من الانتاج بمقادير اقل من المياه			
جاك ضويف	الحياة	١٢٨	٠٠/٠٣/١٨
متظاهرون يعرقلون افتتاح المنتدى العالمى للمياه			
أ.ف.ب	الحياة	١٢٩	٠٠/٠٣/١٨
تكنولوجيا تحلية المياه والأمن المائى العربى			
حسن البنا سعد فتح	الشعب	١٣١	٠٠/٠٣/٢١
القطاع الخاص يطالب بتسعير المياه بكلفتها الحقيقية			
أ.ف.ب	القدس	١٣٦	٠٠/٠٣/٢١
البنك الدولى يريد تحميل المزارعين والمواطنين تكلفة المشروعات المائية !			
عامر عبد المنعم	الشعب	١٣٧	٠٠/٠٣/٢١
سوريا ولبنان تقطعان الجلسات المشتركة مع اسرائيل			
عادل زكريا	الاهالى	١٣٩	٠٠/٠٣/٢٢
افتتاح المؤتمر الوزارى حول المياه فى لاهاى			
أ.ف.ب	الحياة	١٤٠	٠٠/٠٣/٢٢
الامم المتحدة تدرس تلوث مياه شط العرب			
	الشعب	١٤١	٠٠/٠٣/٢٤

مجلد رقم ٣ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الثالث)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
رئيس سلطة المياه الفلسطينية يؤكد اصرار الشعب على استعادة حقوقه المائية			
نعيم ناصر	المياة	١٤٣	٠٠/٠٣/٢٦
كيف نجعل القرن ٢١ فى العالم العربى قرن المياه لا الجفاف ؟			
محمود يوسف عبد الرحيم	المياة	١٤٤	٠٠/٠٣/٢٧
١٦٥ دولة تتعهد بحل ٥٠٪من مشكلات نقص مياه الشرب بحلول عام ٢٠١٥			
	الاحرار	١٤٦	٠٠/٠٣/٢٧
هيئة مياه النيل المصرية السودانية تجتمع ١٥ ابريل بالخرطوم			
كريمة السروجى	الاخبار	١٤٨	٠٠/٠٣/٢٨
ديميريل يتوقع مشاكل ضخمة مع دمشق وبغداد حول المياه			
سيد عبد المجيد	الاهرام	١٤٩	٠٠/٠٣/٢٨
الوفود العربية ترفض سرقة اسرائيل للمياه العربية			
احمد نصر الدين	الاهرام	١٥٠	٠٠/٠٣/٢٩
احتمالات نشوب ازمة مياه كبرى			
	البيان	١٥١	٠٠/٠٣/٣١
نرشد الاستهلاك ونحمى الموارد ونقسم السدود لوقف الجفاف			
يوسف البجيرمى	البيان	١٥٥	٠٠/٠٣/٣١
المرأة العربية مسئولية عن الموارد المائية			
أحمد نصر الدين	الاهرام	١٦٠	٠٠/٠٣/٣١
المياه العذبة .. التحدى العالمى القادم !			
كريمة السروجى	الاخبار	١٦٣	٠٠/٠٣/٣١
مناقشة اتفاقية جديدة لتوزيع المياه بين دول حوض النيل فى مؤتمر مايو			
ناصر فياض	الوفد	١٦٦	٠٠/٠٤/٠٣
اين الرؤية العربية المستقبلية للمياه ؟			
محمد نصر الدين علام	الاخبار	١٦٧	٠٠/٠٤/٠٣
اول قانون لتنظيم استغلال الموارد المائية فى اليمن			
عادل السعيد	الشرق الاوسط	١٦٩	٠٠/٠٤/٠٣

مجلد رقم ٣ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الثالث) العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قمة جنيف تغوص فى مياه طبرية (١)			
محمود شكرى	الاهرام	١٧٠	٠٠/٠٤/٠٣
سقط ترفض استضافة مفاوضات المياه متعددة الاطرف			
أ.ف.ب	الاهرام	١٧٣	٠٠/٠٤/٠٥
مسقط تلغى أجتماع المياه فى المفاوضات متعددة الأطراف			
رويتر	الاخبار	١٧٣	٠٠/٠٤/٠٦
الأمريكيون يسعون للسيطرة على مياهنا ثم بيعها لنا !			
عامر عبد المنعم	الشعب	١٧٤	٠٠/٠٤/٠٧
أولبرايت تعلن مبادرة دولية خاصة بالماء			
	البيان	١٧٦	٠٠/٠٤/١٣
وزراء حوض النيل يناقشون بالخرطوم			
كريمة السروجى	الاخبار	١٧٧	٠٠/٠٤/١٣
أجتماع ثلاثى لدول النيل الأزرق			
عصام الشيخ	الجمهورية	١٧٨	٠٠/٠٤/١٤
توفير الموارد المالية لتمويل المعاش المبكر بالشركات			
محمد العجرودى	الاهرام	١٧٩	٠٠/٠٤/١٤
ندوة فى الرياض تناقش ٥٦ بحثا حول ترشيد المياه			
أنيس القديحى	الشرق الأوسط	١٨٠	٠٠/٠٤/١٤
المحطات النووية وتكنولوجيا تحلية المياه			
حسن البنا سعد غنم	الشعب	١٨١	٠٠/٠٤/١٤
المهدى يحذر من تفاقم مشكلة المياه بين دول حوض النيل			
ابو العباس محمد	الاهرام	١٨٦	٠٠/٠٤/١٦
مسقط وتل أبيب تبحثان مصادر المياه			
رويتر	القدس	١٨٧	٠٠/٠٤/١٨
تل أبيب تعتزم بناء محطة تحلية وشراء المياه العذبة من تركيا			
وكالات الانباء	الاتحاد	١٨٨	٠٠/٠٤/١٩

مجلد رقم ٣ المياه فى المنطقة العربية (المجلد الثالث)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الأردن يتلقى علاقة أسرائيل			
وكالات الانباء	العربى	١٨٩	٠٠/٠٤/٣٠
مستشار العلاقات العامة من السكان الى الموارد المائية			
جمال حمزة	الجمهورية	١٩٠	٠٠/٠٤/٣٠
الصراع العربى الاسرائيلى حول الماء مبنى على حسابات بشرية فقط .. !!			
مناحى الشيبانى	الرياض	١٩١	٠٠/٠٣/٣١
أعلان لاهاى ٢٠٠٠ ورؤية للمياه الدولية فى القرن الجديد			
احمد نصر الدين	الاهرام	١٩٤	٠٠/٠٤/٢٣
أولبرأيت .. وأمن المياه			
محمود وهيب السيد	الجمهورية	١٩٧	٠٠/٠٤/٢٣
أزمة ألمياه الحاجز الأخير امام عملية السلام فى الشرق الأوسط			
ا.ش.ا	الوفد	١٩٩	٠٠/٠٤/٢٣



المصدر : الأحرار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ / ٢ / ٢٠٠٠

مبارك يستعرض السياسات المائية حتى عام ٢٠١٧

استعرض الرئيس مبارك خلال رئاسته لاجتماع اللجنة الوزارية للرى والموارد المائية أمس السياسات المائية لمصر حتى عام ٢٠١٧.

اكد الرئيس على ان قضية تنمية الموارد المائية والحفاظ عليها وحسن استخدامها تمثل حقا للاجيال القادمة وتقع فى اولويات واهتمامات الدولة تجاه مستقبل مصر وابنائها.

وقال مبارك ان قطرة المياه اغلى من البترول لانها تمثل الحياة والثروة الحقيقية لمصر والمصريين فى ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم.

واشاد الرئيس بالسياسات الراسخة والمدروسة والمخططة على اعلى مستوى.. مشيرا إلى ان خريطة مصر تتغير فى اطار تلك المشروعات فى الشمال والشرق والجنوب والغرب.. وان خريطة جديدة ترسم حاليا لمصر.. وان معالم هذه الخريطة ستتضح عام ٢٠٠٢ وذلك فى ضوء المشروع الخاص بترعة السلام شرق وغرب قناة السويس والذى استمر العمل فيه اكثر من ١٠ سنوات وكان يمثل حلما سوف يتحول إلى واقع فى الاعوام القادمة.

وقال وزير الإعلام ان الرئيس مبارك استعرض بالتفصيل خطة التوسع الافقى فى مساحة ٣,٤ مليون فدان والاستخدامات المائية المتاحة عام ٢٠٠٠ وخطة الاستخدامات المائية التى تخدم خطة التوسع الافقى حتى عام ٢٠١٧.

وتمثل تلك الخطط ١,٢٠٠ مليون فدان تزرع على مياه الصرف والمياه الجوفية المسطحة فى وادى النيل والدلتا و٥٤٠ الف فدان فى الصحراء الغربية تزرع من المياه الجوفية العميقة و٦٢٠ الف فدان بشمال سيناء وغرب القناة مشروع ترعة السلام و٥٤٠,٢ الف فدان جنوب مصر فى منطقة توشكى و٢٥٠ الف فدان حول القاهرة والاسكندرية تزرع من مياه الصرف الصحى والمعالج و٢٥٠ الف فدان اخرى توسعات مستقبلية بوسط سيناء.

واوضح الشريف ان وزير الموارد المائية والرى تناول العلاقات التى تربط دول حوض النيل مع مصر والخطوات التنفيذية للمجلس الوزارى الذى اعلن عنه اخيراً حتى يكون الية جديدة لتنمية حوض النيل.. مشيراً إلى انه تم توقيع الاتفاق الخاص بالمجلس الوزارى لدول حوض النيل فى مايو ١٩٩٩. واشار الدكتور محمود ابوزيد خلال الاجتماع إلى المنح التدريبية للفنيين فى دول حوض النيل.

كما عرض وزير الموارد المائية والرى تقارير حول موقف المياه فى حوض النيل.

واضاف صفوت الشريف ان الرئيس حسنى مبارك كان حريصا على متابعة المشروعات القومية الكبرى وبرامجها التنفيذية ومكونات المشروعات وبدء دخولها للخدمة وتوزيع الاراضى ونظم التوزيع.



المصـــدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٦ / ٢ / ٢٠٠٠

وزير الموارد المائية والرى بعد اجتماع اللجنة التنفيذية للمؤتمر العالمى للمياه

اشتراك مصر فى وضع الرؤية المستقبلية للمياه بصفتها العربية والإفريقية

كتبت كريمة السروجى :

اكد د . محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى ان اشتراك مصر فى وضع الرؤية المستقبلية للمياه فى القرن ٢١ هو باعتبارها دولة عربية وافريقية واحدى دول حوض النيل، وليس بصفتها دولة شرق اوسطية وهذا ما يؤكده وضعنا المائى. وقال انه تم استبعاد المياه المخصصة للزراعة والتى تستهلك ٧٠٪ من موارد المياه العذبة على مستوى العالم من مناقشات الرؤية باعتبارها تدخل ضمن الاحتياجات المائية الاساسية لتوفير الغذاء لكل انسان. واضاف ان مصر بكل ثقلها السياسى قررت المشاركة فى اللجنة الدولية لفض منازعات المياه المزمع تشكيلها لتصبح أحد اعضاء المجلس الفنى للجنة الدولية نظرا لخبرة مصر وما لديها من علماء فى مختلف المجالات المائية والفنية والقانونية.

جاء ذلك امس فى المؤتمر الصحفى الذى عقده الوزير عقب اجتماع اللجنة التنفيذية للتحضير للمؤتمر العالمى الثانى للمياه المقرر انعقاده فى هولندا يوم ٢١ مارس القادم ولمدة أسبوع وتحضر جلسته الافتتاحية ملكة هولندا. وقال الوزير ان هذا المؤتمر حدث ضخم فى مطلع القرن ٢١ ويناقش اهم قضايا العصر وهى المياه العذبة «المشاكل والحلول» واعلان مبادىء الرؤية المستقبلية للمياه فى القرن الجديد. وقرر المجلس العالمى للمياه برئاسة الوزير انشاء الية للمتابعة تشكل بعد المؤتمر مباشرة بالاضافة إلى الاحتفال باليوم العالمى للمياه ٢٢ مارس والذى تنظمه الامم المتحدة . وحول تسعير المياه اكد الوزير أن هناك فكرا عالميا لتحديد تكلفة للمياه العذبة والصرف الصحى لاجبار المواطنين على التعامل بحرص مع المياه. واشار ان مصر بدات فى استعاضة كل التكاليف لتوصيل المياه للمستثمرين فى توشكى وفى سيناء على ترعة السلام تختلف قيمة الأرض بين ٣ فئات حددتها اللجنة الوزارية العليا للاستفادة من المشروع والذى يؤدى فى النهاية إلى ايجاد نوع من استعاضة التكاليف أو جزء منها .



المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٧/٢/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الموارد المائية.. وسياسات رشيدة

تحرص القيادة السياسية على وضع اسس رشيدة وسليمة للسياسات المائية لمصر باعتبارها من اهم الموضوعات التى تمثل عصبا اساسيا للتنمية فى مصر ليس فقط فى الزراعة وإنما ايضا فى مختلف قطاعات الدولة.

ويمكن القول بان رئاسة الرئيس مبارك لاجتماع اللجنة الوزارية للرى والموارد المائية يؤكد اهتمام القيادة السياسية باستعراض الاحتياجات الفعلية والمحاور الرئيسية للسياسات المائية فى مصر، خاصة ان قضية تنمية هذه الموارد والحفاظ عليها وحسن استخدامها تمثل حقا للأجيال المقبلة وتقع فى اولويات واهتمامات الدولة نحو مستقبل مصر وابنائها.

يضاف الى ذلك ان هذا الاجتماع يأتى إطار سلسلة من الاجتماعات المتواصلة التى يعقدها الرئيس مبارك لمتابعة جميع الاستراتيجيات والسياسات فى جميع قطاعات الدولة كلها. ولعل تاكيد الرئيس مبارك ان قطرة المياه اغلى من البترول هو رؤية صائبة ودقيقة، ذلك لان المياه تمثل الحياة والثروة الحقيقية لمصر والمصريين فى ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم.

والشاهد ان السياسات المائية فى مصر راسخة ومدروسة ومخططة على اعلى مستوى. وفى ظل تغير خريطة مصر فى إطار المشروعات القومية التى تقام فى الشمال والشرق والجنوب والغرب، وهى الخريطة التى ينتظر ان تتضح معالمها بحلول عام ٢٠٠٢، فإننا نرى أن تدارس السياسات المائية يأتى لاختيار افضل الخطوط والخطط التى تحقق الفائدة المرجوة وتسهم فى دفع واستثمار المشروعات المختلفة ومن بينها المشروع الخاص بترعة السلام شرق وغرب قناة السويس استمر العمل فيه أكثر من ١٠ سنوات وكان يمثل حلما سوف يتحول الى واقع فى الاعوام المقبلة.

إن مصر تتجه لتنفيذ خطة طموحة للتوسع الافقى فى مساحة ٤,٣ مليون فدان واستثمار الاستخدامات المائية المتاحة عام ٢٠٠٠ وتطوير خطة الاستخدامات المائية التى تخدم خطة التوسع الافقى حتى عام ٢٠١٧، ويكفى ان نشير الى ان تلك الخطط تمثل ١,٢٠٠ مليون فدان تزرع على مياه الصرف والمياه الجوفية المسطحة فى وادى النيل والدلتا و٥٤٠ الف فدان فى الصحراء الغربية تزرع من المياه الجوفية العميقة و٦٢٠ الف فدان بشمال سيناء وغرب القناة «مشروع ترعة السلام»، و٤٥٠ الف فدان جنوب مصر فى منطقة توشكى و٢٥٠ الف فدان حول القاهرة والإسكندرية تزرع من مياه الصرف الصحى والمعالج و٢٥٠ الف فدان أخرى كتوسعات مستقبلية بوسطة سيناء.

إن الخطة والسياسات المائية التى تناولها الاجتماع اسهمت الى حد كبير فى تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية لمياه الشرب حتى عام ٢٠٠٠ تصل الى ٤,٥ مليار متر مكعب وبالنسبة للاحتياجات الحالية والمستقبلية من مياه الصناعة حتى ٢٠١٧ تقدر بنحو ١٠,٦ مليار متر مكعب منها ٢,٢ مليار متر مكعب تمثل الاستهلاك الفعلى للصناعات و٨,٤ مليار متر مكعب تعود مرة اخرى لإعادة الاستخدام.



إن مصر تملك امكانات وموارد مائية واعدة وضخمة، وبالارقام فإن إمكانات المياه الجوفية فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٥,٤ مليار متر مكعب وان الاضافى المتاح حتى عام ٢٠١٧ يبلغ ٦,٥ مليار متر مكعب ليكون اجمالى امكانات المياه الجوفية المقدرة تقديرا دقيقا حوالى ١١,٩ مليار متر مكعب. اما اعادة استخدام مياه الصرف فان خطة السياسات المائية التى يعاد استخدامها ينتظر ان تشهد ارتفاعا من ٥ مليارات متر مكعب عام ٢٠٠٠ الى ٨,٤ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٧.

ومن الواضح أن السياسات المائية لمصر تعتمد على عدة محاور لعل ابرزها تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة والحفاظ على نوعية المياه ومنع التلوث وتنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل، وربما كان ضروريا ان نضيف فنقول ان الدولة مهتمة بتطوير سياسات الرى فى الأراضى القديمة بما يحقق تطوير مساحات تصل الى ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ تدريجيا وبما يحقق وفرة من المياة تصل الى نحو ٣ مليارات متر مكعب من مياه الرى.

والشيء المؤكد ان الاهتمام بتطوير السياسات المائية فى مصر سوف يسهم في استثمار تلك الموارد الثمينة فى الحاضر والمستقبل على افضل نحو بما يحقق الأهداف الموضوعة والخطط المرسومة ويؤدى الى استثمار الامكانات والموارد المتاحة بما يخدم اهداف التنمية وزيادة الإنتاج فى مختلف المجالات.

المحرر



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ / ٢ / ٢٠٠٢

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رأى الأهرام

التعاون فى حوض النيل

ترتكز السياسة المائية المصرية كما بحثت واقرت فى اجتماع اللجنة الوزارية للرى والمياه برئاسة الرئيس حسنى مبارك أمس الأول على ثلاثة محاور هى: تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة، والحفاظ على نوعية المياه ومنع التلوث، وتنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل.

وهكذا فإن استراتيجية مصر فى قضية المياه تغلب منهج التعاون على منهج الصراع الذى شاع فى الفكر الاستراتيجى فى العقدين الماضيين، حين تركز الحديث على حروب المياه المتوقعة، وحين رشحت منطقة الشرق الأوسط عموما وحوض النيل على وجه الخصوص لتكون من أكثر مناطق العالم تعرضا لحروب المياه، وإذا كان منهج التعاون فى مواجهة مشكلة نقص الموارد المائية يتلاءم تماما مع اختيارات مصر السلمية فى جميع جوانب علاقاتها الدولية، وهو مايتلاءم أيضا مع تركيزها على أهداف التنمية وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتحقيق النهضة التكنولوجية، فإن هذا النهج يتسق فى الوقت نفسه مع حقائق الأوضاع فى حوض النيل، ذلك أن هذا الحوض يتميز عن كثير من أحواض الأنهار الدولية بتمتعه بإمكانات ضخمة لزيادة إيرادات النهر، وتلبية احتياجات كثير من دوله من المياه من مصادر أخرى غير التى تتدفق إلى مجرى النيل مقبلة إلى مصر. وقد أوضح تقرير وزير الرى والموارد المائية الذى عرض فى اجتماع أمس الأول أن إجمالى المفقود من إيرادات المياه فى حوض النيل يصل إلى ٩٤,٩٪، أما إجمالى المفقود فى الهضبة الاستوائية فيصل إلى ٩٧,٥٪ من مياهها، وترتفع هذه النسبة إلى ١٠٠٪ فى منطقة بحر الغزال، كما تصل فى الهضبة الإثيوبية إلى ٨٧,٥٪.

وهكذا فإن موارد المياه فى حوض النيل أوفر من احتياجات جميع دول الحوض العشر، وما ينقص هو التعاون فى إنقاذ هذه المياه الضائعة بغزارة، ومصر مستعدة لهذا التعاون دون حدود، ونحسب أن جميع الدول المتشاطئة فى حوض النهر الخالد قادرة على أن ترى أن مصالحها تكمن فى التعاون وليس فى الصراع.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٧ / ٢ / ٢٠٠٠

مصر تشارك فى المؤتمر العالمى للمياه بهولندا

كتبت كريمة السروجي:

يجتمع اكثر من ١٥٠ وزيرا للموارد المائية على هامش المؤتمر العالمى الثانى للمياه المقرر عقده بهولندا مارس القادم.

يشارك الوزراء لأول مرة فى بحث المشاركة فى المياه والامطار وخطط العمل الجديدة لتحقيق ذلك، ودور المياه فى الأمن الغذائى والانتاج الزراعى.

بالاضافة إلى عقد اجتماعات مع ممثلى القطاع الخاص ورجال الأعمال ووجهة نظرهم فى المشاركة فى تنفيذ مشروعات المياه اعلن ذلك الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية والرى واضاف الوزير ان إعلان المبادىء المقرر إعلانه يوم ٢١ مارس فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذى ترأسه مصر بصفتها رئيسا للمجلس العالمى للمياه. سوف يتم توزيعه فى نشرات خلال جلسات المؤتمر وسوف يهتم المؤتمر بفئة جديدة لها دور رئيسى فى الحفاظ على المياه وهم الشباب من سن ٨ وحتى ١٥ سنة. حيث يشارك هؤلاء الشباب من مختلف دول العالم فى جلسات المؤتمر، ومن المقرر ان يقوموا باصدار بيان خاص بهم يوضح دورهم فى هذا الموضوع. علاوة على تقديمهم لسيارة المستقبل التى تعمل بالمياه.



المصـــدر : الأحـــــرار

التاريـــخ : ٨ / ٢ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس العالمى للمياه يطلب:

٣٠٠ مليار دولار لحل مشاكل المياه فى العالم

كتب عيسى عبد الباقى:

اعلن الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى ان المجلس العالمى للمياه قرر الاستعانة برجال الاعمال والمستثمرين بمختلف الدول ذات الاحواض النهرية للمساهمة فى تمويل الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية فى العالم والقضاء على اية حروب مُستقبلية.

قال الوزير ان الخطة تتكلف حوالى ٣٠٠ مليار دولار ويتم تنفيذها خلال هذا القرن موضحاً ان المجلس العالمى قرر كذلك اعتبار رجال الاعمال والقطاع الخاص شريكا اساسيا فى إدارة وترشيد المياه فى المرحلة المقبلة. أوضح الوزير ان المؤتمر الدولى للمياه المقرر عقده فى هولندا مارس القادم ستخصص احدى جلساته لدور القطاع الخاص فى تعظيم الاستفادة من المياه داخل الدول النهرية والقضاء على اية حروب أو منازعات مستقبلية، واشار ابوزيد إلى ان خبراء الموارد المائية بالعالم قرروا ضرورة قيام وزراء المياه برفع تقارير للقيادات السياسية تطالب باعطاء فرصة أكبر للقطاع الخاص والمشاركة بصورة أكبر فى مشروعات المياه وأكد الوزير انه تم الاتفاق كذلك على وضع ضوابط لتسعير المياه المستخدمة فى غير الاغراض الزراعية لضمان عدالة التوزيع وحسن الاستغلال بجانب التوسع فى تكوين روابط مستخدمى المياه ومشاركتهم فى أعمال الإدارة والتشغيل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١/٢/٢٠٠٠



مرفق المياه

وصلت إلى الرسالة التالية من الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى.

السيد الاستاذ/ احمد بهجت

ش الجلاء . القاهرة

تحية طيبة.. وبعد

ايماء الى مانشر بالجريدة بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢١ بباب «صندوق الدنيا» والمتضمن رسالة الاستاذ حسين حامد المخرج بالتليفزيون بشأن تغاضى المرفق عن قراءة العدادات بحجة عدم وجود عدد كاف من الموظفين، وكذلك التقديرات الجزافية للعمارات رغم وجود شقق مغلقة لسفر اصحابها وكثرة الوصلات الخاصة بالشقق داخل العمارات، واقتراح تركيب العدادات داخل كل شقة ،يرجى التفضل بالاحاطة بالآتي:

. بالنسبة لتغاضى المرفق عن عدم قراءة عدادات المياه بحجة عدم وجود عدد كاف من الموظفين فهذا الامر لم يحدث حيث إن الهيئة لديها العدد الكافي من قراء العدادات، وتقوم الهيئة بقراءة العدادات بصفة منتظمة، إلا ان هناك بعض العدادات لا تعمل . معطلة . فتتم المحاسبة على اساس متوسط استهلاك عام سابق لحين استبدال العداد على نفقة الهيئة.

....

. اما بالنسبة للتقديرات الجزافية فاننى منذ ان توليت المسئولية كرئيس للهيئة اصدرت التعليمات بضرورة فحص جميع الشكاوى التى ترد للهيئة بالتقديرات الجزافية، ومكتبى مفتوح لتلقى مثل هذه الشكاوى، فعلى السيد الاستاذ الشاكى موافاتنا بصورة من إيصال المياه الذى يتضرر من تقديره لفحص اسباب الشكوى.

هذا مع العلم بان سعر متر المياه يباع للمستهلك بـ ١٣ قرشا فى حين انه يتكلف ٥١ قرشا.

....

أما بخصوص اقتراح سيادته بتركيب عداد المياه داخل الشقة ،فهذا لا يتفق مع المواصفات الفنية التى تضمن توزيع المياه لجميع الشقق بضغط متساو، ولضمان قطع المياه عن احدى الشقق فى حالة عدم سداد قيمة استهلاكها، ولذلك فإن تركيب العداد يجب أن يجاور مصدر المياه بمدخل العمارة.. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس الإدارة

لواء مهندس حسنين الشهاوى

أحمد بهجت



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهــــرام

التاريـــخ : ١١/ ٢/ ٢٠٠٠

إدارة المياه فى مصر فى القرن الجديد

د. ضياء الدين القوصى

مشرف تنفيذ فى مشروع توشكى

تطل مصر على القرن الحادى والعشرين وقد بلغ تعداد سكانها نحو ٦٥ مليون نسمة اى ما يزيد على ٢٥ ضعف ما كان عليه هذا التعداد فى بدايات القرن التاسع عشر وهى الفترة التى لم يكن عدد المصريين فيها يزيد بكثير على ٢.٥ مليون كانوا يقتاتون على رقعة منزرعة لا تزيد ايضا على ٢.٥ مليون فدان تزرع مرة واحدة سنويا. وهاهى الاراضى الزراعية الآن تجاوز ثلاثة امثال هذه المساحة (اى ٧.٥ مليون فدان) وكذلك فإن معظم هذه المساحة تقارب الكثافة المحصولية بها رقم ٢٠٠٪ (اى تزرع على الاقل بمحصولين سنويا) كما ان غلة انتاج الفدان الواحد فى الوقت الحاضر قد يزيد على مثيلها منذ المائتى عام العديد من المرات ولهذا السبب ظلت مصر طوال هذه السنوات تحقق قدرا مرضيا من الأمن الغذائى والكسائى يتمثل فى كفاية معظم المحاصيل الزراعية فى الوفاء بمتطلبات المواطنين فيما عدا محصولين اساسيين هما القمح والمحاصيل الزيتية.

وما يثير الدهشة فى هذه المعادلة بحق هو ان ايراد نهر النيل هو نفسه الايراد الذى ظل يصل الى ربوع البلاد على مر السنين إلا ان ما تغير هو قدرة الانسان المصرى على السيطرة على النهر والمحافظة على قطرات مياهه والتحكم فى سريانه وماكان ذلك إلا بانشاء القناطر الخيرية ثم سد اسوان ثم قناطر اسيوط واسنا ونجع حمادى وزفتى وادفينا ودمياط ثم انشاء السد العالى الذى اعلن اتمامه فى منتصف الستينات التحكم الكامل للمصريين فى كل قطرة من قطرات مياه النهر.

لكن الزيادة السكانية فى مصر لن تتوقف بحلول القرن الجديد والالفية الثالثة ومن ثم فإن نصيب الفرد من المياه سيقل، وحصته من الاراضى الزراعية تنكمش ومن هنا كان من الضرورى ان تتجه البلاد الى خطة طموح تزيد بها مساحة الاراضى الزراعية الى ما يقرب من١١ مليون فدان اى باضافة قدرها ٣,٤ مليون فدان الى المساحة الحالية خلال عشرين عاما بدات فى ١٩٩٧ وتنتهى بحلول عام ٢٠١٧.

من اهم مشروعات هذه الخطة الجديدة مشروع ترعة السلام الذى يهدف إلى زراعة ٦٢٠ الف فدان يقع ٢٢٠ الف فدان منها الى الغرب من قناة السويس على حواف شرق الدلتا، اما المساحة المتبقية ٤٠٠ الف فدان فتقبع فى الشريط الساحلى لشبه جزيرة سيناء الى الشرق من قناة السويس، اما المشروع الثانى ذو الأهمية الكبرى فهو مشروع تنمية جنوب الوادى الذى يهدف الى زراعة مليون ونصف مليون فدان يمكن تقسيمها الى ثلاثة اجزاء.

الاول: هو زراعة مجموعة من الاودية التى تقع فى المسافة بين محافظتى قنا واسوان وتشمل وديان النقرة والصعايدة واللقيطة والكوبانية وكوم امبو، وهذه سيتم زراعتها بمياه النيل.

الثانى: هو زراعة الاراضى بمنطقة شرق العوينات ودرب الاربعين ومنخفضات الصحراء الغربية فى واحات الخارجة والداخلة وغرب الموهوب وأبو منقار والفرافرة والبحرية وسيوة وهى اراض ستروى جميعها بالمياه الجوفية.

الثالث: هو مشروع توشكى الذى يهدف الى زراعة ٥٤٠ الف فدان تروى من بحيرة ناصر بعد رفع المياه منها الى قناة الشيخ زايد وشبكة من الترع التى ستغذى هذه المساحات بمياه الرى.

إلا ان السؤال الذى يطرح نفسه الآن والذى يشغل بال الكثيرين هو كيف يمكن تدبير المياه اللازمة لرى كل هذه الاراضى؟.. والإجابة على هذا السؤال هو التحدى الحقيقى الذى يواجه المصريين من الآن إلى بدايات القرن الجديد والذى يتمثل فى ضرورة ايجاد الآليات التى تمكن من المحافظة على المياه وترشيد استخدامها بالقدر الذى يكفى لتوفير المياه لرى المساحات الجديدة.

وهذه الاجراءات وان كانت صعبة ولكنها بالقطع ليست مستحيلة وتتمثل فى تسوية الاراضى الزراعية تسوية دقيقة باستخدام الليزر وقصر الرى فى الاراضى الجديدة والخفيفة (الرملية) على الطرق الحديثة والرش والتنقيط وتطوير الرى فى الاراضى القديمة وزيادة الكثافة المحصولية بزراعة المحاصيل قصيرة العمر وإعادة تدوير المياه العادمة بمختلف انواعها (صرف الاراضى الزراعية والصرف الصحى والصرف الصناعى، وتشجيع الزراع على الرى الليلى وخفض المساحات التى تزرع بالمحاصيل الشرهة للمياه واهمها الارز وقصب السكر كل هذه الاجراءات وغيرها كثير يمكن ان توفر كميات كبيرة من المياه التى تخصص لرى الاراضى الزراعية الجديدة فى المشروعات السابق الاشارة إليها.

اما فى مجال ترشيد استهلاك المياه للاغراض الاخرى فإن ذلك ممكن بتطوير محطات التنقية وتجديد وتحديث الشبكات ووقف الفواقد داخل المنازل والمكاتب الحكومية والمستشفيات ودور العبادة والمدارس نتيجة لضعف كفاءة الصنابير والمحابس والسيفونات.

كذلك فإن الصناعة يقع عليها عبء تطوير الاتها بحيث يقل استهلاك المياه للاغراض الصناعية، وايضا يقل هذا الاستهلاك فى المياه اللازمة لتبريد الماكينات.

واما يزيد اهمية عن ترشيد الاستخدام للاغراض المختلفة فهو بلا شك المحافظة على المياه من التلوث، وهذه تحتاج الى زيادة وعى الجمهور بأهمية المياه النظيفة وخطورة المياه الملوثة على الصحة والانتاج على حد سواء وايضا الى الوسائل والسبل الكفيلة بتطبيق قوانين المحافظة على البيئة المائية من التلوث بحزم وشدة.

كما ان الدولة لا تألو جهدا فى سبيل زيادة الموارد المائية بالاشتراك مع الدول التى تشترك معها فى حوض النيل وايضا فى مجال زيادة للموارد المائية عن طريق إعذاب مياه البحر والمياه المالحة والتى ينتظر ان تصل الى نتائج مرضية خلال المستقبل القريب خصوصا اذا استخدم فى انتاجها الطاقة الجديدة والمتجددة والتى تتمثل فى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

ان عبء ادارة المياه فى مصر فى مدخل القرن الجديد لهو مسئولية عظمى لا لانها تمس جموع المصريين الآن فحسب ولكن لانها تسطر مستقبل هذه الامة الذى نامل فى ان يكون مستقبلا مشرقا وسعيدا لكل مصرية ولكل مصرى ولكل المصريين.



الأمن المائى فى حوض النيل

د . عبد الملك عودة

خلال اجتماع اللجنة الوزارية للرى والموارد المائية تحدث الرئيس حسنى مبارك فقال فى كلمة جامعة مانعة «إن قطرة المياه اغلى من البترول لانها ثروة مصر الحقيقية فى الماضى والحاضر والمستقبل».

وعرض وزير الموارد المائية والرى المحاور الرئيسية للسياسة المائية المصرية حتى عام ٢٠١٧ فى ثلاثة محاورهى: تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة والحفاظ على نوعية المياه وتنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل.

● الحقائق التى تحدث عنها الوزير هى ما قاله وزراء الموارد المائية المصريون خلال الستينيات والسبعينيات وحتى اليوم، منذ ان عم الجفاف وانتشر القحط والتصحر وضربت المجاعة قواعد المجتمعات الإنسانية والموارد الطبيعية فى اغلب مناطق حوض النيل خاصة دول المنبع. ومن ثم ظهرت الآثارفى سنوات متتالية بتناقص الإيراد المائى الوارد إلى بحيرة ناصر بعد إنشاء السد العالى داخل حدود الدولة المصرية.

● السؤال المطروح أمس واليوم وغدا: هو ماذا بعد عام ٢٠١٧؟ لان الفترة الزمنية الباقية تمثل برهة او هنيهة فى عمر الدولة والمجتمع المصرى، وايضا يصح هذا القول بالنسبة للدول الاخرى فى حوض النهر.

● إن الأرقام والإحصاءات التى يقول بها الخبراء فى علوم الهيدروليكا من المصريين وغيرهم تدل على ان دول حوض نهر النيل تعيش فى أعماق أزمتين متشابكتين مترابطتين،، الأولى هى أزمة سوء إدارة الوفرة المائية فى وقت تتزايد فيه التطلعات والمطالبات المائية للرى وللطاقة الكهرومائية، وأما الثانية فهى غياب القدرة والإرادة السياسية للاتفاق بالتفاوض بين دول الحوض، فى وقت يتزايد فيه الحديث حول التنمية ورفع مستويات المعيشة وتناقص حصة الفرد من الماءالعذب النقى. أن تاكيد هذا القول يظهر من المراجعة لعدد ومستويات الاجتماعات والمناقشات والأوراق والخطط المائية التى اجتهدت الدول العشر فى إعدادها أو المشاركة فيها بعد انشاء السد العالى، ومحاولة الهيئة الفنية الدائمة المشتركة (الثنائية) توسيع نشاطها ومسئولياتها إلى المستوى الجماعى الذى يضم جميع دول الحوض، ولما فشلت هذه المحاولة تحولت المسارات وقنوات الاتصال والتفاعل إلى مشروعات الهيدرومترولوجية ثم الإندوجو ثم قناة جونجلى ثم تكونيل ومؤتمرات وزراء الموارد المائية،، مع نمو متصاعد على المستويات العالمية والاقليمية بموضوعات المياه والتعاون المائى.

● كان كل هذا الجهد والنشاط فى فترة الحرب الباردة وبين دول تسع مستقلة قامت فى الحوض بعد تصفية الاستعمار الأوروبى، ترتب على التحرر الوطنى والاستقلال انتهاء تصورات التخطيط الشامل الكلى للمشروعات المائية فى الهضبة الاستوائية والهضبة الإثيوبية، وهى فى مصر من مواريث فترة الاستعمار البريطانى وفترة الحكم الملكى بعد اعلان استقلال مصر عام ١٩٢٢، ثم تحولت السياسة المائية المصرية بنجاح إلى التخزين القرنى المستمر بإنشاء السد العالى بعد ثورة ١٩٥٢. وبعد انتهاء الحرب الباردة ومقدم أعوام التسعينيات من القرن الـ ٢٠ تمسكت كل دولة بمخططها المائى (ماستربلان)، الأمر الذى ادى قبل انتهاء القرن الماضى إلى اولوية التحول إلى مخططات مشروعات فروع النهر وروافده لاعتبارات عملية وللسهولة النسبية فى تحديد اولويات الاحتياجات وترتيب المطالبات، واستجابة لنتائج التغير فى موازين القوى بين الدول المشاطئة للنهر، فقبلت السياسة المصرية المبدأ وبدات فى التفاوض الثلاثى حاليا مع السودان وإثيوبيا حول مشروعات وسدود النيل الأزرق، وكان فى هذا حكمة وحسن تصرف من جانب السياسة المصرية، اذ ان حكومة السودان فى سنوات الاختلاف الحاد مع الحكومة المصرية اقدمت منفردة على الاتفاق مع إثيوبيا فى الأعوام من ١٩٩١ حتى ١٩٩٢ وإعداد وثيقة للتعاون المائى فى حوض النيل الأزرق، ويقول بعض الخبراء الأجانب إن هذه الوثيقة (أو الإعلان) لو تم تنفيذها لهددت أسس اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وأن توقف التعاون بعد ذلك بين الدولتين.

●● والجديد الوافد على العرض السابق هو امران اولهما دور البنك الدولى وأفكاره المنشورة التى يعرفها خبراء المياه المصريون مثل غيرهم فى العالم المعاصر بالترويج لمجموعة من المفاهيم الجديدة مثل تسعير المياه وانشاء بنك للمياه وبورصة للمياه فى حوض النهر، اما ثانيهما فهو موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٩٩٧/٥/٢١ على اتفاقية قانون المجارى المائية الدولية لغير الأغراض الملاحية، والانقسام الذى ظهر واضحا فى التصويت الختامى على الاتفاقية بين دول حوض النيل، حيث وافقت دولتان هما السودان وكينيا ورفضت دولة بوروندى وتحفظت دول مصر ورواندا واثيوبيا وتنزانيا، وتغيبت عن جلسة التصويت الدول الأخرى فى حوض النهر، وفى الإطار الدولى اصبحت للاتفاقية مرجعية قانونية.

● هذه هى الساحة المعاصرة وخلفياتها التاريخية التى تنشط وتعمل فيها الدبلوماسية المصرية ووزارة الموارد المائية المصرية لتحقيق أهداف السياسة المصرية حول مياه النيل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ١١ / ٢ / ٢٠٠٢

الأمن المائى العربى



انطلاقا من كون الأمن المائي المصرى جزءا لايتجزأ وشريحة حية من الأمن المائى العربى تستضيف القاهرة فيما بين ٢٣،٢١ فبراير الحالى المؤتمر الدولى الثامن لمركز الدراسات العربى - الاوروبى بباريس تحت عنوان«الأمن المائى العربى» بهدف القاء الضوء على التحديات المستقبلية لإشكالية المياه فى منطقة الشرق الأوسط واستخلاص المقترحات الكفيلة بدرء مخاطرها.

حيث تفيد الدراسات المختصة أن ٩٠٪ من الاراضى تقع ضمن مناطق جافة وشبه جافة، وان ٧٥٪ من سكان الشرق الاوسط سيواجهون أزمة مائية وغذائية حادة خلال العقدين الاولين من القرن الحادى والعشرين.

وتتزامن هذه الوقائع مع التوقعات التى تفيد بان الحروب المقبلة التى قد تنشب مستقبلا فى منطقة الشرق الاوسط ستكون بسبب النزاع على المياه، وعلى السيادة الاقليمية البحرية، وسيكون العالم العربى طرفا رئيسيا فى هذا النزاع فى مواجهة قوى اقليمية متعددة لأن اهم الانهار التى تجرى فى الاراضى العربية تنبع من دول الجوار، ولأن الموقع الجغرافى للعالم العربى قد يكون مثارا للازمات المستقبلية حيث يتقاسم النفوذ مع دول الجوار على عدة مضائق وممرات بحرية ذات مكانة استراتيجية والتي تشكل منفذا لعبور اهم المواد أولية كما أنها تلعب دورا اساسيا في الحركة التجارية العالمية.

وتكمن أهمية المؤتمر فى أنه لن يعالج فقط تحديات الأمن المائى العربى الناشئة بسبب الصراع حول المياه الجوفية أو حول الانهار التى تصب فى بعض الدول العربية والتى تنبع من دول الجوار بل سيعالج ايضا تحديات السيادة على المياه الاقليمية البحرية والتى لاتقل شأنا أو خطورة.

كما سيشكل المؤتمر مناسبة لاستعراض تجارب بعض الدول العربية التي تحاول أن تغطى احتياجاتها ذاتيا سواء تجربة المملكة العربية السعودية فى تحلية مياه البحار أو تجربة الجماهيرية الليبية فى انشاء النهر الصناعى أو تجربة جمهورية مصر العربية فى تحويل صحراء سيناء الى واحة.

وتتلخص الأهداف المتوخاة من وراء تنظيم المؤتمر فى التالى: (أولا) : تحديد طبيعة وأبعاد المخاطر المائية التى تهدد العالم العربى (ثانيا): اعداد دراسات علمية تحدد الاحتياجات المائية المستقبلية للعالم العربى (ثالثا): معرفة كيفية توفير الاحتياجات المائية العربية (رابعا): استخلاص استراتيجية عربية تكفل الامن المائى النهرى والبحرى (خامسا): الكشف عن الاطماع الاقليمية والاسرائيلية بالمياه الجوفية والنهرية والبحرية العربية (سادسا): الخروج بمقترحات عملية تكفل تجنيب منطقة الشرق الاوسط الانغماس فى حروب مستقبلية لاتحمد عقباها (سابعا): حث القوى الفاعلة دوليا على القيام بالدور الذى يكفل لكل دول المنطقة الحفاظ سيادتها وثرواتها المائية وفق ماتمليه القوانين والاتفاقات الدولية المعنية وعليه فإن محاور المناقشات داخل المؤتمر سوف تركز على مايلى: - المياه العربية فى القانون الدولى

- المياه العربية والمشاريع التركية - المياه العربية والاطماع الاسرائيلية. المياه العربية والاستراتيجيات الاقتصادية العربية - المياه العربية والتحديات البيئية - المياه العربية : تطلعات ومعطيات استراتيجيةوينظم مركز الدراسات العربى - الاوروبى أعمال المؤتمر بالتعاون مع المفوضية الاوروبية وجامعة الدول العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس المياه العالمى ووزارة البحث العلمى المصرية.



القضية وأبعادها

على ضوء تصريحات الرئيس مبارك ونتائج اجتماع اللجنة الوزارية للري والمياه لبحث السياسات المائية المصرية حتى عام ٢٠١٧ تفرد صفحة «قضايا وآراء» مقالاتها اليوم لمناقشة أبعاد الأمن المائي المصري باعتبار المياه هي عصب التنمية المتواصلة المستهدفة التي تعني في أبسط تعاريفها الاستخدام الأمثل لمواردنا بما يكفل حقوق واحتياجات الأجيال المعاصرة والقادمة معاً. وجاءت مشروعاتنا القومية العملاقة في توشكي وسيناء وشرق العوينات لتؤكد أهمية وضرورة تنمية مواردنا المائية بالحفاظ على كل قطرة ماء مهدرة لاستثمارها ولتؤكد أيضا أن الأمن المائي المصري لن يتحقق في صورته المتكاملة المثلى إلا بمزيد من التعاون والتنسيق والتكامل مع دول حوض النيل.

في هذا السياق يستهل أستاذنا د.عبدالملك عودة مقالات اليوم بالحديث عن الأمن المائي في حوض النيل بعرض تحليلي لحقائق الموقف المائي على الساحة المعاصرة وخلفياتها التاريخية، مشيراً إلى أزمتين متشابكتين مترابطتين، الأولى هي سوء إدارة الوفرة المائية في وقت تتزايد فيه التطلعات والمطلبات المائية للري والطاقة الكهرومائية، وأما الثانية فهي غياب القدرة والارادة السياسية للاتفاق بالتفاوض بين دول الحوض في وقت يتزايد فيه الحديث حول التنمية ورفع مستويات المعيشة وتناقص حصة الفرد من الماء العذب النقي.

ويسجل د. عودة المراحل الرئيسية في السياسة المائية المصرية علي مستوى دول الحوض وكيف استجابت مصر لنتائج التغيير في موازين القوى بين الدول الشاطئة للنهر فقبلت مصر مبدأ مخططات ومشروعات فروع النهر وروافده، وأقدمت حاليا على التفاوض الثلاثي مع السودان وأثيوبيا حول مشروعات وسدود النيل الأزرق. وفي الوقت الذي يصنف د.عودة فيه تلك المبادرة المصرية بالحكمة وحسن التصرف فإنه يثير قضايا الغد متسائلاً: ماذا بعد عام ٢٠١٧ وهو الإطار الزمني المحدد للسياسة المائية الحالية، كما يحذر د.عودة أيضا من مؤثرات الأفكار والمفاهيم الجديدة التي يروج لها البنك الدولي مثل تسعير المياه وإنشاء بنك للمياه، وبورصة للمياه في حوض النهر إلخ على السياسة المائية المصرية.

ويتابع مقال د.صلاح عبدالرسول جمعة سياسة مصر المائية على مستوى دول حوض النيل منذ العشرينيات مركزاً حديثه على اتفاقيتي ١٩٢٩، ١٩٥٩ بين مصر والسودان ولم تكن اتفاقية ١٩٢٩ من وجهة نظره مجرد اتفاق تاريخي بالنسبة للمنطقة فحسب بل للعالم أجمع لأنها حددت لأول مرة حصصاً كمية في النيل كنهر دولي، ثم جاءت اتفاقية ١٩٥٩ بمزايا أفضل للدولتين ويرصد د.صلاح بعد ذلك توجهات السياسة المائية المصرية مع كل دول حوض النيل خاصة أثيوبيا وأوغندا محذراً بدوره من احتمال الانخفاض الطفيف في حجم المتاح لمصر من مياه النيل وهنا يرى د.صلاح أهمية استحواذ مصر على اعتراف كامل بحقوقها.

وتحت عنوان «إدارة المياه في مصر في القرن الجديد» يقول د.ضياء الدين القوصي إن مايثير الدهشة في معادلة المياه في مصر هو أن إيراد نهر النيل هو نفسه الايراد الذي ظل يصل الى ربوع البلاد على مر السنين إلا ان ماتغير هو قدرة الانسان المصري على السيطرة على النهر والمحافظة على قطرات مياهه والتحكم في سريانه مؤكداً هذا بمجموعة مشروعات الري والمياه التي يجري تنفيذها حاليا.

وفي هذا المعنى أيضا يدور مقال د.نادر نورالدين محمد حول الاستثمار الأمثل لمياه الفيضان. كما يتطرق د. رسمي عبدالملك في مقاله إلى الجانب التربوي لمشروع توشكى العملاق.

أحمد يوسف القرعى



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١٢/٢٠٠٠

رؤية فى سياسات مصر المائية ؟

رؤيـــــــة

فى ســـيـــاســـات

مصر المائية ؟

بقلم: مكرم محمد أحمد

لعل واحدا من أهم الاجتماعات التى عقدها الرئيس مبارك أخيرا، الاجتماع الذى ناقش فيه قبل عدة أيام مع عدد من الوزراء المختصين بينهم وزير الرى الدكتور محمود أبوزيد، السياسات المائية لمصر فى ضوء التحديات التى تفرض حسن استخدام موارد مصر المائية المحدودة، فى بلد سوف يرتفع عدد سكانه فى غضون العشرين عاما القادمة إلى ٩٠ مليون نسمة، وسوف تزداد الفجوة بين احتياجاته المائية وموارده المتاحة لتصل إلى حدود ٢٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا، تمثل ثلث إيراد نهر النيل، الأمر الذى دفع الرئيس مبارك إلى أن يؤكد على ضرورة الحفاظ على كل قطرة مياه



المصدر : المصور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ١٢ / ٢٠٠٢

مصرية، واعتبارها اغلى من البترول، لأنها تمثل الحياة والثروة فى مصر الحاضر والمستقبل، ويطلب إلى مجلس الوزراء دراسة السياسات المائية لمصر على نحو تفصيلى فى اجتماعاته القادمة .

وتكمن أهمية الاجتماع فى أنه يطرح أبعاد مشكلة مهمة ينبغى أن تكون فى وعى كل مصرى كى يحسن استخدام كل قطرة مياه حتى لا نجد أنفسنا حيال أزمة مائية ضخمة، خصوصا أننا نقترب الآن من حدود الفقر المائى بعد أن تدنى نصيب الفرد فى مصر لجميع احتياجاته المائية إلى حدود ٢,٥ متر مكعب يوميا، وهو رقم جد متواضع قياسا على متوسطات الاستهلاك العالمى.

والأمر المؤكد أن ثمة ظروفا حاكمة تفرض على مصر أن تجعل قضية المياه فى صدارة اهتمامها، شعبا وحكومة، لأن مصر لاتزال تعتمد فى الأغلب على عائدها من مياه النهر «٥٥ مليار متر مكعب سنويا»، وهو رقم يصعب توقع زيادته فى المدى الزمنى المنظور، لأن مصر دولة مصب، ولأن أى زيادة فى موارد مصر النيلية ترتبط بجهودها مع دول حوض النيل فى تحسين موارد النهر وتقليل فاقده، خصوصا فى مناطق المستنقعات فى جنوب السودان، حيث يصل فاقد النهر فى مناطق مشار وبحر الغزال إلى حدود ٦٠ فى المائة من موارده .

وقبل اندلاع الحرب الأهلية فى جنوب السودان كانت مصر تأمل فى زيادة مواردها من النهر بمقدار ٩ مليارات متر مكعب نتيجة تنفيذ مشروع «قناة جونجلى» فى الجنوب، ليرتفع نصيب مصر من مياه النيل إلى حدود ٦٤ مليار متر مكعب، لكن الحرب الأهلية التى استمرت قرابة عشرين عاما أطاحت



بهذا الأمل رغم أن العمل فى المرحلة الأولى من مشروع جونجلى كان قد أوشك على الانتهاء عام ٨٣، وكان من المقرر أن يدفق المشروع إلى مصر مليارى متر مكعب، ترتفع إلى تسعة مليارات مع انتهاء المرحلة الثانية للمشروع، ومع الأسف عوقت الحرب الأهلية المشروع، وأصاب التدمير جهاز الحفر العملاق الذى كان يعمل فى حفر قناة جونجلى، وتعرضت القناة التى كانت قد أوشكت على الانتهاء كى تخرج بمسار النهر خارج مناطق المستنقعات للإهمال وأعيد ردم أجزاء كبيرة منها.

□□□

وإزاء ضعف موارد مصر المائية من غير مياه النيل بسبب وقوع مصر خارج حزام مناطق الأمطار، ومحدودية اعتمادها على المياه الجوفية فى الصحارى والدلتا «٥ مليارات متر مكعب» ، أصبح التحدى الأساسى، أن تُحسن مصر استخدام مياه النهر المحدودة، والتى يذهب ٨٥ فى المائة من حجمها لأغراض الزراعة على حين تغطى النسبة الباقية احتياجات الصناعة والصحة ومياه الشرب .

وجه التحدى الأساسى ، أن موارد مصر المحدودة من المياه تفرض قيودا صارمة على زيادة مساحة الأرض المنزرعة، وتضع سقفا على قدرة مصر على توسيع رقعتها الزراعية لمواجهة معدلات النمو السكانى المتزايد، وإذا كانت مصر قد تمكنت خلال السنوات العشرين الماضية من زيادة مساحة الرقعة الزراعية مليوناً و٨٠٠ ألف فدان جديدة اعتمادا على مياه النهر، فإن الأمل فى إضافة المزيد من الأرض الجديدة إلى الرقعة الحالية يظل معلقا على قدرتنا على ترشيد استخدامنا للمياه، كى نتمكن من تدبير



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ / ٢ / ٢٠٠٢

٢٠ مليار متر مكعب، تمثل احتياجات التوسع الزراعى حتى عام ٢٠٢٠، التى تصل إلى حدود ٣,٤ مليون فدان، فضلا عن احتياجات الصناعة التى سوف ترتفع إلى حدود ١٠ مليارات متر مكعب سنويا على افتراض أن معدل النمو الصناعى سوف يكون فى حدود ٤ ٪ سنويا، واحتياجات مياه الشرب التى سوف ترتفع إلى حدود ٦ مليارات متر مكعب.

وبعبارة أكثر وضوحا، فإن مصر التى لا تتوقع فى المدى المنظور زيادة مؤثرة فى نصيبها من مياه النيل مع استمرار الحرب الأهلية فى جنوب السودان، مطالبة بتدبير ٢٠ مليار متر مكعب من المياه كى تتمكن عام ٢٠٢٠ من الوفاء باحتياجات زيادة الرقعة الزراعية فى مشروع توشكى ٥٤٠ ألف فدان، وترعة السلام فى سيناء وشرق الدلتا ٦٢٠ ألف فدان، ومشروعات مصر العليا ٤٠٠ ألف فدان ، وغرب الدلتا ٢٠٠ ألف فدان ، إضافة إلى مشروع شرق العوينات ٢٠٠، ألف فدان، الذى يعتمد على مصادر وفيرة من المياه الجوفية فى المنطقة..، وما من وسيلة لتدبير هذا الحجم الضخم الذى يزيد على ثلث الإيراد السنوى للنهر، سوى ترشيد استخدام مياه الرى إلى أقصى حد ممكن، وإعادة تدوير مياه الصرف الزراعى والصحى، وتنظيم استخدام المياه الجوفية بما يضمن استثمارها إلى أطول أمد زمنى ممكن، الأمر الذى يتطلب سياسة مائية صارمة، تعمل على تنمية الموارد المائية ورفع كفاءة استخدامها، وتقليل الفاقد منها، وتلك مهمة صعبة قد لا تستطيع الحكومة وحدها النهوض بأعبائها ما لم يساندها رأى عام مستنير يدرك أبعاد المشكلة وخطورتها ، ويلزم كل مواطن القيام بواجبه حفاظا على كل قطرة ماء .



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/ ٢/ ٢٠٠٢

ومع الأسف، فإن الوعى بضرورة الحفاظ على كل قطرة ماء، والحرص على حماية نهر النيل والمجارى المائية الأخرى من التلوث أمر لايزال غائبا عن الإدراك اليومى

ليس للمواطنين فقط، ولكن لكثير من هيئات الحكومة وإدارات الحكم المحلى، التى استباحت نهر النيل وحولته إلى مصرف تصب فيه مخلفات الصناعة بما تحويه من المعادن والسموم، وتصب فيه شبكات الصرف الصحى بما تحمله من مخاطر التلوث البيولوجى، وتصب فيه عشرات المصارف الزراعية التى تدفق إلى النهر ما يزيد على ٨ مليارات من مياه الصرف الزراعى الملوثة ببقايا عشرات الآلاف من أطنان المبيدات الزراعية التى لم يزل يتم استخدامها على نحو عشوائى.

وليس سرا أن عمليات الرصد لنوعية مياه النيل والتى تتم فى عديد من المواقع على امتداد النهر من أسوان وحتى المصب تؤكد أن نوعية المياه قد تدهورت إلى حد شديد، وأن النهر يعانى من مشكلات تلوث ضخمة تحتاج إلى موقف حاسم ، وأن الوضع يزداد تفاقما وخطورة بعد أن اختلطت فى عديد من المواقع مياه الشرب بمياه الصرف الصحى، دلالة ذلك ، الانتشار الواسع لأمراض الكبد الوبائى والفشل الكلوى بين المصريين .. ومع الأسف مرة أخرى فإن ما نحصده الآن من



متاعب هو نتاج تعاملنا السيىء مع مياه النهر وسلوكنا المعيب تجاه البيئة الذى يصعب تبريره.

لقد كان المصرى القديم يردد فى دعائه إلى السماء كى يثبت استحقاقه للخلود :لقد كنت بارا بوالدى ولم ألوث مياه النهر المقدس،...، وقبل السد العالى كان النهر يغسل نفسه مع كل فيضان جديد ويغسل شبكة الرى برياحاتها وترعها الرئيسية والفرعية ليذهب مع مياه الفيضان إلى البحر كل بقايا التلوث، ومع ذلك كانت هناك السلطة الصارمة لمهندس الرى فى كل اقليم، الذى كان جزءاً من واجبه الأساسى، تنظيم نوبات الرى وحماية المجارى المائية من كل صور العدوان.

كان مهندس الرى أقوى الوظائف الحكومية نفوذا وتأثيرا فى الريف المصرى، وكان مهاب الجانب، صاحب سطوة عريضة وكانت الشرطة تضطلع بتنفيذ أوامره التى تحمل صفة الضبطية القضائية على نحو عاجل .

أما الآن فلقد فسد سلوك الجميع إزاء البيئة، ولم يعد يصلح لمواجهة هذه الأخطار المتفاقمة سوى سياسة مائية صارمة، تأخذ بالعقاب الشديد كل مخالف، وتجعل المزارعين شركاء فى حماية المجارى المائية التى يستفيدون منها على نحو مباشر، وتعيد إلى هندسات الرى فى الأقاليم دورها الغائب، وتوفر الآليات الصحيحة التى تضمن حماية المجارى المائية من الاعتداء والتلوث، حتى إن تطلب الأمر إنشاء شرطة متخصصة تدعم مهندسى الرى فى جميع المحافظات.

ولأن الأمر جد خطير فان واجب الدولة والحكومة أن تطرح هذه السياسات المائية



لأوسع حوار ممكن حتى يتأكد كل مواطن أن الحكومة جادة فى تنفيذ سياساتها ، خصوصا أن هذه السياسات تعول فى جانب منها على تطوير الرى فى الأراضى القديمة، بما يحقق توفيرا فى استخدام مياه الرى يصل حجمه إلى حدود ٤ مليارات متر مكعب، يمكن توجيهها لتسد بعضا من احتياجات الأرض الجديدة ،٣,٤ مليون فدان،.

وقد يكون صعبا على فلاحى الأرض القديمة الذين اعتادوا على طرق الرى التقليدية التكيف مع تكنولوجيات الرى الحديثة، خصوصا أن مساحاتهم الصغيرة لا تساعدهم على تحديث طرائق الرى، لكن الأمر ينبغى أن يكون مختلفا فى الأرض الجديدة التى يتحتم على أصحابها استخدام تكنولوجيات الرى المتطورة وفرا للمياه وحماية التربة.

ومع ذلك ثمة من يرون ومعهم بعض الحق، أن هذه السياسات سوف تبقى حبرا على ورق أو مجرد آمال فى الهواء لا ترى الواقع، وأن الأمور سوف تمضى على الحال نفسه، ما لم تنهض هذه السياسات على رؤية جديدة تجعل اسهام المزارعين فى كلفة استخدام المياه عاملا رادعا يحفزهم على عدم الافراط فى استخدام مياه الرى حفاظا على كل قطرة مياه، وحماية للتربة من الآثار السلبية التى تنتج عن الافراط فى استخدام مياه الرى.

□□□

إن الوقت لم يعد مبكرا لكى ندق أجراس الإنذار ، كى تصبح قضية المياه الشغل الشاغل لمؤسسات المجتمع المدنى خصوصا الأحزاب والجمعيات الأهلية، ومنظمات



التعاون الزراعى، لأنه ما لم نبدأ من اليوم، ودون إبطاء فى تطبيق هذه السياسات الجادة، فسوف نكون فى غضون فترة زمنية محدودة لا تصل إلى حدود ٢٠ عاما فى مواجهة أزمة مياه خانقة، لأن ما تحت أيدينا من مياه لا يكفى لسد احتياجاتنا الملحة فى الزراعة والصناعة ومياه الشرب، إذا لم نحسن استخدام مواردنا المتاحة، خصوصا أننا دولة محدودة الموارد، لا تملك قدرة الاعتماد على تحلية مياه البحر التى ستظل عالية الكلفة فى ظل موقف مصر الحذر من انشاء محطات نووية.

صحيح أننا نخطط لتغطية الفجوة بين الموارد والاحتياجات من خلال الاعتماد المتزايد على المياه الجوفية ٥٫ مليارات، وإعادة تدوير مياه الصرف الزراعى والصحى ٥٫ مليارات، وتطوير الرى فى الدلتا ٤٫ مليارات، وبدء الاستفادة من مشروع جونجلى إذا ما انتهت الحرب الأهلية فى السودان ٢٫ مليار متر، لكن هذا التخطيط يعتمد فى الأغلب على تدبير احتياجاتنا المستقبلية من خلال ترشيد ما هو فى حوزتنا بالفعل، بأكثر من اعتمادنا على مصادر مائية جديدة، وذلك يقتضى صرامة فى التطبيق لا تعرف الاستثناء ولا تستسلم لجماعات الضغط.

□□□

لقد أنصف الرئيس مبارك أجيال مصر القادمة بتركيزه الراهن على سياسات مصر المائية فى غضون العشرين عاما القادمة، ودعوته إلى كل المصريين للحفاظ على كل قطرة مياه، ووضعه لقضية المياه فى سلم الأولويات الوطنية، وتبنيه لسياسة رشيدة تربط سياسات الداخل بسياسات الخارج، وتضع ضمن أولويات سياسة مصر الخارجية تعميق علاقات مصر مع دول حوض النيل، وتعزيز جسور الصداقة المصرية الأثيوبية، والحفاظ على وحدة التراب السودانى، والعمل على انهاء الحرب الأهلية فى الجنوب



المصدر : المصور

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/٢/١٩٩٧

وتحقيق المصالحة الوطنية فى اسرع وقت ممكن، وتكتيل جهود دول حوض النيل لتعزيز المصالح المشتركة المتمثلة فى حسن استخدام موارد النهر وتعظيم عائده .

وإذا صح أن مصالحنا السياسة فى شرق أوسط مستقر ينعم بسلام دائم تفرض علينا أن نتوجه شمالا أملا فى دور غربى يساعد على اقرار سلام الشرق الأوسط، فإن مصالحنا الحيوية والأبدية تتطلب منا أن نتوجه جنوبا، لأن النيل نجاشى فى أغلب مياهه، إفريقى فى كل مساره، والنيل هو الحياة وهو المستقبل، وستظل مصر إلى أبد الأبدين أعظم هباته □

مكرم محمد أحمد



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ / ٢ / ٢٠٠٢

مصر والدائرة النيلية

د. صلاح عبدالرسول جمعة

دكتوراه فى الادارة من جامعة كاليفورنيا

تشترك فى حوض النيل عشر دول هى: «مصر والسودان واثيوبيا واريتريا واوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وزائير»، وتتفاوت تلك الدول تفاوتا هائلا فيما بينها فى الاعتماد على النهر، مما يجعل التعاون بينها للتوصل إلى حلول جماعية امرا عسيرا. ولكن ثمة ضرورة ملحة للتعاون بين دولتين على وجه التحديد هما مصر والسودان، فليس من قبيل المصادفة أن المعاهدة الوحيدة الملزمة لدول حوض النيل هى اتفاقية ١٩٥٩ بين هاتين الدولتين. وقبل عقد الخمسينيات كانت بريطانيا تتفاوض نيابة عن مستعمراتها فى شرق افريقيا، وتعقد المعاهدات وتوقع مذكرات التفاهم التى ساعدت على حماية حقوق مصر المكتسبة، وكانت الاطراف الأخرى فى هذه المعاهدات هى اثيوبيا، التى كانت آنذاك تحت السيطرة الإيطالية، والكونجو، وكانت تحت السيطرة البلجيكية. ولم يحدث ان اعلنت هذه الدول - بعد استقلالها - إلغاء هذه الاتفاقيات، ولكنها اعلنت أنها ليست ملتزمة بها بالضرورة.

وقد نصت الاتفاقية الأولى بين مصر والسودان - عام ١٩٢٩ - على ان حقوق مصر المكتسبة من المياه تبلغ ٤٨ بليون متر مكعب، وهذا القدر يكفى لرى اراض زراعية تقدر مساحتها بـ ٢,١٩ مليون هكتار. وفى الوقت نفسه منحت السودان ٤ بلايين متر مكعب من الماء اعترافا باحتياجاته المستقبلية. وهكذا جسدت هذه الاتفاقية المواقف الرئيسية من قضايا المياه لأن شبكة نهر النيل تحتوى على قدر ضخم من المياه يبلغ ٨٤ بليون متر مكعب فى المتوسط، مما سمح للسودان - وهى دولة قرب المنابع - ببناء سد سنار لحجز حصته من المياه دون المساس بحقوق مصر. ونظرا لأن جميع منشآت التخزين - آنذاك - كانت ذات طبيعة موسمية، فإن المشكلة الحقيقية لم تكن فى المياه ذاتها، بل فى وصولها فى موعد مناسب، إذ تحتاجها مصر فى اشهر الصيف لرى زراعات القطن وقصب السكر والأرز، وقد ضمنت اتفاقية ١٩٢٩ لمصر حقها الخالص فى تدفق مياه النيل فى مجراه الرئيسى صيفا. ولكى تضمن مصر هذا التدفق قامت بانشاء سد جبل الأولياء، اما السودان فكان لزاما عليه أن يزرع محصول القطن فى أشهر الشتاء.

ولم تكن هذه المعاهدةبمثابة اتفاق تاريخى بالنسبة للشرق الأوسط فحسب، بل للعالم اجمع، لانها حددت - لأول مرة - حصصا كمية فى النيل كنهر دولى. ولكن هذه المعاهدة لم تنل حقها من الاهتمام، لأن مصر انذاك لم تكن لها سيادة سوى بالمعنى القانونى فقط، بينما كانت بريطانيا العظمى تتفاوض نيابة عن السودان. ومع ذلك فقد التمست المعاهدة إعمال مفهوم استخدام المياه استخداما منصفا وعادلا حتى قبل أن تظهر تلك المصطلحات إلى حيز الوجود.

اتت اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان بمزايا افضل من اتفاقية ١٩٢٩، وادخلت تعديلات على حصة كل من الدولتين. فقد زادت احتياجات مياه الرى فى كل من مصر والسودان زيادة كبيرة، على مدى الأعوام الثلاثين الفاصلة بين الاتفاقيتين. ولم يعد باستطاعة منشآت تخزين المياه ان تحتجز ما يكفى من مياه الفيضان، وفاء بالاحتياجات المتزايدة. وبعد ثورة ١٩٥٢ بدأت مصر فى اقامة السد العالى فى أسوان كحل لتخزين المياه على مدار العام، وبذلك رفضت - إلى حين - خطة مياه القرن التى اعدتها بريطانيا، لاقامة منشآت

لتخزين المياه فى أوغندا وأثيوبيا ومنطقة السدود بالسودان. (هذه المنطقة ليس بها سدود - كما يوحى اسمها - ولكن التجمعات الهائلة لنبات ورد النيل، إلى جانب عدم وجود مجرى عميق محدد للنهر، يشكل عائقا أمام جريان الماء مثلما تفعل السدود، ولذلك سميت منطقة السدود). وقد رأت مصر ان الهدف من هذه الخطة هو تعريضها للخطر، إذا تعاونت هذه الدول على التحكم فى شريان حياتها، ومن ثم أصبح مشروع السد العالى هو السبيل لوقايتها من الخطر.

ولم تكن الاتفاقية الثانية - عام ١٩٥٩ - نابعة من حاجة مصر إلى موافقة السودان على بناء السد العالى، بل نتيجة لحاجة السودان إلى موافقة مصر على بناء سد الروصيرص على النيل الأزرق. وتحدد هذه الاتفاقية كمية المياه التى يسمح بمرورها سنويا فى المجرى الرئيسى للنيل. وبعد استبعاد النسبة المتوقعة من البخر والنشع، قدر صافى المخزون السنوى بحوالى ٧٤ بليون متر مكعب، نصيب مصر منها ٥٥,٥ بليون متر مكعب، ونصيب السودان ١٨,٥ بليون متر مكعب وهكذا انخفضت نسبة حصة مصر إلى حصة السودان من ١:١٢ لتصبح ١:٣ وبفضل هذه الاتفاقية - إلى جانب بناء السد العالى - تحققت لمصر فائدة كبرى قلما يشار إليها، وهى وضع نهاية لقلقها بشأن وصول المياه فى الموعد المناسب، كما أصبح للسودان الحرية فى الحصول على حصته من المياه فى أى موسم شاء.

وقد نصت الاتفاقية ايضا على أن أى زيادة للمياه عن المعدل المعتاد - فى أى سنة من السنين - يقتسمها البلدان مناصفة. وتؤكد الشريعة الإسلامية المسئولية العامة فى تنظيم المياه، وتحدد الحقوق المكتسبة لأى دولة من دول حوض النهر ثم جاءت اتفاقية ١٩٥٩ تجسيدا لهذا الرأى فى تقسيم المياه.

ولقد استخدمت مصر حصتها بالكامل على مدى عدة سنوات - بموجب اتفاقية ١٩٥٩ - بعكس السودان الذى لم يستفد من كامل حصته، بسبب ماكان يعانيه من مشكلات اقتصادية. واعتقد أن مصر حصلت على أكثر من حصتها وإن لم تستخدم كل هذا القدر، ومع ذلك فإنها لاتزال بحاجة إلى مزيد من المياه للتوسع فى مساحة الأراضى المروية، حيث تخطط لزيادة مساحة الأراضى المزروعة بمقدار حوالى ١,٢ مليون هكتار خلال عشر سنوات. وبتوقيع اتفاق يوليو ١٩٧٥ بين مصر والسودان بدأت مصر تتطلع للوفاء بقدر من هذه الاحتياجات، بحفر قناة جونجلى لنقل مياه النيل عبر منطقة السدود جنوب السودان، وتقليل فاقد البخر أثناء عبورها هذه المنطقة. وكان هذا المشروع سيوفر لكل من مصر والسودان كمية من الماء تبلغ بليونى متر مكعب، ولكن الحرب الأهلية التى نشبت فى جنوب السودان حالت دون تنفيذ المشروع.

وأدركت مصر - مع مطلع الثمانينيات - صعوبة عقد اتفاقات ملزمة مع أى دولة من دول حوض النيل الأخرى، طالما ظل التعاون بينها مركزا على المياه فقط. ولذلك سعى الدكتور بطرس غالى - وزير الدولة للشئون الخارجية انذاك - إلى إيجاد حالةمن التفاهم مع تلك الدول، على أساس تبادل المنافع المتعددة، بالتركيز على التطوير الاقتصادى الشامل لحوض النهر، وتحسين المواصلات والسياحة والتجارة، وفوق هذا كله اقامة شبكة توليد قوى كهربية متكاملة تربط



زائير واثيوبيا ودول شرق افريقيا الاخرى بالشرق الأوسط واوروبا عبر مصر.. ومن هذا المنطلق تأسست فى مطلع الثمانينيات مجموعة «اندوجو» Undgu لدول حوض النيل، بفضل المساعى المصرية والسودانية، كمنتدى غير رسمى يكون نواة لانشاء منظمة للتنمية، تعنى بشئون حوض نهر النيل بأكمله. وفى عام ١٩٦٧ اشتركت مصر والسودان فى مشروع مهم، لحث دول أعالى النيل على التعاون فيما بينها، باجراء عملية مسح للظواهر الجوية والمائية فى أعالى النيل وحوض بحيرة فيكتوريا، وكان لهذا المشروع هدف معلن هو جمع البيانات وتدريب العاملين المختصين على رسم خرائط الأرصاد الجوية لمناطق المنابع، ولكنه كان يهدف اساسا - من وجهة النظر المصرية والسودانية - إلى تجميع دول حوض النيل فى اطار مشروع مشترك، ودعم خبرة دول أعالى النيل حتى يمكنها عقد المباحثات مع مصر والسودان على قدم المساواة.

كان الشاغل الأول لمصر - على مدى أعوام طويلة - ان تطور اثيوبيا مناطق المنابع الغربية للنيل الأزرق قبل مشاوراتها، إذ توحى جغرافية تلك المنطقة بأنها - حتما - ستتطلب مثل هذا التطوير فى يوم من الايام، ففى عام ١٩٩٢ كتب زيودى اباتي Ze-wedi Abate المفوض الاثيوبى السابق لشئون المياه يقول:

«لقد بات لزاما على اثيوبيا أن تطعم سكانها المتزايدين، فقد استنفدت طاقتها الزراعية بسبب هذا التزايد السكانى وكثافة الانتاج الزراعى، وأصبح من الضرورى ان توجه جهودها لتنمية مناطق المنابع فى غربى البلاد، حيث توجد مساحات تصلح للزراعة المروية تبلغ ٩٠٠٫٠٠٠ هكتار فى حوض النيل الأزرق، و١٫٨ مليون هكتار فى حوض نهر السوباط «بارو اكوبو» وعلى اثيوبيا ان تحاول - فى خطتها التنموية - دراسة جوانب البيئة الطبيعية المحلية للمواقع المستهدف زراعتها بالرى، والطرق التقليدية لاستغلالها».

وعندما حصل السودان على استقلاله عام ١٩٥٦ اعربت الحكومة الاثيوبية عن موقفها من النيل الأزرق على نحو يعكس تبنيها لمبدأ هارمون ثم عادت لتاكيد هذا الموقف عام ١٩٧٧ فى مؤتمر مارديل بلاتا للمياه. وفى ديسمبر ١٩٩١ وضعت الحكومة الاثيوبية الجديدة مشروع معاهدة صداقة وسلام مع السودان، اكد فيها كل طرف التزامه بحصص متساوية من مياه النيل، وتفادى اى اضرار بالطرف الآخر. كما اعلنت اثيوبيا عزمها على ان تصبح عضوا كاملا فى جميع منظمات دول الحوض، بهدف اقامة منظمة حوض النيل، واتفق الجانبان على تشكيل لجنة فنية مشتركة لتبادل المعلومات وبحث مسارات التعاون الممكنة. ولم تسبب هذه الاتفاقية قلقا لدى مصر، ولكن تصريحات رئيس الوزراء الاثيوبى - فى مايو ١٩٩٣ - هى التى أثارت مخاوفها، فقد ذكر رئيس الوزراء الاثيوبى - بعد زيارته لإسرائيل - ان حكومته تقدمت بمقترحات لمصر لاعادة توزيع مياه النيل، مما يعنى أن اثيوبيا تؤيد المطلب الذى طرحه السودان «والمنصوص عليه فى اتفاقية ١٩٥٩» والقاضى بالعودة إلى التفاوض حول توزيع حصص المياه. ولو حدث ذلك فلن يأتى إلا على حساب حصة مصر الراهنة من مياه النيل.

وقد حدث أخيرا تطور إيجابى فى أعالى حوض النيل، عندما حصلت اوغندا على الموافقة والتمويل اللازمين لتعلية سد شلالات اوين، ومن ثم زيادة انتاج الطاقة المولدة من المياه «البنك الدولى ١٩٩١»، وهو مشروع ستتحمل اوغندا تكاليفه بالكامل. وهذه التعلية سوف تساعد على تثبيت منسوب المياه فى بحيرة فيكتوريا عند مستوى مرتفع، مما يرفع من كفاءة تشغيل قناة جونجلى اذا ما تم



إنشاؤها. ومن ناحية أخرى قد تؤدى إلى عدم استغلال بحيرة ألبرت فى أوغندا لتخزين المياه، وهو ما تريده مصر. وأيا ماكان الأمر، فإن ما يعنينا هنا هو امكانية تحقق المنفعة العامة لجميع أطراف حوض النيل الأبيض، فاوغندا فى سعيها المشروع لتحقيق مصلحتها الاقتصادية مستعدة لتحمل تكاليف تلك المنفعة العامة، التى لابد أن تستفيد منها الدول الأخرى فى حوض النيل، وبهذا تكون المشكلة الجماعية قد وجدت لها حلا على يد طرف واحد.

ان مصر هى دولة المصب فى شبكة نهر النيل، وتعتمد اعتمادا كاملا عليه، إلى جانب انها أكبر قوة اقتصادية بين دول الحوض جميعا، ولا يمكن للدول الأخرى - حتى اثيوبيا - ان تتجاهل هذا الوضع.

رغم كل ما سبق، لم يتم التوصل إلى حل شامل على مستوى الحوض، فكان لزاما على مصر أن تلتمس - بشكل مؤقت - حلا داخليا لتلبية احتياجاتها من المياه، فحاولت تحقيق اقصى استفادة ممكنة من حصتها الحالية التى تبلغ ٥٥,٥ بليون متر مكعب، بتنظيم استخدامها فى المزارع، وإعادة استخدام مياه الصرف، وحسن التصرف فى مياه النيل والمياه الجوفية معا، وتقليل المنصرف من السد العالى لأغراض الملاحة النهرية. بل ان مشروع زراعة حوالى ٨٠,٠٠٠ فدان - فى منطقة العريش بسيناء - ستتوافر مياهه اساسا من خلال شبكات حفظ المياه، أكثر من قنوات الرى المفتوحة. وهكذا قد يتحول نجاح مصر فى المحافظة على مائها إلى ورقة ضدها فى المفاوضات المستقبلية بينها وبين دول حوض النيل الأخرى، حين تحتج تلك الدول بإمكانية خفض حاجات مصر الثابتة من المياه عن طريق مزيد من اجراءات المحافظة، لاسيما بتغيير انواع المحاصيل المزروعة. اما من الناحية الواقعية، فقد تستطيع مصر - على احسن الفروض - أن تخطط لاستكمال قناةجونجلى، ولكنها بالقطع لن تستطيع استكمال قناتها التوأم «جونجلى ٢» بل يرى بعض الباحثين أن جميع مشروعات أعالى النيل الأخرى فى منطقة مستنقعات السدود وما حولها قد ماتت. ومن ناحية اخرى فإن مياه الرى المستخدمة فى اثيوبيا قد تفوق صافى كمية المياه المدخرة عن طريق قناة «جونجلى ١»، ولذلك فمن المحتمل أن تشهد مصر - فى العقد القادم - انخفاضا طفيفا فى حجم المتاح لها من مياه النيل. ومن هنا نرى أن حل مشكلة المياه الذى سعت مصر طويلا لتحقيقه - عن طريق التعاون بين دول الحوض - لن يفيد مصر من دون الإضرار بهذه الدول، ولن يتم هذا الحل إلا إذا حازت اعترافا بحقوقها، مما يقلل - إلى حد كبير - من الانخفاض المحتم حدوثه..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ١٢ / ٢ / ٢٠٠٣

سرقة المياه.. أمام «عيون» الحكومة

لم يجد النائب إبراهيم النمكى وكيل اللجنة التشريعية سبيلا امامه سوى التقدم بطلب احاطة عاجل لكل من وزيرى الرى والداخلية للابلاغ عن واقعة سرقة المياه من ترعة الاسماعيلية وبيعها فى مناطق الاستصلاح الجديدة بأسعار عالية، وهى السرقة التى تتم حاليا تحت سمع وبصر الحكومة..

يقول النائب فى طلب الاحاطة انه على ترعة الاسماعيلية واسفل كوبرى الكيلو ١٠ للطريق الدائرى امام قرية الخصوص - مركز الخانكة - يتواجد بصفة مستمرة وطوال الاربع والعشرين ساعة أسطول كبير من سيارات «التنكات» الضخمة بمقطورة تقوم بتعبئة هذه التنكات بالمياه من ترعة الاسماعيلية وذلك بواسطة مواتير رفع بخراطيم ذات طاقة عالية جدا وبمساعدة عدد كبير من العمال والمشرفين، وهذه العملية بدات منذ حوالى العام وعلمنا أن هذه السيارات تنقل المياه وتبيعها فى مناطق الاستصلاح الزراعى نظير اسعار عالية جدا، وقد ادى وجود هذا الأسطول إلى تدمير الشوارع والبيئة فى هذه المنطقة نتيجة للضغط المستمر لهذه السيارات الثقيلة والذى لا يتوقف.. كما أدى ذلك إلى خلق بؤر إجرامية لتعاطى المخدرات والاتجار فيها وايواء المجرمين الذين يرتكبون حوادث السرقة بالاكراه للمارة فوق الطريق الدائرى وأسفله، وقمت بابلاغ وكيل وزارة الرى بالقليوبية بمذكرة مكتوبة ووعد باتخاذ اللازم لمنع وايقاف سرقة المياه وبيعها ولكن شيئا لم يحدث بل زادت اعداد السيارات.. كما قمت بابلاغ الشرطة وتم تحرير محضر وللاسف لم يسفر عن شىء لا فى ايقاف سرقة المياه ولا فى تصفية البؤر الإجرامية.. فلم يكن امامى الا احاطة الوزيرين المختصين باعتبارهما أعلى سلطة فى وزارتهما بهذا الوضع المتردى والذى يمثل قمة مخالفة القانون وسرقة اموال الدولة.



■ ابراهيم النمكى



المصـــدر : الأهـــرام

التاريـــخ : ١٥/٢/٢٠٠٠

انخفاض منسوب المياه ببحيرة ناصر ٢ سنتيمترات

انخفض منسوب المياه فى بحيرة ناصر امس بمقدار ٢ سنتيمترات عن منسوب امس الاول ليصل الى ١٨٠.٢ متر. وقد بلغ مخزون المياه فى البحيرة خلف السد العالى ١٤٩ مليارا و٦٢٦ مليون متر مكعب، بينما بلغت كميات المياه الداخلة إلى مفيض توشكى ٥١ مليون متر مكعب. صرح بذلك فهمى تاضروس رئيس الهيئة العامة للسد العالى.



ملاحظات على سياسة مصر المائية

في بادرة ايجابية غير مسبوقة استعرض الرئيس حسني مبارك خلال رئاسته لاجتماع اللجنة الوزارية للري والموارد المائية يوم ٦ فبراير الجاري السياسات المائية لمصر حتى عام ٢٠١٧.

ولقد حدد السيد الدكتور وزير الموارد المائية والري في هذا الاجتماع الهام المعالم الرئيسية لاستراتيجية قطاع المياه في المرحلة القادمة والمحاور الاساسية الثلاثة لهذه الاستراتيجية من خلال تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة، والحفاظ على نوعية المياه ومنع التلوث، وتنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل.. وقدم سيادته عرضا مفصلا عن المشاريع المائية التي بدات فعلا او تلك المشاريع المزمع تنفيذها مستقبلا. ومن واقع القراءة المتانية لما تم في هذا الاجتماع وتاكيدا لمبدا التلاحم بين المواطن والدولة الذي تم اقراره في عهد الرئيس محمد حسني مبارك يسرني ان اقدم الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى:

وتتعلق بماهية المحاور الثلاثة المشار اليها وهل هي كافية لضمان نجاح السياسات المائية في المرحلة القادمة؟

لقد اشار الرئيس بوضوح تام خلال الاجتماع الى اهمية تنمية الموارد الطبيعية باعتبارها حقا للاجيال القادمة ومع ذلك فان المحور الاول للسياسات المائية الموضوعة يتعرض فقط لتعظيم الاستفادةمن الموارد المائية المتاحة دون النظر الى استغلال الموارد المائية المستقبلية، وهي على سبيل المثال لا الحصر: مشروعات تعذيب بحيرات البرلس والمنزلة، واستقطاب فواقد النهر وشبكة الري، وتحلية المياه على السواحل الشمالية والشرقية.. الخ.

ان هذه الموارد وغيرها يمكن ان تكون اضافة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في مواقع تعجز فيها الموارد التقليدية عن تلبية احتياجاتها خاصة اننا بصدد التعامل مع استراتيجية طويلة المدى تمثل قطرة المياه فيها ثروة يجب الحفاظ عليها وليس تعاملنا مع خطة تنمية مرحلية، ونشير ايضا الى انه لم يتطرق في الاجتماع اى توضيح عن كيفية تحقيق المحور الثاني من السياسات والخاص بالحفاظ على نوعية المياه ومنع التلوث والتي تعد مسئولية مشتركة بين وزارة الموارد المائية والري ووزارات وهيئات اخرى معنية تحتاج الى وضع اليات وبرامج واجراءات تنفيذية ملزمة.

بقلم الدكتور:

على نور الدين اسماعيل

●●●

اما فيما يتعلق بماهية المحور الثالث والخاص بتنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل فهو يعني فقط بمورد مائي وحيد هو مياه نهر النيل.

ولاشك انه محور اساسي محدد للسياسات المائية له جذور تاريخية ممتدة عبر التاريخ المصري القديم والحديث والقضية ليست في تنمية هذا المورد انما في البحث عن الوسائل التي تدعم التعاون بين مصر كدولة مصب للنيل من جانب وباقي دول الحوض في الجانب الآخر.

فمازالت هناك حواجز نفسية موروثة منذ فترة الاستعمار الاوروبي تحول دون تنمية مجالات التعاون وزيادة فاعليته، والنظرة المستقلية تتطلب بالضرورة ان تقوم العلاقات المشتركة بين مصر وهذه الدول على اساس مبدا المنافع المتبادلة التي هي السمة الرئيسية للتعاون في القرن الحالي كان تقدم هذه الدول المياه لمصر مقابل الكهرباء. ولابد ان يكون للدبلوماسية المصرية دور اساسي وقوي لزيادة فاعلية ذلك التعاون حيث ان تقديم المنح ببضعة ملايين من الدولارات وبرامج الدعم الفني المحدودة جدا لن يكون لها تاثير مؤكد للحد من التوتر المائي مع هذه الدول اذا ما تم قياسها ومقارنتها بما يتم تقديمه من اعداء هذا التعاون.

●●●

الملاحظة الثانية:

ان تحقيق الاستراتيجية الموضوعة من خلال محاورها الثلاثة تمثل استراتيجية طموحة طويلة المدى تمتد الى ١٧٠٠ سنة قادمة ومن الضروري اخذ الجوانب التالية في الاعتبار.

* تهيئة القوى البشرية العاملة في مجال المياه لاستيعاب التقنيات الحديثة وتوطينها خلال القرن الحالي حتى نتمكن من مواكبة المستجدات والمتغيرات السريعة المتوقعة في مجال ادارة وتنمية المياه.

* ضرورة التركيز على التنسق الفعال بين الجهات المنتجة للمياه والمستهلكة لها حتى يمكن ضمان ايجاد توازن بين الموارد المائية والطلب عليها او ما يعبر عنه بميزان المياه القومي.

* التاكيد على دور القطاع الخاص وقدراته في المرحلة القادمة وتشجيعه على المساهمة في تحقيق هذه الاستراتيجية خاصة في ظل العولمة والاتجاه نحو التخصيص.

●●●

الملاحظة الثالثة:

استعرض الدكتور الوزير مجموعة من المشاريع الزراعية الكبرى التي تعتمد اساسا على مياه النيل كمورد مياه وحيد للري وهي تحديدا مشاريع ترعة السلام وتوشكي وشرق وغرب السويس، بالاضافة الى مشاريع الساحل الشمالي وترعتي الحمام والبستان ويتعدى اجمالي الاراضي الزراعية المضافة ١,٦ مليون فدان مما يعني ان الاحتياجات المائية المطلوبة للري قد تزيد عن ٨ مليارات متر مكعب حسب الدورة الزراعية المتبعة. واذا ما تم اضافة مياه النيل المطلوبة لتلبية اغراض الشرب حسب معدلات الاستهلاك والنمو الحالية والمقدرة بنحو ٢ مليار متر مكعب فإن الرقم المطلوب تدبيره من مياه النيل قد يتجاوز ١٠ مليارات متر مكعب بحلول عام ٢٠١٧.

ويبقى السؤال كيف يمكن تدبير هذه الكمية في ظل اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩. التي حددت حصة مصر بما يعادل ٥,٥ مليار متر مكعب سنويا يتم استهلاكها حاليا بالكامل وان ما يمكن توفيره من مياه النيل طبقا لبرامج تطوير الري في الاراضي القديمة لايزيد على ٢ مليارات متر مكعب؟

●●●

الملاحظة الرابعة:

ان الاستراتيجية الموضوعة تعد تطورا ايجابيا في مفهوم تنمية الموارد المائية الصناعية غير التقليدية بمصر حيث تسعى الى مضاعفة ما يتم استغلاله من المياه الجوفية ومياه الصرف الصحي المعالجة والصرف الزراعي المعاد استخدامها ٤و١٠ مليار متر مكعب في الوضع الراهن الى ١و٢٠ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠١٧م ولاشك ان تنفيذ هذه المشروعات المائية يؤدي الى زيادة حصة المواطن المصري من هذه الموارد ١٥٠ مترا مكعبا / فرد/ سنة الى ٢١٥ مترا مربعا/فرد/سنة في نهاية هذه المرحلة مما يساعد على تجاوز حدة الفقر المائي الناتج من محدودية المياه السطحية المتجددة الواصلة من مياه النيل مباشرة.

الملاحظة الأخيرة:



المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٥ / ٢ / ٢٠٠٠

بالرغم من العرض الجيد للمشاريع المائية المستقبلية الا انه مازالت هناك مجموعة من التساؤلات تتطلب التوضيح والاجابة:

* ماذا بعد الانتهاء من المرحلة الاولى من مشروع توشكى وتنفيذ الاعمال المدنية الخاصة بحفر الترعة الرئيسية وفروعها وتركيب محطة الرفع عام ٢٠٠٤ م؟

* كيف يمكن ان تبلغ المياه المعاد استخدامها للاغراض الصناعية «٤» امثال الاستهلاك الفعلى من المياه لهذه الاغراض والتى تم تقديرها بـ «٦و١٠» مليار متر مكعب عام ٢٠١٧م؟

* هل هناك اولويات موضوعة للتنفيذ حسب برنامج زمنى مقدر لهذا الكم من المشاريع المائية؟

* لماذا لم تتضمن الاستراتيجية مشاريع مائية بغرض الحد من الفوائد التى يتم اهدارها بالبخر من سطح بحيرة ناصر والتى تم تقديرها طبقا لاتفاقية ١٩٥٩ م بما يعادل «١٠» مليار متر مكعب سنويا؟

* هل يتم تنفيذ هذه المشاريع من التمويل الحكومى من الميزانية والتمويل الاجنبى من بعض الدول الاوروبية والصناديق العربية فقط ام ان هناك اتجاها لدخول التمويل الذاتى المحلى كطرف ثالث فى عمليات التمويل؟

●● كاتب المقال: خبير تخطيط المياه



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥/٢/٢٠٠٠

سورية وتركيا تعاودان مناقشة ملف المياه قريباً

□ انقرة - يوسف الشريف

■ ذكرت مصادر في وزارة الخارجية التركية ان وفداً ديبلوماسياً برئاسة مستشار الوزارة اوغور زيال سيزور دمشق خلال الأسبوع الأول من اذار (مارس) المقبل للبحث في تصور مشترك لإعلان مبادئ ينظم العلاقات بين تركيا وسورية. ومن المتوقع ان يلتقي زيال مساعد وزير الخارجية السوري سليمان حداد.

واضافت المصادر ان الوفد التركي سيبحث في كل مجالات التعاون بما في ذلك ملف المياه والتعاون السياسي والاقتصادي.

وكان وزيرا خارجية البلدين، السوري فاروق الشرع والتركي اسماعيل جم، اتفقا في نيويورك العام الماضي، على تشكيل لجان مشتركة في كل المجالات، وإذا ما افضت هذه المباحثات إلى تفاهم، فسيتجه الوزير جم إلى دمشق للقاء الشرع والتوقيع على بيان إعلان المبادئ.

ومن المتوقع ان يطالب الوفد التركي بربط تقدم اللجان في كل المجالات معاً للحصول على نتائج ايجابية في جميع الاتجاهات من دون إهمال أحدها. فيما لا يخفي المسؤولون الاتراك ارتياحهم لالتزام سورية باتفاقية اضنة الأمنية التي وقعت في تشرين الأول (اكتوبر) العام ١٩٩٨، ويشيرون إلى أن نشاط حزب العمال الكردستاني تقلص إلى حد كبير في سورية واصبح اقل فاعلية مما هو عليه في دول غرب اوروبا. واستناداً إلى ذلك، يبدو ان الجانب الامني في هذه المحادثات لن يواجه عقبات كبيرة على عكس ما شهدته محادثات مماثلة بداية التسعينات. وبذلك سينصب الاهتمام على ملف المياه موضوع الخلاف الرئيسي.

وكان اخر بروتوكول للتعاون بين البلدين وقع العام ١٩٨٧ في دمشق وضم أكثر من فقرة في شان المياه، واشارت إحدى هذه النقاط إلى تعهد تركيا بتدفق اكثر من ٥٠٠ متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات إلى سورية، وذلك حتى الانتهاء من ملء بحيرة سد اتاتورك على أن يلحق ذلك العمل على وضع اتفاقية دولية لاقتسام مياه النهر.



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٦/٣/٢٠٠٠

القاهرة مقرا لأول مؤتمر فى القرن الجديد عن الأمن المائى

خبراء العرب يجيبون على هذا السؤال:

كيف نحمى مياهنا العربية؟

٩٠٪ من أراضينا مناطق جافة

٧٥٪ من سكان الشرق الأوسط يواجهون الأزمة خلال ٢٠ عاماً



تؤكد الدراسات الرسمية ان ٩٠٪ من اراضى الشرق الاوسط تقع فى مناطق جافة وشبه جافة وأن ٧٥٪ من سكان الشرق الأوسط سيواجهون ازمة مائية وغذائية حادة خلال العقدين الأولين من هذا القرن.. القرن الحادى والعشرين.

هذه الأرقام تتواكب مع كل التوقعات التى تقول أن الحروب المقبلة قد تنشب مستقبلا فى منطقة الشرق الأوسط بسبب النزاع على المياه وعلى السيادة الاقليمية البحرية. والحقيقة أن العالم العربى سيكون بلا شك طرفا رئيسيا فى هذا النزاع فى مواجهة قوى اقليمية متعددة ذلك لأن أهم الأنهار التى تجرى فى الاراضى العربية تنبع من دول الجوار.

كل هذه الأسباب دفعت خبراء ووزراء المياه فى العالم العربى وخبراء ٤٦ دولة أخرى أن يختاروا القاهرة لتكون مقرا لانعقاد أول مؤتمر فى القرن الجديد يبحث فى أمن المياه العربية والمخاطر التى تواجهها على مدى نصف القرن القادم.

«الأخبار» طرحت على الخبراء والوزراء السؤال الحائر كيف نحمى مياهنا العربية؟

وحتى تكون الاجابات شافية كان يجب البحث فى تحديد طبيعة وأبعاد المخاطر المائية التى تهدد العالم العربى وتحديد الاحتياجات المائية المستقبلية واستخلاص استراتيجية عربية تكفل الأمن المائى النهرى والبحرى.

تحقيق:
كريمة السروجى
بدر الدين أدهم

واليوم الاربعاء يعقد الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية والرى والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى والدكتور صالح بكر طيار رئيس مركز الدراسات العربى الأوروبى مؤتمرا صحفيا بالقاهرة للتمهيد لعقد مؤتمر الامن المائى العربى.

يتناول وزير الرى بصفته رئيس المجلس العالمى للمياه قضايا الأمن المائى العربى والمخاطر التى تواجهه والاطماع الاسرائيلية، والمشاريع التركية وتأثيرها على احتياجات الدول العربية الواقعة فى حوض دجلة والفرات، وكذلك الاستراتيجيات الاقتصادية العربية فى مجال المياه.

البداية

كانت البداية عندما قبل الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء بفكرة رعاية المؤتمر الذى كان لمصر الفضل والدور الرائد فى التنبيه الى المخاطر التى تواجه وطننا العربى.

ويقول الدكتور صالح بكر طيار رئيس مركز الدراسات العربى الأوروبى ان اختياره لمصر جاء بسبب الدور الهام والمحورى والمركزى الذى تلعبه القيادة المصرية والرئيس حسنى مبارك فى خدمة قضايا الامة العربية.

ويضيف انه لهذا كان اجماع خبراء المياه بالعالم على اختيار القاهرة مقرا لأول مؤتمر فى القرن الجديد للأمن المائى العربى.

آليات جديدة

ويؤكد الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية والرى أن النية تتجه لوضع اليات جديدة لادارة وتنمية الموارد المائية بما يخدم طموحات الشعوب العربية من منظور متكامل للمياه فى الوطن العربى.

خاصة ان هناك ٢٢ دولة عربية يسكنها ٣٠٠ مليون نسمة تعانى من مشاكل المياه. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن يصل عدد الدول التى تعانى من هذه المشاكل الى ٦٦ دولة مضافا اليها دول الاحواض المختلفة.

مشيرا أن متوسط جملة الموارد المائية فى الوطن العربى يقدر بحوالى ٣٥٠ مليار متر مكعب مياها سنويا.. يأتى ٦٠٪ منها من انهار دولية مشتركة ولا يستثمر سوى ١٤٣ مليارا سنويا منها، والباقى يفقد بالبخر او التشرب.

اكد وزير الرى أن مستقبل قضايا المياه فى عالمنا وفى منطقتنا العربية تحكمه العديد من المعايير التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار. ومنها أن ادارة المياه والطاقة هى التى ستحدد اتجاهات مستقبل التنمية. وأن العالم به ٣٦٠٠ سد لا توفر سوى ٢٠٪ من الطاقة الكهربائية.

وهناك محاولات عديدة لزيادتها والاستفادة من التطور العلمى والتكنولوجى الحادث فى العالم الان فى إدارة المياه، وخلق آفاق جديدة للتنمية، وزيادة وعى الأفراد والمؤسسات بمشاكل وقضايا المياه عن طريق التعليم والتدريب المتواصل.


د. صالح بكر الطيار

مؤكدا احتمالات حدوث صراعات حول المياه لابد من ابتكار نظريات جديدة للتعامل مع الحاضر والمستقبل، وانه يجب أن تتعاون كل الدول العربية لحل مشكلات المياه.

وقال وزير الرى: ان ازمة المياه فى مصر استراتيجية.. ولابد من التركيز على الحلول لحماية المياه وذلك من خلال اتباع التوجيهات الأساسية للسياسة المائية فى مصر.. والتى أقرها مؤخرا المجلس الوزارى.

والتى تعتمد على زيادة كفاءة عمليات الرى باستخدام طرق ووسائل حديثة واقتصادية، وتحديد تركيب محصولى مناسب لترشيد استهلاك مياه الرى الزراعى، واعادة استخدام مياه الصرف الصحى والزراعى بعد معالجتها، وتحسين كفاءة إدارة ونقل واستخدام توزيع



المصـــدر : الأخبـــار

التاريـــخ : ١٦/ ٢/ ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المياه لتقليل الفاقد الذى يصل الى ٣٠٪ من ثروتنا المائية.

بالإضافة الى زيادة مصادر المياه غير التقليدية مثل تحلية مياه الآبار ومياه البحر وتعميق وتأصيل الوعى بقضايا المياه، كما ونوعا من خلال خطط إعلامية متكاملة، والتعاون مع دول حوض النيل فى إطار ثنائى جماعى.

أطماع اسرائيل

ويقول احد الخبراء العرب المشاركين فى المؤتمر ان المهمة الأولى لأول مؤتمر لهذا القرن هى الكشف عن اطماع اسرائيل فى المياه الفلسطينية والاردنية والسورية واللبنانية وقد خصص لها جلسة لمدة يوم كامل لما لها من اهمية خاصة سوف تساعد المفاوض العربى.

اقتراحات هامة

وعلى مدى ايام المؤتمر الثلاث تفتح باب المناقشات والمحاضرات لخبراء المياه المشاركين حول النظام القانونى للمضايق والممرات البحرية الدولية للدكتور صادق خرازى نائب وزير خارجية إيران. والمنطقة الاقتصادية الخالصة والمصالح العربية للدكتور احمد رفعت عميد حقوق القاهرة فرع بنى سويف.

وحقوق دول المنبع ودول المجرى فى التشريعات القانونية حول الأنهار للدكتورة منى القاضى رئيس المركز القومى للبحوث المائية بمصر.

كما تتناول الجلسة الثانية مناقشة المياه العربية والتحديات الأمنية لخبير مجلس وزراء الداخلية العرب والأمن المائى العربى ودور مصر فى النيل وايضا الأمن المائى العربى ودور السودان فى النيل والأمن المائى العربى ودور اثيوبيا فى النيل. علاوة على موضوع خاص بالتحديات المائية فى موريتانيا.

اما الجلسة الثالثة فسوف يفرد اعضاء المؤتمر المناقشات لمشاريع المياه التركية واحكامها القانونية وموقف سوريا من هذه المشروعات وكذلك الموقف بالنسبة للعراق.

على ان تخصص الجلسة الرابعة للصراع على المياه فى الشرق الأوسط والمياه والنزاع الفلسطينى الاسرائيلى. وحلقة كاملة حول المياه فى معاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية.

بالإضافة الى تنظيم حلقات اخرى حول المياه والنزاع السورى الاسرائيلى والنزاع اللبنانى الاسرائيلى.

اما الجلسة الخامسة فسوف تخصص للمياه والاستراتيجيات الاقتصادية العربية وسوف تكون برئاسة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن معمر وزير الزراعة والمياه السعودى وتهتم هذه الجلسة بأربعة موضوعات رئيسية حول المياه العربية واهميتها فى النقل التجارى واهمية تجربة توشكى فى مصر. وكذلك اهمية تجربة النهر الصناعى فى ليبيا والمياه العربية ومشاريع التحلية والذى يأخذ نموذجا لها مشاريع التحلية فى السعودية العربية.

وتأتى الجلسة السادسة بما يتصل بالنواحى البيئية وتحديات الاستخدام والتأثير على المياه العربية ويرأسها الدكتور ادريس الضحاك رئيس المجلس الاستشارى لحقوق الانسان بالمملكة المغربية. وتدور المناقشات فيها حول الاتفاقية الدولية بشأن الحماية البيئية للمياه والمياه العربية ومسئولية حمايتها من التلوث، والمياه العربية والتجارب العلمية وسبل تنقية المياه واهمية إعادة استخدامها.

اما الجلسة السابعة فهى تدور حول التطلعات والمعطيات الاستراتيجية لمياه عربية اسلامية. ومصير المفاوضات المتعددة بشأن المياه فى الشرق الأوسط. والأمن المائى العربى ومشروع انبوب السلام، والأمن المائى ومشروع الأنبوب القطرى الايرانى والمياه العربية ودورها فى معالجة ازمة التصحر.

وهذه الجلسة هى السابقة على الجلسة الختامية التى يصدر فيها البيان الختامى والتوصيات ويتحدث فيها كل من د. عصمت عبدالمجيد ود. محمود ابو زيد.



قضية ورأى

الذين يقولون ان المياه هى بترول القرن الواحد والعشرين لكى يبرهنوا على حيوية المياه واهميتها الاستراتيجية مما قد يجعلها سببا لاندلاع الحروب فى منطقتنا والعالم مستقبلا، لا يدركون انهم يقللون كثيرا من قدر وقيمة المياه ويبخسونها حقها.. فالمياه هل اصل كل شيء حي، واذا كنا نعاقب من ينتزع الحياة بغير وجه حق بمثل جريمته فينبغى ان يكون عقابنا اقسى واشد لمن يهدر اصل الحياة..

وقد ادرك المصريون القدماء هذه الحقيقة فقدسوا النيل مانح الحياة، وعبدوه «الاله حابى»، وجرموا من يلوثه او يسيء استخدامه.. ونحن اليوم احوج ما نكون الى تمثل كل ذلك للحفاظ على شريان الحياة الأوحد، وعلى مواردنا المائية الاخرى خاصة انها محدودة كما يؤكد كبار الجيولوجيين المصريين والدوليين وعلى راسهم الدكتور رشدى سعيد.

ولان مشروعاتنا القومية الكبرى تتطلب كل قطرة ماء فإن الحفاظ على ثروتنا المائية يصبح واجبا وطنيا يعادل التفريط فيه جريمة خيانة الوطن ولكى نقوم بهذا الواجب على أتم وجه ينبغى ان تبدأ فورا حملة قومية واعية ومدروسة يقودها الاعلام لوقف التعديات على النيل وتغليظ عقوبتها، وتطوير طرق الرى للتخلص تدريجيا من الرى بالغمر، والاقتصاد الى اقصى حد ممكن فى استخدام المياه فى البيوت ودور العبادة والمنشات والمرافق والحدائق العامة، والتوسع فى مشروعات معالجة مياه الصرف الصحى لاستخدامها فى كل الاغراض باستثناء الماكل والمشرب.

والاهم من كل ذلك مراجعة وتقويم سياستنا تجاه دول حوض النيل التى تشاركنا اصل الحياة وكل الحياة.

أحمد طه النقر



المصـــدر : الأخبــــار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريــخ : ١٧ / ٢ / ٢٠٠٠

فى المؤتمر الصحفى للأمن المائى العربى

٤ محاور لحماية مياهنا العربية

سياسة مبارك تنطلق من اعتبار الأمن المائى قضية قومية

نهــر النيل خـــارج أى مفـاوضـات بعيـدة عن دول الحــوض

كتبت كريمة السروجى
وبدر الدين أدهم :

اعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى ان سياسة الرئيس حسنى مبارك كاعلى قيادة عربية تنطلق من اعتبار الأمن المائى العربى قضية قومية وقال ان مشاكل مياهنا العربية يجب ان تحل فى الاطار القومى وليس الاقليمى.

واعلن الوزير فى المؤتمر الصحفى الذى حضره ممثلو وكالات الانباء والصحف العالمية التى تشارك فى تغطية اعمال مؤتمر الأمن المائى العربى ان نهر النيل خارج اى مفاوضات بعيدة عن دول حوض النيل.

وقال ان المشروعات القومية الكبرى التى تنفذها مصر فى توشكى وسيناء تسير طبقا للمعدلات العالمية وتسبق جدولها الزمنى المسبق.

واعلن الوزير ان اطلاق مياه ترعة السلام سوف يتم بدايات مارس القادم لتروى ٢٧٥ الف فدان.

رسالة من كلينتون

وقال الوزير ان الرئيس الامريكى بيل كلينتون سوف يوجه رسالة للمؤتمر الذى يعقد الاثنين القادم ويفتتحه الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء ويحضره اضافة الى خبراء ٦٦ دولة، ٨ وزراء رى عرب.

واضاف ان ممثلى مركز الدراسات العربى فى واشنطن اكد حرص واهتمام الرئيس الامريكى بموضوع

٣٣ الف طلب لشراء عشرة افدنة و١٢٠٠ طلب للحصول على متوسط ٢٠٠ فدان و١٧٠ طلبا للحصول على اكثر من ٥٠٠ فدان مشيرا ان مجموع الاراضى المطلوبة وفقا لهذه الطلبات يصل الى ٩٧٠ الف فدان والمطروح ٧٥ الف فدان فقط، وهو ما يشير الى الاقبال من المواطنين على اراضى ترعة السلام.

سعر الفدان

وقال ان سعر الفدان لفئة «ا» فى هذه المنطقة بلغ سبعة الاف جنيه بارتفاع اربعة الاف جنيه لسعر الفدان بنفس الفئة فى منطقة سهل الطينة. وذلك بسبب عدم وجود غسيل للتربة فى هذه المنطقة.

ايضا بالنسبة لتوشكى اكد الوزير ان هناك ٢ مليون فدان مطلوب شراؤها

المياه العربية باعتباره حجر زاوية فى المفاوضات المتعددة الاطراف فى الشرق الاوسط.

التكنولوجيا المتطورة

وحدد الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى ٤ محاور لحماية مياهنا العربية تتركز حول:

- تعظيم انتاجية قطرة المياه.
- مواجهة تحديات الامن المائى بالاطار القومى وليس الاقليمى.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة.
- لم الشمل العربى فى إطار المياه عن طريق مجلس وزراء او هيئة عربية.

وقد بلغ حتى الآن عدد المتقدمين للشراء فى جنوب القنطرة شرق (٧٥ الف فدان حوالى ٣٥ الف طلب. منها

بالاضافة لما تم توزيعه لاكثر من نصف المساحة المقررة.. ٥٤٠ الف فدان. وان هناك ٢٠٠ الف اخرى باقى الزمام يتم توزيعه بمعرفة اللجنة الوزارية للمشروعات القومية الكبرى.وهو ما يعنى الاقبال الشديد ايضا من المواطنين على هذا المشروع.

رؤى صادقة

وكان المؤتمر قد افتتح بكلمة من الدكتور صالح بكر الطيار رئيس المركز اكد فيها ان المركز ينظر الى فكر الرئيس مبارك باعتباره رؤى عربية صادقة وخاصة مبادراته ودعواته المتكررة لقيام السوق المشتركة ومناطق التجارة الحرة واخلاء الشرق الاوسط من اسلحة الدمار ثم رؤيته لعملية السلام واخرها اعتبار الأمن المائى قضية قومية.

ثم تحدث الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى فاكد اننا امام تحد كبير فى توفير المياه العزبة وتوفير المياه للزراعة. حيث تاتى المياه كاولى القضايا التى يهتم بها العالم.

الانهار المشتركة

ويجب أن تجد مكانا من الاهمية الدائمة خاصة قضية الانهار المشتركة التى تشغل بال الدول العربية.



المصـــدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٧/ ٢/ ٢٠٠٠

وطالب الوزير بأهمية تعاون الدول العربية على تنمية هذا المورد المائى الهام.

موضحا ان كل قطر عربى متحدث عن مشكلة قضية المياه قضية ليست قطرية وانما قضية قومية.

ونحن فى مصر توجهنا قوى فى مجال المياه وليس توجها قطريا.

هذا مع تقدير الظروف المختلفة لكل دولة ولكن حل مشاكل المياه فى الوطن العربى ويجب ان يكون ذلك على مستوى القطر فى اطار النظرة القومية.

الأمن المائى

واختتم الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى المؤتمر فأكد ان اجتماع الدول العربية بحشدها الهائل فى المؤتمر له اهمية خاصة من حيث اعداد رؤية عربية للمياه ومشاكلها فى القرن الجديد. خاصة مع بدء اعداد رؤية عالمية للمياه فى القرن ٢١ واعلان مبادىء لهما فى المؤتمر الدولى الثانى للمياه المقرر انعقاده فى هولندا مارس القادم ويراسه الدكتور محمود ابوزيد برئاسة رئيس المجلس العالمى للمياه.

وكيف لا يمكن أن تكون هناك رؤية عربية تدخل تحت الإطار الشامل للرؤية العالمية حتى يمكن ان تجد لمشاكلها حلا فى إطار الرؤى التى تم تجميعها من ٦ تجمعات اقليمية غطت دول العالم.

وقال الدكتور محمود ابوزيد ان مؤتمر الأمن المائى العربى مؤتمر علمى وسياسى واجتماعى وليس مجرد اجتماعا لدراسات المياه. حيث تكون الفرصة متاحة لعرض جميع المشاكل التى تنطلق بالمياه مع وجود وزراء المياه العرب والفنيين من مختلف الدول وخبراء المياه على صعيد الوطن العربى.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ / ٢ / ٢٠٠٠

مؤتمر الأمن المائى العربى يعقد بالقاهرة الإثنين المقبل

د. أبوزيد: المؤتمر يأتى فى توقيت مهم .. ومطلوب تنسيق عربى كامل

تغطية:
سهير هدايت
أحمد نصر الدين
كارم يحيى

يفتتح يوم الاثنين المقبل بالقاهرة مؤتمر الأمن المائى العربى، بحضور الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء والدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية، والدكتور محمود أبوزيد وزير الرى والموارد المائية، ومن المقرر أن يشارك فى أعمال المؤتمر الذى ينظمه مركز الدراسات العربى الأوروبى (ومقره باريس) ثمانية وزراء عرب فضلا عن الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية، والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى.

وفى مؤتمر صحفى بالقاهرة امس، اكد الدكتور محمود أبوزيد اهتمام القيادة المصرية والرئيس حسنى مبارك بمناقشة السياسة المائية على أرفع مستوى وباهتمام بالغ وعلى نحو غير مسبوق، مما يؤكد ان قضية المياه على راس أولويات مصر عربيا وإقليميا.

واعرب الدكتور أبوزيد عن تقديره لاختيار القاهرة لاستضافة هذا المؤتمر، واضاف ان قضايا المياه فى المنطقة ترتبط بتحديات اقليمية ودولية نظرا لان المنطقة تعيش نزاعات ذات ابعاد أمنية ومائية معا، كما اشار الى ان المياه عنصر اساسى فى المفاوضات بين اسرائيل وكل من سوريا وفلسطين ومن قبل الأردن.

ونوه الوزير إلى بتوقيت انعقاد مؤتمر القاهرة حيث يسبق انعقاد اكبر مؤتمر دولى للمياه الذى سيحضره نحو مائة وزير مختص وتستضيفه هولندا فى منتصف مارس المقبل. واضاف ان احدى جلسات هذا المؤتمر المهم سوف تشهد التقدم برؤية عربية بشان قضايا المياه.

ودعا الدكتور أبوزيد الى تنسيق كامل بين الدول العربية فى قضية المياه.

وحول مشكلة المياه فى المنطقة العربية، قال الوزير ان ٦٠ فى المائة من مواردها يأتى من خارج المنطقة وفضلا عن شح المياه فإن انتاجية «وحدة المياه» اخذة فى التدنى، ولكنه اشار فى الوقت ذاته الى توافر تكنولوجيا المياه فى العالم العربى وحيث بات يمتلك الآن ٦٠ فى المائة من مشروعات التحلية فى العالم.

ومن جانبه، اكد الدكتور مفيد شهاب خلال المؤتمر الصحفى، ضرورة ان يبحث العرب عن حل قومى لمشكلة المياه، وأكد أن لمصر توجها قوميا فى حل هذه المشكلة، واشار وزير التعليم العالى الى ارتباط المياه بالمفهوم الشامل للامن العربى وبقضايا التنمية.

وأكد الدكتور شهاب اهمية انعقاد مؤتمر الأمن المائى العربى نظرا للتحديات الخطيرة التى يواجهها العرب فى السنوات المقبلة، واضاف ان دراسات وتوصيات هذا المؤتمر ستظل بلا قيمة اذا لم يتم تحويلها الى قرارات تنفيذية وعملية، واشار ايضا الى ان إعدادا علميا متانيا قد سبق انعقاد هذا المؤتمر لتوخى تحقيق الفائدة المرجوة من انعقاده.

وقال الدكتور صالح بكر الطيار رئيس المركز المنظم للمؤتمر، ان المركز وجه الدعوة الى جميع السفارات العربية المعتمدة فى باريس (مقر نشاطه الرئيسى) ومنذ نحو عام للمشاركة فى اعمال مؤتمر القاهرة.

وأكد ان المشاركين فى هذا المؤتمر يضمون صناع القرار والخبراء الفنيين وبينهم اوروبيون وامريكيون وان الهدف من المؤتمر هو المساعدة على وضع السياسات التى تخدم مصلحة العرب.

ويناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام، قضايا المياه العربية والقانون الدولى والتحديات الأقليمية والنزاع العربى الإسرائيلى، والمشاريع التركية والاستراتيجيات الاقتصادية والتحديات البيئية وافاق المستقبل.

ويعقد المؤتمر سبع جلسات فضلا عن جلستين افتتاحية وختامية وينتهى بإصدار بيان بتوصيات مداولاته.



[illegible] الخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ / ٢ / ٢٠٠٠

على هامش مؤتمر مركز الدراسات العربى ـ الأوروبى

الأمن المائى العربى.. رؤية للجامعة العربية

أحمد يوسف القرعى

مع انعقاد مؤتمر الأمن المائى العربى بالقاهرة الاثنين المقبل يعاد فتح ملف المياه العربية التى تتعرض لمختلف وسائل الابتزاز والاحتلال والاغتصاب الاقليمى فضلا عن ادعاءات ومزاعم دولية تستهدف تقنين مفاهيم غريبة تسلب الحقوق التاريخية والقانونية الثابتة للموارد المائية العربية المتعارف عليها التى تجرى على صعيدى المشرق والمغرب العربى.

وكان من الطبيعى أن تتصدى الجامعة العربية وأمينها العام د.عصمت عبدالمجيد لتلك القضية الحيوية باعتبار ان الأمن المائى العربى شريحة حية من الأمن القومى العربى ولاعجب أن تكون قضية المياه بندا ثابتا فى جدول أعمال مجلس الجامعة منذ الدورة ٩٨ لإعداد استراتيجية عربية للموارد المائية، ومنذ ذلك الوقت تتولى الأمانة العامة للجامعة إعداد البحوث والدراسات الخاصة بالمياه العربية والمشاركة بأوراق عمل فى مختلف المؤتمرات المعنية بقضايا المياه، ولقد أمدنى الصديق المستشار طلعت حامد بورقة العمل المقدمة من الأمانة العامة فى مؤتمر المجلس العالمى للمياه فى مرسيليا «٤-٦ اغسطس ١٩٩٩» ووجدت أنها خير ماتعبر عن وجهة نظر الأمانة العامة فى تشخيص مسألة الأمن المائى العربى وهى المسألة التى سوف تحظى باهتمام عشرات البحوث والأوراق فى مؤتمر مركز الدراسات العربى - الأوروبى بباريس فى ٢١ فبراير الحالى.

وفى البداية توضح ورقة عمل الأمانة العامة للجامعة المشار إليها ارتباط الأمن المائى العربى، بطبيعة الموقع الاستراتيجى للوطن العربى ومن هنا تكتسب المياه أهميتها الأمنية الاستراتيجية فضلا عن أهميتها الاقتصادية والتنموية والقانونية ،كما تتشابك مسألة المياه ايضا مع مشكلات أخرى نتجت عنها فى الماضى نزاعات وصراعات مسلحة وستصبح فى المستقبل سلعة استراتيجية تتجاوز فى أهميتها ماعداها من سلع استراتيجية اخرى وتحدد الورقة بعد ذلك ارتباط الأمن المائى العربى بالوضع الاستراتيجى فى المنطقة فى ثلاثة أسباب رئيسية هى :

الأول :

وقوع اهم منابع المياه خارج الأرض العربية: ويرتبط هذا العامل بطبيعة الوضع الجغرافى للمنطقة، وهذا مايجعل موارده المائية خاضعة لسيطرة اطراف غير عربية تستطيع استخدام المياه كأداة ضغط سياسية او اقتصادية ضد المصالح العربية سواء فى ظروف الخلافات السياسية او فى ظل تعارض المصالح الاقتصادية والحياتية، يضاف إلى ذلك ان خطط التنمية العربية تغدو عرضة لتهديدات شتى ترتبط باجراءات وقرارات خارجة عن اطار الارادة العربية.

الثانى :

تناقص النصيب النسبى للدول العربية من المياه : فالوطن العربى يعتبر من المناطق قليلة الموارد المائية التى أهمها: الامطار والانهار والمياه الجوفية ويبدو هذا الوضع المائى العربى أكثر صعوبة وخطورة عاما بعد عام بسبب زيادة الطلب على الماء، وبسبب كثرة العقبات التى تحول دون استثمار الموارد المائية المتاحة بالشكل الأمثل، وتشير معظم الدراسات الموثقة الى ان النصيب النسبى للدول العربية من المياه سوف يتضاءل إلى حد كبير خلال العقود المقبلة. ففى تقرير صدر عن البنك الدولى خلال شهر مارس ١٩٩٦ يشير إلى ان سكان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذين يشكلون خمسة فى المائة من سكان العالم لايتجاوز مالديهم من ماء واحدا فى المائة من المياه الدولية، وان هذه المياه تتضاءل بسرعة منذ فترة طويلة. ففى عام ١٩٦٠ كان استهلاك الفرد الواحد فى المنطقة من المياه لاستخدامه المنزلى والصناعى والزراعى يبلغ نحو ٢٣٠٠ متر مكعب سنويا، اما اليوم فإن حصة الفرد لاتتجاوز ١٢٥٠ مترا مكعبا فى السنة، وهى ادنى كمية متوافرة للفرد فى العالم وينتظر ان تصل هذه النسبة إلى ٦٥٠ مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٢٥، ويعتبر هذا التضاؤل المتوقع نتاجا لمجموعة من المتغيرات الطبيعية مثل: التصحر والتلوث والتملح والهدر، اضافة إلى المتغيرات الاقتصادية والتنموية بفعل التزايد السكانى، وبناء السدود، واستصلاح اراض جديدة وتحويل لمجرى بعض الروافد.

الثالث :

استمرار التوتر نتيجة لاحتلال إسرائيل للاراضى العربية واستمرار اغتصابها للموارد المائية لبعض الدول العربية، فضلا عن اطماعها فى مياه الاراضى العربية المحتلة فى فلسطين.

ومن العرض السابق يبدو واضحا كما تؤكد ورقة عمل الامانة العامة للجامعة العربية ان الأمن المائى العربى يواجه ثلاثة تحديات اساسية فى الوقت الحاضر تتمثل فى قضية المياه المشتركة مع دول الجوار وخاصة مياه نهرى الفرات ودجلة بين تركيا وكل من سوريا والعراق حول حصة كل منهما فى مياه النهرين المذكورين، واطماع إسرائيل فى الموارد المائية لبعض الدول العربية المجاورة، واطماع إسرائيل فى مياه الاراضى العربية المحتلة فى فلسطين.

وفى هذا الصدد تشير الورقة إلى دراسة صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن تؤكد ان الشرق الأوسط على حافة ازمة كبرى من ازمات الموارد الطبيعية وتؤكد الدراسة انه بحلول القرن الحادى والعشرين ستصبح المياه محورا جديدا للصراع فى المنطقة، كما أكدت الأمم المتحدة فى احدى دوراتها بجنيف فى الثمانينيات على خطورة الأزمة المائية المتوقعة فى منطقة الشرق الأوسط، وطالبت بتوفير المياه لكل شعوب المنطقة لتفادى المشكلات والاضطرابات التى يمكن ان تنشأ فى ظل ندرة المياه.

وفى مواجهة تفاقم أزمة المياه تؤكد ورقة عمل الأمانة العامة للجامعة العربية عدة حقائق ابرزها مايلى:

١ - ان موضوع المياه سيكون من أهم موضوعات القرن الحادى والعشرين، وان الصراع المستقبلى فى منطقة الشرق الأوسط حول المياه سيأخذ صورا شتى من بعض القوى الاقليمية فى المنطقة باستخدام سلاح المياه فى تحقيق السيطرة والهيمنة.

٢ - ان تحليل الوضع المائى فى الوطن العربى يكشف ان مشكلة المياه العربية بالغة التعقيد، حيث تبرز الاحصائيات الفقر المائى للوطن العربى، وهو فقر سيبلغ فى وقت قريب جد الخطر مع الضغط السكانى المتزايد على الموارد المحدودة. فإذا اضفنا إلى ذلك المطامع الاقليمية فى المياه العربية، وحقيقة ان ٦٧٪ من الموارد المائية تمر فى اراض غير عربية لاتتضح لنا مدى حدة الأزمة التى يتعرض لها الأمن المائى العربى وفى ان أزمة المياه هى ثقب الأمن الواسع، وفى أنها ستصبح بعد عام ٢٠٠٠ سلعة استراتيجية.



المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ١٧ / ٢ / ٢٠٠٠

المشغر والنشرات الصحفية والمعلومات

٣ – ان التعامل مع المتغيرات الدولية والاقليمية والعربية الراهنة واستشراف المستقبل المنظور يشجعان على الاعتقاد بان أزمة الأمن المائى العربى يمكن ان تجد لها حلولا مفيدة قائمة على اسس علمية واقتصادية وتكنولوجية وتنموية فى اطار العمل العربى المشترك وعلى أساس القانون الدولى والقواعد الآمرة الخاصة بشئون المياه المشتركة والمجارى الدولية، وعن طريق التفاوض والتحكيم وحسن الجوار وغيرها من الطرق والوسائل السلمية.

٤ – ان تكامل القوى العربية فى مختلف المجالات خاصة فى المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والتنموية والدفاعية كفيل بتوفير العوامل اللازمة والكافية لكى يثبت العرب حقوقهم فى المياه التى تنبع أو تجرى فى اراضيهم على أساس ان المياه تشكل فى الاساس ومن حيث المبدأ عاملا للتنمية والتعاون والنفع المتبادل اكثر مما تشكل عاملا للتوتر والصراع.

وفى هذا الاطار ترى ورقة عمل الامانة العامة للجامعة العربية ان تحقيق الأمن المائى العربى يتطلب وضع خطة شاملة تنفذ على مراحل على المستوى الوطنى والقومى وتشتمل على المقومات التالية:

١ – وضع سياسة مائية وطنية تفى بتحديد أولويات توزيع الموارد المائية المتاحة وتحديد درجة الاكتفاء الذاتى من الغذاء.

٢ – متابعة استكشاف الموارد المائية وتقديرها كما ونوعا وتطور الطلب عليها.

٣ – تنمية الموارد المتاحة مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية.

٤ – ترشيد استثمار الموارد المائية وتخفيف الهدر فى استعمالات المياه.

٥ – تنمية الوعى البيئى وارشاد المواطنين العرب إلى اهمية الحفاظ على المياه وصيانتها.

ومن الأهمية أن توزع ورقة عمل الأمانة العامة للجامعة العربية على المشاركين فى المؤتمر باعتبارها تمثل الاتجاه القومى العام للتعامل مع تحديات الأمن المائى العربى فى المنطقة.



المصـــدر : الجـمـهـوريـة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٧ / ٢ / ٢٠٠٠

استعدادا لمؤتمر الأمن المائى العربى

وزير الرى: الرئيس مبارك يحرص دائما على الاهتمام بقضايا المياه

كتب ـ عصام الشيخ:

أعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى أن المنطقة العربية تواجهها تحديات كبيرة فى توفير المياه اللازمة لاستمرار التنمية.

قال هناك تحديات اقليمية وعالمية تحيط بالمياه العربية خاصة وان ٦٠٪ من موارد المياه العذبة من خارج الدول العربية بالاضافة إلى ندرة الامطار وان المتاح حاليا من المياه لايحسن استخدامه حيث يستغل ٨٥٪ منه فى الزراعة فقط.

اضاف ان القيادة السياسية فى مصر حريصة تماما على الاهتمام بقضايا المياه المختلفة وذلك على البعد المحلى والاقليمى بين دول حوض النيل والعالم العربى لان منظومة الأمن المائى العربى تتحقق بالتكامل بين الاستراتيجيات والسياسات القطرية لكل دولة عربية وبين الرؤية العربية موضحا ان المنطقة العربية تعانى من منازعات مائية كبرى وبالتالى لابد من الاتفاق بين وجهات النظر لمواجهة محدودية الموارد المائية العربية.

جاء ذلك فى المؤتمر الصحفى الذى عقده كل من وزير الموارد المائية والرى ووزير البحث العلمى والدكتور صالح الطيب رئيس مركز الدراسات العربى الأوروبى فى اطار الاستعداد لمؤتمر الأمن المائى العربى الثامن والذى ينظمه المركز بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس المياه العالمى ووزارة البحث العلمى.



القضية وأبعادها

من المشرق إلى المغرب العربى تتعدد وتجرى أنهارنا العربية من النيل إلى الفرات ومرورا بأنهار الاردن والليطانى واليرموك والحصبانى والوزانى وبانياس وداس والعاصى وقويق وبردى والذهب والاعوج والنهر الكبير والنهر البارد وقاديشا وإبراهيم والكلب وغيرها من الانهار والنهيرات فى المشرق العربى، وكذا أنهار الملوية وأم الربيع والمشليف والمجردة وزرد فى المغرب العربى ،إلى اخرأنهارنا التى تعد شريان الحياة على ارضنا.

والامر لا يقتصر على اهمية تلك المياه على المشرب او توليد الكهرباء أو انتاج الطعام أو توفير المواصلات، بل للمياه العربية قضية حيوية ومصيرية تتعلق بالسيادة حيث تبدو أطماع الاحتلال الاسرائيلى فى سرقة المياه العربية فى الضفة والجولان وجنوب لبنان من ناحية والتقسيم غير العادل لبعض دول الجوار الجغرافى،ومع تعثر المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية بشأن القدس والمياه وغيرها من قضايا الوضع النهائى،فإن المصلحة العربية تقتضى الإسراع بتشكيل اللجنة السياسية الفنية القومية للمياه التى سبق لمجلس الجامعة العربية التوصية بانشائها لتتولى دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالأمن المائى العربى.لقد تدارك مجلس الجامعة العربية اهمية انشاء مثل هذه اللجنة منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ،وللاسف الشديد فإن المفاوض العربى دخل هذا المؤتمر وبعده جولات المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف غير مستند إلى موقف موحد بشأن المياه العربية.والترتيبات المائية لا تقل اهمية عن الترتيبات السياسية التى يجرى الاعداد لها على مختلف مسارات التفاوض العربية. الاسرائيلية،حيث لن يتحقق لنا - كعرب - الحفاظ على حقوقنا المائية الا اذا بادرنا بوضع برنامج او تصور شامل لخطة تعتمد على الوسائل العلمية والتكنولوجية الحديثة وتستند إلى الإرادة السياسية العربية المشتركة.

ولا شك ان أى اتفاق للسلام العادل والدائم سوف يكون هشا ولن يعمر طويلا اذا اغفل الحقوق العربية فى المياه لصالح الاحتياجات (بل الأطماع)الاسرائيلية التى لا تتورع عن الاعلان عنها وكأنها حق مكتسب.

من هنا يكتسب مؤتمر القاهرة حول الامن القومى العربى(والذى ينظمه مركز الدراسات العربى - الاوروبى بباريس) اهميته،وتنفرد صفحة قضايا وأراء اليوم بنشر مستخلصات خمس بحوث من مجموع ٣٠ بحثا مقدما للمؤتمر تغطى أبعاد قضية المياه وتطالب بتحرك عربى فعال لمواجهة اخطارها.

أحمد يوسف القرعى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ١٨/ ٢/ ٢٠٠٠

الأمن المائى.. الضرورة والتحدى

د. صالح بكر الطيار

رئيس مركز الدراسات العربى - الأوروبى

مع تطورات الأحداث الأخيرة تبرز أهمية بحث ودراسة مسألة الأمن المائى العربى، فإسرائيل تعمل على تجميد مفاوضات الوضع النهائى مع الفلسطينيين بشأن المياه وغيرها من القضايا الحيوية الأخرى كما تواصل إسرائيل استباحة كل قطرة ماء عربية فى الضفة والجولان وجنوب لبنان وتنتهك إسرائيل بين حين وآخر الاتفاق مع الأردن بشأن المياه.

وتتزامن هذه الوقائع مع التوقعات التى تفيد بأن الصراعات التى ستنشأ مستقبلا فى منطقة الشرق الأوسط ستكون بسبب النزاع على المياه، وعلى السيادة الاقليمية البحرية. وسيكون العالم العربى طرفا رئيسيا فى هذا النزاع لأن أهم الأنهار التى تجرى فى الأراضى العربية تنبع من دول الجوار، ولأن الموقع الجغرافى للعالم العربى قد يكون مثارا للأزمات المستقبلية حيث يتقاسم النفوذ مع دول الجوار على عدة مضائق وممرات بحرية ذات مكانة استراتيجية والتى تشكل منفذا لعبور أهم المواد الأولية كما انها تلعب دورا اساسيا فى الحركة التجارية العالمية.

وهذا ما دفع بمركز الدراسات العربى - الأوروبى إلى التفكير بتخصيص مؤتمره الدولى الثامن لمناقشة «الأمن المائى العربى» متوخيا من وراء ذلك إلقاء الأضواء على هذه التحديات المستقبلية واستخلاص المقترحات الكفيلة بالتعامل معها.

وتكمن اهمية المؤتمر فى انه لن يعالج فقط تحديات الأمن المائى العربى الناشئة بسبب الصراع حول المياه الجوفية أو حول الأنهار التى تصب فى بعض الدول العربية التى تنبع من دول الجوار بل سيعالج أيضا تحديات السيادة على المياه الاقليمية البحرية والتى لا تقل شأنا أو خطورة.

وتبرز أهمية مؤتمر القاهرة عن «الأمن المائى العربى» التى يمكن تلخيصها فى الآتى:

المؤتمر يناقش «الأمن المائى العربى» بمشاركة صناع القرار المعنيين مباشرة بهذا الملف وبحضور خبراء ومراقبين وباحثين عرب وأجانب الأمر الذى يضفى عليه الصفة الدولية.

المؤتمر ليس له أية صفة رسمية، وهذا الأمر من شأنه أن يتيح لجميع المشاركين من مسئولين وخبراء التحاور بموضوعية بعيداً عن اللهجات الدبلوماسية التى لا تجدى نفعا فى المؤتمرات العلمية.

المؤتمر ينعقد فى القاهرة عاصمة أكبر دولة عربية وبرعاية رئيس وزرائها الدكتور عاطف عبيد وبمشاركة جميع المعنيين بملف المياه من رسميين وهيئات شعبية الأمر الذى يعطى نشاطنا دفعا قويا ومميزا بتوافق مع موقع مصر ودورها عربيا وإقليميا ودوليا.

ينعقد المؤتمر فى دولة قال عنها هيروديت أنها هبة النيل، وفى ظل طموح قيادتها التى تسعى إلى تحويل الصحراء إلى واحة.

يولى المؤتمر اهتماما ليس فقط بالمياه العذبة بل أيضا بمياه البحار لأن المضائق البحرية والمياه الاقليمية لها دورها فى استتباب الأمن المائى العربى.

يولى المؤتمر اهمية خاصة لمشاريع التحلية فى دول الخليج العربى وتحديدا فى المملكة العربية السعودية، ويتطرق إلى واقعها المائى وإلى ما يطرح من مشاريع مثل «أنابيب السلام التركية والأنبوب الايرانى - القطرى.

يتطرق المؤتمر إلى الاقتصاد المائى وإلى الحركة التجارية التى تتم عبر النقل البحرى والنهرى.

يولى المؤتمر اهتماما خاصا بالبيئة وبكيفية الحفاظ على مياه خالية من التلوث، كما يبحث سبل تنقية مياه الصرف وإعادة استخدامها.

وبمعنى آخر فإن مؤتمر «الأمن المائى العربى» بما يتضمن من مواضيع يمكن اعتباره مؤتمرا شاملا لعدة مؤتمرات، ومنتدى فكريا لعرض مختلف الآراء والاتجاهات، وفرصة للخروج بجملة مهمة من التوصيات المبنية على الدراسات العلمية والموضوعية التى من شأنها فيما لو لاقت من يتبناها أن تتفادى وقوع حروب مائية.

ومن الاهمية أن يتقرر مبدأ الحقوق التاريخية والعدالة فى استخدام مياه الانهار التى تجرى فى مشرق ومغرب الوطن العربى حتى تكون الانهار وسيلة من وسائل التعاون الاقليمى الدولى لتنمية موارد المياه من ناحية، والحفاظ على بيئتها النهرية من ناحية أخرى، بدلا من أن تكون المياه من وسائل الصراع والحروب. ولعل هذا يقتضى من دول المنبع أن تلتزم دول المصب بإخطارها والتشاور معها قبل أن تقدم على مشروعات جديدة تضار منها دول المصب.

وما أحوج الأمة العربية الآن وأكثر من أى وقت مضى إلى بلورة موقف عربى موحد تجاه خطر ندرة المياه أو سرقتها أو منعها من التدفق فى مجاريها الطبيعية. ولقد أوصى مجلس الجامعة العربية منذ منتصف التسعينات بتشكيل لجنة سياسية فنية قومية للمياه العربية لدراسة جميع الجوانب المتعلقة بالأمن المائى العربى وتشجيع تأسيس البنية المشتركة بين الدول الأربع المتشاطئة لحوض الأردن (سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين) وانشاء مركز للدراسات المائية والأمن المائى العربى.

وانشاء مثل تلك الأطر والآليات داخل أروقة الجامعة العربية ليس جديدا فللجامعة خبرات مكثفة سابقة بشأن الأمن المائى العربى ولعلنا نتذكر ان أطماع إسرائيل فى مياه نهر الأردن كانت أهم دافع عربى لعقد أول مؤتمر قمة عربى فى يناير ١٩٦٤.

ومن هنا جاءت دعوة د. عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية لانعقاد قمة عربية بشأن المياه منذ عام ١٩٩٥ مع تعثر المفاوضات مع الطرف الإسرائيلى على مختلف المسارات. وتأكيدا لتلك الدعوة أحسنت الأمانة العامة للجامعة العربية صنعا بإدراج الأمن المائى العربى من مكونات استراتيجية الأمن القومى العربى التى أعدتها منذ عام ١٩٩٦. وفى هذا الاطار تدور كل بحوث وأوراق مؤتمر القاهرة.



المصـــدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٨/ ٢/ ٢٠٠

الأمـــن المـائـي العربـــي

الأطماع الإسرائيلية فى المياه الفلسطينية

د.مروان حداد

رئيس طاقم المياه الفلسطيني سابقا

كان مفهوم إسرائيل المتعلق بالمياه والأمن المائى واضحا منذ الايام الأولى لولادة فكرة الاستيطان فى فلسطين ويتلخص بأن وفرة المياه فى فلسطين يعتبر من أساسيات وجود وحياة واستمرارية اى كيان يهودى فى فلسطين. على هذا المفهوم بدأت الدراسات والرحلات العلمية إلى فلسطين منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وتنطلق إسرائيل فى نظرتها لموضوع الأمن المائي من منطلق انها يجب الا تترك مجالاً للمجازفة والشك فى المواضيع الحيوية وأن تكون المسيطرة بشكل مطلق على الأمور وإدارتها وتكون سيدة مصيرها وتطورها وتنميتها. لهذا الغرض فان وجود قوة عسكرية إسرائيلية متفوقة على جميع جاراتها تتزامن مع اقتصاد قوى ومستقر تعتبر متطلبات مسبقة لتحقيق منطلقها. إسرائيل ترى أن سيطرتها الفعلية والنافذة هى الطريق الأسلم وأن لا أحد يساعد الضعفاء ومن هنا فهى دائما تأخذ ماتريد عن طريق القوة وتتمسك بضرورة إملاء سياساتها وتأمين احتياجاتها من الموارد المختلفة ومن أولها الأرض والمياه.

الأسلوب الإسرائيلي الذى اتبع فى السيطرة على الموارد المائية الفلسطينية يعتمد على ضرورة السيطرة الفعلية الفيزيائية على جميع الموارد المائية فى فلسطين والأراضى التى تغذى هذه الموارد والتحكم باستخداماتها. من أجل ذلك خاضت إسرائيل وبادرت إلى عدة حروب مع الجانب العربى من أجل السيطرة على المياه والأرض وإضعاف خصومها منها حرب ١٩٦٧. إن حماية وتأمين السيطرة الإسرائيلية الفعلية على الموارد المائية الفلسطينية باستخدام القوة العسكرية لايزال الأسلوب المفضل لإسرائيل وقد حافظت عليه حتى فى مباحثاتها السلمية مع السلطة الفلسطينية، وايضا مع الدول العربية المجاورة حيث لاتزال تتمسك بالسيطرة المطلقة على الاحواض الجوفية فى فلسطين وعلى حوض نهر الأردن المشاطىء لكل من سوريا والأردن ولبنان. وفلسطين نتيجة لهذا المفهوم والمنطق والأسلوب الإسرائيلي فى التعامل بما يشمل الأمن العسكرى والأمن المائى والأمن الاقتصادى وغيره فان الخوف والريبة وعدم الثقة تسيطر على العلاقة بين إسرائيل وبين جميع الأطراف التى تتعامل معها خاصة إن كان من الدول المجاورة بالرغم من اتفاقات السلام الموقعة وعلاقات الصداقة المعلنة.

مشروع السلام فى المنطقة والأمن المائى:

لقد استدل من خلال مراجعة عدة دراسات وتقارير إسرائيلية:

(١) ان إسرائيل كانت تعرف بتوجهات الولايات المتحدة العامة بشأن المنطقة والمتمثلة بضرورة التوصل لحل شامل لمسألة الصراع فى الشرق الاوسط بما يشمل الموضوع الفلسطينى. كذلك فان إسرائيل كانت تعلم ايضا بالموقف الاوروبى الداعم للتوجهات الأمريكية سابقة الذكر

(٢) ان إسرائيل لم تتوقع الرد العربى على هذه التوجهات وبالتحديد المبادرة المصرية اعتمادا على وجهة نظرها حول القيادات والأنظمة العربية بانها متخلفة ودكتاتورية مركزية. ولهذا فقد استفادت من خبرة مباحثات كامب ديفيد وكانت طروحاتها فيما يتعلق بالمياه عند بدء العملية السلمية فى مؤتمر مدريد للسلام وما بعده إما فى المباحثات الثنائية او المتعددة الأطراف مدروسة وتنطلق من: - أن الموارد المائية التى تستخدمها إسرائيل اصبحت الآن حقا من حقوقها وعناصر وجودها وغير قابلة للنقاش أو المسائلة.

- إن الموارد المائية الطبيعية فى المنطقة قد استنفذ أغلبها وعليه فان دول المنطقة يجب ان تبحث وتنمى وتستخدم وسائل غير تقليدية لسد العجز المائى فى دولها مثل تحلية مياه البحر ونقل المياه من خارج المنطقة إما بواسطة البر أو البحر وغيرهما. - ضرورة جمع ومعالجة واعادة استخدام المخلفات السائلة.

- ان إسرائيل عندها التكنولوجيا والمصادر الفنية المختلفة والخبرة فى المجالات السابقة الذكر وتود كبادرة حسن نية من طرفها التعاون ومساعدة جيرانها فى تنفيذ مثل هذه المشاريع فى دولهم.

- ان القوانين الدولية بخصوص حل النزاعات المائية لايمكن تطبيقها مباشرة على الصراع الأمثل لحل هذه النزاعات.

- ان تدخل أى طرف ثالث أو دولى فى الحل أو تقريب وجهات النظر أو التحكيم بينهما غير مقبول من الجهة الإسرائيلية ولهذا فقد وضع فى جميع الاتفاقيات على انه مرهون بموافقة الطرفين.

لقد تم حتى الآن توقيع اتفاق السلام بين إسرائيل وكل من الأردن ومصر ولم تنته بعد (حتى تاريخه) المفاوضات على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية. من أجل ضمان الحقوق المائية العربية فى المسارات السابقة ينصح باتباع التالى:

● إن السلام له ثمن وعليه فان كل طرف يجب أن يدفع ماعليه ويعرف ماله. ولتعريف كل طرف بما له وما عليه بما يشمل الموارد المائية فان هناك حدود (جغرافية وقانونية ودولية يجب التقيد بها ويجب على طرف دولى محايد التدخل للمساعدة بهذا التعريف مثل الأمم المتحدة.

● ان مبدأ الأمن المائي يعمل باتجاهين اى ان هنالك أمنا مائيا فلسطينيا كما هو لإسرائيل والدولة الفلسطينية المتوقع ولادتها والمجتمع الفلسطينى الخارج من فترة احتلال عسكرى طويلة لهما الحق فى تنمية اقتصادية حقيقية وسليمة. لايمكن لأى تنمية اقتصادية مهما صغرت وتحجمت أن تنجح بدون وفرة المياه اكانت صناعية، زراعية، سياحية أو غيرها ناهيك عن الاحتياجات البيئية فى مناطق البلديات والريف وتلك المتعلقة بعودة اللاجئين. ومن هنا يجب تغطية الخوف والقلق والخطر المائى الذى يواجهه الجانب الفلسطينى باعطائه حقوقه المائية مع كامل السيادة والنفوذ والسيطرة والتصرف بها وعليها.

● ان التباحث حول مياه حوض مائى دولى مثل حوض نهر الأردن يجب ان يتم بمشاركة جميع الدول والفرقاء المتشاطئين لهذا الحوض وباستخدام وسائل واسس متفق ومعترف بها دوليا. وعليه فان جميع مااتفق عليه ثنائيا يجب ان يلغى ويعدل حسب اتفاق شامل بين دول الحوض.

● ان استعادة الأرض والتنازل عن أو التهاون فى موضوع المياه لصالح الجانب الإسرائيلى أمر منقرض ويفرغ الأرض المسترجعة من كثير من المعانى ويجعل امكانيات تنميتها محدودة ومكلفة.

● جميع البدائل المتعلقة بالتعاون وحسن الجوار وبتنمية موارد مائية غير تقليدية بين الجانب الفلسطينى (أو العربى) والجانب الإسرائيلى تبحث فقط بعد الانتهاء من الاتفاق على البنود السابقة.

الأمن المائى الفلسطيني والمستقبل

يجب على الجانب الفلسطينى التمسك والتشدد فى الحصول على حقوقه المائية من الجانب الإسرائيلى وحسب ما بيننا سابقا. ان اى متر مكعب يتم التنازل عنه للجانب الآخر كأن تم التنازل عن قيمته إلى الأبد فعدا عن الاحتياج له فان هناك جانبا اقتصاديا مهما وموردا ماديا تتم خسارته وللابد.



حقوق دول المنبع ودول المجرى فى الاتفاقات الدولية

د . منى مصطفى القاضى

رئيس المركز القومي لبحوث المياه ـ مصر

مياه الشرق الأوسط لها اهمية خاصة حيث ان مساحات كبيرة قاحلة فى المنطقة العربية، هذا فضلا تزايد السكان بالمنطقة بمعدل اكبر من معدل الزيادة فى العالم.

ومن هنا تاتى الحاجة لمشاريع تنموية واقتصادية وهي تعتمد اساسا علي المياه ولكن المياه موزعة بشكل متفاوت على سطح الارض، واحتياجات المياه العذبة اكبر من المتوافرة لذا تنشأ الصراعات على المياه وهذا يستدعى وجود اليات جديدة للتعامل خصوصا فى تقاسم المياه المشتركة بين دول المنبع والجوار حيث ان اخر التشريعات الدولية فى هذا الشأن عام ١٩٩٧ لا يوجد به تشريعات تحدد حصصا مائية على اساس الحقوق المكتسبة للدول المشتركة فى نهر ما ولا يوجد معاهدات عامة شاملة عن الانهار الدولية لغير اغراض الملاحة. ومن اهم الاسباب المرتبطة بالمياه والتى تشكل الصراع فى الشرق الاوسط بالاضافة الى ما ذكره ان منابع المياه العربية والاعتداء الكامل على الحقوق العربية فى المياه من قبل اسرائيل وتركيا ومن نماذج هذه الصراعات:

١) اسرائيل تستغل ٩٠٪ من مياه فلسطين ٢٢٠م م٣ من مياه جولان سوريا، ٥٠٠م م٣ من نهر الليطانى اللبنانى وحولت مياه نهر الاردن الى صحراء النقب وعارضت انشاء سد المقارن للأردن على نهر اليرموك حتى تشاركها فى مياهه .

٢ ـ تركيا قامت بتنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول وتحكمت فى مياه سوريا من نهرى دجلة والفرات فقلت مياه سوريا الي ١٢مليار م٣ من ٢٨ مليارا وسيؤدى ذلك الي استبعاد ٤٠٪ من اراضى العراق حول الفرات من الزراعة كما انها تحاول سياسيا الغاء صفة الدولية من نهر دجلة والفرات وصارت تنقل ٦م م٣ اليوم من نهر الفرات عبر خطى مواسير لبيعها لدول الخليج واسرائيل.

٢ ـ اثيوبيا بمساعدة اسرائيل تنشيء سدودا بها للضغط على مصر والمصالح المتضاربة للدول على حوض النيل وانفصال جنوب السودان يؤثر علي مياه النيل.

وبشأن ـ القوانين الدولية في شان الأحواض المائية فذكر مايلى:

١ ـ رابطة القانون الدولى فى اجتماعها بهلسنكى ١٩٦٦/٨/٢٠ قدمت عدة مبادئ تحكم استخدام مجارى المياه الدولية لغير الملاحة واقرت ان لكل دولة من دول حوض النهر الدولى حق معقولا ومنصفا فيه يتم تحديده علي ضوء عوامل مناسبة حسب كل حالة وهذه العوامل تشمل جغرافية هيدرولوجية، مناخ الحوض، الاستخدام السابق لكل دولة والحالي والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان وتكاليف ذلك لكل دولة توافر موارد مائية اخرى وتحاشي التبذير غير المجدى للمياه والامكانيات العملية لتعويض الدول فى حالة النزاع ومدى امكانية تلبية احتياجات دولة ما دون الاضرار بالاخرين وكذلك عدم حرمان السكان موارد ضرورية لبقائهم واقتصادهم.

٢ ـ ميثاق اوروبا للمياه في ١٩٦٧ يقول ان المياه الدولية مورد طبيعى مشترك ويخرج عن نطاق السادة الدائمة على الموارد الطبيعية.

٣ ـ مذكرة وزارة الخارجية الامريكية ١٩٥٨/٤/٢١ ذكرت ان شروط استخدام دولة من دول الحوض للمياه الجارية فى ارضها هي عدم الاضرار بباقى الدول المشتركة فى الحوض وان تستطيع الأخرى الاستخدام المنصف والمعقول للمياه.

٤ ـ اتفاقية اطارية للمياه الدولية لغير الملاحة فى ١٩٩٧/٥/٢١ امتنعت عن التصويت عليها ٢٧ دولة من بينها مصر اذا ان هناك بالنسبة لنهر النيل اتفاقيتين ساريتين وهما ١٩٢٩ بشان مشروعات أعالى النيل ١٩٥٩ بشأن الانتفاع بمياه النيل بين مصر والسودان وهذه الاتفاقيات هى انعكاس للأعراف الدولية المستقرة بشأن نهر النيل والتى لاتخرج عن العرف الدولى المستقر على الصعيد العالمى

٥ ـ قانون المياه فى الاسلام: فقد منع احتكار الماء اللازم لاستمرار الحياه بالنسبة للانسان والحيوان والزرع والاولوية لصاحب الحق الاقدم والاقرب من المصدر والمنطقة الاقل ارتفاعا عن منسوب النهر المحافظة على الحقوق القديمة حالة استعمالات جديدة للمياه لا تؤثر سلبا على الكم والنوع وعدم الاحتفاظ بالماء الزائد عن الاستعمال الحقيقى فى بلاد اعلى النهر اذا كان هناك حاجة أسفل النهر ويحرم بيع المياه حتى لو كانت فائضة عن الحاجة ويمنع الاسراف والتبذير والاهدار للمياه ويوصى بعدم تلويث المياه مما سبق يتضح مدى التقارب بين قوانين المياه فى الاسلام والمعمول بها فى الدول الغربية واخيرا فلا بد من تعاون كل الدول المشتركة فى حوض مائى معين بنظرة شاملة لكل الموارد المائية التى تغذى الحوض وفتح كل مجالات التعاون الممكنة لصالح الشعوب ويفضل ان يكون ذلك فى صورة اتفاقيات دولية ملزمة للاجيال المتعاقبة واعطاء الامم المتحدة اليات تكفل لها تطبيق ذلك بقوة.



المصـــدر : الأهــــــرام

التاريــخ : ٨/١٢/٢٠٠١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نحو قمة مائية عربية

د. مهدى شحادة

باحث/وكاتب لبنانى

أجمع المهتمون بشئون العالم العربى من خبراء واستراتيجيين ان المنطقة مقبلة على نزاعات جديدة بسبب المياه إذا لم يتم تدارك هذه المسألة مبكرا وقبل ان تتفاقم إلى حد يصعب معه التحكم بمساراتها وبما ستفرز من نتائج سلبية.

ويرى المراقبون ان النزاع على المياه سيؤدى إلى اندلاع الحروب كما تندلع النار فى الهشيم لأنها ستدور حول مادة حيوية وضرورية للبقاء على قيد الحياة. وهذه المسألة تحمل من الخطورة بالقدر الكافى لوضع المنطقة باكملها على برميل من بارود، لأن من المستحيل ان تطلب من الذى يموت عطشا ان ينتظر مرور غيمة ماطرة.

وإسرائيل ليست وحدها المصدر المباشر للخطر القادم، بل هناك دول أخرى تتحكم بينابيع الانهار التى تجرى فى الأراضى العربية. وهذا يعنى ان العرب سيكونون مع التحديات المائية فى مواجهة عدة قوى اقليمية، ولكن المفارقة الحاصلة هى أن لاسرائيل حضورا فى جميع الملفات المائية العربية.

فهى موجودة فى الملف المائى الفلسطينى حيث تسيطر على مخزون الضفة والقطاع. وموجودة فى الملف العربى الأردنى حيث افردت فى اتفاق وادى عربة صفحات مطولة لقضية المياه. وموجودة فى الملف المائى السورى واللبنانى حيث تسعى للاستئثار بالمخزون المائى فى الجولان وبانسياب نهر الليطانى فى الجنوب اللبنانى.

وعلى المستوى الاقليمى فان بصمات إسرائيل واضحة فى السياسة المائية التى تنتهجها تركيا والتى ادت إلى التلاعب بالحصص المخصصة لسوريا والعراق، وكذلك فان بصماتها واضحة من خلال ماتقدم لإثيوبيا من عون لإقامة سدود عند منابع نهر النيل مع مايعنى ذلك من تأثير سلبى على السودان ومصر. وهذا يعنى أن إسرائيل تواجه قسما من العرب بشكل مباشر وقسما بواسطة تركيا والقسم الآخر بواسطة اثيوبيا، وبذلك تكون تل أبيب قد نصبت نفسها المتحكمة بالموارد المائية العربية ووضعت الانسان العربى تحت رحمتها.

وهذا ليس بجديد على إسرائيل فقد خططت لتنفيذ هذا الطموح منذ عشرات السنوات حين اعلنت رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير: ان التحالف مع تركيا واثيوبيا يعنى أن اكبر نهرين فى المنطقة: النيل والفرات «سيكونان فى قبضتنا». والمؤسف ان العرب وبرغم خطورة التحديات فان استعداداهم للمواجهة ضعيف جدا بدليل عدم التوافق على استراتيجية مائية، وعدم الاتفاق على قمة عربية مائية، وعدم وضوح الرؤية بالنسبة لما سيفعلونه فى المستقبل. وهنا فان اكثر من سؤال يطرح نفسه واهمها هو هل تخلى العرب عن قضاياهم القومية واصبحت كل دولة تعطى الأولوية فى تحركاتها لما تمليه عليها مصالحها الخاصة دون الاهتمام بمشكلات وأزمات الآخرين..؟



المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ١٨ / ٢ / ٢٠٠٠

وهل السلام الذى يتحقق تدريجيا فى المنطقة يستدعي ان يكون العرب «مسالمين» حتى فى تامين احتياجاتهم الحياتية..؟

ان حجم التحديات المتأتية من المخاطر المائية يتطلب ان يعى العرب جسامة المشكلة التى تهددهم وتفرض عليهم التداعى إلى عقد قمة مائية عربية تكون مهمتها فقط ايجاد الحلول الناجعة وفق استراتيجية استشرافية واضحة للمستقبل، و إلا فان السلام من أجل الأرض سيتحول إلى حروب من اجل المياه وستطال هذه الحروب جميع دول المنطقة دون استثناء. ومن غير المنطقى القول ان مقولة السلام هى التى ستسود وهى التى ستحل كل الأزمات المنتظرة، لان الحرص على البقاء اقوى من اى شىء اخر وهذا ما اكده الرئيس الراحل انور السادات بعد توقيعه اتفاقيات «كامب ديفيد» عندما قال: «إن القضية الوحيدة التى قد تجعل مصر تدخل الحرب مرة أخرى هى قضية المياه».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـــــرام

التاريـــخ : ١٨ / ٢ / ٢٠٠٠

مياه العرب ومستقبل المفاوضات متعددة الأطراف

باتريك ريبو

باحث فى المركز الوطنى للأبحاث العلميةجامعة باريس

فى شهر فبراير الحالى تستمر الأوساط الدبلوماسية المعنية فى البحث عن حلول للنزاعات الإسرائيلية ـ الفلسطينية والإسرائيلية ـ العربية، وكذلك العربية ـ العربية ومسألة تقسيم مصادر المياه، وهذا ما يشكل حائلا أساسيا ـ فى منطقة يعم فيها النقص ـ للسلام، السلام العادل والدائم لشعوب ودول المنطقة.

بينما تتضح ضرورة التضامن والتعاون بين الدول لاشباع حاجات شعوبها الحيوية، وكذلك النزاعات والتوترات، اثيرت ولم تجنب هذه الظاهرة اى دولة من دول المنطقة، فى الوقت نفسه الذى يتكاثر فيه الطلب على المياه من قبل شعوب فى ازدياد مستمر.

وهذه المصادر الجماعية تصبح نادرة ويزيد تلوثها. وللندرة هذه كلفة إنسانية فى تثاقل مستمر، إساءة التغذية، والأمراض، والنزوح الريفى، والاكتظاظ المدنى.. إلى ماهنالك، تشكل السيطرة على المياه وادارتها مصادر توتر، بما فيه داخل كل دولة. كما تمثل هذه السيطرة رهانات تنمية، وبقاء، وتحسن مادى فورى للشعوب. وبالطبع لايمكننا حجب مسائل خاصة بالقانون الدولى فى منطقة تتم المجازفة بمجارى مياهها وحقول الماء الجوفية فيها كما يحصل تماما خارج حدودها. ومن المستبعد فى فترة وجيزة أن نتصدى لهذه المسألة الواسعة بكل تعقيداتها. وسوف نكتفى بشق الدرب للتفكير وطرح الاسئلة، والبحث عن محاور تدخل وتوسط لتبلغ المفاوضات المختلفة الخاصة بمياه الشرق الأوسط مآربها، فتسمح للمياه أن تصبح مصدر سلام ونمو للشعوب. وان يشطب تعبير «الحرب» من قاموس المنطقة بتاتا، والأمر هنا ليس سوى تحدى الجميع المشتركين فى هذا المؤتمر يجب التعامل معه.

المسألة التى نقاربها يصعب حلها. وغالبا ماتكون السيطرة على المياه فى المنطقة نتيجة تنازع القوى أكثر منها نتيجة اتفاقات متعددة الأطراف أو ذات الطرفين تناسب جميع الفرقاء، خاصة فى غياب القانون الدولى فى صدد الانهر ومجارى المياه غير الصالحة للملاحة. والأمر كذلك بالنسبة لدجلة والفرات، حيث تسيطر تركيا على المياه بفضل موقعها الجغرافى وخياراتها الاقتصادية والسياسية. وبالنسبة لنهر الاردن، حيث لايهدف الغزو الإسرائيلى السيطرة على «المناطق المعروفة بالاستراتيجية» من اجل «أمن إسرائيل» فحسب، بل السيطرة ايضا على الينابيع الرئيسية (الحاصبانى، والليطانى، وبانياس، والدان..) فى جنوب لبنان، وفى الجولان السورى وفى الضفة الغربية الفلسطينية.. ومع «حرب الأيام الستة» والاحتلال الإسرائيلى المعترف به دوليا للجولان، وغزة والضفة الغربية، تصرح حكومة تل ابيب بأن المياه «مصدر استراتيجى تحت السيطرة العسكرية» وتمنع هكذا كل فلسطينى من حفر أو نقب الآبار خرقا للقانون الدولى. فتصبح مخزون مياه الضفة الغربية خاصة حقل مياه جوفى واقع على ١٠٠٠ متر من العمق تحت سيطرة قوات الاحتلال. تضحى هكذا أكثر من ٨٠٪ من مياه الضفة الغربية تستهلكها إسرائيل داخل حدودها المعترف بها دوليا او يستهلكها المستوطنون الإسرائيليون فى الاراضى المحتلة. وبالنسبة لغزة المكتظة بالسكان، المغالاة فى استثمار حقل المياه الجوفى جعله شديد الملوحة والمرارة، وحرم القاطنة كلها من المياه الحلوة والصالحة للشرب.

ـ وبالنسبة لنهر النيل، حيث يتعرض تقسيم المياه الذى حددته معاهدة الثامن من نوفمبر ١٩٥٩، ووقع عليها كل من مصر والسودان والتى مازالت سارية المفعول، إلى رفض اثيوبيا التى تسيطر على ينابيع النيل الازرق وروافده، الأمر الذى ادى إلى بروز عقبة رئيسية لكل إعداد متفق عليه للوادى.أما بالنسبة لمجارى المياه على اختلافها، يجب التفكير والتعبير بمعنى الحوض. فكل عمل وكل تدبير او اعداد فى عالية النهر له ردود فى سافلة النهر. هناك إذن ضرورة لمعالجة ادارة الأنهر انطلاقا من الينبوع أو الينابيع وحتى المصب، والاعداد إذا لزم الأمر، وهناك كذلك ضرورة مراعاة المنطقة حيث يصرف الينبوع.

تتوافر اليوم مشاريع عديدة لمعالجة النقص فى المياه فى الشرق الادنى والشرق الأوسط إنما يتعلق تنفيذها بالاتفاقات ذات الجانبين او المتعددة الفرقاء بين الدول المعنية كما تتعلق بالسلام العادل والدائم الذى تصبو إليه شعوب المنطقة. لكننا نصطدم بتكييف سياسى لمعضلة المياه من قبل الدول، تتمثل بعدة طرق: رفض الإفادة بالمعطيات الوطنية، ونقل معطيات خاطئة، ومنحرفة وابراز الطموحات وابراز عدم المساواة العلمية والتفاوت العلمى والتكنولوجى بين الدول.. إلخ.

هناك اخطار أخرى يجب ان تدركها الدول قبل فوات الأوان، الا وهى الضغوطات المتكاثرة التى تقوم بها الشركات الكبرى (سويس ـ ليونيزدى زو، وفيفاندى، وسور ـ سيز فرع شركة بويغ، وايضا البنك العالمى، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة الدولية)، تهدف إلى جعل المياه «سلعة» مثل بقية المصادر والأملاك، ولكى تتحرر الدولة من هذا الالتزام، تصبح رهينة السوق الوحيدة مع تخلى الجماعة الحكومية عن الشبكة لمصلحة الشركات الخاصة. وإذا سيطرت محركات السوق دون مشاطرة، ماذا يحصل بسلطة الدولة؟

وكيف تقوم بمسئوليتها على صعيد العدالة الاجتماعية، خاصة تجاه كل الذين يفتقدون إلى مياه الشرب؟

سوف تتفاقم عدم المساواة فى المعاملة بين اصحاب حق الاستعمال فى المدن وعدم المساواة الشاسعة فى الأرياف، ولاننسى طبعا التناقضات الاقليمية. ليس الماء بسلعة مثل بقية السلع، ولايمكن تركه عرضة لقوانين السوق فقط علما بأن هذه القوانين ليست بقوانين، إنما هى التعبير عن نزاعات الهيمنة.

المياه جزء من ميراث الانسان يجب تأمينه: ويتطلب ذلك ارادة جماعية صلبة، وغالبا مايتناقض التخصيص المستعجل بواسطة تخطيطات تسوية بنائية مع التعاون الضرورى المفيد للطرفين للأجل البعيد. ونطرح السؤال التالى فى هذا الصدد: الم تدفع قوانين السوق إلى الانكفاء؟ على ضوء ذلك تبدو ضرورة الحوار والتشاور ماسة بين دول المنطقة لبناء تقارب وتضافر الجهود كى تؤخذ الابعاد الاجتماعية والثقافية لادارة المياه فى الاعتبار، وضرورة شفافية المفاوضات، وشفافية ادارة مصالح المياه والتطهير. فى هذا الصدد، يجب أن تشمل القوانين الجزائية للبلدان المختلفة موضوع إتلاف البيئة خاصة فيما يتعلق بجودة المياه وان تكون هذه القوانين متجانسة قدر الإمكان. على ضوء ما ورد أعلاه، يجب ان يتخذ المشتركون فى هذا المؤتمر بعض القرارات وأن يعزموا علي تطبيقها على أرض الواقع. وسوف نذكر المحاور الرئيسية منها احتراما للمادة ١٠ ـ ١ للبيان المشترك لمؤتمر الوزراء المكلفين بالمياه فى بلدان الحوض المتوسط فى ٢٠ مايو ١٩٩٠ فى الجزائر العاصمة، اى منذ ١٠ سنوات والذى يشترط بأن: «تعبر بلدان المتوسط عن تضامنها إزاء تحديات المياه الكبيرة، الحالية والمستقبلية وان تشدد على عزمها فى المواجهة المشتركة، وفى التعاون المشترك، للمصير المستقبلى عندما تصبح مصادر المياه المتوافرة اليوم غير كافية..»: لا ينقص سوى إرادة سياسية صلبة للوصول إلى الهدف، كفانا تدميرا وقد ان الأوان لبناء المستقبل، فلننهى توترات الحرب، وننشق طريق السلام.



المصـــدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٦/٢/٢٠٠٠

العــرب.. ومخــاطر اشتعال حـروب الميــاه

يقول توماس نان استاذ الدراسات الآسيوية والشرق اوسطية فى جامعة بنسلفانيا:

«إن الصراع على استخدام المياه الدولية والعابرة للحدود شديد التعقيد لأن اكثر العناصر تعقيدا فى مثل هذا الصراع، عنصران اساسيان موجودان دائما، وهما الندرة والامن..

الندرة هى الخـيط الاول والامن هو الخـيط الثانى يشكل الاثنان معا حبلا مجدولا يلتف حول العناصر المتحكمة فى الصراع المائى فى المنطقة العربية»

واستنادا الى هذه المقولة فإن المنطقة العربية قد شهدت خلال الأعوام الثلاثين الاخيرة هبوطا لمتوسطات امدادات المياه المتوافرة لعدة أسباب اهمها: تزايد عدد السكان، وبالتالى زيادة الطلب على المياه وبروز ظاهرة مـا يسمى بالخلل بين العرض والطلب، وأيضا تغييرات المناخ (الجفاف) وما يصاحبها من ارتفاع درجة الحرارة.

والسبب الثالث نقص مياه الامطار، والسبب الرابع تردى نوعـيـة المياه بسبب النشاط الانسانى، وخامس هذه الأسباب هو عدم تجدد مصادر المياه، اى نفادها كمستودع مياه جوفى بمعدل أسرع من معدل اعادة امتلائه.

أما السبب السادس فهو عدم تخزين المياه السطحيـة او تحـويلهـا من مسار الحـدود، واعادة التوزيع لصالح استخدامات اخرى أو لمكان اخر. وعلى ذلك تصبح اطراف رئيسيـة مثل الاردن ومصر وسوريا والعراق وفلسطين واسرائيل كلها نقاط ساخنة مرشحة لانفجار صراعات حول المياه».

وحالات التوتر والعداء كانت ولاتزال قائمة فى هذه النقاط الساخنة بصفة خاصة للدخول فى صراعات للسيطرة على الارض التى تجرى المياه فيها ضمانا للهيمنة على دورة المياه وجريانها الى اراضيها.

ولاشك ان ندوة الأمن المائى العـربى التى ستعقد فى القاهرة بعد غد، بمشاركة عدد كبير من المسئولين والخبراء ستسلط الأضواء على هذه المشكلة الكبيرة التى تبرز كاحوج ما تكون فى المناطق الجافة، خاصة السعودية والكويت والبحـرين ودولة الامارات وسلطنة عمان واليمن، فهذه الدول الى جانب مناخ شديد الجفاف وارتفاع درجة الحرارة وافتقارها لوجود موارد سطحية للمياه، فمازالت تعتمد على المياه الجوفية وتحلية مياه البحر بالرغم من تكلفتها الباهظة.

عودة مرة أخرى الى المنطقة الوسطى التى تضم كلا من مصر والسودان والصومال وجيبوتى والمشرق العربى، الذى يضم كلا من سوريا ولبنان والأردن والعراق حيث تكثر شواهد ونذر الصراع والنزاعات.

اما المنطقة الوسطى واهم دولتين فيها هما مصر والسودان حيث تقعان اسفل نهر النيل، فقد تاثرت العلاقات بينهما بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية، وان كانت لم تصل الى حد النزاع حول حصص ومقررات المياه المتفق عليها، لكن التوتر فى الجنوب السودانى قد حال دون غرق منطقة السدود.

لكن هاتين الدولتين تواجهان من جديد مشكلة ندرة المياه بسبب انخفاض نسب هطول الامطار وظاهرة التصحر والجفاف وانماط استخدام المياه، والتنمية الاقتصادية المحدودة فى حوض النيل.

وهناك ايضا القصور فى استخدام الكثير من المياه الجوفية بالمستودعات العميقة، وهو مايعنى انه مايحصل عليه سكان الدولتين حاليا من مياه جوفية لاسبيل الى ايجاد بديل لها لأحفادهم.

اما المشرق العربى، فإن هذه المنطقة تواجه تباينا شديدا فى معدل سقوط الامطار، بالاضافة الى قلة المياه الجوفية، وتواجه سوريا على وجه التحديد عجزا حادا فى الموارد المائية اللازمة للاستخدام المنزلى او فى زراعة الأراضى، بالاضافة الى النمو السكانى، ولذلك فإن نهرى الفرات ودجلة اللذين يشترك فيهما كل من سوريا والعراق وتركيا، يشكلان بالنسبة للدول الثلاث اهمية قصوى، وبدات تظهر مشكلة المياه بتخطيط تركيا لمشروع شرق

الاناضول «الجاب» وهو المشروع القادر على استنزاف مياه الفرات عند النقطة التى يغادر فيها تركيا خلال الخمسين عاما المقبلة.

أما العراق فإن حوض نهرى دجلة والفرات، يمثل بالنسبة له موردا مائيا حيويا بخلاف الدول الاخرى المشتركة معه فى هذا الحوض، حيث يعيش معظم سكانه على جانبى النهرين، وأصبح مستقبل العراق واعماره بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه منذ حرب تحرير الكويت مرتهنا بتطور العلاقات بين سوريا وتركيا وايران، لان الغالبية العظمى من مياه النهرين مستمدة من موارد دولتيه.

أما نهر اليرموك فى الأردن، فتقتسم اسرائيل مياهه وتهدد بقطعها فى حالة نشوب اى صراع، وبالرغم من صغر حجم هذا النهر فهو يشكل احدى النقاط الساخنة القابلة للاشتعال فى اى وقت.

وهكذا فإن الاستنزاف الحاد للموارد المائية التى تعانى أصلا من الندرة فى المنطقة العربية يستلزم اعطاء هذه المشكلة الأولوية القصوى باعتبارها احدى المشكلات الخطيرة التى تهدد المنطقة العربية وتحولها فى اى وقت الى بؤر اشتعال، تنذر باندلاع حروب حول المياه كسلعة استراتيجية وامنية ستكتسب اهمية متزايدة فى المستقبل.

نهرا دجلة والفرات
إحدى نقاط الصراع الساخنة

نانى نجيب



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢/ ٢/ ٢٠٠٠

استعراض الرؤية العربية للمياه فى مؤتمر الأمن المائى بالقاهرة غدا

كتبت - سهير هدايت وأحمد نصرالدين:

اعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى ورئيس مؤتمر الامن المائى العربى الذى يبدا اعماله غداً بالقاهرة انه سيستعرض امام المؤتمربوصفه رئيسا للمجلس العالمى للمياه - الموقف المائى عالميا فى القرن الجديد والرؤية العربية المستقبلية للمياه ومدى التحديات التى تواجه سكان الأرض لتوفير الاحتياجات المائية المتناقصة فى خلل تزايد الاستخدامات المطلوب توفير مياه عذبة لها.

وأضاف الوزير انه سيعرض النتائج التى توصل إليها المؤتمر الوزارى الأول لوزراء الموارد المائية والرى العرب الذى عقد بمدينة مرسيليا الفرنسية فى أغسطس الماضى، واهم المقترحات التى تعرض امام المؤتمر العالمى الثانى الذى سيعقد فى لاهاى خلال مارس المقبل لاعلان الرؤية المستقبلية العالمية للمياه فى القرن الجديد. وقال الدكتور ابوزيد إنه سيشرح أمام مؤتمر الأمن المائى العربى التجربة المصرية الناجحة فى إدارة وتخطيط الموارد المائية المحدودة وكيفية توفير الاحتياجات المتزايدة من المياه فى ظل الندرة وحتمية التوسع الأفقى للمشروعات الكبرى والتنمية الشاملة فى مصر. واضاف أنه سيتخذ من المشروعات القومية الكبرى لمصر التى خرجت بالسكان إلى المناطق الصحراوية والقاحلة مثل توشكى وترعة السلام نموذجا لما ينبغى أن تقتدى به الدول التى تتشابه ظروفها مع مصر وأيضا من خلال النجاح الذى حققته مصر فى التخطيط للموارد المائية باستخدام مياه الصرفين الزراعى والصحى بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية المحلية المتقدمة.



على هامش مؤتمر القاهرة

الأمـــن المائـــى العربـــى

عبدالعزيز شحادة المنصور

باحث سورى

تشهد القاهرة اليوم ولمدة ثلاثة أيام انعقاد مؤتمر الأمن المائى العربى، الذى ينظمه مركز الدراسات العربى - الأوروبى بباريس، ويمثل انعقاد هذا المؤتمر خطوة مهمة نحو وضع قاسم عربى مشترك حول قضايا المياه والمشكلات المائية العربية مع الأطراف غير العربية، أو مشكلات استغلال الموارد المائية فى الدول العربية، كما أن هذا المؤتمر يأتى على درجة كبيرة من الأهمية، نظرا لأنه سوف يعالج المسألة المائية فى الأقطار العربية كقضية حيوية، بل ومصيرية تمس حياة ومستقبل الشعوب العربية، ولها أهميتها من الناحية الاقتصادية والأمنية، ولأن منابع المياه العربية، خاصة أنهار النيل ودجلة والفرات تقع خارج الحدود العربية، مما يجعل الدول العربية مرتهنة مائيا لدول أعالى الأنهار، هذا فضلا عن أن المنطقة العربية التى لا يتعدى نصيبها من موارد المياه العالمية نسبة ٠,٤٪ مع أن مساحة الوطن العربى تبلغ نحو ٢,٩٪ من مساحة اليابسة، تعيش حاليا بداية أزمة مائية حادة قد تتفاقم بصورة متسارعة فيما لو استمرت موجة الجفاف التى تعانى منها بعض الدول العربية منذ سنتين.

ومما يزيد من أهمية هذا المؤتمر هو أنه يأتى قبل شهر من انعقاد منتدى المياه العالمى الثانى فى مارس المقبل فى «لاهاى» بهدف اقتراح الرؤية المائية الواجب اعتمادها حتى عام ٢٠٢٥ فى منطقة «الشرق الأوسط» وتحديدا المنطقة العربية المصنفة حاليا على أنها المعرضة دون سواها من المناطق لمواجهة أكبر تراجع فى كميات المياه العذبة، ولذلك يعد انعقاد مؤتمر القاهرة حول الأمن المائى العربى فرصة لاتخاذ موقف عربى موحد، سواء فى المنتدى العالمى للمياه أو فى غيره من المنتديات التى تعالج الموارد المائية فى المنطقة العربية، بحيث لا تكون السياسات العربية مجرد ردود أفعال، وبحيث تشارك الأطراف العربية فى تخطيط مستقبل مواردها العربية بشكل علمى ومدروس، دون أن تترك دول أعالى الأنهار وغيرها من الجهات الإقليمية والدولية تخطط بشكل منفرد وتسعى إلى «تسليع» موارد المياه وعولمتها.

وفى هذا الإطار، قد يكون أهم من الحديث عن موقف عربى موحد بشأن الأمن المائى العربى، هو أن يخرج المؤتمر بقرارات وتوصيات قابلة للتطبيق، بمعنى أن يقترن على سبيل المثال إصدار قرار معين بالتزام الدول العربية بتطبيقه، ومن المتصور أن أفضل صيغة بهذا الخصوص هى تلك التى تجمع بين نوع من «التحفيز» لدول الجوار الطبيعى وتحديدا تركيا وإثيوبيا على مراعاة الحقوق العربية، وربط هذا «التحفيز» بنوع من التأثير و«الضغط» من قبيل الربط بين اتخاذ مثل هذه الدول لخطوات أقل تشددا تجاه المطالب والحقوق العربية المشروعة فى المياه الدولية المشتركة بين مواصلة حصولها على هذه الحوافز.

ومن بين أبرز القضايا المهمة التى سوف يتناولها مؤتمر القاهرة هى التحديات والمعوقات التى تواجه التنمية المتواصلة للموارد المائية فى الدول العربية، التى تتطلب جهودا كبيرة على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ومن أهم هذه التحديات والمعوقات.

١ - استمرار إسرائيل فى الاستيلاء على مصادر المياه العربية فى الأراضى العربية المحتلة، وفى مقدمتها مياه الجولان وجنوب لبنان، فضلا عن نهبها لمياه الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢ - وجود اتجاه لدى بعض الأطراف الإقليمية والدولية نحو إيجاد سوق دولية للمياه، رغم أن هذا المنحى يمثل مخالفة صريحة لمختلف مبادىء القانون الدولى المتعلقة باستغلال المياه الدولية المشتركة ويشكل سابقة خطيرة إذا ما أريد تعميمها على مختلف الأنهار الدولية فى العالم.

٣ - مشكلة مياه الأنهار الدولية المشتركة فى ظل عدم وجود اتفاق نهائى يحدد حصص الدول المتشاطئة على تلك الأنهار، خاصة مشكلة تقاسم نهرى دجلة والفرات، حيث تماطل تركيا دولة المجرى الأعلى لهذين النهرين فى التوصل إلى قسمة عادلة ومنصفة لمياه النهرين مع سوريا والعراق، حسب ما استقر عليه التعامل بين الدول فى هذا الخصوص، بل تستخدم تركيا المياه كسلاح سياسى وورقة «ضغط» على الدولتين العربيتين، حتى إن تركيا قامت فى السنوات القليلة الماضية بتصريف المياه الملوثة بالمواد الكيماوية أو المبيدات الحشرية وغيرها فى حوض نهر البليخ أحد روافد نهر الفرات فى سوريا.

٤ - الافتقار إلى رؤوس الأموال اللازمة للتنمية المستدامة للموارد المائية العربية ولاستخدام التكنولوجيا سواء فى تقنيات تدوير المياه أو لاستنبات نباتات أقل استهلاكا للمياه وأكثرها مقاومة للجفاف، ولمواجهة ارتفاع نسبة الملوحة فى المياه نتيجة الاستخدام الجائر للأحواض المائية الجوفية.

ونظرا لأن مسألة الأمن المائى العربى تعد أحد المكونات الأساسية للأمن القومى العربى بمفهومه الشامل، خاصة فى ضوء الظروف الإقليمية والدولية الراهنة والمخاطر التى تحيق بموارد المياه الدولية المشتركة بصفة خاصة، والموارد المائية على وجه العموم ونظرا لأن مؤتمر القاهرة يقتصر على الخبراء والفنيين ووزراء متخصصين بشئون المياه، فإنه من المأمول أن يمهد هذا المؤتمر إلى مؤتمر آخر على مستوى وزراء الخارجية فى إطار مجلس جامعة الدول العربية، وذلك لأن قضية الأمن المائى العربى هى قضية سياسية بالدرجة الأولى وهى تحتاج حلولا سياسية.

كما يؤمل من مؤتمر القاهرة للأمن المائى العربى أن يلفت أنظار القادة والزعماء العرب إلى:

● خطورة الاتجاه الدولى لإيجاد «بورصة» دولية للمياه وتصوير الأمر على أنه نتيجة بديهية وحتمية لظاهرة العولمة، وكذلك ضرورة الحذر من المشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف حول المياه، قبل حصول الدول العربية على حقوقها المائية المسلوبة أو المغتصبة إذ إن الترتيبات العامة التى تتعلق بأطراف متعددة لا يمكن أن يتم الخوض فيها إلا بعد تسوية العلاقة بين إسرائيل من جانب وكل دولة عربية من جانب آخر، وكذلك بعد حصول سوريا والعراق على حقوقهما التاريخية والمشروعة بمياه نهرى دجلة والفرات.



المصـــدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـخ : ١٢ / ٢ / ٢٠٠

تجمع دولى بالقاهرة لمناقشة تحديات الأمن المائى العربى

المؤتمر يقدم تجربة مصر فى توشكى وسيناء

● يبدأ مؤتمر الأمن المائى العربى أعماله اليوم (الاثنين) بالقاهرة تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء وبمشاركة لفيف من المسئولين والخبراء والباحثين من مختلف الدول العربية، فضلا عن دول الجوار التى تقتسم مع العالم العربى أبرز أنهاره.



د. مفيد شهاب — د. محمود ابوزيد

وتشهد الجلسة الافتتاحية إلقاء كلمات للدكتور عبيد والدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية والدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى (رئيس المؤتمر) والدكتور صالح بكر لطيار رئيس مركز الدراسات العربى - الاوروبى. وعقب ذلك تجرى مناقشة ثمانى اوراق من مصر والسودان وموريتانيا وإيران واثيوبيا خلال جلستين، الولى بعنوان المياه العربية في القانون الدولى ويراسها الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى.. والجلسة الثانية بعنوان «المياه العربية والتحديات الأمنية الاقيمية» ويراسها الدكتور احمد السالم أمين عام مجلس وزراء الداخلية العرب.

ويتناول المؤتمر على مدى ثلاثة ايام من خلال مناقشة نحو ٣٠ ورقة بحثية مختلف قضايا الأمن المائى العربى، سواء كان هذا الأمن يختص بالماء العربى فى الأنهار والخزانات الجوفية او من الامطار المحدودة المتساقطة على المنطقة العربية شبه الجافة أو الجافة او كان من المياه المالحة فى البحار والمحيطات.

واهمية هذا المؤتمر تجىء من حجم التجمع العربى - الدولى، الذى ربما يتجمع فى مكان واحد لاول مرة، وعلى مدى ثلاثة ايام يطرح امام أعضاء المؤتمر جميع التفاصيل والبيانات والمعلومات، التى تتعلق بهذه القضايا ليخرج المؤتمر فى نهايته بتوصيات تضع صانع ومتخذ القرار فى جميع بلدان العالم العربى أمام أيسر الطرق لاتخاذ القرار السليم والصائب، وذلك لتسهيل الامر من اجل وضع سياسات واستراتيجيات مائية عربية متكاملة الجوانب مستفيضة الابعاد، وعلى حد قول الدكتور محمود أبوزيد رئيس المجلس العالمى للمياه ورئيس المؤتمر،

فإن المؤتمر الثامن من سلسلة المؤتمرات التى ينظمها هذا المركز العربى، الذى يتخذ من باريس مقرا له، قد جاء فى موعده تماما وبعد ان اتضحت ملامح الرؤية العربية المستقبلية للمياه للقرن الجديد، والتى تم مناقشتها فى مدينة مرسيليا فى فرنسا فى اغسطس الماضى بحضور عدد من وزراء الموارد المائية والمياه العرب تحت مظلة المجلس العالمى للمياه والتى تمت بلورتها فى صورتها النهائية فى المؤتمر العربى الذى انعقد فى بيروت فى نهاية

متابعة:

سهير هدايت

أحمد نصر الدين

سبتمبر الماضى وأول اكتوبر من العام نفسه تحت مظلة منظمتى اليونسكو والاكاد.

ويضيف الوزير مؤكدا ان هذه الرؤية سيتم وضعها موضع التنفيذ بعد إعلانها فى مؤتمر لاهاى فى مارس المقبل بهولندا والتى سيتم تاكيدها بصورة أكثر عمقا وشمولية فى المؤتمر الذى يبدا اعماله اليوم بالقاهرة مشيرا إلى ان قضية الامن الغذائى العربى لن يتم فصلها عن قضية الأمن المائى العربى لانهما وجهان لعملة واحدة، وذلك وفقا لاحدث رؤية عالمية فى هذا المجال الحيوى ويزيد من جدية ما سيتم طرحه ومناقشته المفهوم الذى اكده الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى والمشرف العام على نشاط مركز الدراسات العربى الاردنى عندما اشار إلى تحديد كامل وتوصيف شامل لكل التحديات التى تواجه الامن المائى العربى، وذلك بمشاركة خبراء عالميين وباحثين اكاديميين وفنيين ومسئولين من مختلف أنحاء العالمين العربى والاوروبى وربما الاسيوى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ / ٢ / ٢٠٠٠

والإفريقي لتكون الرؤية اوضح واعمق واشمل ولتخرج من القاهرة اول حزمة توصيات حقيقية قابلة للتنفيذ من الجهات المسئولة والمعنية في انحاء العالم العربي بهذه القضية الحيوية والمصيرية.

ويؤكد الدكتور محمود ابوزيد بصفته رئيسا للمجلس العالمي للمياه انه سيطرح أمام المؤتمر اهم أبعاد الفكر الجديد الذى يتعامل من خلاله الآن العالم المتقدم مع المياه فى ظل وجود تحديات تواجهه وبقوة إزاء تناقص الموارد المائية وزيادة السكان فى المقابل وأيضا زيادة الاحتياجات والاستخدامات والأمر نفسه بالنسبة للمياه العربية.

واشار إلى انه سوف يقدم التجربة المصرية فى ثالث ايام المؤتمر، خاصة تجربة خروج المصريين إلى الصحراء فى توشكى وسيناء من أجل تعظيم الاستفادة والإنتاجية من وحدة المياه العذبة، وكذا كيفية إدارة وتخطيط الموارد المائية بنظام الإدارة المتكاملة التى لا تنظر إلى المياه ونوعياتها كل على حدة، بل بنظرة شمولية للمياه السطحية والجوفية ومياه الامطار وغيرها وبإعادة الاستخدام لأكثر من مرة، مؤكدا ان مصر تستخدم جميع مواردها المائية مرتين على الاقل ويضيف ان الاستعراض سوف يوضح الخبرات الموجودة فى مصر سواء كانت خبرات بشرية او فنية لكى تستطيع اى دولة عربية الاستفادة من اى منها ومصر لن تبخل بذلك.

ويرى الدكتور مفيد شهاب ان المنطقة العربية اصبحت المياه فيها تشكل العائق الاكبر فى سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما ادى إلى ظهور بوادر العجز المائى وانتقال المشاكل المائية إلى ما يسمى بالازمات الحادة وهو الامر الذى يهدد جميع خطط التنمية العربية.



اليوم.. افتتاح مؤتمر الأمن المائى العربى

كتب - عصام الشيخ:

يفتتح د. عصمت عبدالمجيد - أمين الجامعة العربية صباح اليوم بالقاهرة المؤتمر الدولى للأمن المائى العربى تحت رعاية د. عاطف عبيد رئيس الوزراء.

وقال د. محمود أبوزيد وزير الموارد المائية ان المؤتمر يناقش على مدى ٣ أيام اشكاليات المياه والتحديات الأمنية التى تواجهها وحقوق دول المنبع والمجرى فى التشريعات القانونية حول الانهار المشتركة.

اضاف انه سيتم طرح العلاقة بين المشروعات المائية التركية واثرها على سوريا ولبنان والعراق، والنزاع العربى الإسرائيلى حول المياه.

واستعرض تجارب مصر فى توشكى والنهر الصناعى فى ليبيا ومشاريع التحلية فى السعودية.

وأوضح د. صالح الطيار رئيس المؤتمر ان الخبراء يبحثون وضع استراتيجية مائية عربية إسلامية، ومشروع الانبوب القطرى الإيرانى ودور المياه فى مواجهة ظاهرة التصحر، مشيرا إلى مشاركة ٨ وزراء عرب بالاضافة إلى ممثلين من إيران واثيوبيا وموريتانيا وتركيا وخبراء من فرنسا وبريطانيا وبلجيكا.



افتتاح مؤتمر الأمن المائى العربى اليوم

دراسة وضع سياسة مائية لمواجهة التحديات الخطيرة للعرب

كتبت كريمة السروجى وبدر الدين أدهم:

يفتتح الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء اليوم اعمال المؤتمر الدولى الثامن حول الأمن المائى العربى يراس اعمال المؤتمر الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى ويحضره ٨ وزراء للرى العرب ويشارك فيه ٥٠٠٠ خبير عالمى فى المياه. يناقش المؤتمر حقوق المنبع ودول المجرى فى التشريعات القانونية والتى اكدت ان مياه سوريا نقصت الى ١٣ مليار متر مكعب بدلا من ٢٨ مليار م٣ بسبب المشروعات التركية، والسياسة المصرية فى حوض النيل اضافة الى محاور اخرى تتعلق بتجارب السعودية فى تحلية المياه.

وصرح الدكتور محمود ابوزيد ان مصر بدأت خطة واقعية لزراعة ٣.٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ وقال انه ان الأوان لتكون هناك سياسة مائية عربية لمواجهة التحديات الخطيرة التى تواجهها المياه العربية. وقال ان الموارد المتاحة لا تستثمر كلها فهناك جزء بسيط من المتاح يتم استثماره علاوة على ان تكنولوجيا استخدام المياه غير متوفرة وهو ما يؤدى بعد ذلك الي استمرار التناقص فى نصيب الفرد العربى من المياه. وقال الوزير ان كل العالم العربى تقريبا يقع فى المناطق الجافة وشبه الجافة اى ان نسبة الأمطار بسيطة وان الموارد المائية للدول تعتمد على المياه الجوفية. وقال ان المؤتمر يتناول العديد من الدراسات التى توضح موقف الدول العربية تجاه الصراعات المختلفة مع المياه وبرنامجها للمرحلة المقبلة.



محمود أبو زيد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريـخ : ٢٢/ ٢/ ٢٠٠١

في افتتاح مؤتمر الأمن المائي العربي بالقاهرة

د. عبدالمجيد يدعو من جديد إلى قمة عربية بشأن المياه

د. عاطف عبيد يطالب بتنسيق المواقف والاستفادة من التجربة المصرية

تغطية :
سهير هدايت
أحمد نصر الدين
كارم يحيى

بمشاركة نحو ٣٠٠ مسئول وخبير وباحث جاءوا من الدول العربية ودول الجوار وأوروبا، افتتح أمس الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية مؤتمر الأمن العام المائي العربي بالقاهرة، وذلك بتجديد دعوته لعقد قمة عربية للمياه التي كان قد أطلقها منذ خمس سنوات.

وأشار إلى أهمية انعقاد هذه القمة لاعتماد الاستراتيجيات المشتركة على المستوى القومي لمواجهة جميع الجوانب المتعلقة بالأمن المائي العربي واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المياه العربية.

وأكد الدكتور عبدالمجيد أن الحقوق التاريخية للدول العربية ثابتة ولا يمكن إنكارها أو المساس بها، مشيرا إلى أطماع إسرائيل في المياه العربية وارتباطها بخطط التوسع والاستيطان وممارسات سرقة المياه لصلحة مستوطناتها الاستعمارية.

كما أطلق الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء - في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي - دعوة لتنسيق مواقف الدول العربية للاستفادة القصوى من كل قطرة مياه على الأراضي العربية، مؤكدا أهمية العمل على عدم التفريط في أية قطرة منها والسعي لتنميتها بكل السبل الممكنة وحمايتها من التلوث.

وتضمنت كلمة الدكتور عبيد إشارة خاصة إلى ضرورة دراسة تجربة مصر في تحقيق تعاون بناء مع دول حوض النيل، مشيرا إلى أن هذه التجربة تتميز ببعدها الممتد في أعماق التاريخ، كما أنها تعتمد على سياسة حكيمة يحرص الرئيس حسني مبارك على الاستمساك بمبادئها وتنفيذها بكل دقة ووضوح. ودعا رئيس مجلس الوزراء في كلمته إلى دراسة هذه التجربة للاستفادة منها عربيا.

وأكدت الكلمة أن المؤتمر الذي يرعاه رئيس مجلس الوزراء يمثل إضافة جديدة ومفيدة في وقت تتأهب فيه الأمة العربية للمشاركة في عصر المنافسة والتقدم والتكنولوجيا.

وتحدث أمام الجلسة الافتتاحية الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري، مؤكدا خطورة تناقص الموارد المائية بالمنطقة العربية ما لم تتم مواجهة هذا التحدي بإعداد وتخطيط سياسات واحدة على جميع المستويات.

وتناول الدكتور أبوزيد أبعاد مشكلة المياه في العالم العربي وارتباطها بمستقبل التنمية وطرح قضايا تعظيم إنتاجية وحدة المياه وتدبير مصادرها المتجددة وترشيد استخدامها. وحدد عناصر التحديات في ندرة الموارد المتجددة وطبيعة المناخ الجاف وأن ٦٠٪ من المياه عبر الأنهار والمجاري المائية تأتي من خارج حدود الدول العربية.

وطالب وزير الموارد المائية والري الذي يرأس أعمال المؤتمر بضرورة التوصل إلى رؤية عربية بشأن قضايا المياه وبمواجهة جماعية للأطماع والمحاولات الهادفة لسلب الحقوق العربية.

ومن جانبه أكد الدكتور صالح بكر الطيار رئيس المركز العربي الأوروبي الذي ينظم المؤتمر أهمية اختيار القاهرة موقعا لانعقاده ووجه الشكر لمصر والرئيس مبارك على الرعاية التي يلقاها المؤتمر، وحذر من أن الوضع المائي العربي سيزداد سوءا في هذا القرن إذا لم تتخذ الدول العربية الإجراءات اللازمة، محذرا من المخاطر الأمنية السياسية إسرائيليا وتركيا.

وكان الدكتور مهدي شحاتة مدير المركز قد أشار إلى أن مؤتمر القاهرة يمثل على المستوى العربي تمهيدا لمؤتمر لاهاي (هولندا) العالمي للمياه المقرر انعقاده في شهر مارس المقبل.

ومن المقرر أن يستأنف المؤتمر أعماله اليوم بعقد جلستين، الأولى تبحث المشاريع التركية ويرأسها الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية، أما الجلسة الثانية فتتناول المياه العربية والنزاع العربي - الإسرائيلي، ويجري خلالها عرض أوراق من فلسطين والأردن وسوريا ولبنان والسعودية، وبين هذه الأوراق ورقتان



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٠

لوزيرى الرى السورى والأردنى عبدالرحمن المدنى وكامل محادين.

وكان المؤتمر قد ناقش مساء أمس أوراقا بحثية تتناول قضية المياه العربية من جانب القانون الدولى والتحديات الأمنية الإقليمية، وتضمنت هذه الأوراق إسهامات للأمانة العامة لمجلس الوزراء العربى والدكتورة منى القاضى رئيسة المركز القومى لبحوث المياه (مصر) والأستاذ عبدالعظيم حماد مساعد رئيس تحرير «الأهرام» والدكتور أحمد صالح أحمد الخبير المائى السودانى وعبدالله ولد أباه الأستاذ بجامعة نواكشوط بموريتانيا.

ويختتم المؤتمر أعماله غدا (الأربعاء) بإصدار التوصيات.



المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٠٠٠/٢/٢٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

رئيس الوزراء .. فى افتتاح مؤتمر الأمن المائى العربى:

حريصون على تنمية وصيانة موارد المياه العربية

التعاون بين دول حوض النيل .. نموذج مثالى للروابط الإقليمية

د. عبدالمجيد: لابد من دعم حقوق سوريا والعراق .. فى دجلة والفرات

أبو زيد: العرب لديهم ٢٠٠ مليون هكتار قابلة للزراعة

كتب - يوسف عبدالرحمن وعصام الشيخ:

أكد د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أن مصر تدرك تماماً اهمية الحفاظ على موارد المياه العربية .. وعدم التفريط فى قطرة ماء واحدة .. مع الحرص المطلق على تنمية موارد المياه وترشيد الاستهلاك .. اضاف أن تجربة مصر في التعاون مع جيرانها من دول حوض النيل تعتبر نموذجا مثاليا للروابط الاقليمية .. لانها تعتمد فى مجملها على السياسة الحكيمة للرئيس حسنى مبارك وحرصه على تنفيذ مبادئ التعاون لتحقيق الاستغلال الامثل لفائض الامطار من خلال مشروعات تعود بالنفع على الجميع.

قال رئيس الوزراء فى كلمته خلال افتتاح مؤتمر الأمن المائى العربى التى القاها د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى .. إن المنطقة العربية تواجه تحديات كثيرة .. مما يتطلب التنسيق فى المواقف لتحقيق الاستفادة القصوى من كل قطرة ماء .. فى ظل محدودية الموارد وانتشار الصحراء وتزايد السكان المستمر.

شهد افتتاح مؤتمر الامن المائى العربى كل من د. عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية ود. محمود ابو زيد وزير الرى والموارد المائية والدكتور صالح الطيار رئيس مركز الدراسات العربى الأوربى المنظم للمؤتمر بالتعاون مع مجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة الدول العربية، ووزارة البحث العلمى والمجلس العالمى للمياه.

قال د. عبيد أن تجربة مصر مع جيرانها من دول حوض النيل تعتبر نموذجا يستحق الدراسة فى اطار التعاون والتى تعتمد فى مجملها على السياسة الحكيمة للرئيس حسنى مبارك وحرصه على التمسك بمبادئها وتنفيذها موضحا اهمية هذا التعاون لاستغلال فائض الامطار الذى يهدر من خلال تنفيذ المشروعات التى تعود بالنفع على الجميع.

اشار الى أهمية التعاون مع التقنيات الحديثة من اجل اعادة استخدام المياه بعد معالجتها وغيرها من الانشطة التى تساعد على اضافة المزيد من الموارد المائية لمواجهة محدودية المياه العربية.



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢ / ٢ / ٢٠٠٠

٢ تحديات عربية

بينما اكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في كلمته امام المؤتمر ان هناك تحديات اساسية تواجه الامن المائى العربي وتتمثل فى قضية المياه المشتركة مع دول الجوار خاصة مياه نهرى دجلة والفرات وايضا الاطماع الاسرائيلية فى الموارد المائية العربية والتي جعلت من مشكلة المياه عنصرا اساسياً فى الصراع العربي الاسرائيلى وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية موضحا ان التحدى الثالث يتمثل فى الخطوات العربية المطلوبة لمواجهة مخاطر الشح المتزايد فى مصادر المياه العربية فى ظل التزايد السكانى المستمر.

اضاف ان هذه التحديات تتطلب المزيد من الجهود العربية المشتركة سياسيا وعسكريا وعلميا من اجل تحديد اولويات توزيع الموارد المتاحة وترشيد استثمارها وتنمية الوعى البيئى لمخاطر التلوث وتطوير التقنيات المستخدمة مؤكداً أن المرحلة المقبلة سوف تشهد تزايد الطلب على المياه واستخدامها واستثمارها.

اوضح اهمية دعم حقوق سوريا والعراق فى نهرى دجلة والفرات ومناشدة مؤسسات التمويل الدولية بربط تقديم المساعدات للمشاريع التركية بالتوصل الى اتفاق مسبق مع الدول المتشاطئة وطالب بضرورة دراسة جميع الجوانب المتعلقة بالامن المائى العربي واعتماد الاستراتيجيات المشتركة على المستوى القومى لمواجهة التحديات واتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية المياه العربية بالاضافة الى بلورة رؤية عربية استراتيجية تؤكد على ضرورة الحفاظ على الحقوق العربية فى المياه وحسن استخدامها لصالح الاجيال القادمة وان تكون المياه على سلم الاولويات فى الخطط العربية الوطنية والقومية.

بينما اوضح الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية والرى ورئيس المجلس المحلى للمياه ورئيس المؤتمر اهمية انعقاد المؤتمر التى تأتى فى وقت تقوم فيه كل المؤسسات والهيئات المحلية والاقليمية والدولية المهتمة بقضايا المياه باعداد الرؤية العالمية للمياه خلال القرن الحادى والعشرين والتى ستعرض فى المؤتمر الدولى للمياه فى هولندا خلال مارس القادم..اضاف ان متوسط الموارد المائية المتجددة فى الوطن العربي يصل حوالى ٣٥٢ مليار متر مكعب سنويا يأتى ٦٠٪ منها من خارج الوطن العربي ومن انهار مشتركة دولية وهذه النسبة يفقد نصفها وانه يتم زراعة ٤٧ مليون هكتار من اجمالى ٢٠٠ مليون هكتار صالحة للزراعة.

اشار الى ان مفهوم الامن المائي العربي يتلخص فى ادارة الموارد المائية المتاحة وتدبير مصادر متجددة ومتواصلة لضمان حق الأجيال الحالية والقادمة فى مياه شرب نظيفة ومياه كافية لمجالات التنمية المتعددة وتوفير المناخ البيئى السليم وضمان حماية تلك المصادر المائية.

التحديات العربية

اوضح الدكتور أبو زيد ان التحديات المائية التى تواجه الامة العربية تتمثل في طبيعة المناخ الجاف وندرة الموارد المتجددة وان ٦٠٪ من مصادر المياه العربية تأتى من خارجها، تدنى انتاجية وحدة المياه وتدهور نوعية المياه نتيجة للتلوث وقلة الاستثمارات المخصصة لمشروعات المياه مطالبا اعضاء المؤتمر من الخبراء والمسئولين بمراجعة كافة الدراسات السابقة المعنية بقضية الامن المائي العربى والتنسيق بين كافة الانشطة العربية فى هذا المجال وتطويع التكنولوجيا الحديثة لصالح تحقيق ترشيد الاستخدام للموارد المائية المتاحة.كما دعا رئيس المجلس العالمى للمياه الخبراء الى ضرورة تطوير القوانين والتشريعات المائية القائمة والعمل على الوصول الى صيغ قانونية بالنسبة لمصادر المياه العربية القادمة من خارج الحدود وتعظيم الاستفادة من المصادر الحالية واستثمار الفرص المتاحة لتنمية هذه المصادر بالاضافة الى التوصل لرؤية عربية تجاه بعض القضايا المائية العالمية مثل تسعير المياه، بنوك المياه، بيع المياه والمياه الافتراضية ونقل المياه داخل وخارج الاحواض المائية.

طالب بضرورة وجود مواجهة جماعية للاطماع والمحاولات الهادفة لسلب الحقوق المائية العربية .. وتوفير المناخ المناسب للمستثمرين العرب والاجانب لاستثمار الطاقات المائية المتاحة لتحقيق الامن المائي والغذائى وذلك فى اطار نظرة متكاملة سواء من حيث استثمار الموارد المائية او ادارتها.

أوضح د. صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي - الاوروبى أن أزمة المياه العربية لها أبعاد متعددة تتمثل فى شحة الموارد المائية والطبيعة المناخية القاحلة وهناك بعداً آخر سياسى له علاقة بتركيا التى تسن قوانين خاصة بنهر دجلة والفرات وكذلك اسرائيل التى تسيطر على جزء كبير من الموارد المائية العربية حيث تسيطر فى الضفة الغربية على ٨٠٪ من مياه الينابيع المتجددة وفى الجولان وجنوب لبنان تستولى اسرائيل على ٤٠٪ من مياهها.

وحذر من تفاقم الوضع المائى العربى قائلا إنه سوف يزداد سوءاً بحلول القرن الحادى والعشرين لزيادة الطلب على المياه بمعدلات عالية مما سينعكس سلبياً على حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذا لم تتخذ الدول المعنية الاجراءات اللازمة التى من شأنها وضع سياسات وبرامج تستهدف خفض استهلاك المياه والحد من الفاقد وترشيد استخداماتها وتوفير موارد مائية اضافية والحد من تلوثها، وإيجاد صيغ تنسيقية بين الدول العربية والدول الجوار على قاعدة تنمية المنطقة والمساهمة فى ازدهارها بعيداً عن الحسابات الضيقة القائمة على الكسب المادى كما يفكر بعض المسؤلين الاتراك عندما يطالبون دون وجه حق مقايضة الماء بالنفط وبعيداً عن سياسة التسلط والهيمنة لان حروب المياه اذا اندلعت فان كافة مياه المنطقة لن تكفى لاخمادها.

وكان اعضاء المؤتمر ناقشوا أمس المياه العربية فى ظل القانون الدولى والتحديات الأمنية الاقليمية التى تواجه المياه العربية.ومن المقرر ان يناقش صباح اليوم العلاقة بين المياه العربية والمشاريع التركية وكذلك الصراع العربى الاسرائيلى حول المياه والمياه فى معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية والمياه فى النزاع السورى - الاسرائيلى والمياه فى النزاع اللبنانى - الاسرائيلى.



المصـــدر : ....الأحـــــرار.........

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٠

مؤتمر الأمن المائى يحذر من خطورة عجز الموارد المائية فى الدول العربية

عبدالمجيد يطالب بعقد قمة لبحث الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية

كتب عماد السويفى وعيسى عبدالباقى:

حذر المشاركون فى مؤتمر الأمن المائى العربى من خطورة العجز الشديد فى الموارد المائية بالدول العربية خلال السنوات القادمة، طالب المشاركون بسرعة وضع صيغة قانونية تؤكد الحق العربى فى مصادره المائية خاصة أن ٦٠٪ من منابع الانهار تقع خارج البلدان العربية، أكد المشاركون على ضرورة عقد قمة عربية بشأن المياه ومناقشة الاطماع والمحاولات الإسرائيلية.. الهادفة لسلب الحقوق المائية العربية.

أكد الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء على ضرورة تطوير القوانين والتشريعات المائية المصاحبة لاستخدامات المياه وتوفير المناخ المناسب للمستثمرين العرب والأجانب لاستثمار الطاقات المائية المتاحة فى البلدان العربية لتنفيذ المشروعات التنموية وتحقيق الأمن المائى والغذائى. اشار رئيس الوزراء فى الكلمة التى القاها نيابة عنه الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى الى ان هناك خطوات جادة للتعاون بين دول حوض النيل لترشيد استخدامات المياه خاصة ان كميات المياه بدول حوضى النيل تصل إلى الف مليار متر مكعب سنويا يستخدم منها مائة مليار والباقى يهدر فى المستنقعات ويحتاج إلى مشروعات مشتركة لاستغلال هذه الفواقد بالتعاون المشترك بين جميع دول الحوض طالب رئيس الوزراء بتبنى رؤية موحدة تجاه بعض القضايا المطروحة عالميا فى مجال تسعير المياه وبنوك المياه والمياه الافتراضية ونقلها خارج الاحواض المائية مما يؤثر بشكل كبير على البلدان العربية ويفقدها حقوقها التاريخية المكتسبة فى مصادرها المائية. كما جدد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية الدعوة لعقد قمة عربية بشأن المياه لدراسة جميع الجوانب المتعلقة بالامن المائى العربى واعتماد الاستراتيجيات المشتركة على المستوى القومى لمواجهة التحديات العديدة التى توجهها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المياه العربية والتغلب على الصعوبات الاقتصادية والتشريعية والتنفيذية وطالب فى كلمته بضرورة بلورة رؤية عربية استراتيجية تؤكد على الحفاظ على الحقوق العربية فى المياه وحسن استخدامها لصالح الاجيال



عصمت عبد المجيد

الحالية والقادمة وان تكون قضية المياه فى الأولويات فى الخطط العربية وأكد الأمين العام ان الأمن المائى العربى يواجه حاليا ثلاثة تحديات اساسية هى قضية المياه المشتركة مع دول الجوار وخاصة نهرى دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق.. وثانيا اطماع إسرائيل فى الموارد المائية العربية حيث ادخلت الممارسات والسياسات الإسرائيلية مشكلة المياه كعنصر اساسى فى الصراع العربى الإسرائيلى مشيراً إلى ان المياه تشكل احد العناصر الاستراتيجية الإسرائيلية لارتباطها بخططها التوسعية والمحور الثالث مواجهة الشح المتزايد فى مصادر المياه العربية خاصة ان ٦٠٪ من مواردنا المائية تحت سيطرة دول غير عربية تستطيع ان تستخدم المياه كاداة ضغط سياسى واقتصادى.

اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الرى ورئيس المجلس العالمى للمياه ان اهم التحديات التى تواجه المياه العربية تتضمن طبيعة المناخ الجاف وندرة الموارد المتجددة



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٠

وتدنى انتاجية وحدة المياه ومحدودية الوعى بقضاياه وتدهور نوعيتها بسبب التلوث والعجز فى الموارد المالية لمشروعات تنمية ورفع كفاءة استخدام المياه، طالب الدكتور محمود ابوزيد بوجود هدف استراتيجى بعيد المدى لتحقيق التكامل بين البلدان العربية لمواجهة تلك القضايا بجانب تبنى و دعم سياسة اعادة استخدام المياه بعد تنقيتها ومعالجتها والتوسع فى استخدام الموارد المائية غير التقليدية وتحلية المياه المالحة.

اشار الوزير إلى ان مشاكل المياه العربية ستكون احد المحاور الرئيسية للمؤتمر الدولى للمياه المقرر عقده بهولندا مارس القادم. وأوضح الدكتور صالح بكر الطيار المشرف على المؤتمر ورئيس مركز الدراسات العربى الأوروبى ان الأزمة المائية التى يواجهها الوطن العربى ليست محصورة فى منطقة جغرافية محددة بل تشمل جميع البلدان العربية مشيراً إلى ان هناك ازمة مائية ذات بعد جغرافى ومناخى فى بعض الدول وذات بعد سياسى وأمنى فى بعض الدول .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٠

عبيد فى افتتاح مؤتمر الأمن المائى العربى:

سياسة مصر واضحة فى حماية المياه العربية

كتبت كريمة السروجى وبدر الدين أدهم:

أعلن الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء ان سياسة مصر واضحة فى العمل على تنمية الموارد المائية العربية.

وأكد رئيس الوزراء عدم التفريط فى أى قطرة مياه ودعا إلى تنميتها وتنوع مصادرها وترشيد استهلاكها وصيانتها من التلوث والنضوب. وطالب الدكتور عبيد بإطار دولى لمواجهة مخاطر وتحديات ندرة المياه، وأكد أن الأمة العربية لن تتمكن من الدخول إلى عصر المعلومات والتكنولوجيا ما لم تتعلق بالثوابت وتوحد توجهاتها وسياساتها على أسس متينة من التعاون وحسن الجوار. جاء ذلك فى كلمته لافتتاح مؤتمر الأمن المائي العربى الذى ينظمه مركز الدراسات العربى الاوروبى والتى القاها نيابة عنه الدكتور مفيد شهاب وزير البحث العلمى والتعليم العالى، وأكد أن الرئيس مبارك يحرص على التمسك بسياسة واضحة مع الجيران المشتركين فى نهر النيل بما يخدم مصالح شعوب دول حوضه. وفى كلمته دعا الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى عقد قمة عربية شاملة من موضوع واحد.. تختص القمة بدراسة جميع الجوانب المتعلقة بالأمن المائى العربى. وحدد عبدالمجيد ٣ مخاطر فى الوقت الراهن منها العلاقات مع دول الجوار فى نهرى دجلة والفرات وأطماع إسرائيل فى المياه العربية وارتباطها بخططها التوسعية ومخاطر الشح المتزايد فى مصادر المياه العربية إضافة إلى تزايد السكان العرب خاصة أن ٦٠٪ من مياهنا خاضعة لسيطرة دول غير عربية. وحدد الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى ورئيس المؤتمر ٥ تحديات ومخاطر تواجه المياه العربية منها طبيعة المناخ الجاف وندرة الموارد المتجددة وأن ٦٠٪ من جملة المياه العربية تأتى من خارج حدودها وتدنى إنتاجية وحدة المياه. وطرح الوزير ١١ بندا لمواجهة قضايا الأمن المائي من بينها مراجعة الدراسات الموجودة، ووضع المياه على قائمة الحكومات والشعوب وتطوير القوانين لاستخدام الموارد المائية والتوصل إلى صيغة قانونية تؤكد الحق العربى فى مصادر الأنهار خارج حدودها. والتوصل إلى رؤية عربية موحدة من قضايا بنك المياه أو تسعيرها وإعطاء الحق لمستخدمى المياه ليكونوا جزءا من صناعة القرار. وأعلن الدكتور صالح بكر الطيار مقرر المؤتمر أن مشاكل المياه فى العالم العربى تنذر بنشوب حروب لاتحمد عقباها.



المصــدر : الــوفــد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريــخ : ٢٢ / ٢ / ٢٠٠٢

المياه.. قضية حياة أو موت

تحذير جديد للحكومات العربية من خطورة أزمة الماء

وجه مؤتمر الأمن المائي العربي المنعقد حاليا بالقاهرة رسالة تحذير إلي كل الحكومات العربية بخطورة أزمة المياه التي تحدق بالشعوب العربية خلال السنوات المقبلة.. أكد المؤتمر أن حصة المواطن العربي من المياه العذبة سوف تنخفض إلي ٦٥٠ مترا مكعبا سنويا بحلول عام ٢٠٢٥ مقابل ١٣٠٠ متر مكعب سنويا تمثل الاستهلاك الحالي من المياه.. وإذا كانت دعوة الدكتور عصمت عبدالمجيد لعقد قمة عربية طارئة لمناقشة قضايا المياه وأطماع إسرائيل المستمرة للسطو على المياه العربية لم تلق ردودا ايجابية واضحة من الحكومات العربية، فإن خبراء المياه يحذرون من خطورة الصمت العربي تجاه المياه، ويؤكدون أن ضياع الأراضي العربية سيواكبه ايضا ضياع للمياه العربية وهنا الكارثة الحقيقية..

●●●●●

ابحاث المؤتمر والكم الكبير من وزراء المياه والزراعة العرب فضلا عن مئات الخبراء والمتخصصين في شئون المياه. يدركون خطورة الموقف الراهن، ويرون أن تنفيذ الحد الادني لمطالبهم يكفي علي الأقل للاحتفاظ بنسب خط الفقر المائي علي معدلاته دون زيادة.. ويؤكدون أن العالم العربي اصبح من اكثر المناطق في العالم فقراً للمياه العذبة.

الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري ورئيس المجلس العالمي للمياه ورئيس المؤتمر اكد نداءه للحكومات العربية بالتحرك السريع للحفاظ علي كل قطره مياه وتوجيهها إلي الشعوب لتنفيذ لمشروعات مياه الشرب والزراعة والصناعة والاغراض الأخري..

ويحدثنا الدكتور ابوزيد بالارقام

تقرير: ناصر فياض

لتكون شاهداً على مدي الازمة المائية التي يعيشها العالم العربي حاليا، والبالغ عدده ٢٥٠ مليون نسمة حاليا ويصل الي ٧٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٢٠.. في حين أن المياه ثابتة لا تزيد مقارنة بزيادة عدد السكان ويقدر «أبوزيد» جملة الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بـ ٣٥٢ مليار متر مكعب والمياه الجوفية العميقة والمتوسطة تصل كميتها الي ٧٧٠٠ مليار متر مكعب.. واذا كانت تلك الكميات الحالية غير كافية. فماذا سنفعل في المستقبل؟!

وينتقل إلي أزمة المياه الطاحنة بالخليج العربي ويؤكد أن منطقة الجزيرة لا يصلها من جملة الموارد المائية العذبة سوي ٤٪ فقط مما يؤكد حتمية لجوئها الي تحلية مياه البحر واستمطار السحب، ويشير الي اتجاه حكومات دول الخليج الي مشروعات مائية حديثة لتعويض العجز في المياه العذبة.

ويحذر أبوزيد من خطورة فواقد المياه سواء بسوء الاستخدام أو البخر أو التسرب دون الاستفادة مما يزيد من الازمة. ويطالب بضرورة خفض استهلاك المياه في الزراعة العربية من ٨٥٪ إلي ٦٠٪ وتحويل الـ ٤٠٪ الباقية لأغراض الشرب والصناعة.. وهذا الخفض لا يقلل من المساحات المروية بل يقلل من استهلاك المياه عن طريق تحويلها من الري الغمر إلي الري بالرش وزراعة نباتات موفرة في استهلاك المياه. كما يحذر من اتساع معدلات تلوث المياه وتدهور نوعيتها بسبب السلوك البشري.

اما الدكتور صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي - الأوروبي والذي دعا إلي المؤتمر الحالي واختار ازمة المياه لتكون محور المؤتمر ليكشف عن الوجه القبيح للسياسات الاسرائيلية تجاه المياه العربية ويشير الي سيطرة اسرائيل علي ٨٠٪ من مياه الينابيع المتجددة والتي يصل انتاجها إلي ٦٥٠ مليون متر مكعب، كما تستولي اسرائيل علي ٤٠٪ من مياه الجولان وجنوب لبنان، وحاليا تسيطر اسرائيل على مياه نهري الحاصباني والوزاني بلبنان حيث يصل انتاجهما إلى ١٤٥ مليون متر مكعب سنويا كما تسيطر اسرائيل على جزء من مياه نهر الليطاني.

ويؤكد ان قضية المياه في إسرائيل اصبحت قضية حياة أو موت، ويسعي المسئولون في إسرائيل إلي تدعيم مراكز المياه العذبة، في حين يسبح العرب في الصمت وهم يرون المياه العذبة تسرق من أراضيهم وشعوبهم في أمس الحاجة إليها.. ويشير إلي معاناة الفلسطينيين بقطاع غزة والضفة الغربية من شح المياه في حين يتنعم الشعب الاسرائيلي بوفرة في المياه تعادل اعلي النسب الدولية المسموح بها.



المصـــدر : الـــوفـــد

التاريـــخ : ٢٢/٢/٢٠٠٠

في افتتاح مؤتمر الأمن المائي العربي

«عبدالمجيد» يدعو لقمة عربية طارئة لمناقشة قضايا المياه

«عبيد»: ٩٠٪ من مياه النيل تضيع في المستنقعات

كتب ـ ناصر فياض:

دعا الدكتور عصمت عبدالمجيد امين عام جامعة الدول العربية امس إلى عقد قمة عربية طارئة لمناقشة قضايا المياه في الوطن العربي، من وبحث اطماع إسرائيل المتصاعدة تجاه المياه العربية ومحاولاتها المستمرة لسرقة المزيدمن المياه العربية بكل الطرق المتاحة.

حذر عبدالمجيد في كلمته امس امام مؤتمر الأمن المائي العربي، ازمة شح المياه التى تواجه الوطن العربى. واشار إلي أن ٦٠٪ من المياه العربية تاتى من خارج حدود الوطن العربي. ونبه إلى إمكانية قيام بعض الدول باستخدام قضية المياه للضغط على الدول العربية. كما حذر من الممارسات الإسرائيلية تجاه المياه العربية. واكد ان إسرائيل تسرق المياه العربية من نهر الأردن وروافده، ونهر اليرموك وينابيع المياه فى الجولان وانهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان، فضلاً عن المياه الجوفية فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وحذر عبدالمجيد من مخاطر شح المياه العربية، خصوصا مع تزايد السكان، وارتفاع معدلات التلوث. وطالب بالسعى إلى إيجاد بدائل لمعالجة الجفاف والتصحر، والسعي لتحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف، وإعادة تدويرها.

واعلن الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء في كلمته امام المؤتمر من استمرار ضياع ٩٠٪ من مياه نهر النيل فى المستنقعات، دون الاستفادة منها. واشار إلي أن حصيلة نهر النيل السنوية تصل إلى ١٠٠٠ مليار متر مكعب، تستخدم دول حوض النيل العشر ١٠٠ مليار فقط منها، والباقي ٩٠٠ مليار تضيع هدراً فى المستنقعات. وطالب عبيد بعقد لقاءات بين دول حوض النيل لدراسة مشروعات مشتركة للاستفادة من المياه المهدرة. واكد على ضرورة توفير التمويل المطلوب لتنفيذ تلك المشروعات. واشار د. عبيد في كلمته امس امام مؤتمر الأمن المائي العربي، إلى استعداد مصر لتقديم خبرتها في شئون الري والمياه إلى الدول العربية الشقيقة، واكد أن زيادة عدد السكان وكثرة استخدامات المياه تضع خبراء المياه فى الدول العربية امام تحد كبير لتوفير المياه لأغراض الشرب والرى والزراعة والصناعة وكافة الأغراض، ودعا إلى ضرورة تنقية مياه الصرف واستعادة الفاقد من المياه وتدويره مرة اخري.. وترشيد استهلاك المياه.



عالم ألمانى يعلن فى القاهرة :

تحلية المياه بالطاقة الشمسية والأشعة فوق البنفسجية

يعقد صباح اليوم العالم الالمانى جير هارد ريكسيج عضو الاكاديمية الايطالية للعلوم مؤتمرا صحفيا عالميا على هامش مؤتمر الامن المائى العربى.. يعلن انجازه العلمى لتحليه المياه بالطاقة الشمسية والاشعة فوق البنفسجية وصرح العالم الالمانى «للاخبار» بانه أختار القاهرة ليعلن منها انجازه العلمى باعتبارها عاصمة التنوير فى منطقة الشرق الاوسط واعتبارها اكبر بلد عربى يستضيف اهم مؤتمر دولى عن الامن المائى باعتبارها قضية القرن الجديد يحضر المؤتمر الذى دعيت له وسائل الاعلام وممثلو وكالات الانباء العالمية بالقاهرة الدكتور محمود ابوزيد وزير الرى والدكتورة منى القاضى رئيس المركز القومى لبحوث المياه والدكتور صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربى الاوروبى. يتلخص انجاز العالم الالمانى فى طريقة جديدة لمعالجة وتحلية المياه باستخدام الطاقة الشمسية الى جانب امكانية الاستغلال الاقتصادى المياه من خلال استخدام الاشعة فوق البنفسجية فى عمليات الرى بالتنقيط.



المصـــدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ / ٢ / ٢٠٠٠

وزراء وخبراء المياه العرب :

زيارة مبارك للبنان هزت اسرائيل وأكدت مشروعية المقاومة اللبنانية

البيان الختامى للمؤتمر يطالب بوضع استراتيجية موحدة لحماية المياه العربية

كتبت كريمة السروجى
وبدر الدين أدهم:

اكد وزراء وخبراء المياه العرب المشاركون فى المؤتمر العربى للامن المائى الذى يعقد بجامعة الدول العربية ان زيارة الرئيس حسنى مبارك إلى لبنان هزت اسرائيل من داخلها وجعلت الشارع الاسرائيلى يتساءل ماذا لو كانت مصر وهى اكبر دولة عربية قد سئمت اساليب ايهود باراك رئيس وزراء اسرائيل وأجمع الوزراء والخبراء على ان المكسب العظيم الذى حققته الزيارة هو الاعلان عن مشروعية المقاومة فى جنوب لبنان. وقد اكد الدكتور مهدى شحادة المدير التنفيذى لمركز الدراسات الأوروبى فى باريس ان الزيارة اكدت حكمة الرئيس مبارك باعتباره رئيس القمة العربية الشاملة وأكدت ايضا ان لبنان لا يقف بمفرده فى ساحة المنازلة مع اسرائيل. وقال المهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى فأكد ان مصر وسوريا تجمعهما علاقات مهمة وتاريخية وازلية تنطلق من حرص البلدين على المصلحة العليا للأمة العربية. وأشار الدكتور ناصر نصر الله مدير عام المصلحة الوطنية لنهر الليطانى فى لبنان أن الزيارة تعتبر أهم حدث سياسى فى لبنان خلال السنوات الأخيرة. وقال إن دور مبارك على الصعيدين العربى والدولى دور هام جدا وساعد على دعم الموقف اللبنانى والتوجهات اللبنانية وساعدت ايضا على ارتفاع معنويات المقاومة اللبنانية. وقال المهندس كمال على محمد احمد وزير الرى السودانى ان بلاده تقدر للرئيس مبارك قيامه بتلك الزيارة التى تعد عملا قوميا خالصا يستهدف مساندة لبنان ووقف الاعتداءات الاسرائيلية عليه. من جانبه اشار المهندس محمود دياب وزير الرى العراقى إلى ان زيارة الرئيس حسنى مبارك إلى لبنان تعنى انها عمل عربى من اجل بلد عربى وسلامته وأمنه وهو ما يعنى سلامة وامن كل الدول العربية. اما الدكتور احمد السالم امين عام وزراء الداخلية العرب فقد اكد ان الزيارة تأتى فى وقت يحتاج الشقيق إلى مؤازرة شقيقه وهو هدف يسعى كل العرب لتحقيقه. من ناحية

اخرى يختتم المؤتمر الدولى للامن العربى أعماله مساء اليوم حيث سيؤكد البيان الختامى ضرورة الدعوة إلى وضع استراتيجية موحدة لحماية المياه العربية ورفض ما يسمى ببنوك المياه وكذلك

التحرك بمفهوم شامل لاستغلال المياه الجوفية العربية . وسوف يحضر الجلسة الختامية الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية والدكتور محمود ابوزيد وزير الرى والموارد المائية بصفته رئيسا للمؤتمر. وكان المؤتمر قد واصل جلساته امس حيث أعلن الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية اهمية انعقاد المؤتمر لتقريب وجهات النظر فى قضية المياه باعتبارها من تحديات المستقبل ودعا سوريا والعراق من جانب وتركيا من جانب اخر لحل ازمة نهرى دجلة والفرات بالوسائل السلمية. ودعا إلى الابتعاد عن الحلول العسكرية حتى يتم تقليل الفجوة الموجودة بين جميع الاطراف وتحدث الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى حول اهمية التنسيق بين الدول العربية فى مجال استغلال المياه وأكد الدكتور محمود أبوزيد اهمية وضع قاعدة بيانات ودراسات حقيقية للتعرف على احتياجات وتوقعات المستقبل على المدى البعيد للمياه العربية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــــرام

التاريخ : ٢٩/ ٩/ ٢٠٠

وزيـــر الـــري يؤكـــد

الوضع المائى لمصر مطمئن.. واحتياجات المشروعات العملاقة متوافرة

اكد الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية ان الوضع المائى لمصر مطمئن وغير حرج.. ونفى ان تكون مصر مقبلة على (شح) مائى فى السنوات القادمة كما يروج البعض. وانتقد أبو زيد من يقومون بحملات للتشكيك بين الحين والآخر فى مستقبل المياه فى مصر وقدرتها على الوفاء بتدبير الموارد المائية اللازمة لاقامة المشروعات القومية العملاقة فى توشكى وشرق العوينات وترعة السلام.

وأوضح أن المحاور الرئيسية للسياسة المائية لمصر حتى عام ٢٠١٧ تتمثل فى تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة والحفاظ على نوعية المياه ومنع تلوثها الى جانب تنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل.

واكد ان تلك السياسة المائية تهدف الى اضافة مساحات جديدة من الاراضى الزراعية تصل الى ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ بتكلفة تصل الى سبعة مليارات جنيه وبما يحقق وفرة تصل الى نحو ثلاثة مليارات متر مكعب من مياه الرى.

واضاف الوزير ان امكانيات مصر من المياه الجوفية تقدر حاليا بنحو ٥,٤ مليار متر مكعب ويقدر الاضافى المتاح منها حتى عام ٢٠١٧ بنحو ٦,٥ مليار متر مكعب ليكون اجمالى امكانيات المياه



الجوفية حوالى ١١,٩ مليار متر مكعب وحذر من انها لا تتجدد الا بشكل ضئيل ويمكن الحفاظ عليها بالاستخدام الأمثل لها بشكل غير جائر.

وطالب أبو زيد بضرورة ترشيد استهلاك المياه وتغيير سلوكيات المزارعين بصفة خاصة والمستهلكين بصفة عامة تجاه التعامل مع المياه حتى يمكن تدبير المياه اللازمة للمشروعات القومية العملاقة فى توشكى وشرق العوينات وترعة السلام.

واكد الوزير ان مصر والسودان يستغلان ٨٪ فقط من جملة الموارد المائية لدول الحوض والتى تزيد على ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا وقال إن اجمالى الفواقد المائية بدول الحوض يصل الى ٩٤,٩٪ ويمكن زيادة حصة مصر المائية من خلال المشروعات المشتركة مع دول حوض النيل مثل قناة جونجلى التى تم الانتهاء من تنفيذ حوالى ٧٠٪ منها غير انها توقفت بسبب الوضع فى جنوب السودان وبمجرد تحسن الاوضاع هناك ستتم استكمالها..



محمود أبو زيد



مؤتمر الأمن المائي العربي يختتم أعماله اليوم بالقاهرة

المناقشات تدين أطماع إسرائيل.. وجلسة حوار تركي سوري عراقي

يختتم اليوم مؤتمر الأمن المائي العربي بإصدار توصيات تمثل حصيلة الأوراق والمناقشات على مدى الأيام الثلاثة الماضية، ويلقى الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام الجامعة العربية، والدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري رئيس المؤتمر، والدكتور صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربي الأوروبي المنظم للمؤتمر.

وقد أدار الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية الجلسة الصباحية أمس والتي تناولت جوانب ملف المياه العربية، والمشروعات التركية، وأشاد الدكتور الباز بالأجواء الموضوعية والايجابية التي أبداها المشاركون الأتراك والسوريون والعراقيون.

كما بحث المؤتمر في جلسة تالية برئاسة الشيخ محفوظ نحناح الوزير السابق بالجزائر ملف المياه العربية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وتحدث خلالها الأساتذة: نايف الرشيدي مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، والدكتور مروان حداد المسئول الفلسطيني عن ملف مفاوضات المياه مع اسرائيل الفترة من (٩٢ ـ ٩٤)، ومن جانبه، طالب وزير الري السوري بضرورة وضع استراتيجية مائية عربية، ودعا في تصريحات على هامش المؤتمر الى عقد اجتماع مائي عربي بصفة دورية (سنويا)، وقال انه بحث مع الدكتور عصمت عبدالمجيد والدكتور

تغطية:
سهير هدايت
أحمد نصرالدين

محمود أبوزيد فكرة هذا الاجتماع السنوي.

كما تحدث الدكتور أركادينان نائب وزير الطاقة الايراني عن السياسة المائية لإيران مع دول الجوار.

وحددت الدكتورة منى القاضي رئيس المركز القومي لبحوث المياه عن حقوق دول المنبع ودول المجرى في التشريعات القانونية حول الأنهار، وحددت أسباب التوتر والصراع على المياه في الدول العربية في وجود مساحات كبيرة فاصلة، وطالبت بوجود اليات جديدة للتعامل فيما يتعلق بتقاسم المياه المشتركة بين دول المنبع والجوار.

وحذر الدكتور ادريس الضحاك في تعقيبه على الأوراق في الجلسة الأولى التي عقدت أمس من خطورة مشاكل الصراع على المياه والحدود في العالم العربي، وطالب الدول العربية بدراسة الموضوع بجدية، ووضع تصورات لاتفاقيات لأزمات قد تحدث في المستقبل نتيجة لتلك القنابل الموقوتة القابلة للانفجار في اية لحظة. وعن موضوع المياه في المنطقة العربية أكد أن قضية حيوية سوف تقرر السلم كما تقرر الحرب، وليس هناك من حل له سوى التعاون الاقليمي الموسع. ودعا الدكتور رضا ابوكراع الخبير الأمني العربي الى وضع استراتيجية مائية عربية تقوم على تحسين الوضع المائي في المنطقة وتحقيق الأمن المائي حتى لاتقع اي حروب بسبب الصراع على مياه الأنهار، مشيرا الى أن الأطماع الاسرائيلية في المياه العربية تشكل إحدى نقاط الصراع الخطيرة في منطقة الشرق الأوسط.

وأكد عبدالعظيم حماد مساعد رئيس تحرير الأهرام السياسة المصرية في حوض النيل بين الصراع والتعاون وانها لم تترك الساحة مفتوحة أمام اسرائيل في هذه المناطق بالحرص على الحضور الدائم والحركة السياسية والاقتصادية مع دول حوض النيل وبقية الدول الافريقية، وترى أن فرصتها الأكبر تكون في الصداقة والتعاون مع دول الحوض بحكم التاريخ الجغرافي معا

وتحدث الدكتور عبدالله السيد ولداباه الأستاذ بكلية الآداب جامعة نواكشوط عن الأبعاد الاستراتيجية للمسألة المائية في موريتانيا مركزا على التحديات الاستراتيجية التي تطرحها الحدود الجنوبية لموريتانيا في اطلالتها على نهر السنغال الذي يمثل الشريان الرئيسي للمياه السطحية والنشاط الزراعي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٢

أبوزيد:

الوضع المائى لمصر مطمئن

اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى أن الوضع المائى لمصر مطمئن، وأن مصر قادرة على تدبير الموارد المائية اللازمة لإقامة المشروعات القومية العملاقة فى توشكى، وشرق العوينات، وترعة السلام، وأنه يجرى حاليا تنفيذ بعض المشروعات لترشيد استهلاك مياه النيل فى ظل نظم تطوير الرى، واستنباط محاصيل جديدة تستهلك كميات قليلة من المياه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٧ / ٢ / ٢٠٠٠

● وزير الاشغال والموارد المائية:

الوضع المائى لمصر.. مطمئن وغير حرج

وصف الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية الوضع المائى لمصر بانه مطمئن وغير حرج ونفى ان تكون مصر مقبلة على «شح» مائى فى السنوات القادمة كما يروج البعض.

وانتقد أبوزيد من يقومون بحملات للتشكيك بين الحين والاخر في مستقبل المياه فى مصر وقدرتها على الوفاء بتدبير الموارد المائية اللازمة لاقامة المشروعات القومية العملاقة فى توشكى وشرق العوينات وترعة السلام.

وأوضح أبوزيد ان المحاور الرئيسية للسياسة المائية لمصر حتى عام ٢٠١٧ تتمثل فى تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة والحفاظ على نوعية المياه ومنع تلوثها الى جانب تنمية الموارد المائية بالتعاون مع دول حوض النيل.

وأكد ان تلك السياسة المائية تهدف الى اضافة مساحات جديدة من الاراضى الزراعية تصل إلى ٣,٤ مليون فدان حتى عام ٢٠١٧ بتكلفة تصل إلى سبعة مليارات جنيه وبما يحقق وفرة تصل الى نحو ثلاثة مليارات متر مكعب من مياه الرى.

وبالنسبة لامكانات مصر من المياه الجوفية قدر أبوزيد تلك الامكانات بنحو ٥,٤ مليار متر مكعب حاليا مشيرا إلى ان الاضافى المتاح منها حتى عام ٢٠١٧ يقدر بنحو ٦,٥ مليار متر مكعب ليكون اجمالى امكانات المياه الجوفية حوالى ١١,٩ مليار متر مكعب غير انه حذر من أنها لا تتجدد الا بشكل ضئيل ويمكن الحفاظ عليها بالاستخدام الامثل لها بشكل غير جائر.

وطالب ابوزيد بضرورة ترشيد استهلاك المياه وتغيير سلوكيات المزارعين بصفة خاصة والمستهلكين بصفة عامة تجاه التعامل مع المياه حتى يمكن تدبير المياه اللازمة للمشروعات القومية العملاقة فى توشكى وشرق العوينات وترعة السلام.

واكدالدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى ان امكانات دول حوض النيل المائية كبيرة غير أن مصر والسودان يستغلان ثمانية فى المائة فقط من جملة الموارد المائية لدول الحوض والتى تزيد على ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا.

وقال إن اجمالى الفواقد المائية بدول الحوض يصل الى ٩٤,٩ في المائة وهو ما يعنى امكان وجود افاق كبيرة ورحبة لزيادة الموارد المائية بالتعاون الوثيق بين مصر ودول حوض النيل مستقبلا.

واشار ابوزيد الى امكان زيادة حصة مصر المائية فى المستقبل من خلال المشروعات المشتركة مع دول حوض النيل مثل قناة «جونجلى»، والتى تم الانتهاء من تنفيذ حوالى ٧٠ فى المائة منها غير أنها توقفت بسبب الوضع فى جنوب السودان، وقال إنه بمجرد تحسن الارضاع هناك سيتم استكمالها.

وأكد أن هناك تعاونا وثيقا بين مصر ودول حوض النيل فى جميع المجالات المتعلقة بالمياه والرى مشيرا الى أن مصر قدمت منحة لكينيا لحفر ١٠٠ بئر جوفية بتكلفة ٤,٢ مليون دولار ومنحة أخرى قدرها ٣,٩ مليون دولار الى جانب برنامج مقترح للدعم الفنى لتنزانيا بتكلفة خمسة ملايين دولار.

وأوضح الوزيرانه تم اقرار الخطوات التنفيذية للمجلس الوزارى لدول حوض النيل الذى أعلن أخيرا حتى يكون الية جديدة لتنمية حوض النيل مشيرا الى انه كان قد تم توقيع الاتفاق الخاص بالمجلس الوزارى لدول الحوض فى شهر مايو العام الماضى ١٩٩٩.

وأشار الدكتور محمود أبوزيد إلى ان وزارة الموارد المائية والرى تقوم حاليا بتنفيذ العديد من المشروعات بهدف ترشيد استهلاك المياه مثل تطوير الرى واستنباط محاصيل جديدة مثل الاصناف الجديدة من الارز التى تستهلك كميات قليلة من المياه الى جانب بعض المشروعات الخاصة بتطوير نظم الرى لمحصول قصب السكر باعتباره محصولا شرها فى استهلاك المياه وذلك من خلال تسوية الارض واستخدام الانابيب للرى بدلا من أسلوب الرى بالغمر.

تجدر الاشارة الى أن اجمالى مياه الامطار التى تسقط على دول حوض النيل تزيد على ١٦٠٠ مليار متر مكعب سنويا منها ٥٢٧ مليار متر مكعب سنويا من الهضبة الاستوائية يصل منها الى اسوان ١٣ مليار متر مكعب سنويا بنسبة فاقد تصل الى ٩٧,٥٪ بينما تقدر كمية الامطار فى بحر الغزال بنحو ٥٤٤ مليار متر مكعب بنسبة فاقد تصل الى ١٠٠٪ وتمثل فاقدا كاملا فى دول حوض النيل.

اما الهضبة الاثيوبية فتمثل مواردها من الامطار نحو ٥٩٠ مليار متر مكعب سنويا يصل منها الى اسوان ٧١ مليار متر مكعب سنويا بنسبة فاقد ٨٧,٩ ٪، وهو ما يعنى ان اجمالى هذه الموارد الثلاثة يصل الى ١٦٦١ مليار متر مكعب من المياه سنويا يصل إلى اسوان منها ٨٤ مليار متر مكعب سنويا أى أن نسبة الفاقد تقدر بنحو ٩٤,٩٪.



المصـــدر : المســـاء

التاريــخ : ٢٠٠١/٢/٢٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمــة حـــق

«نقطة المياه.. والتحدى»

مؤتمر المياه العربى الذى عقد على مدار ثلاثة ايام بالقاهرة وحضره كوكبة من الوزراء والعلماء واكثر من مائة باحث على مستوى العالم كان فرصة طيبة لظهور القصور فى عمليات المياه والأخطار التى تواجهنا والتحديات العالمية و«التربص» الذى يحيط بنا من كل جانب.. كشف المؤتمر عن اشياء خاصة لدول الجوار وخاصة الدول العربية الآسيوية والأخطار التى تلاحقها من جيرانها وكذلك دول حوض النيل التى تشترك معنا.

كما كشف المؤتمر اننا أى الدول العربية جميعاً نعتبر من الدول القاحلة رغم اننا كذلك فمازال الآخرون يطمعون بما فى ايدينا ويريدون أن ينصبوا أنفسهم علينا أوصياء.. وكان د. محمود ابوزيد وزير الرى موضوعياً فى كلمته التى القاهاعندما قال اننا تربطنا بدول الجوار اتفاقيات دولية وحصة مياه ثابتة ونحن كدولة لنا منطقنا وحضارتنا التى لا نعتدى على حقوق الآخرين ولا أحد يعتدى على حقنا.. كما قال أن استهلاك الزراعة من الماء يصل إلى ٨٥٪ وهذه النظرية فطن اليها د. يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى منذ أكثر من ١٥ سنة فوضع المحاصيل التى تستهلك المياه فى دائرة الاختبار عن طريق مركز البحوث الزراعية استطاع العلماء والباحثون أن يستنتجوا أنواعاً من الأرز تمكث ١٢٠ يوماً فقط فى الأرض بدلاً من ١٦٠ يوماً وتوفر حوالى مليار متر مكعب سنوياً وكذلك قصب السكر الأكثر من ذلك اهتمامه بالاراضى الصحراوية وهو عدم كتابة عقود جديدة لأى شخص إلا اذا طبق نظم الرى الحديثة سواء بالرى أو التنقيط كل هذه الأشياء يتبناها د. والى منذ زمن بعيد وتعطى فى مغادها تعظيم نقطة المياه.

عامة المؤتمر نقطة تحول جديدة فى العلاقات العربية والدولية وخطوة جيدة ومفيدة فى سبيل الوصول إلى وضع افضل ضد اى شخص تسول له نفسه أن يشق الصف العربى ونحن اذا تعاونا فى نقطة المياه وفرنا الغذاء وحققنا اكتفاء ذاتياً لكل الدول لأن الله حبانا دون غيرنا بالأرض الخصبة والأنهار والأيدى العاملة... بقى شىء مهم وهو الوحدة والأخلاص فيما بيننا.

اسكندر



المصــدر : الـمـســاء
التاريخ : ٢٢/ ٢/ ٢٠٠١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر الأمن المائى العربى يختتم أعماله اليوم

مواجهة جماعية لمحاولات سلب الحقوق المائية العربية

كتب - اسكندر احمد:

يختتم مؤتمر الامن المائى العربى اعماله اليوم برئاسة د.محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى ود.صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربى الاوربى.

واهم توصيات المؤتمر مواجهة التحديات والاطماع فى الموارد المائية العربية ومواجهة مخاطر الشح المتزايد فى مصادر المياه فى ظل التزايد السكانى.

كما يوصى بالمزيد من الجهود العربية المشتركة سياسيا وعلميا من اجل تحديد أولويات توزيع الموارد المتاحة وترشيد استثمارها وتنمية الوعى البيئى لمخاطر التلوث وتطور التقنيات المستخدمة مع تدبير مصادر متجددة ومتواصلة لضمان الحقوق فى مياه شرب نظيفة وكافية لمجالات التنمية المتعددة وتوفير المناخ البيئى السليم وضرورة المواجهة الجماعية للاطماع والمحاولات الهادفة لسلب الحقوق المائية العربية ووضع سياسات تستهدف خفض استهلاك المياه والحد من الفاقد وترشيد استخداماتها.

كما يوصى المؤتمر بحث القوى الفاعلة دوليا على القيام بالدور الذى يكفل لكل دول المنطقة الحفاظ على سيادتها وثرواتها المائية وفق احكام التشريعات والاتفاقات الدولية واعداد دراسات علمية تحدد الاحتياجات المائية المستقبلية للعالم العربى. واستخلاص استراتيجية عربية تكفل الامن المائى النهرى والبحرى.



نفي شائعة مشاركة وفد اسرائيلي في مؤتمر القاهرة

سوريا تدعو للتصدي لـ «خطة صهيونية» تهدف لسرقة مصادر المياه العربية

القاهرة ـ مكتب «البيان»:

دعت دمشق أمس الدول العربية الى التصدي لـ «خطة صهيونية» تهدف الى سرقة المصادر المائية السورية.

وطالب وزير الري السوري عبد الرحمن مدني الحكومات العربية والمجموعة العربية «الوقوف امام المخطط الصهيوني الذي تنفذه اسرائيل من شرقة مياه الجولان».

ودعا لـعمل علمي وعملي حقيقي للقضاء على الغطرسة الاسرائيلية وخططها لاسترجاع الاراضي العربية المحتلة واسترجاع المياه العربية المسروقة من فلسطين ولبنان والجولان». وجاءت دعوة مدني خلال كلمة القاها في اليوم الثاني من «المؤتمر الدولي الثامن حول الامن المائي العربي» الذي ينظمه مركز الدراسات الاوروبي العربي في باريس وترعاه جامعة الدول العربية وتستضيفه القاهرة.

واوضح الوزير السوري ان بلاده «تطالب برسم استراتيجية عربية للحفاظ على حقوق العرب في المياه» مشيرا الى ما «تقوم به اسرائيل من اعمال السلب للمياه وقهر اهالي الجولان العربي السوري المحتل». وقال ان اسرائيل «تحرم هؤلاء السكان العرب من المياه لتغذي المستوطنات الصهيونية». ومن جانبه يؤكد الخبير المائي العراقي الدكتور لؤي خير الله على خطورة الممارسات التركية للسيطرة على مصادر المياه، الأمر الذي سيؤدي الى تغيير موازين القوى الاستراتيجية. وفي اليوم الأول من اعمال المؤتمر سرت شائعة عن اشتراك وفد اسرائيلي في المؤتمر، الأمر الذي عبأ اجواء المؤتمر بالحيرة والغموض والغضب.

وردا على سؤال لمراسل «البيان» في القاهرة، نفى الدكتور صالح بكر الطيار منظم المؤتمر علمه بهذه المشاركة، وبرر سريان الشائعة بامكانية ان يكون هناك اسرائيليون قد حضروا المؤتمر دون علم الهيئة المنظمة. وأكد موقف المركز الرافض لأية مشاركة اسرائيلية.



السياسة طغت على مؤتمر «الأمن المائي العربي»

مشادة تركية - عراقية حول دجلة والفرات

القاهرة - مصطفى يوسف:

شهدت جلسات اليوم الثاني للمؤتمر الدولي «الأمن المائي العربي»، أمس، مشادة بين الوفدين التركي والعراقي، عندما رفض رئيس الوفد التركي علي إحسان باغيش مدير مركز السياسة المائية والبحث الاستراتيجي والتنمية، اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين، وقال إنهما يخضعان للسيطرة والقانون التركيين، كونهما ينبعان من أراضي بلاده.

وعقب وزير الري العراقي المهندس محمود ذياب، مطالباً تركيا بضرورة الموافقة على عقد اتفاق ثلاثي (بمشاركة سوريا) لتحديد الحصص العادلة والمعقولة من المياه المتشاطئة من خلال الالتزام بأسس قسمة المياه والانتفاع المنصف والمعقول التي تستند إلى القانون والعرف الدوليين، وبما يضمن الحقوق المكتسبة للمشاريع القائمة، وضرورة الالتزام بالقواعد والإجراءات التي تتطلبها مستلزمات الحفاظ على البيئة النهرية.

ورفض الوزير العراقي فكرة المسؤول التركي - اعتبار المياه الدولية المشتركة سلعة اقتصادية لمخالفة ذلك قواعد القانون الدولي، وانتقد الإجراءات التركية المتبعة على نهري دجلة والفرات وإقامة السدود الضخمة والمشاريع الكبيرة مما يؤثر على حقوق العراق.

وقال إن تركيا أنشأت ٢٢ سداً، إجمالي احتياجاتها المائية تبلغ ٢١ مليار متر مكعب سنوياً، وأشار الى ان هذه المشاريع تضع العراق وسوريا في موقف حرج جداً. وان موارد نهر الفرات ستنخفض بعد استكمال المشاريع من (٣٠،٣) مليار متر مكعب إلى (٨،٤٥) مليار متر مكعب. مع ارتفاع نسبة التراكيز الملحية من (٤٥٧) ملجم/ليتر إلى (١٢٧٥) ملجم/ليتر.

ورد رئيس الوفد التركي بأن بلاده ليس لديها فائض من المياه حتى تسمح له بالذهاب إلى العراق أو سوريا.

فقاطعه وزير الري العراقي قائلاً: «كل شيء يجب ان يكون بحساب ولن تفرط الدول العربية بأية نقطة ماء هي من حقها».

وعاد المسؤول التركي يقول إن بلاده «لن تخوض حرباً مع دول الجوار، لأننا جئنا للحوار».

واعترض الوزير السوري الدكتور عبدالرحمن المدني (مسانداً العراق) على توجه تركيا لبيع المياه لـ «اسرائيل» في الوقت الذي تمنع فيه المياه عن دولتين متشاطئتين على نهري دجلة والفرات وقال: إن المياه مازالت أحد أسباب النزاع السوري - «الاسرائيلي» بجانب احتلال الجولان وان ما تقوم به «اسرائيل» هو من أعمال السلب واغتصاب المياه.

ورد المسؤول التركي مجدداً بأنه لا يوجد أصلاً مفهوم للأمن المائي العربي وان السدود التركية تنظم استخدام المياه لبقية الدول المتشاطئة وتتفاعل مع المياه وفق مفهوم الانتفاع المتبادل وان هناك العديد من المشاكل التي يجب التعاون فيها قبل الحديث عن النصيب العادل من المياه؟!

.. وقاطع رئيس الجلسة الدكتور اسامة الباز المستشار السياسي للرئيس المصري المسؤول التركي قائلاً: إذا كانت تركيا ليس لديها فائض من المياه فكيف يمكنها أن تنقل وتبيع المياه خارج أراضيها لـ «اسرائيل»؟!



المصدر : المساء

التاريخ : ٢٤/ ٢/ ٢٠٠١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمن المائى العربى والرؤية المصرية

كشف مؤتمر الامن المائى العربى الذى انهى اعماله الليلة الماضية فى القاهرة عن خطورة الوضع المائى فى الدول العربية باصدق لغة لا يمكن أن يتطرق إليها الشك وهى لغة الارقام.. فنصيب الفرد من المياه فى العالم العربى انخفض إلى ١٢٥٠ مترا مكعبا سنويا حاليا مقابل ٣٣٠٠ متر فى عام ١٩٦٠ وسوف يصل نصيب الفرد إلى ٦٥٠ مترا فقط مع حلول عام ٢٠٢٥.

و٦٠٪ من المياه التى يستهلكها العالم العربى تاتى من خارجه وتتعرض لمحاولات اعتداء كما هو الحال مع السدود التى اقامتها تركيا على نهر الفرات وتستعد لاقامتها على نهر دجلة دون التشاور مع جارتيها فى حوض النهرين سوريا والعراق.

وسوف تؤدى اقامة السدود على نهر دجلة إلى حرمان سوريا والعراق من ٣٥٪ من حصتهما فى مياه النهر تضاف إلى ما تم حرمانهما من مياه الفرات.

الارقام كثيرة.. وكلها تتضافر وتتجمع فى النهاية لتؤكد الحاجة إلى تعاون عربى وثيق يقوم على الرؤية المصرية الثاقبة التى لديها خبرة عريقة فى هندسة الرى والمياه تعود إلى الوف السنين.

لقد لخص الدكتور محمود ابو زيد ملامح الرؤية المصرية فى عدة نقاط اهمها تعظيم الاستفادة من الموارد المائية المتاحة.. وتعظيم انتاجية وحدة المياه من خلال تطوير نظم الرى وترشيد التركيب المحصولى وتقليل الفواقد والاستفادة من الموارد غير التقليدية والتى تحتاج إلى نفقات كبيرة مثل تحلية مياه البحر.

عربى أصيل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٠

مسئول الموارد المائية بالسلطة الفلسطينية لـ «الأحرار»:

ضغوط إسرائيلية أمريكية لاغتصاب حقوق الفلسطينيين من المياه

اتفاق المياه بين الأردن وإسرائيل تجاهل حقنا فى الحصول على ١٤٠ مليون متر مكعب

كتب ـ عماد السويفى:

كشف مسئول الموارد المائية بالسلطة الوطنية الفلسطينية عن وجود ضغوط امريكية وإسرائيلية على الجانب الفلسطينى للتنازل عن حقوقه المائية التى تقدر بحوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب والاتجاه إلى تحلية مياه البحر.

واكد المهندس نبيل الشريف مسئول الموارد المائية فى تصريحات لـ «الأحرار» ان اقتراح الاتجاه لتحلية مياه البحر مرفوض تماماً من الجانب الفلسطينى لان تكلفة عملية التحلية مرتفعة للغاية ولا تتناسب مع معدل الدخل السنوى للفرد الفلسطينى موضحا ان المفاوضات بشأن المياه كشفت عن وجود تصميم إسرائيلى على عدم اعطاء الفلسطينيين اى قطرة مياه.

وحذر من خطورة الاوضاع المائية فى قطاع غزة خاصة ان معدل النمو السكانى فى القطاع من اعلى المعدلات فى العالم مشيراً إلى انه يتم سحب حوالى ٥٠ مليون متر مكعب من الأحواض الجوفية فى القطاع وهو ما يفوق المعدل المسموح به وهو ما يؤدى إلى تدفق مياه البحر إلى الخزان الجوفى ويزيد من نسبة الملوحة.

وقال: ان لم يتم ايجاد حل خلال العامين القادمين لهذه المشكلة فان سكان قطاع غزة لن يجدوا خلال عشر سنوات فى خزانهم الجوفى سوى ماء مالح يشبه مياه البحر. واوضح ان إسرائيل تستغل ٨٠٪ من مياه الضفة الغربية وقطاع غزة وحسب الاحصاءات الإسرائيلية فان الفرد الإسرائيلى يستهلك ١٠٥ امتار مكعبة فى السنة فى حين يستهلك نظيره الفلسطينى ٣٥ مترا مكعبا فى السنة.

وانتقد المسئول الفلسطينى اتفاق تقسيم مياه نهر الاردن بين إسرائيل والاردن مشيراً إلى ان الاخوة فى الأردن عزلوا الجانب الفلسطينى عن المفاوضات بشأن المياه وفرضت إسرائيل الحلول وفق مصلحتها ولم يأخذ الاردن حقه كاملا فى المياه. وقال اننا نطالب إسرائيل بحقوقنا فى مياه نهر الأردن التى تقدر بحوالى ١٤٠ مليون متر مكعب سنويا حسب مشروع جونسون الامريكى المعدل وعدم الاكتفاء باعطاء الأردن ٢٠ مليون متر مكعب لان تلك الحصة فيها ظلم كبير لهم.

وأشار إلى ان هناك لجنة مشتركة بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى خاصة بموضوعات المياه وللاسف عندما نجلس فى هذه اللجنة يكون الفيتو على اى مشروع فى يد إسرائيل ومنذ ثلاث سنوات نحن نتفاوض مع الجانب الإسرائيلى على حفر بئر واحد قرب جنين وحتى اليوم لم نحصل على الترخيص الخاص به.

وأعلن المهندس نبيل الشريف ان السلطة الفلسطينية تعتزم انشاء مشروع وطنى خارج الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لتحلية مياه البحر حيث سيتم انشاء محطة مكملة لمحطة توليد كهرباء غزة الجارى تنفيذها حاليا. وقال ان تكاليف انشاء محطة التحلية تقدر بحوالى ٢٤٢ مليون دولار بما فيها عملية تعديل شبكة مياه الشرب بغزة سيتم تمويلها براسمال فلسطينى ـ أجنبى ومن المقرر ان تنتج هذه المحطة حوالى ٤٠ مليون متر مكعب فى السنة.



فى ختام أعماله مساء أمس بالقاهرة :

مؤتمر الأمن المائى يدعو لقمة عربية تناقش قضايا المياه

إجماع على رفض استخدام المياه كورقة ضغط ضد العرب

فى ختام أعماله مساء امس بالقاهرة اوصى مؤتمر الأمن المائى العربى بضرورة وضع سياسة مائية وطنية لكل دولة تُعنى بتحديد اولويات توزيع الموارد المائية المتاحة وتحديد درجة الاكتفاء الذاتى للغذاء، كما أيد أعضاء المؤتمر المبادرة التى أطلقها الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى عام ١٩٩٥ والداعية إلى عقد قمة عربية لمعالجة مشكلة المياه قبل تفاقم هذه الأزمة وتهديدها للأمن والسلم بالمنطقة وعلى المستوى القانونى اكد أعضاء المؤتمر اعتبار المضايق والممرات البحرية معابر دولية لايحق لاى دولة التحكم فيها لخدمة مصالحها الخاصة. كما اكدوا احقية الدولة الساحلية فى استكشاف الموارد الطبيعية الحية وغير الحية واستغلال وادارة هذه الموارد وتحديد كمية الصيد من الموارد الحية. وأجمع الخبراء على رفض احتكار الماء اللازم لحياة الإنسان والحيوان، وطالبوا جميع الدول بالالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية الجماعية والثنائية الخاصة بتوزيع المياه.

وفيما يتعلق بالبعد الأمنى أعلن أعضاء المؤتمر رفضهم استخدام المياه كورقة ضغط ضد العرب، أو تحويلها إلى مصدر للتوتر فى منطقة الشرق الأوسط وطالب المؤتمر بصياغة رواية عربية مشتركة للاخطار الناجمة عن ازمة المياه وتحديد سبل واليات مواجهتها. وشدد اعضاء المؤتمر على أن اللجوء إلى استعمال القوة لحل ازمات المياه لن يزيد الاوضاع إلا تعقيدا، كما انه يمكن أن يجر المنطقة إلى حروب جديدة مشيرين إلى ان وسائل الحل السلمى لمنازعات المياه الدولية والتعاون الدولى فى هذا المجال هو الخيار الرئيسى الذى لابديل له.

وفيما يتعلق بالمياه العربية والمشروعات التركية طالب المؤتمر بالتعامل مع «دجلة والفرات» على انهما نهران دوليان مشتركان تنطبق عليهما احكام النهر الدولى كما انهما حوضان منفصلان تماما ولايشكلان حوضا واحدا ورفض المشاركون فى المؤتمر نظرية حق السيادة المطلقة للدولة على مياه الانهار التى تجرى على اراضيها مادامت هناك دولة اخرى تنتفع من نفس المجرى الطبيعى للانهار.

واعرب المشاركون بالمؤتمر - على حد وصف الدكتور محمود أبوزيد وزير الأشغال العامة والموارد المائية والذى تلا التوصيات - عن قلقهم البالغ بشأن النقص الخطير فى مياه حوض نهر الفرات وتردى نوعيتها ومايترتب عليه من تفاقم ظاهرة هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن. اوصى المؤتمر بقيام جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة فنية قانونية تقوم بالوساطة بين كل من سوريا والعراق. وأعلن اعضاء المؤتمر رفضهم القاطع لأية محاولات للسيطرة على المياه اللبنانية، وكذلك رفض محاولات إسرائيل الاستئثار بالمياه الجوفية اللبنانية وبالهيمنة على مقدرات نبع الوزانى والجوز ونهر الحاصبانى، وذلك تحت ذريعة ان الحدود المرسومة بين الدول تشمل الأحواض السطحية والجوفية على حد سواء. واعرب المشاركون فى المؤتمر عن اقتناعهم بأن المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة ببحث القضايا المشتركة لدول المنطقة لايمكن ان تؤدى إلى نتائج حقيقية إلا بعد نجاح المفاوضات الثنائية فى تحقيق عودة الحقوق إلى أصحابها، ولايمكن اذن ان تنطلق هذه المفاوضات إلا بعد ان تلتحق بها كل من سوريا ولبنان كطرفين رئيسيين.

وعلى المستوى الاقتصادى أشاد المؤتمر بتجربة السعودية فى تحلية المياه وتجربة مصر فى تنفيذ المشروعات العملاقة بسيناء وتوشكى وتجربة الجماهيرية الليبية والتى اثمرت انشاء النهر الصناعى العظيم.

وأوصى المؤتمر بضرورة مسح مصادر تلوث المياه وتحديدها بدقة لمواجهتها وادان المؤتمر أية تجارب تجرى فى المياه الاقليمية ويكون من شأنها تلويثها والاضرار بصحة المواطنين واجمع المشاركون على ضرورة توفير قاعدة بيانات عربية موحدة قابلة للتعديل تكون مرجعا يفيد كل الدول العربية، والعمل على التوسع فى المشروعات المائية المشتركة.

سمير محمود



مؤتمر الأمن المائى العربى فى ختام أعماله:

رفض استخدام المياه كورقة ضغط ضد العرب

متابعة:
سهير هدايت
أحمد نصرالدين

دعا مؤتمر الأمن المائى العربى فى ختام اعماله امس إلى صياغة رؤية عربية مشتركة لمواجهة الاخطار الناجمة عن ازمة المياه وتحديد سبل واليات مواجهتها.

وتبنى المؤتمر دعوة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية لعقد قمة عربية بشأن المياه.

كما دعا المؤتمر الجامعة العربية إلى تشكيل لجنة فنية قانونية تقوم بالوساطة لتقريب وجهات نظر سوريا والعراق وتركيا لحل مشاكل اقتسام كل من نهرى دجلة والفرات. كما أوصى باعداد دليل فنى عن المياه العربية تعده مراكز عربية متخصصة اسهاما فى حل مشكلة تضارب الاحصاءات والتقديرات. وأكد المؤتمر فى توصياته التى تلاها الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى ورئيس المؤتمر وينظمه مركز الدراسات العربى الأوروبى رفض استخدام المياه كورقة ضغط ضد العرب او تحويلها إلى مصدر للتوتر فى الشرق الاوسط وحذر من اللجوء إلى استخدام القوة فى أزمات المياه. وتضمنت توصيات المؤتمر أيضا وسائل دعم لمواقف فلسطين وسوريا ولبنان والاردن إزاء انتهاك الاحتلال الإسرائيلى لحقوقها فى المياه. وأكد الاقتناع بان المفاوضات متعددة الاطراف المتعلقة ببحث القضايا المشتركة لدول المنطقة لايمكن أن تؤدى إلى نتائج حقيقية إلا بعد نجاح المفاوضات الثنائية فى عودة الحقوق إلى اصحابها وأشاد المؤتمر الذى شارك فى أعماله نحو ٣٠٠ صانع قرار وخبير وباحث من العالم العربى ودول الجوار بجهود مصر ودول الخليج وليبيا فى مشروعات المياه. وصرح الدكتور محمود ابوزيد للصحفيين بان الجلسات شهدت تفاهما بين المشاركين خاصة بين تركيا وسوريا والعراق بغرض حل مشكلتى نهرى دجلة والفرات، وأكد أبوزيد ان المؤتمر جمع بين الوزراء والخبراء والمسئولين فى اطار أن المياه يجب أن تكون مصدرا للتفاهم والتنمية وليس للصراع والحروب.

ومن جانبه اكد الدكتور صالح بكر الطيار رئيس المركز ان مؤتمر القاهرة انتهى إلى رؤية عربية علمية للحفاظ على الثروة المائية وبالتعاون مع دول الجوار وبعيدا عن اساليب الضغط واضاف ان المؤتمر يشكل نقطة انطلاق لحوار عربى - تركى وأشار د. الطيار إلى ان المؤتمر المقبل للمركز (التاسع) سينعقد العام المقبل تحت عنوان حوار الحضارات واعرب عن أمله فى أن تستضيف السعودية المؤتمر المقبل.



المصـــدر : الأخبـــار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ / ٢ / ٢٠٠٠

البيان الختامي لمؤتمر الأمن المائي العربي:

تأييد عقد قمة عربية شاملة للمياه

رفض محاولات إسرائيل لإستغلال المياه للضغط على العرب

كتبت كريمة السروجي:

اختتم مؤتمر الامن المائى العربى الدولى اعماله مساء امس بالقاهرة.. راس الجلسة الختامية الدكتور محمود ابو زيد وزير الرى والموارد المائية.. واعلن المؤتمر تأييده لعقد قمة عربية شاملة لمعالجة مشكلة المياه فى الوطن العربى.. واكد على اهمية مبادرة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية فى هذا الشأن. وطالب بوضع سياسة مائية وطنية تفى باحتياجات الدول العربية. كما اوصى بقيام المنظمة العربية للزراعة ومركز دراسات المناطق الجافة بإعداد دليل للبيانات المائية. واعلن المؤتمر انه لا يجوز لاسرائيل فرض شروطها فى الموارد المائية لفلسطين وحذر المؤتمر اسرائيل بأن السلام لا يدوم فى ظل التفاوت فى الحقوق والالتزامات.. ودعا المؤتمر الخبراء فى مختلف دول العالم بإعداد دراسات واقعية عن مخزون المياه فى اسرائيل وفلسطين ودعا اسرائيل لاحترام معاهدات السلام مع الأردن وعدم تكرار خرق الاتفاقيات لأغراض سياسية وتنفيذ اتفاقية «وادى عربه». واكد المؤتمر حق سوريا فى تحديد استخداماتها لثرواتها المائية وفق مصالحها فى المناطق المتاخمة لاسرائيل . واعلن المؤتمر رفضه القاطع لمحاولات اسرائيل السيطرة على المياه اللبنانية. واعلن المؤتمر رفضه لأية محاولات لاستخدام المياه كورقة ضغط ضد العرب. واعلن فى البيان الختامى تأييد المشاركين لما ورد فى كلمة الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء، وكلمة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية والدكتور محمود ابوزيد رئيس المجلس العالمى للمياه ووزير الرى والموارد المائية ورئيس المؤتمر.

كانت الجلسة الختامية قد عقدت فى السابعة مساء امس واعلن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٥ / ٢ / ٢٠٠٠

مؤتمر الأمن المائى العربى يحذر من استخدام القوة لحل أزمات المياه فى الشرق الأوسط

كتب عماد السويفى:

حذر المؤتمر الدولى حول الأمن المائى العربى فى ختام اجتماعاته بالقاهرة من اللجوء إلى استعمال القوة لحل ازمات المياه فى المنطقة مشيرا إلى ان هذا الأسلوب لن يزيد الأوضاع إلا تعقيدا ويجر المنطقة إلى حروب جديدة لا تحمد عقباها.

واكد المشاركون فى المؤتمر الذى نظمه مركز الدراسات العربى الأوروبى رفضهم لاحتكار الماء اللازم للحياة بالنسبة للإنسان والحيوان والزرع خاصة وان الإسلام يمنع الإسراف والتبذير والإهدار للمياه وعدم تلويثها.

واشار البيان الختامى للمؤتمر إلى انه من الضرورى التعامل مع نهرى دجلة والفرات باعتبار انهما نهرين دوليين مشتركين تنطبق عليهما جميع احكام النهر الدولى كما انهما حوضان منفصلان تماما ولا يشكلان حوضا واحدا موضحا انه لا يجوز لأى دولة من دول النهر المشترك القيام باية إجراءات او إنشاءات على النهر او فروعه إلا بعد اخذ موافقة الدول المشاركة واوصى المؤتمر جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة فنية قانونية تقوم بالوساطة بين كل من سوريا والعراق وتركيا لتقريب وجهات النظر بالنسبة للموضوعات المائية المتعلقة بنهرى دجلة والفرات معربا عن أمله فى الاحتكام للعقل والمصالح المشتركة وتطبيق قاعدة لا ضرر ولا ضرار.

وطالب اعضاء المؤتمر بضرورة إعداد دراسات واقعية للمخزون المائى فى إسرائيل وفلسطين وتحديد الاحتياجات للشرب والرى والصناعة بما يتلق وحقوق كل طرف مؤكدين انه لا يجوز لطرف ان يفرض شروطه او يستأثر بهذه الموارد الحيوية.

واعلن المؤتمر رفضه القاطع اية محاولات للسيطرة على المياه اللبنانية مؤكدا ان نهر الليطانى نهر لبنانى من المنبع إلى المصب كما رفض اعضاء المؤتمر محاولات إسرائيل الاستئثار بالمياه الجوفية اللبنانية والهيمنة على مقدرات نبع الوزانى والجوز ونهر الحصبانى تحت ذريعة أن الحدود المرسومة بين الدول تشمل الاحواض السطحية والجوفية.

واعرب المؤتمر عن اعتقاده بأن المفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة ببحث القضايا المشتركة لدول المنطقة لا يمكن ان تؤدى إلى نتائج حقيقية إلا بعد نجاح المفاوضات الثنائية فى تحقيق عودة الحقوق إلى أصحابها وادان المؤتمر اية تجارب علمية تجرى فى المياه الإقليمية البحرية أو فى المجارى النهرية والتى من شأنها تلويث البيئة والإضرار بصحة المواطنين وطالب بضرورة إجراء مسح لمصادر التلوث وتحديد مواقع المصانع ومحطات الصرف الصحى ومواقع إلقاء النفايات الصلبة والسائلة وإخضاعها للمواصفات والضوابط الفنية الدقيقة من حيث اختيار الموقع المناسب وأساليب الإنشاء والتشغيل.

ودعا المؤتمر إلى ضرورة وضع سياسة مائية وطنية لكل دولة تفى بتحديد اولويات توزيع الموارد المائية المتاحة وتحديد درجة الاكتفاء الذاتى للغذاء مشيرا إلى ضرورة تطوير قواعد اساسية للبحث والدراسة فى الموضوع المائى وتنمية الوعى لدى السكان من أجل ترشيد الاستهلاك.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦/٢/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الرى السورى لـ«الأهرام»:

نرحب بالمبادرة التركية لبدء الحوار مع سوريا من أجل الاقتسام العادل لمياه نهر الفرات

كتب - سهير هدايت وأحمد نصر الدين:

رحب المهندس عبدالرحمن مدنى وزير الرى السورى بالمبادرة التركية الخاصة بإجراء حوار مشترك بين كل من سوريا والعراق وتركيا للاتفاق بشأن توزيع حصص مياه نهر الفرات بطريقة عادلة ولاقتسام هذه المياه بين الدول الثلاث المتشاطئه فى هذا النهر الدولى، مؤكدا ان سوريا طالبت بمثل هذا الحوار منذ فترة طويلة، لأن قناعة سوريا التامة تتلخص فى ان الحوار هو الذى يمكن ان يحل المشاكل بين الجيران.

جاء ذلك فى تصريحات خاصة لمندوب الاهرام أدلى بها الوزير السورى المشارك على راس وفد رفيع المستوى فى مؤتمر الأمن المائى العربى، الذى اختتم أعماله بالقاهرة يوم أمس الأول، وقد أشاد الوزير بالتوصيات الصادرة عن المؤتمر، خاصة فيما يتعلق بالتنديد بسرقة المياه العربية، من قبل الدولة اليهودية، والتى اوصت بضرورة التاكيد على المستوى العربى بمطالبة المجتمع الدولى بتطبيق قرارات الأمم المتحدة ارقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ وقال الوزير ان الموقف السورى يطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وانه لاسلام بدون استرجاع الأرض وجميع الحقوق العربية ليكون سلاما عادلا وشاملا.

واشاد بالموقف العربى الموحد الصادر عن المؤتمر ، والمطالب لكل الجهات الدولية بالتنبيه على استعادة هذه الحقوق العربية المقدسة التى لايجوز الاستهتار بها.

وعن صدى زيارة الرئيس محمد حسنى مبارك الأخيرة للبنان أكد الوزير السورى أنها تؤكد المواقف النبيلة جدا للزعيم العربى المصرى وياحبذا لو اقتدت به جميع الدول العربية.

وقال المهندس عبدالرحمن مدنى انه يجب ان اقول للزعيم مبارك انه زعيم عربى كبير نقدر له جميع مواقفه التى تخدم القضايا العربية.



تراث ومأثورات

الماء وصراعات وحروب المستقبل

شوقى عبدالحكيم

بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمن المائى بالقاهرة يلاحظ انه فى معظم الحالات - ان لم يكن كلها لاينتبه المجتمع أو الجماعة أو الكيان للدور الذى يلعبه التراث، الذى عادة مايتشكل وتكتمل معالمه نتيجة للبيئة وظروف المكان. سواء أكان هذا الدور مسالما او استسلاميا، كما هو الحال مع المجتمعات الزراعية، أو كان بدويا عدوانيا كما هو الحال مع المجتمعات الصحراوية، مجتمعات الإغارة والحروب، واعتبار الحروب نوعا من الرياضة القومية ، فكان للماء وموارده وانهاره الدور البارز فى مجمل سيرنا وملامحنا العربية.

ونظرا لدور الماء والحروب الطاحنة فى اتجاه تملكه، كهدف من اهداف العالم القديم بل والحديث لذا أصبح الماء وموتيفاته، ملمحا مجدد لسيرنا، فعادة مايلعب الماء وموتيفاته الدور الجوهرى الأول فى مجمل اساطير وفولكلور بلداننا العربية، بلا استثناء وبخاصة تركتنا من السير والملاحم والقصص الشعرى سواء حين يكثر ويفيض فى اماكن - دالات او دلتات الانهار فى مصر والعراق ، ومنه تتولد الطوفانات، من بابلية جاءت بها النصوص المبكرة لملحمة جلجاميش، وكذلك طوفانات الآلهة الغاضبة، رع، وسخمت، أو طوفان نوح. وسواء حين يشح الماء ويجدب، فى الكيانات البدوية الصحراوية فالماء كان على الدوام هو هدف الإغارة والهجرة والحروب فى ملاحم وسير حسان اليمانى الملك سيف وبحثه فى كتاب او منابع النيل، السيرة الهلالية، وهجرتها الكبرى من الجزيرة العربية - هربا من الجدب والعطش بحثا عن الزرع والضرع فى سهول الشام وفلسطين وتونس الخضراء حتى مداخل اوروبا الجنوبية بعامة.

فالماء مهبط عرش جميع الآلهة، السامية بخاصة ايل او كبير الالهة كرونس القاسم المشترك الاعظم لكل الهة الشعوب السامية حيث كان عرشه على الماء، وكمثال ابراهيم حين نبعت له «بئر سبع» بفلسطين، وبكره إسماعيل الذى من الأرض نبعت له المياه حيث منفاه بالوادى غير ذى زرع، بمكة او برية «حاران» حيث نبعت له بدوره بئر زمزم بعد ان كوت السنة العطش امه هاجر، بحثا عن الماء فى جدب الصحراء ، فكان ان ضرب إسماعيل برجله «انبعت زمزم وفاضت فى الوديان القاحلة»

وعليه فنحن إزاء الهة «رزق» على عادة ماهو متبع حتى فى التسميات، لدى فقراء الشرق الادنى القديم، حيث تحظى الصحراء والجدب بالنصيب الاوفر لهم - ولعل صراع الماء وموارده، هو جوهر الحمى - والحماية - عبر قحط الصحارى والبوادى، انه البديل - السالف - لصراع البترول والطاقة اليوم

لذا ينسب لشيخى القبائل - السالفين - ابراهيم وبكره إسماعيل مقدرة إنباع الماء لهما من الارض القاحلة، إسماعيل فى مكة وإبراهيم فى بئر سبع ولما كانت الاساطير، فى منشئها وغاياتها، تأليها لعناصر الطبيعة، من برق ورياح وسحب، ورعود جوية أى فينومولوجية، بما يشمله التعريف من ظواهر مناخية، وأحيائية بيئية اى تاثير الظواهر المحيطة فى مخيلة الانسان البدائى، الشبيه بكائن طفولى ينفتح على العالم وهو مايتبدى واضحا فى تراثنا القديم، وبقاياه المسايرة فى تراثنا المعاصر من إغراق فى إضفاء مظاهر القدسية على الجبال وقممها والصحارى ومجارى الماء من بحور وآبار لعيون ماء لاتخلو منها مدينة أو قرية على طول مصر والعالم العربى.

ويترتب على تأليه وتقديس موارد المياه وظواهر الطبيعة، والبيئة المحيطة وما يستتبعه هذا من صراع النور أى الخير مع الظلام أى الشر، وهو المنهج التطورى الذى اكتمل بعد الداروينية والذى اكده بالنسبة للانثروبولوجيا «تيلور» ومعاصرة «اندرولاج» و«فريزر»

خاصة تفسير تيلور وماسبقه فى اكتشاف مدى سيطرة العادة داخل هذه المجتمعات الغيبية، بما يحققه توارثها لأدق دقائق حياتهم وطفولتها الاولى حين أراد تفسير ظواهر الطبيعة القاسية من حولهم، خاصة هنا فى شرقنا الأوسط الحديث او شرقنا الادنى القديم، فلعل الاختلافات البيئية والظواهرية والحيوية هى المخصب الرئيسى لهذا التراث الذى اكتملت فيه الاديان الثلاثة الرئيسية فى عالمنا: اليهودية والمسيحية، والاسلامية.

فجغرافية المنطقة كما يشير د. جمال حمدان تجمع مابين دالات الانهار فى دلتا مصر والعراق، أى المجتمع الزراعى، الذى قدم تفسيره الأزلى السائد الى اليوم عن الموت والقيامة ممثلا فى أساطيره عن الآلهة - الزراعية - الممزقة التى اكتملت فى المسيحية.

والمجتمع الصحراوى المجدب القبلى، مجتمع الغارة على موارد الماء واعتبار الحرب نوعا من الصيد والرياضة.

واللافت هنا ان الماء وموارده سيشكلان الجانب الجوهرى من صراعات وحروب المستقبل خاصة فى شرقنا الاوسط.

الكذب والأقنعة

فى بعض الاحيان ان لم يكن اندرها يطلق الكاتب او المفكر واسع الانتشار فى شعبه ولدى قرائه تعبيرا أو مقولة او مصطلحا ينتشر على الفور انتشار النار فى الهشيم بصرف النظر عن مدى إيجابية أو سلبية ذلك التعبير الذى يصبح موضة تتمثله الاغلبية خاصة اذا ماكانت مطحونة تهفو الى الكثير مما تطمح اليه وتفتقده الى حد العجز الذى يدفع بها الى الكذب، من ذلك مقولة كاتبنا الروائى الراحل، إحسان عبد القدوس الشهيرة «انا لا اكذب لكنى أتجمل» فصارت مثلا يحتذى به لدى جماهير قرائه ومدمنى افلامه، من شباب ومراهقين وطلبة وطالبات وشغالات وعاملات بوتيكات ومربيات ومن على شاكلة تلك الطبقة المتوسطة الدنيا والصغيرة، وهى حالة تفاقمت تحت تأثير التوالد الذاتى وارتباط الكذب بالمساحيق والميك اب والماسكات أو أقنعة التجمل وتلطيخ الوجوه السافرة بالطلاءات التى تحيل البوصة إلى عروسة.

هى حالة نشهدها جميعا على أيامنا، من الكذب المزرى الجهنمى الذى لايخلو منه حديث من احاديث وتصورات الفتيات الصغيرات ومن على وش جواز منهن .. كذب كذب لا نهاية له ولا أول من آخر يجئ دون دافع أو رادع أو حتى فائدة تذكر.

من هنا تراجعت مقولات إيجابية مثل «الصدق منج » ، ومثل مقولة ممثلنا العنيد الراحل توفيق الدقن: أحلى من الشرف مافيش يا أى يا أى. وهى لازمة عادة مايبدأ بها الكذابون مسلالات كذبهم لنجد أنفسنا أمام اكداس من الكذب غير المسبوك او المساوى الذى سرعان ماينفضح امره، بمجرد إذابة الطلاء وسيول المساحيق عن قبح دميم لايخلو أمره من نصب صبيانى، أصبح قاسما مشتركا أعم لمعظم اجيالنا القادمة، خاصة البنات والفتيات أمهات المستقبل، الذى لابد وان يجئ مستقبلا شديد الإظلام . والغريب أن اجهزة الإعلام من مسموعة ومرئية تدعم كل هذا فى غفلة من القائمين عليها الدخلاء أخذا بالمثل القائل: «اذا كان رب البيت» ولقد اكتشف عديد من علماء الحفريات الكثير من حكايات ومأثورات الكذب والفشر منذ الدولة القديمة فى مصر الفرعونية، مثل ماريت وماسبيرو، أما سير فلاندرز بيترى فقد تركزت اكتشافاته فى الفيوم على الدولة الوسطى مرورا بالحديثة حتى العصر اليونانى الرومانى، ولعبت هذه الاكتشافات حول مباريات الفشر والحكايات الترفيهية التى عرفناها فى اسكتشات ابو لمعة والخواجة بيجو، دورا سالبا فى خصائص وملامح الفولكلور المصرى بعامة فيما يتصل بهذا الجانب المؤسف المخادع الذى يعتبره العالم المتحضر رذيلة الرذائل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهـرام المسـائى

التاريـخ : ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٠

التفاصيل الكاملة لتوصيل مياه الشرب للمحافظات:

توصيل المياه لنحو ٢٠ محافظة بتكاليف ٣٨,٥ مليون جنيه

ينفرد «الأهرام المسائى» بنشر خطة الدولة لتدعيم وتوصيل مياه الشرب النقية إلى ٢٠ محافظة على مستوى الجمهورية والتى تبلغ تكلفتها ٣٨,٥ مليون جنيه ضمن خطة البرنامج القومى للتنمية الريفية.

واكد اللواء مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية فى تصريحات لمندوب «الأهرام المسائى» أن توجيهات القيادة السياسية بتوفير الخدمات الشاملة لمواطنى القرى والعزب والنجوع بالمجان وتوفير فرص العمل للقضاء على البطالة.

واضاف ان اجمالى تكاليف توصيل خطوط ومواسير مياه الشرب النقية للقرى والعزب المحرومة وتدعيم العشوائيات ببعض المدن بلغت ٣٨,٥ مليون جنيه شملت عدة محافظات منها الجيزة وسوف يتم توصيل ١٧٥ كيلومتر مياه نقية إلى المدن والمراكز والمناطق العشوائية بتكلفة ٤ ملايين و٢١٧ الف جنيه، والقليوبية ٨٤,٥ كيلومتر للمناطق المحرومة بتكلفة مليون و٤٣٨ الف جنيه والاسكندرية ١٢٠٠ متر تدعيما للمناطق المحرومة بتكلفة ١٠٧ الاف و٩٨ جنيها، والبحيرة ٢٠ كيلومترا بتكلفة ٣٥٦ الف و٥٠٦ جنيهات، ومطروح بطول ١٨,٥ كيلومتر بتكلفة ٢٦٤ الفا و٧٣٥ جنيها، والمنوفية سوف يتم مد خطوط توصيل المياه بها بطول ١٩٠ كيلومترا بتكلفة ٢ ملايين و٢٨١ الف جنيه، والغربية ٤٥ كيلومترا بتكلفة مليون و١١٧ الف جنيه، وكفر الشيخ بطول ٣١٣ كيلومترا بتكلفة اجمالية ٥ ملايين و١١٤ الف جنيه ودمياط بطول ١١ كيلو و٢٩٠ مترا بتكلفة اجمالية ٢٣٠ الفا و٧٦٧ جنيها، ومحافظة الدقهلية بطول ١٤٠ كيلومترا بتكلفة ٢ ملايين و٣٩٦ الفا و٨١ جنيها والشرقية بطول ٦٥٤ كيلومترا بتكلفة ٢ ملايين و١٢٠ الفا.

واشار الوزير إلى أن الخطة تشمل أيضا محافظات أخري منها الاسماعيلية حيث يتم توصيل خطوط مياه الشرب بطول ٦٩ كيلومترا بتكلفة اجمالية ٩٧٧ الف جنيه، وبنى سويف بطول ١٠٢ كيلومتر بتكلفة مليون و٦٨٥ الف جنيه، والفيوم ٢٠٠٠ متر بتكلفة ٢٧٨ الفا و٣٧ جنيها، والمنيا بطول ١٠٦ كيلو و٢٠٠ متر بتكلفة مليون و٩٨٩ الف جنيه، وأسيوط ١٦٨ كيلو و٦٢٥ متر بتكلفة ٣ ملايين و٧٩٩ الف و٦٥٠ جنيا.

محافظة سوهاج بطول ٧٥ كيلومترا بتكلفة مليون و٣٦٤ الف و٩٥٨ جنيها، وقنا بطول ١٩٦ كيلو و٧٥٠ متر بتكلفة ٤ ملايين و٧٩٤ الفا و١٨٣ جنيها والأقصر بطول ١٧ كيلومترا بتكلفة ٥٥٩ ألف جنيه، والوادى الجديد بطول ١٨ كيلومترا بتكلفة ٦١٤ ألف جنيه.

واشار الوزير إلى ان هذه خطة العام الحالى، وسوف يتم البدء فيها ابتداء من الشهر المقبل.

محمد عبداللطيف



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٠

بعد إزالة التعدى على خط القنطرة ـ العريش :

توصيل مياه الشرب لجميع قرى مركز بئر العبد

اعلن اللواء احمد عبد الحميد محمد محافظ شمال سيناء عن مسئوليته المباشرة لتوصيل مياه الشرب لجميع قرى مركز بئر العبد خاصة بعد إزالة التعديات على خط مياه القنطرة ـ العريش، وتشغيل خطين لتغذية قرى مركز بئر العبد.. جاء ذلك اثناء اللقاء الجماهيرى المنعقد بمدينة بئر العبد والذى تم خلاله بحث ٦٠ طلبا وشكوى للمواطنين واعتمد المحافظ ١٠٠ الف جنيه لدعم مراكز الشباب والأندية الرياضية بالمركز.. وقرر المحافظ تشكيل لجنة لعمل حصر بأشجار النخيل بقرية الجناين المخصصة لهيئة كهربة الريف لتقدير قيمة التعويض المطلوب ولجنة لاستطلاع قرية الضبعة لتحديد احتياجاتها من الطرق الزراعية للتصديق على المسافة المطلوب تجهيزها بالتربة الزلطية والتصديق كذلك على إقامة طريق بقرية ابو جلود، ورصف ٢٠٠ م لمدرسة قاطية الابتدائية كما تمت الموافقة على صيانة طريق القنطرة وبئر العبد بطول ٩٠ كيلو مترا وكذلك طريق بالوطة ـ الشوحط وأشار اللواء سعد الدين عبد الهادى رئيس مركز ومدينة بئر العبد انه تم التصديق على ١١٠ اعمدة كهرباء لقرى سلمانة والاحرار والقايضة وإستبدال ٤٠ عامودا خشبيا بأعمدة حديد لقرية ـ الفتح، ودراسة مدى إحتياج تجمع العتايلة لمحول كهربائي. وقد وافق المحافظ على بناء سور مدرسة قاطية الابتدائية من حساب صندوق الخدمات بالمحافظة بناء على طلب إحدى التلميذات بالمدرسة حفاظا على حديقة المدرسة، وصدق المحافظ على القيام برحلة فورا لتلاميذ المدرسة لزيارة معالم المحافظة. ووافق المحافظ على تعيين ٧ مواطنين مؤقتا من حساب صندوق الخدمات والموافقة على نقل موظف لمديرية الشباب والرياضة وآخر لقرية قاطية، وتقديم إعانة لعدد ٥ حالات من مجلس مدينة بئر العبد وصرف معاش شهرى لعدد ٥ حالات بعد إجراء البحث الاجتماعى لهم. ووافق المحافظ على علاج المواطنة تمام كامل محمد بمستشفى الجامعة بالاسماعيلية على نفقة المحافظة، وعلاج فاطمة بكر بمستشفى بئر العبد المركزى مع صرف إعانة لها من مجلس المدينة. وقد تقرر إجراء دراسة من جانب مديرية الصحة لإنشاء عدد ٢ وحدة غسيل كلوى بمستشفى بئر العبد المركزى وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة والسكان. وكذا قيام مديرية الشئون الاجتماعية بعمل حصر لجميع الحالات المحتاجة لمستوى الحالة.. وتقرر مخاطبة وزارة التامينات الاجتماعية بشأن توفير الدعم اللازم للإنشاءات البنائية للجمعيات الاهلية على مستوى المحافظة. وتقوم المحافظة بمخاطبة هيئة الابنية التعليمية نحو إجراء التوسع الافقى فى الإنشاءات داخل المدارس التى انشئت بنظام المعونة الامريكية لإمكان استيعاب الزيادة السكانية من الطلبة. وكما تقرر كذلك إعادة دراسة تكلفة العمارات السكنية بمدينة بئر العبد لحساب تكلفة الفراغات وخصمها من سكان العمارات.. إلى جانب تشكيل لجنة فنية لتقدير قيمة الاعمال المطلوبة لصيانة إحدى العمارات السكنية والتى يقيم بها ٤٤ أسرة منذ ٢١ عاما ومساهمة المحافظة مع المواطنين فى التنفيذ.. ووافق المحافظ على إعانة ثلاثة مساجد من صندوق الخدمات وصندوق عمارة المساجد. وأكد انه فور الانتهاء من تخطيط حى التعمير على جانبى العمارات السكنية وإزالة المخالفات سيسمح بأعمال البناء وفتح باب التراخيص بالمنطقة. وتقوم المحافظة بمخاطبة وزارة التعليم لزيادة مبدأ المكافأة الشاملة لاحداث إستقرار المعينين بنظام الحصة. ووافق المحافظ على دعم مركز بئر العبد بمبلغ ٢٠ الف جنيه لصالح صندوق النظافة وصيانة الاعمدة الكهربائية بالمدينة.

العريش ـ أحمد الطبرانى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١ / ٣ / ٢٠٠٠

المياه.. صراع القرن الجديد

بقلم :
سنية البهات

تكتسب قضية المياه أهمية خاصة تزداد يوما بعد يوم ولا تقتصر أهمية المياه على دولة بعينها وإنما تتعدى أهميتها حدود الدول إلى الصعيدين العربي والاقليمي.. والأبحاث التي تؤكد هذه الأهمية عديدة، كذلك المؤتمرات التي تناقش أهمية المياه في المنطقة العربية والشرق الأوسط ولعل آخر هذه المؤتمرات والذي نظمه مركز الدراسات العربي - الأوروبي بالتعاون مع جامعة الدول العربية، يعد أهم هذه المؤتمرات، فلقد جاءت فعالياته التي استغرقت ثلاثة أيام متصلة لتشير إلى أهمية هذه القضية من ناحية ومن ناحية أخرى لتؤكد على أن مسألة المياه لم يعد ممكنا التعامل معها إلا باعتبارها قضية أمن عربي قومي في المقام الأول حيث أن كافة الأبحاث والدراسات تؤكد بأنها سوف تكون لب أو جوهر صراعات القرن الجديد ليس في المنطقة العربية فقط بل في الشرق الأوسط بأكمله. الأمر الذي أكسب هذه القضية بعدها الاستراتيجي واستوجب ضرورة الاسراع إلى وضع سياسة عربية مرحلية قبل أن تتفجر الصراعات بشأنها.

ولعل بعض الاحصاءات التي رصدتها الابحاث والمراكز العلمية تعكس لنا تلك الاحصاءات إلى أن نصيب الفرد من الموارد المائية في عدد كبير من الأقطار العربية قد انخفض إلى ٥٠٪ عن معدلها السابق وذلك بسبب الزيادة المتضاعفة في السكان من جانب ومن جانب آخر سوء استغلال الموارد المائية والتلوث البيئي والأهم هو سيطرة عدد من دول الجوار على مصادر تلك المياه.

● كما تشير تلك الاحصاءات إلى أن هناك ما يعرف بخط الفقر المائي وهو الأمر الذي يشبه إلى حد كبير خط الفقر الاقتصادي الذي تعاني منه بعض شعوب المنطقة فهناك ما لا يقل عن ٨٤٪ من سكان الوطن العربي يعيشون تحت هذا الخط - خط الفقر المائي - أي أن ذلك يعني بشكل أو بآخر عدم حصول المواطن العربي على حصته من المياه.

● يضاف إلى هذه العوامل أو الأسباب وأهمها على الإطلاق وهو الذي يبلور جوهر قضية المياه في أن معظم الدول العربية هي من دول المصب وليس من دول المجرى، بمعنى آخر أن منابع الأنهار الكبرى في المنطقة العربية مثل نهر النيل ونهري دجلة والفرات تقع منابعها في دول غير عربية وهي تركيا وأثيوبيا ومن ثم اكتسبت قضية المياه بعدها السياسي بعد أن أدركت دولة مثل اسرائيل أن استخدام منابع الأنهار في تلك الدول - دول الجوار - يمكن أن يشكل ورقة ضغط على العديد من الدول العربية وبدأت التحالفات الثنائية بينها وبين كل من تركيا وأثيوبيا تدور حول كيفية استغلال هذا «الكارت» من أجل فرض سياسات أو تمرير مشروعات تهدف إلى تحقيق مصالحها وتضر بمصالح الدول العربية بل تهدد أمنها القومي العربي.

من هذا المنطلق جاءت ورقة الأمانة العامة لمجلس وزراء الخارجية العرب، لتقسم الدول العربية مائيا



المصـدر : الجمهورية

التاريـخ : ١ / ٣ / ٢٠٠١

إلى دول عديدة ، دول تعاني من عجز في مواردها المائية وأخرى مقبلة على تلك المعاناة وانطلاقا من الاتفاق حول البعد السياسي والأمني لمشكلة المياه جاءت دعوة مصر والتي أطلقها الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد منذ خمسة أعوام - ١٩٩٥ - والتي دعت فيها إلى معالجة مشكلة المياه قبل أن تتحول إلى مصدر تهديد للسلم والأمن في المنطقة العربية وذلك من خلال مواجهة المشكلة بوضع سياسة مائية وطنية لكل دولة ثم وضع سياسة مائية عربية موحدة.

ولأن قضية المياه في الوطن العربي باتت قضية استراتيجية لها أبعاد أمنية واقتصادية، علاوة على كونها مسألة حياتية لشعوب المنطقة، جاءت بعض الأوراق البحثية الهامة في المؤتمر لتناقش هذا البعد ولعل أهم الأوراق التي قدمت في هذا المجال، الورقة البحثية المقدمة من د. زكي حموش من جامعة حلب والتي عكست لنا أبعاد التحالف التركي - الإسرائيلي وآثاره على قضية المياه وكيف استطاعت تركيا ترجمة هذا التحالف وخدمة الأطماع الإسرائيلية في المياه من خلال مشروعها المعروف باسم مشروع الـ GAPa والذي كان من أهم آثاره السلبية على سوريا: تراجع حصة القطر السورية من المياه بنحو ٤٠٪ وأيضا - احتمالات معاناة سورية عجزا في المياه سوف يصل إلى نحو مليار متر مكعب سنويا.

أما في منطقة نهر الأردن فقد استطاعت إسرائيل احتلال ينابيع نهر الأردن وهضبة الجولان السورية بعد حرب ١٩٦٧ وكذلك الأنهار التي تشكل روافد نهر الأردن واستطاعت كذلك التحكم في مجرى النهر وكمية المياه المتدفقة منه دون مراعاة لأي اتفاقات دولية أو إقليمية بشأن المياه.

وحول هذه الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والجماعية وحول التشريعات القانونية للأنهار، جاءت ورقة بحثية أخرى على نفس الدرجة من الأهمية، للدكتورة منى القاضي رئيس المركز القومي لبحوث المياه المصري لتؤكد من خلالها أن وجود ينابيع الأنهار خارج المنطقة العربية، جعل منها ورقة ضغط في أيدي دول الجوار مثل إسرائيل وأثيوبيا وتركيا وأن تفعيل هذه الاتفاقيات في الوقت الحاضر بل والدعوة إلى الالتزام بها، سوف يشكل بعض الحماية لمياه دول المصب ويحافظ على حقوقها في مياه الأنهار المشتركة والتي لا يمكن إنكارها.

ثم تعددت الأوراق التي ناقشت الأبعاد الاقتصادية لإدارة المياه في الوطن العربي والأوراق التي بحثت وناقشت العوامل الجغرافية والبيئية والسكانية وراء أزمة المياه في دول المنطقة وغيرها من الأوراق.

وفي هذا السياق جاءت توصيات المؤتمر على المستويات الثلاثة القانونية والأمنية والسياسية لتؤكد مطالبة الجميع بضرورة تفعيل المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي عقدت بهدف تنظيم وحماية عدالة توزيع المياه بين الدول والدعوة إلى الالتزام بهذه المعاهدات منعا لتحول المياه لواحدة من أهم مصادر التوتر في المنطقة وذلك كخطوة أولى نحو الاتفاق بشأن وضع سياسة مائية عربية موحدة في المستقبل.



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٤/٢/٢٠٠٠

العرب مازالوا بعيدين عن الأزمة

قمة عربية لمعالجة مشكلة المياه

على مدار ثلاثة أيام عقد فى القاهرة فى الفترة من ٢١، ٢٣ الشهر الماضى واحد من أهم المؤتمرات فى المنطقة العربية تحت عنوان «الأمن المائى العربى»

شارك فى المؤتمر نخبة من المسئولين العرب على رأسهم الدكتور عصمت عبد المجيد، أمين عام جامعة الدول العربية، والدكتور أحمد السالم، أمين عام مجلس وزراء الداخلية العرب، وعدد كبير من وزراء الزراعة والمياه والرى العرب وأمناء لمنظمات إقليمية ودولية إضافة إلى حشد من الخبراء والاستراتيجيين والأكاديميين والدبلوماسيين من مختلف الجنسيات.

■ تقرير - محمد زكى



المصدر : الاهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤/١٢/٢٠٠٠

ترأس المؤتمر الدكتور محمود أبو زيد - وزير الموارد المائية المصرى - والدكتور صالح بكر الطيار- رئيس مركز الدراسات العربى الأوروبى.

دارت المناقشات حول سبعة محاور أساسية:

- المياه العربية فى القانون الدولى
- المياه العربية والتحديات الأمنية والإقليمية
- المياه العربية والمشاريع التركية
- المياه العربية والنزاع العربى - الإسرائيلى
- المياه والاستراتيجيات الاقتصادية العربية
- المياه العربية والتحديات البيئية
- المياه العربية.. تطلعات ومعطيات استراتيجية

وعلى المستوى القانونى أكد أعضاء المؤتمر على اعتبار المضايق والممرات البحرية معابر دولية بما يتوافق مع تعريفات القانون الدولى ولا يحق لأى دولة التحكم فيها لخدمة مصالحها الخاصة وأحقية الدول الساحلية فى استكشاف الموارد الطبيعية الحية وغير الحية المتجددة فيها وأيضا موقفهم الرافض لاحتكار الماء اللازم للحياة بالنسبة للإنسان.

وأكد المشاركون على أن اللجوء إلى استعمال القوة لحل أزمات المياه لن يزيد الأوضاع إلا تعقيدا كما أنه يمكن أن يجر المنطقة إلى حروب جديدة لا تحمد عقباها ووسائل الحل السلمى لمنازعات المياه



المصدر : الأهرام العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ١٢ / ...

الدولية الخيار السليم الذى لا بديل عنه.

وبخصوص مشكلة نهرى دجلة والفرات بين سوريا والعراق وتركيا أكد أعضاء المؤتمر ضرورة التعامل مع النهرين على أنهما نهران دوليان مشتركان تنطبق عليهما جميع أحكام النهر الدولى حسب ما اعترف به القانون الدولى كما أنهما حوضان منفصلان تماما ولا يشكلان حوضا واحدا وتشكيل لجنة من جامعة الدول العربية لحل ومتابعة هذه المشكلة لأنه لا يجوز لأى دولة من دول النهر المشترك القيام بأية إجراءات أو إنشاءات على النهر أو فروعه إلا بعد أخذ موافقة الدول المشاركة الأخرى مادامت هناك دول أخرى تنتفع من نفس المجرى الطبيعى للأنهار.

وعن المياه العربية والنزاع العربى الإسرائيلى أكد المؤتمر أن الموارد المائية المتاحة فى فلسطين أقل من الطلب المتزايد عليها ولا يجوز لطرف أن يفرض شروطه على الآخر وضرورة احترام إسرائيل لمعاهدات السلام الأردنية - الإسرائيلية وماورد فيها بخصوص المياه فى ضوء اتفاقية «وادى عربة»

ويحق لسوريا أن تحدد وفق مصالحها وجهة استخدامها لثرواتها المائية فى المناطق المتاخمة لإسرائيل التى لا يحق لها التذرع بهذا الاستخدام لفرض شروط سياسية قد تعوق المسيرة السلمية والحقوق المشروعة لسوريا فى استعادة كامل التراب المحتل منذ ٦٧ وأكد المشاركون على أن نهر الليطانى



المصدر : الأهرام العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤/٣/٢٠٠٢

نهر لبناني من النبع حتى المصب وليس من حق إسرائيل الاستئثار بالمياه الجوفية اللبنانية وبالهيمنة على مقدرات نبع الوزاني والحوز ونهر الحاصباني وذلك تحت ذريعة أن الحدود المرسومة بين الدول

تشمل الأحواض السطحية والجوفية على السواء وضرورة المحافظة على البيئة وإجراء مسح لمصادر التلوث ولا يجوز إجراء أى تجارب علمية فى المياه الإقليمية أو فى المجارى النهرية والتى من شأنها تلويث المياه والإضرار بصحة المواطنين.

وأعلن أعضاء المؤتمر عن تأييدهم للمبادرة التى أطلقها الأمين العام للجامعة العربية بعقد قمة عربية لمعالجة مشكلة المياه قبل أن تتفاقم هذه الأزمة وتهدد السلم والأمن فى المنطقة.

واستكمال شبكات الرصد والمراقبة وتجميع وتسجيل البيانات المائية الأساسية وقيام منظمة التنمية العربية الزراعية بالاشتراك مع مركز دراسات المناطق الجافة وشبه الجافة بإعداد دليل للبيانات المائية بالعالم العربى وتحديثه على فترات متقاربة. يكون مرجعا للبيانات المائية الأساسية.

وضرورة تشجيع المشاريع المشتركة من أجل الصالح العام قبل المشاريع الخليجية - الإيرانية والمشاريع التركية - العربية بما تتحقق معه تنمية المنطقة والمساهمة فى تقدمها.

وأكد وزير الأشغال والموارد المائية المصرى الدكتور محمود أبو زيد أن الوطن العربى خارج حزام الفقر المائى ولم يصل بعد إلى الخط الأحمر وأكد أن العلاقات المائية بين مصر والسودان وحوض النيل ممتازة وأنه لا تفكير فى أى تعاون مع إسرائيل فى مجال المياه وعن تأثير المشروعات القومية فى مصر على حصتها من النيل.. قال إن المشروعات القومية مثل توشكى تمضى فى طريقها دون مشاكل أو معوقات وكل المشروعات التى تنفذها مصر لا نبدأ بتنفيذها إلا بعد مشاركة خبراء على مستوى عال لدراسة السلبيات والإيجابيات الخاصة بالمشروع قبل البدء وهناك برامج قومية بدأت مصر فى تنفيذها الآن تتيح التوازن ما بين الاستخدام والاحتياجات حتى عام ٢٠١٧ دون حدوث أزمة مائية ■



بحث قضية المياه فى أول اجتماع دبلوماسى بين سوريا وتركيا

■ دمشق. عاطف صقر



■ فاروق الشرع

أكدت مصادر دبلوماسية بدمشق لـ «الأهرام العربي» أن أول اجتماع من نوعه بين الجانبين التركي والسوري، في شكل مجموعة عمل دبلوماسية، سيعقد في دمشق في السادس من مارس الجاري وأضافت أن الجانبين سيطرحان القضايا التي يريدان طرحها، وأن ذلك يشمل العلاقات الاقتصادية ومن المتوقع أن تطرح سوريا مسألة تقسيم المياه الدولية القادمة من تركيا والمارة عبر سوريا إلى العراق.

وأوضحت المصادر أن الاجتماع المقبل يأتي تنفيذاً لنتائج اجتماع وزيري الخارجية السوري فاروق الشرع والتركي إسماعيل جيم، في نيويورك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر العام الماضي وتستمر الاجتماعات ثلاثة أيام، وهي تأتي بعد زيارة وزير الدولة التركي لشئون النقل والأرصاد الجوية ميرزا أوغلو لسوريا أخيراً، في أول زيارة من نوعها منذ الأزمة التي نشبت بين البلدين عام ١٩٨١ بسبب الأكراد، وأشارت مصادر دبلوماسية إلى أن الوزير التركي خرج بانطباعات إيجابية خلال زيارته لسوريا، بعد مباحثاته مع رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي ووزير النقل مفيد عبد الكريم. وأشارت إلى أنه في ضوء اجتماعات مجموعة العمل المشتركة ستحدد خطوات تطوير علاقات البلدين، حيث يتوقع أن تستضيف دمشق خلال الأشهر القادمة أول اجتماع للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين والتي لم تنعقد منذ ١٢ عاماً. وكان الجانبان قد وقعا اتفاق «أضنة» للتعاون الأمني، عقب حل الأزمة التي نشبت بسبب اتهام تركيا لسوريا بأنها تأوي عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، حيث ظهر أوجلان في مكان علني خارج سوريا بحيث أمكن اعتقاله في وقت لاحق في كينيا.



المصدر : القدس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/٣/٢٠٠٠

الملك عبد الله الثاني يأمل في ان يحل السلام مشكلة المياه

■ عمان - اف ب: ذكرت وكالة الانباء الاردنية «بترا» ان العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني أعرب الخميس عن الامل في ان يسفر السلام في الشرق الاوسط عن تعاون اقليمي لاستغلال موارد مائية جديدة.

وجاء كلام الملك الاردني خلال استقباله الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف الذي يقوم بزيارة لعمان في اطار جولة اقليمية بوصفه رئيسا للاكاديمية الدولية للبيئة في كارلسروهي (المانيا).

وقالت الوكالة ان «الملك اعرب عن الامل في ان يفتح السلام العادل والشامل الطريق امام التعاون بين دول الشرق الاوسط (في مجال المياه) وامام استثمارات في موارد مائية جديدة».

يذكر ان الاردن الذي تشكل المناطق الصحراوية القسم الاكبر من اراضيه، يواجه نقصا في موارده المائية.

وتقاسم المياه هو احدى المسائل المستعصية الحل في اطار تسوية سلمية بين اسرائيل وجيرانها العرب.

ويرافق غورباتشوف في جولته الاستطلاعية ممثلون عن شركات فرنسية وايطالية ويونانية وروسية في قطاع المياه.

وكان غورباتشوف قد انتخب في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي رئيسا للاكاديمية الدولية للبيئة في كارلسروهي (المانيا).



د. أبوزيد:

الرؤية المستقبلية لمياه القرن ٢١ في مؤتمر لاهاي

تحيل استخدامات المياه للزراعة إلى المعاش

د. علي شادي

كتبت كريمة السروجي:

بدأ العد التنازلي لاعلان أول رؤية مستقبلية للمياه في القرن الجديد تقرر اعلان هذه الرؤية خلال الشهر الحالي في الملتقى العالمي الثاني للمياه المقرر انعقاده في لاهاي بهولندا ٢١ مارس. اعلن ذلك الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري.

واوضح الوزير انه تم تجميع تقارير فرق العمل المختلفة التي تضم وجهات النظر الخاصة لدول العالم بالنسبة للرؤية المستقبلية للمياه وعلاقتها بالبيئة والحياة. ويبلغ عددها اكثر من ٢٠ دراسة تم وضعها في تقرير موحد يعده المجلس الاستشاري الدولي للرؤية كان اخرها التقرير الخاص بالرؤية العربية لتكتمل بذلك رؤى دول العالم.

واشار ان الملتقى العالمي الثاني للمياه بهولندا يشمل كذلك احتفالا باليوم العالمي للمياه. واضاف ان مؤشرات تقارير المجموعات ومناقشات المجلس الاستشاري الدولي الذي يضم مجموعة من كبار المفكرين العاملين والرؤساء السابقين.. تشير الى ان مشكلة المياه في العالم ستتفاقم اساسا نتيجة لزيادة عدد السكان السنوي. حيث تتضاعف الاحتياجات المائية للشرب والبلديات مرة كل ٢٠ سنة.

ويقول الدكتور علي شادي خبير المياه العالمي المصري ونائب رئيس المجلس العالمي للمياه ان تقارير الرؤية العالمية للمياه في القرن ٢١ تشير أيضا الى امكانية حل كثير من مشاكل الغذاء في العالم بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥/٢/٢٠٠٠

المياه والمستقبل العربى

منذ عام ١٩٧٣م ونصر أكتوبر المجيد والعالم العربى بعد ارتفاع كبير فى مكانته الدولية وتلاحم رائع بين أجزائه من المحيط إلى الخليج، يتعرض لتحديات وصعوبات بالغة زلزلت كيانه واضعفت اداءه على مختلف الأصعدة حتى أصبح اجتماع زعماء الأمة فيه امرا يلزمه الإعداد لعدة سنوات، وأصبح الأداء مترهلا بل ومتنافرا مع بعضه البعض حتى فى القرارات المصيرية التى تحكم بقاءه ومستقبله.

وبالرغم من التفكك الكبير الذى يشهده العالم العربى حاليا إلا ان الأمل مازال موجودا فى مستقبل افضل ودور مؤثر ونحن مقبلون على عصر جديد والفية ثالثة لا مكان فيها إلا للتجمعات الاقليمية القوية والفاعلة ونظام عولمة ستذوب فيه الدول الضعيفة وتفقد معه هويتها وتصبح تابعة للقوى العالمية الكبرى. ومن اهم أسس البقاء فى العصر الجديد توافر الموارد الطبيعية القادرة على دعم خطط التنمية والايفاء بالاحتياجات المحلية والمشاركة الفعالة فى الاقتصاد العالمى. ومن أهم هذه الموارد واخطرها تأثيرا هى المياه، خاصة ان المنطقة التى نعيش فيها معظمها ذات مناخ صحراوى أو جاف وقليل منها شبه جاف تقل فيها الموارد المائية، ونصيب الفرد فيها من المياه من ادنى المستويات على الصعيد العالمى ويقترب من مستوى الفقر المائى أى ١٠٠٠ متر مكعب سنويا حسب تعريف البنك الدولى.

●●●

وهناك استشعار عالمى بأهمية المياه فى العصر القادم، خاصة مع التفاوت الكبير فى الموارد المائية المتوافرة من مكان لآخر على الكرة الأرضية ما بين المناطق المطيرة والتى بها وفرة مائية والمناطق الصحراوية والجافة والتى تعانى شحا مائيا كبيرا يؤثر على كيانها وحياة شعوبها. وهناك نزاعات ومشاكل متعددة بين الدول التى تشترك فى احواض مائية سواء كانت جوفية أو سطحية، وهناك مشاكل التلوث المتفاقمة وتأثيرها السلبى على الموارد المائية والبيئة والصحة العامة، وهناك أيضا مشاكل سوء الاستخدام واستنزاف الموارد المائية.

وجدير بالذكر أن معظم هذه المشاكل المائية يحظى بها العالم النامى بصفة عامة والعالم العربى بصفة خاصة، اما



بقلم الدكتور:
محمد
نصر الدين
علام

الدول الغنية والصناعية الكبرى فتحظى بوفرة مائية تفيض عن حاجتها وتفكر فى استثمارها بالبيع والمقايضة.

وكما هو قائم بالفعل من هيمنة استراتيجية للقوى الكبرى معظم الموارد الطبيعية فى العالم من بترول ومعادن وغيرها، ونظرا للأهمية الاستراتيجية للمياه فى القرن الجديد فانه يتم حاليا وضع الخطوط العريضة لتنظيم استخداماتها وبما يخدم او على الأقل لا يتعارض مع مصالح هذه الدول ويتماشى مع ما يسمى بنظام العولمة، وذلك من خلال خلق وابتكار مفاهيم مستحدثة لتداول المياه بين الدول ذات الوفرة المائية والدول التى تحتاجها. وضمن هذه المفاهيم بيع المياه وتصدير المياه وبورصة المياه وبنك المياه، والتى تحمل فى ظاهرها رفع كفاءة الاستخدامات المائية وتسوية المشاكل الاقليمية، وفى باطنها الكثير من فرض للهيمنة السياسية وتغيير موازين القوى الاقليمية.

ومن مظاهر الاستنفار المائى العالمى قيام المجلس العالمى للمياه وبمشاركة من البنك الدولى والأمم المتحدة وجهات اخرى دولية عديدة وبتمويل من عدة جهات أهمها كندا والتى هى من اكثر دول العالم وفرة فى المياه بالدعوة لإعداد رؤية عالمية للمياه للقرن الواحد والعشرين، مدعمة بالرؤى الاقليمية للمياه واهميتها والمحافظة عليها وتنميتها.

وفى هذا الإطار شرع العرب فى إعداد رؤية عربية للمياه تم وضع خطوطها العريضة فى اجتماع موسع حضره ممثلو ١٥ دولة عربية منهم عدد من الوزراء، وذلك فى مدينة مارسيليا بفرنسا فى الأسبوع الأول من اغسطس فى العام الماضى. وتلا ذلك عدة اجتماعات اقليمية لبلورة هذه الرؤيا ومراجعة محاورها الرئيسية.

وقد قمت كمستشار للمياه والبيئة لمكتب اليونسكو الاقليمى بالقاهرة، بإعداد الدراسات التحليلية اللازمة لدعم هذه الرؤية العربية من خلال إعداد عدة سيناريوهات للوضع المائى العربى فى



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ / ٢ / [illegible]

عام ٢٠٢٥م فى إطار المحاور العربية المقترحة للحفاظ على الموارد المائية وتنميتها، وذلك لعرضها ومناقشتها مع الرؤى الاقليمية الأخرى فى المنتدب العالمى الكبير للمياه والمزمع انعقاده فى لاهاى فى هولندا خلال الأسبوع الثالث من شهر مارس الحالى..

ونستعرض فى هذه المقالة بعض نتائج هذه الدراسات التحليلية للوضع المائى فى العالم العربى وفعالية الرؤية العربية لضمان وضع مائى مستقبلى افضل ولمواجهة التهديدات والتحديات الداخلية والخارجية. وفى هذا التحليل تم استخدام أحدث البيانات المتوافرة عن الموارد المائية والاستخدامات المائية فى العالم العربى والتى تم نشرها فى تقرير لمنظمة الفاو عام ١٩٩٧م.

●●●

والمنطقة العربية لا يتعدى نصيبها من موارد المياه العالمية نسبة ٠.٤٪ مع ان مساحة الوطن العربى تبلغ حوالى ٩.٢٪ من مساحة اليابسة، وتعداد سكانه يصل إلى حوالى ٥.٤٪ من عدد سكان العالم. ونصيب الفرد من المياه فى الوطن العربى يقل عن عشر متوسط نصيب الفرد فى العالم. بالإضافة إلى ان اكثر من ٦٠٪ من موارده المائية تأتى من خارج حدوده ممثلة فى انهار النيل ودجلة والفرات والسنغال وبعض أحواض المياه الجوفية. وتظهر اثار هذه الندرة المائية حاليا فى العديد من مناطق الوطن العربى خاصة الجزيرة العربية التى يصل العجز المائى فيها إلى حوالى ٤٦٪ ونصيب الفرد فيها من المياه نحو ٣٢٩ مترا مكعبا سنويا، وفى الأردن يصل العجز إلى حوالى ٢٥٪ ويقل نصيب الفرد من المياه فيها إلى ١٨٠ مترا مكعبا سنويا.

وفى ليبيا نجد ان نسبة العجز المائى اقل وفى حدود ١٠٪ ونصيب الفرد من المياه نحو ٧٦٠ مترا مكعبا سنويا.

وايضا فى فلسطين هناك عجز مائى كبير نتيجة لاستيلاء إسرائيل على اكثر من ٨٥٪ من مواردها المائية بالضفة الغربية، وتشغل المستوطنات الإسرائيلية والمزارع الاستيطانية ١٧٪ من مساحة قطاع غزة تستنزف المخزون الجوفى المحدود للقطاع، وتشترى معه السلطة الفلسطينية جزءا من مياه الشرب من إسرائيل للإيفاء بالاحتياجات السكانية.

اما فى مصر فنجد ان الموارد المائية المتجددة لا تكفى الاحتياجات نظرا لأن



المصـدر : الأخبار

التاريخ : ٥/٣/٢٠٠١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحصة المصرية من مياه النيل ثابتة منذ عام ١٩٥٩م حسب اتفاقية مصر والسودان، زاد بعدها عدد السكان والمساحة الزراعية والقاعدة الصناعية مما لزم إعادة استخدام المياه أكثر من مرة للإيفاء بالاحتياجات المائية المتنامية، وانخفض نصيب الفرد فيها من المياه إلى أقل من ١٠٠٠ متر مكعب سنويا.

والوضع المائى فى معظم الدول العربية ليس احسن حالا من الدول السابق ذكرها، فنصيب الفرد من المياه فى تونس لا يتعدى ٥١٥ مترا مكعبا، وفى جيبوتى ٦٩٥ مترا مكعبا وفى الجزائر ٧٣٥ مترا مكعبا وفى الصومال ١١٥٠ مترا مكعب وفى المغرب ١٢٤٠ مترا مكعبا، علما بأن هذه الدول تعتمد على الأمطار والتى تتباين بشدة من عام لآخر وهناك سنوات جفاف تنزل معها هذه الحصص المائية إلى النصف أو اقل.

●●●

والوضع المائى فى العراق وسوريا ولبنان احسن نسبيا حيث ترتفع حصة الفرد من المياه السنوية إلى ٣٠٠٠، ٢٦٠٠، ٢٤٠٠ متر مكعب على الترتيب. ولكن مع الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان والجولان واستيلائها على مياههما، ومع المشروع التركى فى جنوب شرق الأناضول للاستئثار بمعظم مياه نهرى دجلة والفرات على حساب حصتى سوريا والعراق، سيكون الوضع فى هذه الدول سيئا، وقريبا من الوضع فى الدول العربية الأخرى.

وأخيرا تأتى السودان بوفرتها المائية حيث يبلغ نصيب الفرد فيها من المياه حوالى ٢٤٥٠ مترا مكعبا سنويا وهناك امكانيات كبيرة لمضاعفة هذه الكميات من خلال مشاريع لزيادة إيراد نهر النيل، ولكن يتعرض السودان لمشاكل داخلية عديدة ونزاعات طائفية تؤثر على تماسكه وعلى خططه التنموية، ذلك بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسى فى دول حوض النيل والتدخلات الخارجية مما قد يؤثر سلبا على الاستقرار المائى لكل من مصر والسودان. وفى ظل هذا الوضع المائى الراهن فى الوطن العربى، ومع المعدل المرتفع للزيادة السكانية فى معظم الدول العربية، ومع مخاطر سيادة المفاهيم المطروحة حاليا لتدويل المياه والمشروعات المقترحة اقليميا لبيع المياه تتضح الحاجة الملحة لخطوات عاجلة وفعالة لمواجهة التهديدات الراهنة والحفاظ على حقوقنا ومواردنا المائية من ناحية، ولزيادة كفاءة الاستخدامات المائية والحفاظ على مواردنا المائية من الاستنزاف والتلوث من ناحية أخرى، ذلك من خلال تكتل عربى مؤثر وتكامل اقتصادى وخطط مائية قومية تعكس البعد الاقليمى العربى ومفاهيم قومية للتعاون المائى، وذلك ما سنتطرق اليه فى مقال قادم بإذن الله.

●● كاتب المقال:
استاذ هندسة الرى والصرف
بجامعة القاهرة



دبلوماسيون عرب:

زيارة مبارك للبنان حركت المياه الراكدة بالمحيط العربى

فى تصـريحـات للتليفـزيون المصـرى، أجمـع عـدد من الدبلوماسيين والمسئولين العرب على أن زيارة الرئيس حسنى مبارك التاريخية إلى لبنان قد حركت المياه الراكدة فى المحيط العربى.

وأشاد السفير أحمد بن حلى الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون العربية فى تصريحات لبرنامج «وجها لوجه» أذيعت الليلة قبل الماضية بالزيارة، مشيرا إلى أن لها دلالات ومغزى عميقا مشيرا إلى ردود الفعل العربية والدولية على الزيارة. كما أشار كمال شاتيلا رئيس المؤتمر الشعبى اللبنانى إلى أن رد الفعل العربى إزاء العدوان الإسرائيلى على لبنان كان محدودا بشكل عام قبل زيارة الرئيس مبارك إلى لبنان.

قال إن إسرائيل لها مطامع فى لبنان وأنها وضعت خريطة تشير إلى مطامعها فى الجنوب اللبنانى حتى صيدا مشيرا إلى أنه لا يوجد اعتراف إسرائيلى من يمين أو يسار بوجود لبنان وفقا لتصريحات قادة إسرائيل.

ومن جانبه أشار بن حلى إلى أن الجامعة العربية أصدرت بيانا نددت فيه بالعدوان الإسرائيلى على لبنان فور وقوعه وقامت الجامعة بتحريك الموقف العربى فى مواجهة هذا العدوان.

وأوضح أن الجامعة بدأت فى اتخاذ الخطوات الضرورية ممثلة فى التنسيق التام مع تحركات الحكومة اللبنانية مشيرا إلى أنه تم استبعاد اللجوء إلى مجلس الأمن لعدة أسباب من بينها إمكانية قيام إسرائيل بطرح الموضوع بشكل تتنصل فيه من تنفيذ القرار رقم ٤٢٥ القاضى بالانسحاب الفورى من الجنوب اللبنانى.

ونوه شاتيلا باستدعاء السيد عمرو موسى وزير الخارجية للسفير الأمريكى لابلاغه بضرورة تدخل أمريكا لوقف العدوان الإسرائيلى، وقال: إن تلك كانت لفتة مهمة.

وأضاف بن حلى أن الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية قد ابلغ السفير الأمريكى فى القاهرة رسالة لينقلها إلى وزيرة الخارجية الأمريكية مشيرا إلى أن «الصوت الصريح» الذى عاتب الولايات المتحدة على موقفها هو صوت الجامعة العربية موضحا أن واشنطن أسهمت بغض النظر أو بمحاولة تبريرها لهذا العدوان فى استمراره على لبنان.

وقال شاتيلا أن زيارة الرئيس مبارك للبنان حملت رسالة إلى إسرائيل مفادها أن لبنان يعنى مصر وأن مصر متضامنة مع لبنان بكل أوجه التضامن وأنها ترفض العدوان على لبنان مشيرا إلى أن هذه الزيارة جاءت ردعا للعدوان ورد التحدى لمجلس الحرب الذى تم تشكيله فى إسرائيل.

وأوضح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون العربية أن الجامعة العربية فور وقوع العدوان الإسرائيلى على لبنان وزعت رسالة على الدول العربية طالبت فيها بالاسراع فى تقديم الدعم المادى لاصلاح ما دمره العدوان.

وأكد أنه كلما تحركت مصر وهى «القاطرة للعالم العربى» تحركت معها المياه الراكدة على الساحة العربية.

وشدد فى الختام على أن زيارة الرئيس مبارك لها أبعاد استراتيجية ستظهر فى المستقبل المنظور.. وقال إن الموقف العربى ينتقل من حسن إلى أحسن.

بينما صرح السفير اللبنانى فى القاهرة ومندوب لبنان لدى جامعة الدول العربية هشام دمشقيه بأنه يجب الا ننسى أن هناك احتلالا إسرائيليا لأجزاء من الجنوب اللبنانى والبقاع الغربى ونتيجة لهذا الاحتلال نشأت المقاومة اللبنانية ضد هذا الاحتلال لتحرير الأرض اللبنانية. وأضاف أن إسرائيل قامت بتجاوز تفاهم ابريل ١٩٩٦ بضرب البنية التحتية والمنشآت المدنية لإيجاد حالة من الارباك فى لبنان. وأكد وجود اجماع على تحرير الأرض اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلى واجماع أيضا على تأييد المقاومة ضد هذا الاحتلال.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٦ / ٢ / ٢٠٠٠

رئيس هيئة السد:

مياه مفيض توشكى لرى أراضى أحد فروع ترعة الشيخ زايد

كتبت كريمة السروجى:

تدرس وزارة الموارد المائية والرى استغلال مياه مفيض توشكى لزراعة الزمام المقرر على احد فروع ترعة الشيخ زايد وذلك بهدف استغلال مياه الفيضان التى تطلق من بحيرة ناصر فوق منسوب ١٧٨ مترا.

صرح بذلك المهندس فهمى تاوضروس رئيس هيئة السد العالى وخزان اسوان وقال: ان الهيئة انهت بنجاح مشروع التصوير الجوى لبحيرة ناصر وعمل خرائط مساحية حديثة لها. وذلك لتوفيرها امام اللجنة العليا لوضع المعايير والمواصفات واشتراطات التراخيص لحركة الملاحة داخل البحيرة.

وقال: ان اللجنة تضم ثمانى وزارات وهيئات معنية وتقوم حاليا بوضع التصور الخاص لحركة تسيير الوحدات النهرية والشروط الخاصة بأى تراخيص لها داخل البحيرة تمهيدا لاعداد تقرير نهائى يعرض على وزير الرى منتصف مارس.

وقال ان هيئة السد العالى بدأت فى إنشاء أول معمل كيميائى بمدينة ابوسمبل مزود بأحدث الأجهزة المتقدمة لتحليل عينات مياه بحيرة ناصر.



المصـــدر : الأحـــــرار

التاريـــخ : ٦ / ٧ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد أن انخفض نصيب الفرد منها إلى حد الخطر

حرب المياه.. قادمة!!

اضبحت مصر مهددة بنقص حصتها من المياه بعدما قدرت حصتها من مياه النيل بـ٥,٥٥ مليار متر مكعب سنويا وهو الاعتماد الرئيسى لها وحرصا من مصر على تأمين حصتها من المياه اعلن الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية ان مصر ستشارك فى وضع رؤية عالمية للسدود تأتى فى اطار تنظيم انشاء السدود على الانهار المشتركة وتحديد مدى الاحتياج اليها فى تخزين المياه والآثار المترتبة على ذلك وعلى الدول المشاركة فى نهر النيل.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦/١٢/٢٠٠٢

د. نصر جميل:

إقامة السدود على بلدان مصب النيل ضرورة!

واشار الوزير الى ضرورة اقامة مزيد من السدود بمختلف انهار العالم لتقليل الفاقد من المياه واستغلالها مؤكدا ان الدول المطلة على تلك الانهار تحدث بينها مشاكل حول استغلال المياه وتوزيع حصص كل دولة.

وكشف د.ابوزيد عن وجود مشروع اتفاقية شامل مع دول حوض النيل تتم مناقشة بنودها فى اجتماع وزراء الموارد المائية بدول الحوض فى مارس القادم بالقاهرة..

وطالب الخبراء بعدم انفراد دولة باقامة السدود على منبع النهر الا بالاتفاق مع دول الحوض لان عملية السدود ليست عشوائية لانها تضر بمصالح دول المصب وتخل بالتوازن البيئى وحق الجوار وحذر الخبراء من تدخل اسرائيل لاقامة مشروعات مشتركة مع اثيوبيا على نهر النيل كمناورة سياسية للابتزاز والضغط من اجل المصالح.

تشير الاحصاءات الرسمية الى ان حصة مصر من مياه نهر النيل تقدر بـ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا وذلك فى اطار الاتفاقية الدولية لتوزيع مياه النيل ويضاف الى هذا المصدر الرسمى مخزون المياه الجوفية والذى يقدر بنحو ٢.٥ مليار متر مكعب سنويا منها ١.٨ مليار متر مكعب تتجمع نتيجة تسرب مياه النيل والى جانب هذه الموارد فان مخزون المياه الجوفية الصخرية فى سيناء والصحراء الشرقية والغربية يعد قادرا على امداد البلاد بكميات من المياه تتراوح ما بين مليار و ملياري متر مكعب سنويا.

ويقدر حجم الفاقد السنوى من نصيب مصر من المياه داخل الاراضى المصرية حوالى الثلث تقريبا.

الامر الذى يهدد احتياجات مصر السنوية من المياه مما قد يوقعها فى مشاكل مع الدول المشتركة فى حوض النيل هذا بالاضافة الى الاخطار التى تهدد مصر نتيجة نقص المياه.

الدكتور هشام ابراهيم القصاص الاستاذ بمعهد الدراسات والبحوث البيئية بجامعة عين شمس يرى ان هناك اجزاء كثيرة على سواحل البحر الابيض



المصدر : الاهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٢/٢٠٠٠

المتوسط معرضة للتغيرات الطبيعية التى ترجع الى ارتفاع درجة حرارة التربة مما يعمل على تآكلها.

ويشير د.القصاص فى دراسة له تحت عنوان «التغيرات المناخية والدلتا فى مصر» الى ان جزءا كبيرا من الارض المروية فى بعض بلدان البحر المتوسط مهددة بالملوحة تصل الى ٣٠٪ فى اليونان و٢٠٪ فى وادى النيل وفى بعض مناطق شمال افريقيا مؤكدا ان الزيادة السكانية وزيادة الطلب على استهلاك المياه بها آثارها السلبية على نظم موارد المياه فى منطقة البحر المتو .. لا بما فيها مصر.

كم يكشف التقرير الصادر عن البنك الدولى عام ١٩٩٦ ان سكان الشرق الاوسط وشمال افريقيا والذين يشكلون ٥٪ من سكان العالم لايتجاوز مالديهم من ماء ١٪ من المياه الدولية وان هذه المياه تتضاءل بسرعة منذ فترة طويلة ففى عام ١٩٦٠ كان استهلاك الفرد الواحد فى المنطقة من المياه لاستخدامه المنزلى والصناعى والزراعى يبلغ نحو ٣ الاف و٣٠٠ متر مكعب سنويا انخفضت الى الف و٢٥٠ مترا مكعبا سنويا.. وهى ادنى كمية متوافرة للفرد فى العالم وينتظر ان تصل هذه النسبة الى ٦٥٠ مترا مكعبا وذلك عام ٢٠٢٥.

مخرات للسيول

وحول امكانية اقامة السدود على الاراضى الاثيوبية يؤكد الدكتور نصر جميل الباحث المائى بمعهد بحوث الاراضى والمياه بمركز البحوث الزراعية ان مواقع منابع نهر النيل فى دول حوض نهر النيل تحول دون اقامة السدود عليها لان مصدر المياه فى هذه المناطق يشمل امطارا مما يجعل اقامة السدود فى مكان معين لحجز كميات الامطار الساقطة صعبة لعدم التنبؤ بمصدر المياه اذا كانت تأتى من الخلف او الامام لكونه شيئا خارج امكانية البشر.

ويرى د.جميل ان تامين الترع والمصارف والجسور تحسبا لموسم الامطار يتطلب عمل مخرات للسيول تجنبا لحدوث اضرار للمزارع او المساكن والطرق.



المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦/١٢/٢٠٠٠

وهذا يتطلب دراسة جغرافية لهذه المناطق خاصة الاماكن المتوقع بها السيول على ان يكون مجرى هذه المخرات بعيدا عن هذه المناطق.

ويضيف د.جميل ان مصر دولة مصب وليست دولة منبع وهذا يجعلها بعيدة عن هذا الحرمان لان هناك اتفاقية دولية بين مصر والسودان منذ عام ١٩٥٩ تحكم توزيع ايراد نهر النيل عن طريق اعطاء مصر ٥٥.٥ مليار متر مكعب سنويا من المياه والسودان ١٨.٥ مليار متر مكعب وهذا المجموع المائى لحصة الدولتين يقدر بـ٧٤ مليار متر مكعب سنويا وان متوسط ايراد نهر النيل السنوى ٨٤ مليار متر مكعب وتتعرض منها ١٠ مليارات متر مكعب للفاقد نتيجة للتحر والرشح من مجرى نهر النيل.

ويؤكد د.جميل قيام مصر ببناء السدود منذ عهد محمد على ويدلل على ذلك باقامة القناطر الخيرية وقناطر نجع حمادى واسنا وخزان اسوان والسد العالى وهذا يؤكد خبرة مصر العريقة الطويلة فى اقامة السدود.

تطهير الترع

الدكتور محمد رفيق عبدالبارى مدير معهد بحوث النيل يستبعد اقامة سدود علي النيل في اثيوبيا نظرا لطبيعتها الجغرافية لتي تفتقر اماكن لتخزين المياه التى تحمل كميات من الطمى واذا تم بناء سدود فانها تحجزا كما كبيرا من الطمى ولذلك فان خزاني خشم القربة والروصيرص فى السودان يحجزان وراءهما طميا كثيرا ممايدفع القائمين على هذه السدود الى فتحها منعا لتخزين المياه التى يحجزها السد.

ويرى د.رفيق أن تطهير الترع من الحشائش لا يعوق عملية سير المياه اذا كان التطهير يتم بصفة مستمرة وطالما الجسور مصممة على مناسيب معية كما ان التحكم فى شبكة الترع ميسور تحددها طبيعة الاحتياجات من المياه فى فتح او غلق الفروع الرئيسية لها.

وتختلف كل دولة عن الاخرى فى اسلوب ادارتها لمياه الفيضانات كما يؤكد د.رفيق عبدالبارى فهناك بعض الدول تعجز عن التحكم فى الفيضانات منها بنجلاديش الا ان مصر استطاعت التحكم فى منسوب المياه حتى يتم توزيعه فمنه جزء لتوشكى وجزء للنيل وهناك دول لاتقدر على حماية مواطنيها بسبب الامطار الغزيرة فيها مثل الولايات المتحدة الامريكية والهند وباكستان والدول الواقعة فى المناطق الاستوائية.

التوازن البيئى

ويوضح د.رفيق ان اقامة السدود ليست عملية عشوائية لانها قد تصل الى حجم الكارثة عند اي اخلال بالتوازن البيئى لان للسد طبيعة مزدوجة تحمل المزايا والمخاطر ولذلك فان اقامة اى مشروع للسدود على النيل تحتاج دراسة مشتركة من علماء الهندسة والبيئة والاقتصاد والاجتماع والحيوان والايكولوجى لدراسة الآثار الايجابية وقبولها ورفض الاثار السلبية



تحقيق/عيد حسن- على فياض

المترتبة على اقامة هذه السدود.

اتفاقية

الدكتور يوسف فايد استاذ الجغرافيا المناخية بكلية الآداب بجامعة القاهرة يؤكد ان هناك ضوابط اتفاقية تحكم الانهار التى تجرى فى اكثر من دولة وباعتبار ان مصر دولة مشتركة فى حوض نهر النيل فان هناك اتفاقيات مع دول الحوض فى الاستفادة من المياه او الملاحة او اقامة السدود لانه غير مقبول ان تستاثر دولة واحدة لكونها دول منبع باقامة سدود على النهر بما يحرم دول الحوض الاخرى من حرمانها من كمية المياه وهذه العلاقات لها اساس قانونى ودولى.

ويرى د.يوسف ان دول الحوض تهتم بوضع اطار للتفاهم المشترك حول كيفية ادارة المياه كل دولة حسب احتياجاتها وعدد سكانها ومصادر موارد المياه بها اذا كان هذا المورد وحيدا ام لها موارد اخرى وما اذا كان عندها امطار ام لا بحيث تكون فى غنى عن هذا المصدر.

ولكن هذا لا يعنى ان كل الدول تتبع هذا الاسلوب على حد قول د.يوسف حيث تتصرف بعض الدول بشكل انفرادى يسئ الى دول الجوار الاخرى ولذلك فان مصر باعتبارها دولة مصب فهى فى حاجة الى مياه نهر النيل التى تعتمد عليها بشكل اساسى لعدة اعتبارات منها انها دولة كثيرة السكان لاتوجد لديها مصادر اخرى كالامطار حتى المياه الجوفية الموجودة غير كافية وهذا يتطلب الحفاظ على حقوقها من حصة المياه.

كما ان هناك دولا يجرى فيها نهر النيل تقيم سدودا فى اطار تنظيمى منعا لالحاق الضرر بدول اخرى خارج المنبع.

وحول قيام اثيوبيا بانشاء سدود وتاثير ذلك على مصر يقول د.يوسف فايد ان اثيوبيا فكرت فى اقامة بعض السدود ونفذت بعضها.

الا انها لا تستطيع حجز مياه النيل اثناء الفيضان نظرا لطبيعة مناخها وذلك بعكس مصر التى اقامت السد العالى لحجز المياه فى بحيرة السد والاستفادة بها وقت الحاجة الناتجة عن تخزين المياه.

ويشير د.يوسف فايد الى الاعيب بعض الدول كاسرائيل التى تشجع اثيوبيا على اقامة مشروعات مشتركة على النهر.

بما يتعارض مع مصلحة مصر وهى اساليب استفزازية لامبرر لها وهى التى يعتبرها البعض نوعا من انواع الحرب الخفية.



مؤتمر الأمن المائى العربى يحذر:

الوضع المائى العربى يزداد سوءا فى القرن الحالى

أكد المؤتمر الدولى للأمن المائى العربى الذى نظمة مركز الدراسات العربى الأوروبى بالقاهرة فى نهاية الأسبوع الماضى أن الوضع المائى العربى سيزداد سوءا فى القرن الحالى لزيادة معدلات الطلب على المياه، بما ينعكس سلبا على حركة التنمية، خاصة أن نصيب الفرد العربى من المياه قليل مقارنة بباقى دول العالم، إذ لايتجاوز ١٢٥٠ مترا مكعبا سنويا، وهذا المعدل أخذ فى التناقص، ولايتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن نوعية المياه العذبة السطحية والجوفية اصبحت منخفضة ، ممايزيد حدة المشكلة.

ويصف الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى المشكلة بانها معقدة وتحتاج إلى تنسيق يتعلق أساسا بالأمن المائى والأمن الغذائى العربى ، ولابد من تضافر جهود العرب فى استخدام الوسائل العلمية والتقنية الحديثة فى ايجاد حلول شاملة، خاصة ان ٦٠٪ من مشروعات تحلية المياه فى العالم تقع فى المنطقة العربية و٣٠٪ منها يتم فى المملكة العربية السعودية. وطالب الدكتور مفيد بمزيد من البحوث والتمويل للمشروعات والحلول التكنولوجية لاستنباط وسائل جديدة تخدم المنطقة العربية بأسرها نظرا لوقوعها فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وناشد الدكتور مفيد شهاب اعضاء المؤتمر وصانعى القرار فى الدول العربية بضرورة إنشاء محطات لإعادة معالجة المياة المستخدمة بتكريرها وتقطيرها وتطهيرها طبقا لأحدث التقنيات العلمية لمواجهة ما يسمى بظاهرة التصحر ومعالجتها مع ضرورة وضع سياسة مائية واضحة لكل دولة تفى بأولوياتها الخاصة بتوزيع الموارد المائية المتاحة وتحديد درجة الاكتفاء الذاتى للغذاء، كذلك أكد الدكتور محمود أبوزيد وزير الرى والموارد المائية ورئيس المؤتمرضرورة تطوير قواعد البحث والدراسة العلمية فى الموضوع المائى بكل معطياته للحصول على مياه أكثر جودة وبتكلفة أقل، وتحسين سلوكيات التعامل مع المياه فى عالم الندرة على جميع مستويات الاستخدام الزراعى والصناعى والمنزلى وضرورة خفض مقننات المياه الزراعية وتحويل الفائض منها لأغراض أخرى للاستهلاك.

ويعود الدكتور مفيد شهاب مطالبا بضرورة إجراء مسح لمصادر التلوث وتحديد مواقع المصانع ومواقع القاء مخلفات الصرف الصحى والصناعى الصلبة والسائلة وإخضاعها للمواصفات والضوابط الفنية الدقيقة من حيث اختيار الموقع المناسب وأساليب تشغيله، وفى نفس الوقت دعا الدكتور محمود أبوزيد إلى ضرورة تنمية الوعى البيئى والمائى وإرشاد المواطنين إلى أهمية الحفاظ على المياه والتزام الدول بالتعاون الصادق فى الحماية والحفاظ على البيئتين البحرية والنهرية من التلوث، ومنع أى تجارب علمية تتم فى المياه الإقليمية البحرية والمجارى النهرية يكون من شانها الإضرار بصحة المواطنين. كما طالب الدكتور محمود أبوزيد الدول العربية مجتمعة بتطبيق قوانين حماية الأنهار والمجارى المائية من التلوث وزيادة انفتاح الدول العربية على الدول الصناعية الكبرى التى تملك تقنيات حديثة تحقق هذا الهدف مطالبا



بمزيد من التعاون العربى اقتصاديا وفنيا وعلميا لإيجاد عالم جديد مكتف مائيا ويتمتع بالأمن المائى من اجل توفير احتياجات الغذاء لكل مواطن عربى دون الدخول فيما يسمى بأسواق أو بورصات أو بنوك المياه.

وأشاد المؤتمر بالتجربة العملاقة التى تنفذها مصر بقيادة الرئيس حسنى مبارك فى المشروعات القومية بكل من سيناء وتوشكى، واعتبر أن هذه التجربة تجسد رؤية استراتيجية نموذجية من شأنها تحقيق المزيد من التطور والتقدم والازدهار، كما أبرز المؤتمر ما حققته دول الخليج العربى، خاصة المملكة العربية السعودية من تقدم على صعيد تحلية المياه لتغطية النقص الحاصل فى الاحتياجات الأساسية من المياه العذبة لديها.

وحذر الدكتور صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربى الأوروبى وأمين عام المؤتمر من تدهور نصيب المواطن العربى من المياه الجيدة كما ونوعا حيث كان نصيب المواطن العربى من المياه عام ١٩٦٠ يناهز ٣٣٠٠ متر مكعب سنويا ومن المنتظر ان يصل إلى ٦٥٠ مترا بحلول عام ٢٠٢٥، وهو الأمر الذى يكلف عددا كبيرا من الدول العربية ثمنا باهظا لإستغلال ما بين ١١٪ الى ٥٣٪ من مواردها المائية.

وطالب الدكتور الطيار بوضع سياسات وبرامج تستهدف خفض إستهلاك المياه والحد من الفاقد منها وترشيد استخدامها وتوفير موارد إضافية لزيادتها وتحسين نوعيتها والحفاظ عليها من التدهور والتلوث. وأكد ضرورة التزام دول الجوار العربى بوضع سياسة تنسيقية فيما بينها والدول غير العربية المطالبة بحقوق مناسبة من المياه الجيدة كما ونوعا، وأوضح أن الوضع المائى العربى سيزداد سوءا بحلول القرن الجديد لزيادة الطلب على المياه بمعدلات عالية، مما ينعكس سلبا على حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا لم تتخذ الدول المعنية الاجراءات اللازمة التى من شأنها وضع سياسات وبرامج لترشيد إستهلاك المياة والحد من الفاقد منها وتوفير موارد مائية اضافية. وأكد ضرورة الاستفادة الى أقصى حد من الموارد المائية المتاحة فى العالم العربى، وتطوير ذلك بالوسائل العلمية والتقنية المناسبة حتى تؤدى دورها فى معالجة التصحر، وانشاء محطات لتكرير المياه المستخدمة وتقطيرها وتطهيرها. وشدد المؤتمر على التزام الدول بالتعاون لحماية وحفظ البيئة النهرية والبحرية من التلوث والحد منه، وادانة اى تجارب علمية تجرى فى المياه الاقليمية البحرية أو فى المجارى النهرية، والتى من شأنها تلويث المياه والاضرار بصحة المواطنين.

الحفاظ على المياه
من التلوث
ضرورة للأمن الغذائى

وحذر الدكتور صالح الطيار من تدهور حصة المواطن العربى من المياه، حيث أصبحت الآن ١٢٥٠ مترا مكعبا سنويا، وهى أقل كمية متوافرة للفرد فى العالم، مشيرا إلى



وجود العديد من المعوقات التقنية أمام الامن المائى العربى تتمثل فى محدودية الموارد المائية وتزايد معدل النمو السكانى، حيث يقل العرض ويزداد الطلب مع تصاعد الهدر المائى فى ظل غياب سياسة ترشيدية من قبل المسئولين والمواطنين العرب باستثناء بعض الحملات المحدودة فى عدد من الدول، والتى أسفر بعضها عن نتائج ايجابية. وعن الراى العالمى والدولى لمشكلة حماية البيئة المائية من التلوث، قالت مارى هيلين أوبيير النائبة بالبرلمان الفرنسى إن استهلاك المياه زاد منذ ٢٥ سنة بدرجة تعادل الزيادة التى حدثت خلال القرون الثلاثة الماضية، حيث تتقاسم ١٠ دول ٦٥٪ من موارد العالم المائية ويعم التصحر مناطق كثيرة بارزة سواء فى الشمال او فى الجنوب بسبب أخطاء الدول الصناعية الأكثر تقدما. والمطلوب - على حد قولها - هو وضع تشريعات وسياسات طويلة الأمد مع احترام المبادئ الأساسية حيث تصاعد الخطر عندما عرفنا بنقص وعدم انتظام الموارد والتلوث الذى يهدد مخزونات المياه .

وعرض الدكتورعمر محمد سالم أمين الهيئة العامة للمياه فى ليبيا الرؤية العربية للنواحى البيئية عند التعامل مع المياه، مؤكدا ان الدول العربية تتفاوت فى تعاملها مع مشكلات التلوث البيئى بصورة عامة وتلوث المياه بصفة خاصة سواء كان تلوثا طبيعيا او صناعيا او زراعيا وفقا للمحددات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى كل دولة، وأضاف أن الحماية من التلوث مسئولية تضامنية تقع بالدرجة الأولى على المؤسسات العامة خاصة تلك المعنية بقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والمرافق وكذلك على القاعدة الجماهيرية والتنظيمات الشعبية. وتتعدد وسائل الحماية فنيا بمسح مصادر التلوث وإنشاء شبكة رصد لنوعية المياه الجوفية والسطحية ومعالجة المياه العامة قبل صرفها للوسط المائى الطبيعى ووقف زحف المياه المالحة، وإداريا بتحديد حرم لجميع مصادر الإمداد المائى وتحسين حالة التشريعات المائية والبيئية والتزام الملوثين بدفع تكاليف إزالة التلوث. ورصد الأموال اللازمة للتوسع فى إقامة محطات معالجة مياه الصرف الصحي والاستفادة من الناتج، وتحديد مواصفات الأسمدة والمبيدات المستخدمة فى الأغراض الزراعية. أكد الدكتور أحمد فقايرى خبير المياة والبيئة الجزائرى أن البلدان التى تمتلك موارد محدودة من ماء الشرب يجب أن تتبع إدارة مشددة لاستخدامات المياه ، خاصة أن إضافة المياه المستعملة على الأنظمة النهرية أو السدود يؤدى إلى تدنى نوعيتها وتقليل جودتها.

وعن المياه العربية ودورها فى معالجة ازمة التصحر يقول الدكتور فتحى أبو راضى عميد كلية الآداب جامعة بيروت العربية إن العالم العربي يعيش ازمة التصحر منذ أمد بعيد وتعد بعض مناطقه أكثر مناطق العالم تأثرا بهذه المشكلة وتضم ما يقارب ربع أراضى التصحر فى العالم، حيث تبلغ جملة الأراضى المتصحرة فى العالم ٤٥,٧ مليون كيلو متر مربع يخص المنطقة العربية منها ١١,٠٠ مليون كم٢، وهى تعادل ٨٠٪ من جملة مساحة الوطن العربي. ويعنى التصحر إحداث تغيير فى خصائص البيئة يؤدى إلى إيجاد ظروف أكثر جفافا، حيث تتدهور أصول الطاقة البيولوجية للبيئة، بما يقلل من قدرتها على الإنتاج الزراعى والرعوى والغابات ويخل بالتوازن البيئى. كما طالب الدكتور أحمد فقايرى بتزويد المدن والمصانع بشبكة قنوات منظمة، ومحطات تنقية للمياه المستعملة، وتجهيز محطات معالجة المياه المستعملة بمرحلة معالجة احيائية عالية الجودة، وعدم صب المياه المستعملة حتى المعالجة منها فى السدود ومحاولة الحد شرب الماشية من السدود من خلال انشاء مساقى اصطناعية بديلة مع احاطة سدود مياه الشرب بشريط من النبات الكثيف بعرض حوالى ١٠٠ متر للحد من اقتراب قطعان الماشية، مع التشديد الادارى على أعمال الميكنة داخل الاقطار القريبة حول سدود حفظ المياه

سهير هدايت

أحمد نصر الدين



المصدر : المستقبل

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١/١٢/

نهر منفكات سيوفر 300 مليون دولار سنويا

تركيا تسعى لتحويل فوائضها المائية الى مصدر منتظم للعائدات المالية

انقرة - من بوراك اكينجي:

ترغب تركيا التي تتمتع بمصادر مائية هائلة في تحقيق مداخيل مالية عبر تصدير ثروتها الثمينة هذه، وهي مصدر نزاعات لا تنضب في الشرق الاوسط، الى دول المنطقة.

وستبحث هذه المسألة خلال الزيارة التي يبدأها العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني اليوم الثلاثاء الى تركيا.

ويعتبر الاردن احد الزبائن المحتملين لشراء مياه نهر منفكات قرب مدينة انطاليا الواقعة على البحر الابيض المتوسط.

وقال مسؤول في شؤون الطاقة المائية والكهربائية التركية لوكالة فرانس برس ان السلطات التركية اقامت ضمن اطار مشروع «مياه السلام» منشآت على هذا النهر قادرة على تصدير ما مجموعه 183 مليون متر مكعب في السنة. واضاف المسؤول رافضا ذكر اسمه «ان المشروع يهدف خصوصا الى حمل بذور السلام الى منطقة غير مستقرة. واذا كان بمقدورنا الاستفادة من الامر فسيكون ذلك جيدا».

وتامل تركيا في الاستفادة من مياه نهر منفكات بمبلغ قدره 300 مليون دولار سنويا.

وتعتقد انقرة انها ستبيع مياها الى اسرائيل والسعودية والجزائر وتونس وليبيا ومالطا ودول اخرى في منطقة الخليج.

وقد ابدت اسرائيل، الحليف الاساسي لتركيا في المنطقة، اهتماما ملحوظا بالمشروع. وجرت محادثات بين البلدين عام 1999 لكن الاسرائيليين لم يتخذوا قرارا حيال هذه المسألة بعد.

وقال استاذ العلاقات الدولية في جامعة الشرق الاوسط للتكنولوجيا في انقرة حسين بقجي ان «هذه الدول ستشتري بعد فترة مياه الشفة من تركيا لانها بحاجة اليها».

ويواجه الاردن الذي تغطي الصحراء مساحات شاسعة من اراضيه، نقصا حادا في مصادره المائية. وكان وزير المياه في الاردن كامل محادين اعلن قبل فترة وجيزة ان بلاده ستبحث مع انقرة احتمال استيراد 180 مليون متر مكعب في السنتين المقبلتين، عبر اسرائيل.

وستنقل المياه بواسطة ناقلات عبر البحر الابيض المتوسط. وفي حال توقيع اتفاق، سيتعين على عمان الحصول على موافقة اسرائيل لنقل المياه نظرا لعدم وجود منفذ للاردن على البحر المتوسط.

واذا كانت مياه نهر منفكات تشكل مصدر تفاؤل بالنسبة للمنطقة، فان مياه نهري الفرات ودجلة ما زالت، في المقابل، موضع خلاف بين تركيا والعراق وسورية.

وينبع دجلة والفرات في الاراضي التركية. ويخترق الفرات سورية اولا ثم العراق بينما يمر دجلة في العراق مباشرة، ويلتقي النهران في مصب شط العرب الواقع على الخليج.



وبدات انقرة مشروعا ضخما لتطوير احواض النهرين باسم مشروع جنوب-شرق الاناضول (غاب).

ويصطدم هذا المشروع بمعارضة دمشق وبغداد اللتين تتهمان تركيا بحرمانهما من كميات يحتاجانها من المياه، الامر الذي تنفيه انقرة.

وعبر العديد من الخبراء عن اعتقادهم بان الدلائل الاخيرة على حصول تحسن في العلاقات بين بغداد ودمشق، بعد انقطاع استمر عشرين عاما، ستدفع البلدين الى توحيد جهودهما في محاولة لممارسة ضغوط على تركيا.

وقد دعا وزير الري العراقي احمد دياب الاحمد في الاونة الاخيرة دمشق وانقرة الى بدء محادثات من اجل التوصل الى حل لتوزيع المياه بين الدول الثلاث. الا ان بقجي اعتبر ان «لا مصلحة لتركيا في تغيير سياستها المائية».

اضافة الى ذلك، ليست هناك معاهدة لتقاسم مياه نهري دجلة والفرات بين الدول التي يمران في اراضيها، ولا يلحظ القانون الدولي تدبيرا موحدا لتنظيم تقاسم كهذا. (اف ب)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ / ٢ / ٢٠٠٠

المطالبة بإنشاء منظمة عربية لتحلية مياه البحر وسد العجز المائى

كتب ـ أحمد نصرالدين ومايسة السلكاوى وفكرى عبدالسلام:

اكد المؤتمر الدولى الخامس لتكنولوجيا المياه ـ فى ختام أعماله ـ
ضرورة التوسع فى برنامج إعادة تاهيل المياه ورفع كفاءة محطات مياه
الشرب والصرف الصحى باستخدام التقنيات الحديثة، واعادة النظر فى
تعريفة المياه الحالية بما لا يحمل غير القادرين أعباء اضافية بنظام
الشرائح اسوة بما هو متبع فى القطاعات الخدمية الأخرى.

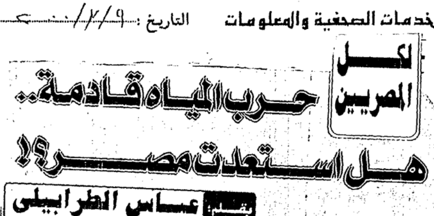
وصرح المهندس الشافعى الدكرورى رئيس الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف
الصحى ورئيس المؤتمر بانه تم تاكيد الاهتمام بتوعية المواطنين بأهمية ترشيد المياه
، واوصى بتعظيم الموارد المائية من خلال التعاون مع دول حوض نهر النيل والحد
من زراعة المحاصيل الشرهة لاستهلاك المياه، وتطوير نظم وشبكات الرى وإعادة
استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى المعالج والاسراع فى دراسة
استغلال المياه التى تجمعت فى مخفض توشكي خلال العامين الماضيين فى رى
اراضى مشروع توشكى واراض جديدة حول المنخفض.

واوصى المؤتمر الذى افتتحه الدكتور محمد ابراهيم سليمان وزير الاسكان
والمرافق بضرورة انشاء منظمة عربية تعمل من أجل سد العجز المائى عن طريق
تحلية مياه البحر باستخدام الطاقة النووية وانشاء محطات تحلية تعمل
باستخدام الطاقة الشمسية والدعوة لعقد قمة عربية تخصص لمناقشة مشكلة
وازمة المياه فى الوطن العربى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/٢/...



لكل المصريين: حرب المياه قادمة.. هل استعدت مصر؟!

بقلم: عباس الطرابيلى

من المؤكد أن حرب المياه فى الشرق الاوسط قادمة لا محالة.. وقد تكون مؤجلة فى مصر بحكم وزن مصر وقيمتها فى المنطقة.. ولكنها وشيكة فى الشام.. ونعنى بالشام هنا سوريا وفلسطين ولبنان والأردن واسرائيل وعلينا أن نرتب أمورنا. ونضع خططنا ونستعد لأنه حتى مع «تأجل» موقع الحرب فى مصر إلا أنه بحكم موقع مصر فإن حرب المياه فى الشام ستقع على رأس مصر وعلى عاتقها بحكم دورها التاريخى. لأن أمن مصر القومى يمتد من جبال طوروس «شمال سوريا» شمالا إلى باب المندب جنوبا. نقول هذا لأن الحروب الصليبية التى امتدت قرنين من الزمان كان هدفها الاساسى هو الشام وفلسطين وعندما تصدت مصر لها وقادت لواء المقاومة العربية تحولت الحروب الصليبية لضرب مصر رمز ومركز المقاومة. أى ان مصر سوف تكون طرفا فى حرب المياه القادمة رغم انها لا تهدد مصادرها المائية فى افريقيا.. ولكن لانها ستقع فى الشام وفلسطين، فإن مصر بالضرورة سوف تكون طرفا، بل وطرفا أساسيا فيها.

ومساء أول أمس اتضحت أمامى - اكثر - صورة وملامح هذه الحرب وانا استمع ضمن نخبة مختارة لمحاضرة قيمة كان قطبها عميد جيولوجيى مصر ونقيبهم الدكتور رشدى سعيد وكما كان هذا العالم الكبير صريحا واضحا فى توضيح أبعاد هذه الحرب القادمة، كانت صراحته ضرورة حتى نفيق من الواقع المؤلم الذى لم يعط لهذه القضية الاهتمام الكافى لا على المستوى الرسمى المصرى والعربى ولا على المستوى العلمى البحثى.. ناهيك عن المستوى الشعبى الذى نجح الاعلام الرسمى فى ادخاله عالما من النوم الرهيب.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩/٢/٢٠٠٠

يقول الدكتور رشدى سعيد وكان على يمنته رئيس وزراء مصر الأسبق الدكتور عبدالعزيز حجازي وعلي ميسرته الدكتور مراد غالب وزير خارجية مصر الأسبق إن الحرب علي الجبهة المصرية مؤجلة حول منابع النيل لأن مركز مصر الدولى وحجمها السياسي والعسكرى والاقتصادي وامكانياتها البشرية تؤجل الآن المعركة حول منابع النيل بشقيه: الشق الاثيوبي حيث منابع النيل الازرق وعطبرة والسوباط وبحيرة تانا والشق الاستوائى حيث منابع النيل الابيض وبحر الغزال وبحر العرب وبحيرة فيكتوريا وألبرت.

●● ويؤكد المحاضر العالم ان دول منابع النيل لن تفكر فى مشروعات كبرى تؤثر على نصيب مصر من مياه النيل. لان الدور المصرى سيكون عاجلا وفوريا بتدمير أى سد كبير يقام على أى من هذه المنابع. لان هذه الدول تعمل حسابا لثقل مركز مصر الدولى، وأن الدول الكبرى تعلم ذلك. وان هذه الدول عندما تفكر فى ذلك فإنما تريد اللعب مع مصر والضغط عليها ليس إلا.. أما فى اثيوبيا فإن الوضع مختلف فعلا. لان اثيوبيا تحاول إنشاء وحدات أو خزانات صغيرة لا تؤثر كثيرا على حصة مصر بحيث تتحرك مصر لحماية حقوقها فى مياه النيل.

ويؤكد الدكتور رشدى سعيد أن اثيوبيا أقامت بالفعل خزانا على بحيرة تانا ولكنه لا يهددنا ويضيف ان قضية المياه في افريقيا مؤجلة للعشرين سنة القادمة وهى لا تهدد مصر الآن. ولكن تحركها الشركات متعددة الجنسية التي تجرى وراء المشروعات العملاقة بهدف الفوز بتنفيذها أى عامل الربح المادى هو الذى يحركها.



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩/١٢/...

●● واثيوبيا - للعلم - ترفض الاعتراف بكل اتفاقيات تقسيم مياه النيل بحجة انها ليست طرفا فيها وتقول: كيف أكون من دول المنابع ولا يكون لى نصيب فى مياهها.. وهى الاتفاقيات التى تعطى لمصر ٥٥.٥ مليار وللسودان ١٨.٥ مليار ومن المؤكد ان إصرار مصر على احترام اتفاقيات تقسيم مياه النيل وراء الرفض المصرى للتوقيع على الاتفاقية التى اعدتها الأمم المتحدة بناء على اتفاقية هلسنكى. لان اتفاقية الأمم المتحدة تطالب بإعادة النظر فى اتفاقيات المياه القائمة.. بما يعنى تقليل حصة مصر ويعنى فتح الباب أمام باقى دول المنابع على المطالبة بحصص اخرى.. فماذا تفعل مصر وهى دولة بين ٩ دول تشكل حوض النيل؟!

نقول هذا لان أثيوبيا - وحدها - تطالب بحصة مقدارها ١٦ مليار متر مكعب أى تعادل تقريبا حصة السودان رغم أن اثيوبيا تقع فى قلب نافورة المياه الافريقية وفيها انهار عدة ومعدل سقوط الامطار عندها يغنيها عن المطالبة بحصة من مياه النيل.. ولكن الضغوط الدولية والاحلام الوردية والعمولات التى تلوح بها الشركات متعددة الجنسية للحكام.. وهذه كلها تحرك أثيوبيا.. وغيرها. ومن هنا فإن مصر تتحرك فوق غابة محشوة بالألغام وكأن غابات الالغام على امتداد الساحل الشمالى الغربى لا تكفى!!

●● والمشروع الاثيوبى يقوم على اساس تخزين مياه النيل عندها بحوالى ١٠ مليارات بحجة ان منطقة التخزين الاساسية المصرية فى بحيرة السد العالى تفقدنا ١٠ مليارات بسبب الحرارة ونسبة البخر العالية. فإذا تم التخزين فى اثيوبيا تم توفير هذه الكمية لتحصل عليها اثيوبيا لنفسها ثم تطلب مليارين من حصة مصر ومثلهما من حصة السودان وهكذا لتحصل اثيوبيا بجانب مشروعات التخزين الصغيرة حول بحيرة تانا على ١٦ مليارا.

وهذا المشروع ليس وليد اليوم. بل يعود إلى عام ١٩٨٤.

وعلى مصممى السياسة الاستراتيجية المصرية كما يقول د. رشدى سعيد ان يؤجلوا قدر الامكان مثل هذه المشروعات المائية التى تحد من حصة مصر المائية وإذا كانت الاوضاع الجيوبولتيكية لصالحنا الآن لان اثيوبيا وغيرها من دول المنبع لا تملك القوة السياسية ولا العسكرية ولا المالية على وضع هذه الافكار موضع التنفيذ.. ولكن من يعلم فربما تتغير الموازين، وتتحرك المطامع ويعترف



المحاضر أن هذه القضية غير ملحة الآن. وهي مؤجلة ولكن إلى حين.. أما هذا الحين فنحن يجب ان نستعد له حتى لا نفاجأ به تحت اقدامنا!!

●● وينتقل المحاضر العالم إلى الجانب الاكثر إلحاحا في قضية المياه فيقول ان منطقة الشام هي بؤرة الخطر القادم حتى ان أي حل هو حل خيالي لسبب رئيسي هو أن كل الماء المتاح في الشام قدره ١٤.٨ مليار متر مكعب فقط بينما عدد سكان الاقليم الآن هو ٣٣ مليون شخص في سوريا ولبنان وفلسطين والاردن وإسرائيل، أي أن نصيب الفرد من المياه في الشام هو ٤٨٠ مترا فقط في المتوسط. وهو بالتحديد في الاردن ١٨٥ مترا بينما الفرد الاوروبي يتمتع بحوالي ١٠ آلاف متر مكعب يخصص ٦٠٪ منها للصناعة والاستخدام المنزلي لان اوروبا تعتمد زراعتها على الامطار.

أما في الاردن فإنها تستنفد من احتياط المياه الجوفية لان متوسط استهلاكها ١٠٨٪ من المصادر المائية أي تجور على حصة الاجيال القادمة.

أما إسرائيل ـ القنبلة المتفجرة ـ فإن متوسط استخدامها للمياه هو ٤١٠ أمتار وتجور على المياه الجوفية الفلسطينية. لان إسرائيل تمنع أي عربي فلسطيني من حفر أي آبار لتنساب المياه الجوفية إلى ساحل البحر المتوسط حيث تتلقفها إسرائيل لتحفر ما تشاء من الآبار على الساحل لتستخدمها لمشروعاتها. أي هي ايضا تنفذ ما تشاء. ويكفي أن نعلم ان سهل حوران الشهير بزراعة القمح لم يزرع فيه القمح بسبب انهيار منسوب المياه في بحيرة طبرية لدرجة ان اسرائيل بعد معاهدة السلام بينها وبين الاردن كانت قد وافقت على تزويد الاردن بكمية من مياه طبرية مقدارها ٥٠ مليارا ولكن إسرائيل لم توف بهذه الحصة بسبب انخفاض منسوب البحيرة لأن الامطار في العام الماضي لم تكن كافية.

●● وقد قامت استراتيجية اسرائيل على حرمان العرب من اقامة أي سد أو خزان يمنع وصول المياه إلى بحيرة طبرية.. ولكن سوريا نجحت في انشاء خزانات صغيرة ـ تحايلا على الاستراتيجية الإسرائيلية بحيث يروي كل خزان مساحة ٢٠٠ أو ٣٠٠ فدان على نهر اليرموك واجمالي تخزين هذه الخزانات الصغيرة يعادل تقريبا نفس الكمية التي كان يمكن لخزان أو سد المقارن على تخزينها وبسبب هذا النجاح السوري



نجد أن بعض الخبثاء ينصحون اثيوبيا بتكرار نفس التجربة السورية.. أى تقوم أثيوبيا بانشاء سلسلة من الخزانات الصغيرة سواء حول النيل الازرق او عطبرة او حول بحيرة تانا لتحصل على ما تريد دون اثارة مصر بمشروع كبير وخوفا من رد الفعل المصرى فيما لو اقامت اثيوبيا سدا كبيرا وحجز كمية كبيرة أمامه..

●● ولم يعد باقيا إلا نهر الليطانى لانه بالكامل داخل لبنان أى هو نهر لبنانى يبعد ١٨ كم عن نهر الحاصبانى وقد عرضت اسرائيل مرارا ان تشترى حصة من المياه اللبنانية لتدفع بها إلى اراضيها.

فإذا انتقلنا إلى البحث عن الحلول غير التقليدية نجدها مكلفة للغاية. منها اقامة عدة خزانات على الوديان لتمنع اندفاع مياه السيول والأمطار إلى البحر. ولكن المطر ليس بهذه الكميات. والحل الآخر فى الشام هو دق آبار على أعماق أبعد وهذه ليست عذبة بل مالحة بالكامل أو نصف مالحة وحتى نزيل ملوحتها تتكلف هذه العملية أموالا طائلة..

●● ويكشف د. رشدى سعيد عن وجود خزان جوفى بين الاردن والسعودية وهو متوسط العمق ويمكن سحب كميات منه. ولكن التكاليف عالية للغاية لانه بعيد عن الكثافة السكانية فى الاردن.. وهناك مشروع معروض على البنك الافريقى لتمويل مشروع استغلال هذا الخزان.. فضلا عن ان المخزون فيه لا يتعدى ٢٥٠ مليون متر مكعب.

واذا وصلنا إلى الحل بتحلية المياه فإن للاردن منفذها على البحر الاحمر عند العقبة. كما ان العاصمة عمان تقع على تلال مرتفعة أى أن مشروع تحلية مياه البحر الاحمر ثم نقلها ورفعها إلى حيث الاستهلاك سوف تتكلف اعباء مالية باهظة للغاية ولهذا توقف مشروع تحلية مياه البحر الأحمر.

●● ان قضية المياه شائكة وواسعة ومتشعبة، عناصرها القوة السياسية والعسكرية والقدرة الاقتصادية وسيفوز فيها من يملك كل هذه العناصر. فهل استعدت المنطقة للحرب الشرسة القادمة..

وهل استعدت مصر بحكم ارتباطها بمنطقة الصراع القادم.. هل استعدت علميا وهندسيا واستراتيجيا لمواجهة هذه الحرب.. هذا هو موضوعنا القادم.



الملك عبدالله يدعو الأتراك إلى الاستثمار في بلاده

المياه التركية قد تصل إلى الأردن خلال عامين

□ انقرة - يوسف الشريف

■ دعا العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني امس خلال زيارته لاسطنبول رجال الأعمال الاتراك الى الاستثمار في بلاده والمشاركة في عمليات الخصخصة.

وحقق الوفدان الاردني والتركي تقدماً في اتجاه اتفاق تصدر انقرة بموجبه ١٨٠ مليون متر مكعب من المياه الى الاردن في غضون عامين.

واشار الجانب الاردني الى ارتفاع تكاليف نقل المياه بحراً الى ميناء العقبة حيث لا توجد حالياً امكانات لتخزين المياه قبل نقلها الى عمان، ولكن في حال مشاركة السلطة الفلسطينية واسرائيل الأردن في هذا المشروع فستوزع مصاريف النقل على الدول الثلاث. وعندها يمكن للأردن شراء المياه بتكاليف اقل.

وينتظر الطرفان الآن رد اسرائيل في الاول من نيسان (ابريل) المقبل.

ويذكر ان هناك انقساماً في الحكومة الاسرائيلية في شان المشروع، إذ يفضل بعض الوزراء اقامة محطات تحلية على شواطئ البحر المتوسط بدلاً من شراء المياه التركية.

وتزامنت المباحثات الأردنية - التركية مع وجود وفد ديبلوماسي تركي في دمشق لبحث اطار جديد للعلاقات بين البلدين، وموضوع تقاسم مياه نهري دجلة والفرات. ويشغل ملف المياه جميع الاوساط السياسية والصحافية التركية.

ومن جانب آخر نفى ضوغان الطن بيليك مدير عام مؤسسة مشاريع المياه للدولة التركية خلال لقاء خاص مع «الحياة» أن يكون هدف تركيا تجارياً من وراء بيع مياه نهر منافغات وقال: «ان الشرق الأوسط خصوصاً الاردن والسلطة الفلسطينية واسرائيل يعاني من مشاكل الجفاف، ويمكن لمشروع منافغات حل هذه المشاكل وتسريع عملية السلام واستقرار المنطقة. اذ يمكننا حالياً بيع ١٨٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً تكفي لسد العجز الحاصل عندهم. كما يمكننا مستقبلاً رفع هذه الكمية الى بليون متر مكعب سنوياً وارسالها الى دول الشرق الاوسط لرفع حصة الفرد من المياه السنوية من ٢٠٠ متر مكعب الى ١٥٠٠ متر مكعب. وبذلك نبعد شبح سيناريوهات حروب المياه، وسيرى الجميع إذا تمت الصفقة ان سعر المياه لا يشكل الا جزءاً بسيطاً جداً من التكلفة الكلية للمشروع والرابح الحقيقي من وراء هذه الصفقة ستكون شركات النقل البحرية وحدها. كما ان هذا الجزء من المال سنخصصه لإدارة ميناء منافغات، فنحن لم نطالب العرب او اسرائيل بدفع ثمن تجهيزات الميناء وكلفتنا ١٤٧ مليون دولار».

وهل تحاول تركيا، من خلال مشروع منافغات ترويج فكرة تسليع المياه وربط دول المنطقة بها مستقبلاً ضمن خطة عمل للتاكيد على دورها، اجاب بيليك قائلاً: «قد لا يستسيغ العرب كلمة بيع المياه، هذا شانهم ولكن الواقع ان هنالك طلباً على المياه من دول المنطقة ولدينا فائض، فمن الطبيعي ان تاتي هذه الدول لشراء المياه منا، واقول شراء لان نهر منافغات تركي ١٠٠ في المئة ويصب في البحر المتوسط فكيف يمكن تقاسمه مع العرب؟».

وتابع: في ما يتعلق بطموحات تركيا في المنطقة «فمن حق كل دولة ان تسعى الى ان تكون الأفضل. ان الدول التي تبدي اهتماماً بشراء المياه هي الاردن واسرائيل وربما السلطة الفلسطينية، إلا ان العراق او سورية او مصر لا حاجة لديها الى شراء المياه كما ان دول الخليج تستطيع ان تحلي مياه البحر» وزاد ان «فكرة بيع المياه لا تؤثر في مفاوضات تقاسم نهري دجلة والفرات فهذان موضوعان منفصلان تماماً. ولدينا وفد من الخارجية يزور دمشق حالياً للتفاوض في هذا الموضوع».



المصـــدر : الأهــرام المســائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريـــخ : ٢٠٠٠/٢/١٠

من افتتاحيات الصحف العربية

هل يمكن بناء استراتيجية ناجحة للمياه مع تركيا وإيران ؟!

موضوع المياه التى تصب فى الوطن العربى من مصادر خارجية ستبقى المشكلة المعلقة والمحتدمة بين هذه الدول واحتمال ان تنشأ قضايا معقدة ودقيقة ربما تفوق التعقيدات السياسية والجغرافية مع إسرائيل لأن الاقتناعات التى ينطلق منها الفرقاء ستوجد حروبا اقتصادية وربما مواجهات عسكرية تبعا لمبدأ مقاومة احتكار هذا المصدر الأساسى فى حياة البشر.

تركيا دولة جارة نتباعد ونتقارب معها وفق تركة الماضى وحساسيات الحاضر لكننا فى النهاية لن نستطيع عزل انفسنا عن بعضنا مادامت الحاجات الضرورية تقتضى ان نتعامل مع المنطق قبل العواطف فى العديد من المسائل الاستراتيجية ودون اشعار الآخر بالدونية او العدوانية او تفسير المواقف بالاتجاه المتعسف البعيد عن المنطق.

ارصدة تركيا من المياه هائلة وكبيرة ووسط جوع لهذا المصدر المهم طرحت مشروع بيع المياه للعديد من الدول العربية وإسرائيل وهو من الناحية الموضوعية قابل للحوار والجدل ومن ثم وضع اتفاقات تبعد معها قوالب الاتهامات الجاهزة بحيث لا يتم استخدام المواقف السياسية والخلافية بان يكون الماء سلعة ضغط وإملاء افكار ومواقف علي الدول المستفيدة من هذا المصدر وقد تكون مخاوف الدول العربية ان ينشأ في ظل مثل هذه الاتفاقات وضع آخر بحيث تقتطع حصة المياه المباعة من نهرى دجلة والفرات أو أحد مصادرهما وهو الأمر المرفوض اخلاقيا وعمليا لأن تجويع البلدين أو تقليص حصتهما من المياه بحيث لاتفى بحاجاتهما الاساسية يبقى شأنا عربيا لا إقليميا.

وحتى لانستبق الاحداث يجب أن تتوافر دراسات علمية دقيقة من الناحية الاقتصادية ومعرفة الجدوى من ذلك وفق تحليل موضوعى وربط ذلك كله برضا العراق وسوريا كطرفى معادلة فى هذه القضية ودون اى اضرار بهما بنفس الوقت هناك عرض إيرانى لنفس المشروع لبعض الدول الخليجية ويأتى بنفس الأهمية والدور خاصة إذا ماشعرت كل من إيران وتركيا أن الوطن العربى يوضع بوزن كبير فى تثبيت اسس الأمن الاجتماعى والاقتصادى والابتعاد عن حالات الاستقطاب والمحاور فى تاسيس علاقات اكثر جدوى واستقرارا للاجيال المقبلة لكن أن يتبقى هذه المشروعات مجردة من حدودها وأهدافها بحيث تدخل فيها مسائل التحالفات او المساومات السياسية بضغط اقتصادى أو البحث عن ايجاد خلافات عربية - عربية وفق سيناريو يعد من خارج المنطقة وتطويع الأهداف وفق منطق الدول الأجنبية وجعل العرب رهينة وضع اختاروه ووقعوا فى مصيدته سيجعل اتفاقات كهذه مجرد سراب وقد تكون الرمية التى يبنى عليها اى مشروع كهذا ان الاهمية الاتفاقات الاساسية بين تركيا وكل من سوريا والعراق حتى يمكن وضع الاطار العام لاتفاقات اقليمية ترقى لمستوى مايجرى من عقود ومعاهدات بين الدول المتقدمة والتى لاتتغير بتغير الاحوال الشخصية او الخلافات السياسية.

«الرياض» السعودية :



المصـدر : الـــوفـــد

التاريـخ : ٢١/٢/٢٠٠١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس القومي للإنتاج يؤكد:

مصر لا تمنح ولا تبيع مياه النيل

كتبت ـ سناء مصطفى:

اكد المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية برئاسة الدكتور عاطف صدقى المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة أن سياسة مصر فى العلاقات المائية بين مصر ودول الحوض تقوم على ان مياه النيل لا تمنح ولا تباع لأى دولة خارج حوض النيل كما اكد المجلس على عدم السماح لاقامة أى عمل يمس كمية المياه التى تصل اليها وتأخر موعد وصولها واشار المجلس إلى ان الاتفاقيات الدولية مقررة وليست منشئة لحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل. وطالب المجلس بتدعيم التعاون المشترك بين دول حوض النيل لتنمية مصادر مياه النيل وتلبية احتياجات كل دولة من المياه واستثمار الطاقة الكهربائية التى يمكن الحصول عليها من مساقط المياه وأوضح المجلس انه سيتم إعداد دراسات حديثة للمشروعات التى تستقطب فواقد المياه المهدرة فى حوض النيل ليعود بالنفع على دول حوض بحر النيل الأزرق وبحر الغزال والبحيرات الاستوائية والهضبة الاثيوبية وكانت شعبة الزراعة والرى بالمجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية قد ناقشت تقرير السياسة المائية لدول حوض نهر النيل.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

أزمة المياه العربية وأسبابها

استعرضنا فى مقال سابق الوضع المائى العربى الراهن ومشاكله الملحة من نقص شديد فى الموارد وعجز ملحوظ فى معظم بقاع الوطن العربى مع تعرض الدول ذات الوفرة المائية النسبية، وهى العراق وسوريا ولبنان فى المشرق العربى والسودان فى افريقيا، إلى مشاكل سياسية أو اعتداءات خارجية وصراعات داخلية تهدد رصيدها المائى بل واستقرار بعضها السياسى. ذلك بالاضافة إلى احتلال اسرائيل للجولان وجنوب لبنان واستغلالها مياههما ومياه معظم الاراضى الفلسطينية.

وقد قدر نصيب الفرد العربى من المياه عام ١٩٩٥م بحوالى ١١٠٠ متر مكعب من المياه المتجددة سنويا، وحاليا ومع إطلالة سنة ٢٠٠٠ م انخفض هذا النصيب إلى اقل من ١٠٠٠ متر مكعب أى تحت حد الفقر المائى حسب تعريف البنك الدولى.

واذا أخذ فى الاعتبار ماتستغله اسرائيل من المياه العربية والتهديدات التركية للمياه السورية والعراقية سينخفض متوسط نصيب الفرد العربى بنسبة اضافية لاتقل عن ٧٪.

ومن ناحية اخرى هناك تباين كبير فى نصيب الفرد العربى من المياه من مكان لآخر وذلك من اقل من ١٠٠ متر مكعب فى بعض دول شبه الجزيرة العربية إلى ٣٠٠٠ متر مكعب فى العراق مثلا، مما يضيف بعدا آخر لمشكلة المياه العربية من قلة فى الموارد وتباين كبير فى توزيعها. وكما ذكرنا فى المقال السابق أن الدول العربية قد أعدت رؤية عربية للمياه، فى اطار رؤية عالمية شاملة يشرف على اعدادها المجلس العالمى للمياه وهيئات دولية أخرى وسيتم مناقشتها واعتمادها فى اجتماع موسع فى لاهاى خلال الاسبوع الثالث من هذا الشهر. وفى هذه الرؤية العربية تم حصر الازمة المائية فى عدة عناصر رئيسية اهمها:

- ندرة المياه فى المنطقة العربية، ومشاكل التلوث، واستنزاف المخزون الجوفى.
- غياب السياسات المائية التفصيلية ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية ونقص البيانات عن الموارد والاستخدامات المائية.
- الضعف المؤسسى ومحدودية وقصور الجوانب التنظيمية والقانونية لإدارة المياه.
- ضعف التمويل وسيطرة الحكومات على القطاع المائى وعدم مشاركة القطاع



بقلم الدكتور: محمد نصر الدين علام

الخاص في ادارة وتنمية الموارد المائية.

- مركزية القرار وعدم مشاركة المنتفعين في ادارة المياه وضعف مشاركة المرأة في مجالات المياه والصحة.

- تضارب سياسات الامن الغذائي مابين النسبية والاطلاق وتداعيات هذه السياسات على الموارد المائية.

- نقص الوعي المائي ونقص الحافز الاقتصادي للمحافظة على المياه وتعظيم عائد استخداماتها خاصة في القطاع الزراعي.

- نقص التعاون البناء بين دول الاحواض المائية المشتركة في المنطقة.

●●●

وفي الرؤية العربية تم ادراج الاسباب الرئيسية لهذه الازمة المائية وتصنيفها إلى أسباب من خارج قطاع المياه (اسباب عامة) واخرى ترجع إلى اداء قطاع المياه نفسه (اسباب داخلية).

ومن الاسباب العامة الزيادة السكانية الكبيرة نتيجة بعض المعتقدات الدينية ونقص الوعي والتعليم خاصة للمرأة العربية، وكذلك التوسعات العمرانية الهائلة وماتبعها من زيادة كبيرة في الاحتياجات المائية وخدمات المياه والصرف الصحي.

ومن هذه الاسباب ايضا ضعف الموارد المالية واللازمة لتنمية الموارد المائية وتوفير المرافق والخدمات، وتركيز النشاط الاقتصادي حول القطاع الزراعي ومايتطلبه هذا القطاع من كميات هائلة من المياه. واتفاقية التجارة العالمية «الجات» قد تزيد من التوجه الزراعي من الدول النامية ومنها الدول العربية، وذلك للتأثير السلبي لهذه الإتفاقية على القطاع الصناعي نظرا للنوعية العالية المطلوبة للتصدير في ظل المنافسة الصعبة مع الدول المتقدمة.

والتدهور البيئي سبب اخر لازمة المياه والذي يعود اساسا لقلة الموارد المائية واعادة استخدامها تحت الظروف المناخية القاسية للمنطقة العربية. والتخلف التكنولوجي في المنطقة العربية خاصة في مجال المعلومات والاتصالات اثر تاثيرا سلبيا على دقة ووفرة وتبادل المعلومات مما اعاق اعداد خطط



وسياسات مائية تفصيلية سواء على المستوى القومي او الاقليمي.

واخيرا الصراعات الداخلية والخارجية التى عاشتها ومازالت تعيشها العديد من الدول العربية والتى اثرت على خططها التنموية وعرضت مواردها المائية لمطامع متعددة.

واما الاسباب الداخلية فتشمل قلة كفاءة الاستخدامات المائية خاصة فى القطاع الزراعى مما يهدر جزءا كبيرا من ثروتنا المائية المحدودة. والتكاليف العالية سواء للتحلية او لاستغلال المخزون الجوفى العميق مازالت عائقا امام الاعتماد على اى من هذين الموردين المائيين بشكل مؤثر.

ومن ضمن هذه الاسباب ايضا عدم الاستثمار الامثل للإمكانات البحثية وغياب البرامج البحثية الإقليمية التى تتناول اسباب الأزمة المائية وكيفية التغلب عليها.

من ناحية اخرى لوحظ ان البرامج المائية لمعظم الحكومات العربية تركز على اكتشاف موارد جديدة او تنمية الموارد القائمة بدون برامج فعالة لترشيد الاستخدامات وتعظيم عائدها الاقتصادى. واخيرا نجد ان تعدد جهات الاختصاص وعدم التنسيق بل والتنافس بينها على الموارد المائية المحدودة فى ظل عدم وجود اولويات للاستخدامات، يمثل عائقا امام الاستخدام الامثل للمياه.

●●●

وفى حالة استمرار الممارسات المائية العربية الحالية وبدون البدء الفورى فى تغييرات جذرية فى السياسات العربية نحو تنمية الموارد المائى وترشيد الاستخدامات ستزداد الازمة المائية مع مرور السنين إلى وضع يصعب علاجه او مواجهته. ولإيضاح ذلك فقد تم اعداد سيناريو للمستقبل المائية سنة ٢٠٢٥م، حيث من المتوقع أن يزيد عدد سكان العالم العربى عن ٥٠٠ مليون نسمة ويقل نصيب الفرد فيه من المياه عن ٧٠٠ متر مكعب سنويا.

وبفرض انه سيكون هناك توسعات زراعية تتوازى مع معدل الزيادة السكانية وذلك للحفاظ على المستوى الراهن للواردات الغذائية، وجد ان المنطقة ستعانى عجزا مائيا كليا يزيد على ٨٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا مع الاخذ فى الاعتبار جميع الموارد المائية المتوافرة سواء تقليدية او غير تقليدية ومنها التحلية واعادة استخدام مياه الصرف الزراعى ومياه الصرف الصحى المعالجة. واكثر



المناطق العربية التى ستعانى من العجز المائى هى شبه الجزيرة العربية ثم المشرق العربى باستثناء العراق ولبنان، وستظل هناك وفرة مائية نسبية فى السودان ثم المغرب العربى باستثناء ليبيا. أما فى مصر وفى حالة استمرار الممارسات المائية الحالية، وتنفيذ مشاريع التوسعات الزراعية المقترحة فى ٣.٤ مليون فدان ومع معدل الزيادة السكانية الحالية والنمو المتصاعد للقطاع الصناعى، فإن الوضع المائى عام ٢٠٢٥م سيكون سيئا حيث سيكون هناك عجز مائى لايقل عن ٢٠٪ من جملة الاحتياجات المائية. والعجز المائى هو الفرق بين الاستخدامات المائية والموارد المتاحة، وجزء من العجز يمكن تغطيته من خلال الاستغلال المنظم للمخزون الجوفى العميق غير المتجدد.. ولكن مع زيادة نسبة العجز فليس هناك حل إلا ترشيد الاستخدامات وتحجيم برامج التنمية وبما يتناسب مع الموارد المائية المتوافرة.

من ناحية أخرى مازال هناك أمل فى سياسات مائية عربية رشيدة تعظم عائد الاستخدامات وتقلل من الفاقد المائى الكبير فى معظم الممارسات المائية الراهنة، وتدافع عن حقوق العرب المائية فى الصراعات المتعددة التى تعيشها المنطقة. وقد تناولت الرؤية العربية المحاور الرئيسية لهذه السياسات كما سيتم التطرق إليها بالتحليل والمناقشة فى مقال قادم بإذن الله.

●● كاتب المقال:
أستاذ هندسة الرى والصرف
بكلية هندسة القاهرة



المصـــدر : .... الأهـــــــرام..........
التاريـــخ : ٢١/٢/ ٢٠٠٠

فى المؤتمر العالمى للمياه بهولندا

مقترحات مصرية لمنع الصراع بين الدول حول المياه

كتب ـ أحمد نصر الدين:

اعلن الدكتور محمود ابو زيد ـ وزير الموارد المائية والرى ورئيس المجلس العالمى للمياه ـ ان وفدا مصريا كبيرا سوف يحضر المؤتمر العالمى الثانى للمجلس العالمى للمياه لإعلان الرؤية المستقبلية العالمية للمياه فى القرن الحالى فى لاهاى بهولندا من ١٧ إلى ٢٢ مارس الحالى

وسوف يقدم الوفد عدة اوراق تتناول جميع قضايا واستخدامات المياه وإعلان الرؤية المصرية للمياه التى ترى أن المياه يمكن أن تكون عنصرا للوفاق والسلام والتنمية وليس عنصرا للصراعات والحروب وهاهى الرؤية التى أعلنتها مصر فى جميع الاجتماعات الإقليمية التى حضرتها .

واضاف ان خبراء مصر يقدمون للمؤتمر عدة اراء ومقترحات باعتبار ان المياه حق للجميع ويجب ان تتوافر مجانا للمواطن العادى خاصة فى الدول النامية.

وطالب الوزير الدول الغنية التى تملك التكنولوجيا المناسبة لانتاج الغذاء و الماء النظيف أن تقدمها للدول النامية ويجب أن يساعد العالم المتقدم هذه الدول على اجتياز ازمات ونقص مياه الشرب النظيفة والغذاء الصحى من خلال إنشاء بنك للتنمية أو صندوق دولى للمياه والغذاء.

وقال الوزير إن هذه الامور كلها قد تم بحثها مع الدكتور اسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولى الذى يزور القاهرة حاليا .

واضاف أن السيد ولفنسون رئيس البنك الدولى للانشاء والتعمير سوف يحضر المؤتمر العالمى الثانى للمجلس العالمى للمياه فى لاهاى بهولندا هذا الشهر.

ومن ناحية أخرى أكد الدكتور محمد صفوت عبدالدايم كبير خبراء الصرف بالبنك الدولى أن البنك سوف يشارك فى المؤتمر لوضع الأسس والخطوط العريضة للمياه حتى عام ٢٠٢٥ على الأقل والتى على أساسها سوف تتم البرامج والخطط التى ستنفذ فى جميع أنحاء العالم لتطوير قطاعات المياه خصوصا فى الدول النامية.



المطالبة بتدعيم التعاون بين دول حوض النيل وزيادة مصادر المياه

كتب ـ محمود دياب:

طالب المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية بتدعيم أسس التعاون المشترك بين دول حوض النيل من أجل تنمية مصادر المياه وتلبية احتياجات كل دولة الى جانب التعاون فى استغلال واستثمار الطاقة الكهربائية التى يمكن الحصول عليها من المساقط.

وأوصى المجلس فى اجتماعه أمس برئاسة الدكتور عاطف صدقى المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة بتأكيد سياسة مصر بأن مياه النيل لاتمنح ولاتباع لأية دولة خارج حوض النيل، ولن يسمح بإقامة أى عمل يمس كمية المياه التى تصل اليها أو تؤخر موعد وصولها وأن البروتوكولات والاتفاقات هى مقررة وليست منشئة لحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل.

وأكد المجلس ضرورة اعداد دراسات حديثة للمشروعات التي تستقطب فواقد المياه التى تضيع بكميات هائلة فى حوض النيل بما يعود بالنفع على دوله خاصة فى حوض النيل الأزرق وبحر الغزال والبحيرات الاستوائية والهضبة الأثيوبية.

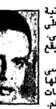


مصر تشارك فى التنبؤات المناخية لحوض المتوسط

الكون فى تغير مستمر وهذه التغيرات الكونية تؤثر على حركة المياه فى البحار والمحيطات وعلى النظام البيئى فيها بجانب التأثير على المناخ العالمي.

ولما كان العالم وحدة واحدة فكل تغيير بيئى يقع فى احد بقاعه يؤثر على الأماكن الاخرى.

ومن هنا راى العلماء فى اواخر القرن الماضى ضرورة تتبع التغيرات الكونية ورصدها وتسجيلها وإنشاء بنوك معلومات لتخزين هذه المعلومات وتبادلها مع الجهات البحثية فى دول العالم.



د. وليد حمزه

ثم ظهر التطور الاليكترونى الهائل فى أوائل التسعينات وأنشئت الشبكات الدولية للمعلومات وتم ربطها بعضها ببعض. واستخدام المعادلات الرياضية والفيزيائية والكيماوية بتكنولوجيا متطورة اثار اهتمام العلماء بإمكانية تطبيقها للتنبؤ بما يحدث مستقبلا من تغيرات كونية فى المناخ وحركة المياه خاصة فى البحار والمحيطات.

لم تكن مصر بعيدة عن هذا الاتجاه من الدراسات. بل اشتركت بعلمائها وباحثيها فى مشروع تطبيقى يعرف باسم الدراسة التجريبية لانشاء نظام التنبؤ بالتغيرات الخاصة بحركة المياه والنظام البينى لحوض البحر المتوسط، واشتركت جامعة الاسكندرية فى هذا المشروع من أجل تكوين نواة لقاعدة علمية تعمل فى هذا المضمار وهم.

د. وليد حمزة الباحث الرئيسى للمشروع ـ علوم بيئية، ود. سيد شرف الدين قسم علوم بحار، ود. خالد علم الدين ـ علوم بحار، ود. أمينة إبراهيم ويقول د. وليد حمزة الخبير فى بيئة البحار. والباحث الأول فى المشروع:

انبثقت عدة لجان دولية متخصصة فى دراسة تأثير المتغيرات فى البحار والمحيطات المختلفة وكان من إحدى هذه اللجان اللجنة الخاصة بالبحر المتوسط والتى تعرف باسم Med Goos «مدجوز» وقامت عام ١٩٩٦ بعرض فكرة إنشاء نظام اليكترونى للتنبؤ بتأثير التغيرات الكونية على حركة المياه والنظام البيئى فى حوض البحر المتوسط وذلك باستخدام التطور التكنولوجى القائم والممثل فى الشبكة الدولية للمعلومات وكذلك بنوك المعلومات الموجودة والتى يتم تطويرها حيث يمكن الاستفادة من هذا الربط الاليكترونى فى استخدام النماذج العددية ثلاثية الابعاد ـ وهى تعنى موديلا أو نموذجا معينا تسير عليه كل الدول يقوم بدراسة الطول والعرض والعمق. مستعملا الرياضيات والفيزياء ـ فى محاكاة التغيرات القائمة فى حوض البحر المتوسط وإمكانية التنبؤ بالتغيرات الممكنة فى ضوء المعلومات المتاحة والمسجلة فى هذه النماذج.

وقد قام المجلس الايطالى للبحث العلمى بتبنى الفكرة والعمل على إعداد دراسة لانشاء نظام الى يربط بين المتخصصين فى تطبيق النماذج العددية ثلاثية الأبعاد فى الأوساط المائية والموجودين بمراكز البحوث والجامعات فى دول حوض البحر المتوسط وذلك لامكان تطبيق تلك النماذج على السواحل الخاصة بكل دولة والعمل على الربط بين تلك النماذج الساحلية والمحلية وبين بعضها لتكوين نموذج عددى عام ليتمكن من التنبؤ بالتغيرات التى يمكن أن تحدث فى بيئة البحر المتوسط بسبب التغيرات المناخية الكونية والتلوث فى بيئات الهواء والماء والأرض بأشكالها المختلفة.

وتعتبر تلك الدراسة كما يقول د. وليد حمزة المشرف على المشروع إحدى الدراسات التجريبية لاستنباط إمكانية إنشاء نظام اليكترونى متكامل بين دول البحر المتوسط يقوم على الأسس التطبيقية للنماذج العددية على مستوى موحد بحيث تستطيع أن تتمكن كل دولة من عمل التنبؤ الخاص والتغيرات الخاصة بسواحلها وبذلك وعلى هذا الأساس يعمل التخطيط الاقتصادى الخاص بها وكيفية الاستفادة منها.

وقد جرى إقامة تطوير وتدريب للكفاءات والكوادر المتخصصة فى تطبيق الطرق المتقدمة مثل النماذج العددية الثلاثية والربط بينها وبين



الخبرات من المراكز المتطورة.

وتمتد فترة الدراسة والتى تعتبر مرحلة أولى للمشروع إلى ثلاثين شهرا يتم خلال تلك الفترة عمل تعاقدات بتمويل من قبل المجلس القومى الايطالى للبحث العلمى CNR والممثل فى المعهد الايطالى لعلوم الغلاف الجوى والمحيطات ISAO مع الجامعات ومراكز البحوث لدما بالمتخصصين فى النماذج العددية المحددة ببيئة البحر المتوسط والربط بينها وبين بنوك المعلومات التى تمدهم بالبيانات التى سوف يتم استخدامها والممثلة فى بيانات مناخية وفيزيائية وكيميائية والتى يتم رصدها فى بنوك المعلومات المعروفة فى العالم.

كما ستقوم الدراسة على التدريب على التنبؤ وتطبيقه على حرارة سطح البحر، ولون ماء البحر وتحليلها بتحويل الخرائط إلى نماذج عددية على الاجزاء المدروسة للحصول على بيانات يمكن بواسطتها التنبؤ بصورة أدق من صور الأقمار الصناعية بجانب التدريب على طرق استخدام بيانات العناصر الغذائية والأصباغ النباتية والطاقة الخاصة بالتمثيل الضوئى للتنبؤ بالنظام البيئى للبحر المتوسط. والتدريب على التنبؤ بحركة المياه خصوصا فى المناطق الساحلية وذلك باستخدام البيانات المناخية وملوحة ودرجة حرارة المياه وكذلك التيارات البحرية. والتدريب على الربط بين تطبيقات النماذج المحلية وبين النموذج العام لحركة مياه المحيطات.

وهكذا تدخل مصر هذا القرن مشاركة دول العالم المتقدم في تطبيق احدث النظم العلمية على التخطيط العام للنظم الحياتية فى مصر وفى المجال العالمي وتعمل على تكوين قاعدة علمية من ابنائها فى المعاهد العلمية والجامعات بالاشتراك مع الخبرة الأجنبية وربط دراساتهم بالشبكات الدولية الأليكترونية وبنوك المعلومات العالمية..

وهكذا تسير مصر بخطى سريعة لتقف على قدم المساواة مع علماء العالم من اجل بناء مصر.

عنايات مرجان



الخبرات من المراكز المتطورة.

وتمتد فترة الدراسة والتى تعتبر مرحلة اولى للمشروع إلى ثلاثين شهرا يتم خلال تلك الفترة عمل تعاقدات بتمويل من قبل المجلس القومى الايطالي للبحث العلمى CNR والممثل فى المعهد الايطالى لعلوم الغلاف الجوى والمحيطات ISAO مع الجامعات ومراكز البحوث لدعما بالمتخصصين فى النماذج العددية المحددة ببيئة البحر المتوسط والربط بينها وبين بنوك المعلومات التى تدعم بالبيانات التى سوف يتم استخدامها والممثلة فى بيانات مناخية وفيزيائية وكيميائية والتى يتم رصدها فى بنوك المعلومات المعروفة فى العالم.

كما ستقوم الدراسة على التدريب على التنبؤ وتطبيقه على حرارة سطح البحر، ولون ماء البحر وتحليلها بتحويل الخرائط إلى نماذج عددية على الاجزاء المدروسة للحصول على بيانات يمكن بواسطتها التنبؤ بصورة أدق من صور الأقمار الصناعية بجانب التدريب على طرق استخدام بيانات العناصر الغذائية والأصباغ النباتية والطاقة الخاصة بالتمثيل الضوئى للتنبؤ بالنظام البيئى للبحر المتوسط. والتدريب على التنبؤ بحركة المياه خصوصا فى المناطق الساحلية وذلك باستخدام البيانات المناخية وملوحة ودرجة حرارة المياه وكذلك التيارات البحرية. والتدريب على الربط بين تطبيقات النماذج المحلية وبين النموذج العام لحركة مياه المحيطات.

وهكذا تدخل مصر هذا القرن مشاركة دول العالم المتقدم فى تطبيق احدث النظم العلمية على التخطيط العام للنظم الحياتية فى مصر وفى المجال العالمى وتعمل على تكوين قاعدة علمية من ابنائها فى المعاهد العلمية والجامعات بالاشتراك مع الخبرة الأجنبية وربط دراساتهم بالشبكات الدولية الاليكترونية وبنوك المعلومات العالمية..

وهكذا تسير مصر بخطى سريعة لتقف على قدم المساواة مع علماء العالم من اجل بناء مصر.

عنايات مرجان



خبراء ينتقدون مشاريع المياه المكلفة التي لا يستفيد منها فقراء الدول النامية

■ جنيف - اف ب: اكد واضعو دراسة حول المياه اطلقت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ان المشاريع المائية غالبا ما تكون عملاقة ومكلفة بينما يجب ان تعمل على تشجيع الحلول التي تصب في صالح السكان المحليين في الدول الفقيرة.

وسترفع الدراسة وهي بعنوان «رؤية 21: امدادات المياه، التنقية والنظافة للجميع» التي قام بها مجلس التنسيق لامدادات المياه ومعالجتها الى اجتماع يعقده وزراء البيئة من حوالى مئة دولة في لاهاي في 22 الشهر الحالي بمناسبة اليوم العالمي للمياه.

واشار تقرير للمجلس الذي يضم خبراء في هذا المجال وتوجد مقر امانته العامة في منظمة الصحة العالمية في جنيف الى وجود «ثلاثة مليارات شخص محرومين من وسائل النظافة وتكرير المياه ومعالجتها».

وقال جوزيه هوب الخبير في شؤون امدادات المياه في منظمة الصحة العالمية ان 3,4 ملايين شخص يلاقون حتفهم سنويا بسبب امراض على علاقة بالماء والبيئة غير الصحية. واضاف انه يوجد «بتصرف القسم الكبير من السكان 20 ليترا من الماء فقط في اليوم واحيانا اقل وهي مياه يشك في نظافتها».

وعلى سبيل المقارنة، يستخدم كل فرد في جنيف خلال فصل الصيف ما معدله 500 ليتر من المياه يوميا.

ولاحظ مسؤول الاعلام في المجلس بريان ابلتون ان عدد الاشخاص المعرضين لهذه الظروف يزداد سنويا. وقال في هذا الصدد ان «جهودا بذلت من اجل اصلاح هذه الازمة الصحية خلال الاعوام العشرين المنصرمة، لقد حققت تقدما لكننا لا نزال نخسر المعركة. فالازمة الصحية تزداد سوءا وخصوصا في المناطق المزدحمة بالسكان».

ورأى الخبراء انه بينما يتجه عدد الاشخاص المحرومين من مياه الشفة الى الانخفاض تدريجيا، تزداد اعداد اولئك الذين لا يملكون وسائل تنقية المياه ومعالجتها لان وتيرة النمو الديموغرافي اسرع من التحسن الحاصل في الخدمات.

وندد المجلس بواقع «ان 85% من المبالغ المستثمرة في التزود بالمياه ومعالجتها في الدول النامية، وغالبا ما تكون مدعومة، تستخدم في تمويل مشاريع عملاقة توفر خدمات تكنولوجية يستفيد منها سكان المدن المرفهين وتكلف ما بين عشرة وعشرين مرة اكثر من الحلول التي تصب في مصلحة السكان المحليين».

وتسعى الدراسة-المبادرة الى تشجيع الحلول التي يشارك فيها ويستفيد منها السكان المحليون بشكل مباشر. ويؤكد المجلس ان هذه الحلول هي الطريقة الوحيدة للتوصل الى «برامج اقتصادية مربحة ودائمة» بمساعدة من الحكومات.

وتاتي الدراسة - المبادرة ثمرة تعاون بين 21 دولة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/١٢/

الزراعة: مستويات أعلى من الانتاج بمقادير أقل من الميا.

جاك ضيوف *

■ إن المياه الصالحة للاستخدام مورد نادر وثمين. وفي عالم تتناقص فيه كميات الماء المتاحة لكل فرد، فإن الامر يتطلب بالطبع إدارة هذه المياه على نحو جيد لضمان زيادة الانتاج المحصولي، وخفض المجاعة وسوء التغذية، ولتوفير الغذاء لثلاثة بلايين إنسان اخر سيجوبون سطح الأرض في سنة ٢٠٣٠.

ويعتزم المحفل العالمي المعني بالمياه الذي سيلتئم شمله في لاهاي بين ١٧ و٢٢ آذار (مارس)، درس مشكلة الاستخدام المفرط للمياه في قطاع الزراعة. فاكثر من ثلثي الإمدادات المائية العالمية يستخدم في الري. وتوفير الأراضي الزراعية المروية بين ٣٠ و٤٠ في المئة من الانتاج الغذائي على مستوى العالم، علماً بان نسبة هذه الاراضي لا تزيد على ١٦ في المئة من مجموع الأراضي المنزرعة في الكرة الأرضية. وتتمتع الرقع المروية بقدرة انتاجية تعادل على الأقل ضعفي ما تتمتع به المساحات الأخرى. وفي غضون السنوات الثلاثين المقبلة فإن نحو ٧٠ في المئة من الانتاج الغذائي الإضافي في البلدان النامية سيتحقق في الأراضي المروية.

وعلى قطاع الزراعة ان يوفر الغذاء لعدد من السكان يصل إلى ٨ بلايين إنسان خلال السنوات الثلاثين المقبلة، منهم ٦,٩ مليون نسمة في البلدان النامية. وتدعو الحاجة إلى انتاج المزيد. ويعني ذلك ان من الواجب ان تتمتع المياه بسمات الجودة.

إن سوء إدارة الري تسهم في تناقص المياه، وفي انتشار التلوث، وتدهور الأراضي، وتفشي الأمراض المنقولة بالماء. وفي عدد من الأقاليم فإن ضخ المياه لاغراض الري يتجاوز طاقة إعادة تكون المخزونات المائية.

وتذهب كميات هائلة من المياه هباء على طول قنوات الري لأسباب متفاوتة هي التسرب والتبدد والرشح والتبخر، وتؤدي رداءة الصرف وطرق الري السيئة إلى انتشار ظاهرتي تغدق التربة وملوحتها، اللتين تعتبران السبب وراء انخفاض القدرة الانتاجية في نحو ٥٠ في المئة من الاراضي المروية في العالم.

وبغية زيادة الانتاج بالاعتماد على كميات اقل من الماء، فإن من الواجب الاستفادة من الاصناف وفيرة الغلة واعتماد اساليب زراعية محسنة. ووفقاً لتقديرات المنظمة، فإن مساحة الاراضي المروية ستزيد من الآن حتى سنة ٢٠٣٠ بنسبة تقترب من ٣٦ في المئة في البلدان النامية. ولن يتحقق ذلك من دون بذل جهود واسعة لا سيما على صعيد تحسين كفاءة الري.

وتعتبر المياه بين العناصر الرئيسية التي تحظى باهتمام البرنامج الخاص للأمن الغذائي في المنظمة. وينفذ البرنامج، الذي بدا عام ١٩٩٤ في ١٥٥ بداً، في الوقت الحالي، ويوفر العون لبلدان العجز الغذائي، ذات الدخل المنخفض على النهوض بامنها الغذائي عبر تحقيق زيادات سريعة في قدرتها الانتاجية وفي انتاجها من المحاصيل الغذائية، وخفض التباين في المستويات الانتاجية من سنة إلى اخرى.

ويعيش في ٢٠ بلداً من البلدان التي تعاني، بصورة او اخرى من نقص المياه، اكثر من ٢٣٠ مليون نسمة. ويقع ١١ بلداً من هذه البلدان في افريقيا. ومن المنتظر ان يتزايد عدد الاقاليم التي تعاني من شح شديد في المياه بصورة ملموسة خلال العقود المقبلة.

وفي الشرق الاوسط فإن نقص المياه يخلق مشاكل خطيرة، حيث ان نحو ٧٠ في المئة من الاراضي الزراعية تندرج في عداد المناطق القاحلة او شبه القاحلة، وتقل فيها معدلات الامطار وتتقلب بحيث يظل الانتاج المحصولي فيها على كف عفريت. إن الحاجة تدعو في الشرق الأوسط على وجه الخصوص، إلى تطوير الري المطري واعتماد تقنيات محسنة للري بمساعدة الدول الاعضاء في المنظمة. وتشير التقديرات إلى ان هناك نحو بليون إنسان يعجزون عن الوصول إلى المياه التي تمتثل للمعايير الدنيا من حيث الجودة والسلامة الصحية. إن الفقراء، ولا سيما من النساء والاطفال في البلدان المحرومة، هم الذين يعانون من هذه المحنة. ترى هل سينتهي هذا الوضع غير المحتمل في يوم من الايام؟

* المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٣/٢٠٠٠

متظاهرون يعرقلون افتتاح المنتدى العالمي للمياه

■ لاهاي - ا ف ب، رويترز - عرقلت مجموعة صغيرة من المتظاهرين صباح امس الجمعة افتتاح المنتدى العالمي للمياه في لاهاي احتجاجا على تخصيص المياه في العالم.

وصعد رجل وامراة عاريان الى المنصة جرياً بينما كان رئيس المجلس العالمي للمياه المصري محمود ابو زيد يلقي كلمته الافتتاحية. وكتب المتظاهران، اللذان كانا يحتجان على بناء سد في منطقة الباسك الاسبانية، شعارات على ظهريهما «النجدة» و«اوقفوا السدود» و«اوقفوا تخصيص المياه».

وواصل رئيس المجلس، الذي كان يتوجه الى الاف المشاركين في المنتدى العالمي المجتمعين في القاعة الكبيرة في قصر المؤتمرات في لاهاي، القاء كلمته لكن الجلسة الافتتاحية توقفت نحو الساعة ١٠.١٥.

ووزع المتظاهرون منشورات في القاعة بينما رفع احدهم لافتة على احدى شرفاتها تدعو الى وقف تخصيص المياه في العالم فيما كان ثالث يتسلق جدران القاعة ويوزع منشورات تندد بتخصيص المياه وبناء «بنى تحتية ضخمة للمياه».

وصعد ولي العهد الهولندي فيلام -الكسندر الى المنصة داعياً الى الهدوء وقال: «انه منتدى عادي يشارك في مناقشاته اناس عاديون».

ويشارك اكثر من ثلاثة الاف شخص بين مسؤولين ومهنيين ومدافعين عن البيئة والجمهور في المنتدى العالمي حول المياه وسيناقشون على ستة ايام جميع القضايا المتعلقة بالمياه في اكثر من ١٠٠ مائدة مستديرة وورشات عمل.

وسيختتم المنتدى خلال اليومين الاخيرين بعقد مؤتمر وزاري يجمع ١٣٠ بلداً و١٥٨ وفداً.

وسيرسم المنتدى الملامح الرئيسية لخطة عمل لربع القرن المقبل للحيلولة دون وقوع الملايين من حالات الوفاة سنوياً كنتيجة مباشرة لاستعمال مياه غير صحية.

وقال منظمو المؤتمر: «هذا المؤتمر الخاص يهدف الى حشد التاييد السياسي بهدف معالجة ازمة المياه في العالم عن طريق العمل الملموس، وستقدم الرؤية المطروحة شكلاً لما سيبدو عليه العالم بعد ٢٥ سنة من الآن اذا بدانا العمل منذ اليوم».

وتاسست في باريس اللجنة العالمية للمياه في القرن الواحد والعشرين في اعقاب انعقاد المنتدى العالمي الاول للمياه في المغرب في عام ١٩٩٧ الذي تعهدت فيه الحكومات المختلفة باتباع «اخلاقيات جديدة للمياه» بهدف معالجة ندرة المياه في انحاء العالم لتتولى تلك اللجنة وضع الافكار موضع التنفيذ.

وطالبت اللجنة، التي تدعمها الامم المتحدة، خلال الاسبوع الحالي بمضاعفة الاستثمارات اللازمة لتوفير المياه في العالم الى ١٨٠ بليون دولار سنوياً. وقالت ان على القطاع الخاص توفير القسم الاكبر من الاموال اللازمة.

وسيركز المؤتمر اليوم السبت على توفير المياه وتوزيعها في الشرق الاوسط وافريقيا وهي المناطق التي يتسبب فيها الجفاف الحاد والفيضانات بخسائر بشرية ضخمة.

وقال البروفيسور البرت رايت خبير الهندسة المدنية والمرافق الصحية هذا الاسبوع: «القارة الافريقية منكوبة بتغيرات حادة في الطقس في اماكن مثل الكونغو تزيد توافر المياه بينما تتناقص في اماكن اخرى مثل انغولا وموزامبيق وناميبيا».

واضاف: «سيكون الهدف الرئيسي تنمية الوعي بالمشاكل القائمة وتاكيد الحاجة الى ايجاد الحلول».

ويتنبا الخبراء في الشرق الاوسط بتفاقم الازمة بسبب تزايد النمو السكاني والمصحوب باهمال مصادر المياه.

وفي دراسة اعدت العام الماضي في جامعة الخليج العربي في البحرين وجد ان نصيب الفرد من المياه في العالم العربي انخفض الى النصف خلال العقدين الماضيين الى ١١٠٠ متر مكعب في السنة وهي كمية تقترب من الحد الادنى الذي تتعرض صحة الانسان للخطر في حال تجاوزه وهو الف متر مكعب.

وستقدم الملكة نور ارملة الملك حسين وراعية الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية رؤية الجماعة بالنسبة للمياه والطبيعة ترى ضرورة ان يكون للجغرافيا السياسية دور اكبر في التوزيع العادل للمياه.

وجاء في بيان صادر عن الاتحاد العالمي للمحافظة على



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨/١٢/٢٠٠٠

الموارد الطبيعية: «على رغم ان البيئة اصبحت اليوم سببا للتوتر السياسي حول العالم وانها يحتمل ان تصبح من الاسباب الرئيسية للصراع في السنوات المقبلة الا ان هناك ادلة على ان تسوية نزاعات الموارد بصورة عادلة يمكن ان تساعد على احلال سلام اشمل».



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/ ٢ / ---- ٢

على هامش مؤتمر القاهرة حول (الأمن المائى العربى) :

تكنولوجيا تحلية المياه والأمن المائى العربى



بقلم : د. حسن البنا سعد فتح*

١ - الصراع على الماء.. مشكلة القرن

يعتبر الماء عنصر الحياة الأساسى على الأرض "وجعلنا من الماء كل شيء حى"، فلا يستطيع نبات أو حيوان او إنسان الحياة بدونه. وتحتل مشكلة المياه اهتمام العالم اجمع بل هى أحد واهم مشكلات القرن القادم وعليه يتوقع الخبراء ان يكون الماء عنصر الصراع فى القرن القادم (مثل، بل اكثر من عناصر الثروات الطبيعية الاخرى كالبترول) نظرا لعدم توافره. وكثير من الاتفاقيات بين الدول (سواء السياسية منها او التجارية او غيرها) تشتمل على بنود الماء. واهتمام العالم المتقدم بالماء هو اهتمام الرغبة فى الهيمنة والتحكم فى عناصر الصراع والسيطرة على زمام كل الأمور وكذلك اهتمام تصنيع وبيع تكنولوجيا المياه الحيوية اكثر من اهتمام الحاجة الحالية والمستقبلية للماء واستيراد (!!) تكنولوجيات الحصول عليه.

٠٠٠١٣١



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/٢/٢٠٠٠

وفى مؤتمر الأمن المائى العربى الاخير بالقاهرة (والذى دعيت للمشاركة فى بعض جلساته) حذر كثير من الخبراء من خطورة الصراع القادم واحتمالات الحروب حول الماء فى منطقة الشرق الأوسط والتى تعانى من نقص شديد فى الموارد المائية.

وتشتمل التوترات حول دجلة والفرات بين تركيا من ناحية والعراق وسوريا من ناحية أخرى والدور الإسرائيلى، كما تشتمل بؤرة صراع لاستنزاف إسرائيل لمياه سوريا والأردن ولبنان ودولة فلسطين. كل هذا ينبهنا إلى خطورة وأهمية الوضع المائى فى المنطقة وضرورة الاستعداد لجميع الاحتمالات ووضع الخطط المرحلية والاستراتيجية لنزع فتيل صراع (قد يكون مخططا لنا أو علينا).

٢ - الماء فى الوطن العربى

أ - تعتبر البلاد العربية من المناطق الفقيرة بالمصادر الطبيعية من الماء العذب. ففى حين تمثل البلاد العربية ٥٪ من سكان العالم وتشغل ١٠٪ من المعمورة، فإن مصادر الماء العذب الطبيعية لا تتعدى ٠.٥٪. ويصل متوسط نصيب الفرد العربى سنة ٢٠٢٥ إلى أقل من ٤٠٠ متر مكعب للفرد فى السنة وهو أقل من حد الفقر المائى لنصيب الفرد من الماء والذى حددته الأمم المتحدة بألف متر مكعب فى السنة. كما أن دولا عربية مثل دول الخليج العربى وشمال أفريقيا تندر بها المصادر الطبيعية من الماء العذب. من ناحية أخرى، فإن أكثر مصادر المياه الطبيعية فى البلاد العربية تنبع من جيرانها (كالنيل ينبع من دول شرق وسط أفريقيا ودجلة والفرات ينبعان من تركيا). حتى هنا فى مصر، فحصة مصر السنوية من نهر النيل (٥٥ مليار متر مكعب) بالإضافة إلى المصادر الأخرى (مثل الأمطار والمياه الجوفية وإعادة استخدام مياه الصرف بعد معالجتها والتى تقدر بحوالى ٦ مليارات متر مكعب) تصل بنا فى مصر الآن (٦٢مليون نسمة) إلى قرب الحد الأدنى لنصيب الفرد من الماء. ويعنى ذلك ضرورة البحث عن حلول بديلة لمستقبل مصادر المياه العذبه فى مصر والمنطقة العربية.

٣ - تحلية المياه المالحة

عملية تحلية المياه هى عملية استخراج (أو فصل) جزء من الماء العذب من الأملاح الذائبة فى الماء المالح، وتسمى عملية تحلية المياه أحيانا (إعذاب أو تعذيب الماء أو إزالة الملوحة). وتتعدد تكنولوجيات تحلية المياه المالحة (الحرارية وبالأغشية وغيرها)، إلا أنها كلها مشتقة من الظواهر الطبيعية التى سخرها الله للإنسان. ويكفى الإنسان حمدا لله أن يعلم أن الله خلق له محطة تحلية - حرارية - لمياه البحار والمحيطات تعمل (بالطاقة الشمسية النظيفة) منذ بدء الحياة على الأرض وتستمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. وهذه المحطة تمد البشرية كلها بالماء العذب وتنتج حوالى ٤٠٠ مليون مليون متر مكعب سنويا (نعم ٤٠٠ مليون مليون أى ٤٠٠×١٠ اس ١٢). إلا أن ما يصلنا منه من أمطار على الأرض اليابسة هو حوالى ١٠٪ من إنتاج هذه المحطة. وهذه الكمية من الماء تكفى لحياة ٤٠ (اربعين) مليارا من البشر. إلا أن نسبة التجميع والاستفادة من هذا الماء ليست عالية، كما أن توزيع مصادر هذا الماء العذب لا يتماشى مع التوزيع السكانى للبشر وهذا سبب المشكلة.

أما بالنسبة للتكنولوجيات المستخدمة تجاريا لتحلية الماء المالح فهى إما حرارية (أى تعتمد على الحرارة لتبخير الماء المالح ثم تكثيف البخار إلى ماء عذب)، وإما عن طريق أغشية تفصل الماء العذب عن الملح. وكل من هذه الطرق لها مميزاتها وعيوبها ويتم اختيار الأنسب منها حسب معايير كثيرة منها السعة الإنتاجية لوحدة التحلية، ونوعية مصدر الماء المالح (بحر أم بئر)، وجودة الماء العذب المطلوبة، وبالطبع حسب سعر إنتاج المتر المكعب ويدخل فى ذلك سعر الوحدة الابتدائى وسعر التشغيل والصيانة وغيرها. وتتبارى التكنولوجيات والأبحاث العالمية والمحلية إلى هدف أساسى وهو خفض سعر إنتاج مياه التحلية لتنافس المصادر الأخرى. والمقارنة الاقتصادية هى أحد المعايير التى تفصل بين الخيارات المختلفة للحصول على الماء العذب. ومن ثم فقد يكون من الأوفر تحلية الماء المالح عن - مثلا - نقل الماء العذب إلى مناطق الاحتياج إليه مثل القرى الساحلية أو المناطق النائية والبعيدة عن مصادر المياه العذبة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٢ / ٢٠٠٢

٤ - هل تعتبر تحلية المياه بديلا استراتيجيا للوطن العربي؟

تمثل تحلية المياه المالحة (من البحار والآبار) احد البدائل المطروحة والمستخدمة حاليا في الوطن العربي لتعويض نسبة من المياه العذبة خاصة في المناطق البعيدة عن مصادر المياه العذبة، بل هي البديل الأنسب لكثير من الدول مثل دول الخليج العربي. ولقد زاد في العشرين سنة الأخيرة عدد محطات التحلية في العالم. وحسب اخر تقرير للجمعية العالمية لتحلية المياه (International Desalination, Association- IDA)، فإن ١٢٠ دولة من دول العالم تستخدم التحلية. وتصل عدد المحطات في العالم إلى أكثر من ١٢.٥٠٠ محطة تنتج أكثر من ١٢ مليون متر مكعب في اليوم.

وتعتبر الدول العربية أكثر الدول استخداما للتحلية حيث تنتج دول مجلس التعاون الخليجي الست أكثر من ٥٠٪ من إنتاج العالم. بل إن السعودية وحدها تنتج حوالى ٢٣٪ من إنتاج العالم من ماء التحلية. كما أن التحلية بالدول العربية لها تميزات إقليمية وعالمية. فمحطة التحلية بمدينة الجبيل -السعودية - هي أكبر محطة تحلية في العالم وتنتج أكثر من مليون متر مكعب في اليوم. كما أن وحدات التحلية الحرارية بمحطات الطويلة (الإمارات)، هي أكبر وحدات العالم إنتاجا للماء (بسعة ٥٠ -٦٠ ألف متر مكعب في اليوم) ومحطات التناضح العكسي بجده والجبيل - السعودية - هما من أكبر المحطات في العالم (حتى الآن) بسعة ٥٠ -٦٠ ألف متر مكعب في اليوم. كما تتحدث الإمارات عن محطة شمسية جديدة بسعة ألف متر مكعب في اليوم- بأبو ظبي لتحلية المياه بالطاقة الشمسية). اما مصر ففيها حوالى ٢٥٠ وحدة تحلية تنتج حوالى ٢٠٠ ألف متر مكعب في اليوم بين محطات للقرى السياحية مثل شرم الشيخ والغردقة ولمحطات الكهرباء مثل سيدى كرير، ووحدات للمصانع والقوات المسلحة.

٥ - أين علماء وخبراء التحلية العرب؟

جدير بالذكر أن روادا عربا شاركوا في نشاط التحلية من الستينيات حين كان العالم مازال يحبو في هذه التكنولوجيا. ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا اكتسب (ومازال) مئات العلماء والخبراء والمهندسين من العرب العديد من الخبرات في جميع المجالات التقنية من تصميم، وتصنيع، وتركيب، وتشغيل، وصيانة محطات التحلية ناهيك عن البحث والتطوير والتدريب والاستشارات الفنية.. كما تذخر مراكز البحوث والمحطات الخليجية والعالمية بالخبراء والمهندسين والفنيين (وقد شرفت بأن كنت احد كبار المهندسين ورئيس قسم الكفاءة والإحصاء ومشرفا على مناهج التدريب، في أكبر محطة تحلية في العالم بمدينة الجبيل بالسعودية). وإذا راجعنا أعضاء الجمعية العالمية لتحلية المياه ومجالس إداراتها منذ إنشائها نجد أن الخبراء العرب خاصة العاملين في والعائدين من الخليج العربي) لهم النصيب الأكبر ناهيك عن العلماء غير الأعضاء. والموسوعات العلمية في مجال التحلية يشرف على إنتاجها خبراء عرب، ويؤلف جزءا كبيرا منها علماء عرب (وقد شرفت بأن أكون واحدا منهم)، وما من مؤتمر علمي أو تجمع تقني، وما من أبحاث علمية وتطبيقية إلا وتجد العلماء والخبراء العرب لهم وجود كبير، ففي المؤتمر العالمي لتحلية المياه بالقاهرة سنة ١٩٩٨، رصدت إحدى الأوراق التي قدمت في المؤتمر حوالي ألفي بحث لعلماء عرب (بمتوسط ٢٠٪ من نسبة أبحاث العالم) في مجالات تكنولوجيات التحلية والموضوعات المتعلقة بها كالطاقة ونظم التحكم والمعادن ومقاومة الرواسب والتآكل وغير ذلك). وفي المؤتمر العالمي الأخير لتحلية المياه بسان دياجو - كاليفورنيا- كان الوجود العربي كبيراً فقد استطعت رصد العشرات من العلماء والخبراء العرب أثناء مشاركتي -ضمن وفد مصر- بالمؤتمر.

وعلى الرغم من الوجود العربي في ساحة التحلية (خاصة الخليجي كأكبر مستهلك لتكنولوجيات التحلية في العالم) إلا أن "الآخر" كان له وجوده التكنولوجي والبحثي والبشري المنافس (بل يؤسفني القول بأنه المتقدم تكنولوجيا في هذه المرحلة، بل علمت أن تكنولوجيته اخترقت بعض الدول العربية وتعمل على أرضها). إلا أن ذلك يمكن تداركه والذي يحفزنا كعرب إلى إعادة الحساب في العمل الجماعي لمصلحة الكل (على أساس مبدأ المصالح المشتركة) مع



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/ ٢ /٢٠٠٠

احترام شخصية وكيان الجزء.

واسعدني حضور جلسة في المؤتمر كان رئيسها الشيخ محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم- بالجزائر والذى اثار شجون وآمال الحضور بفكره الإسلامي لأمة عظيمة هي أمة الأسلام. وتحول من كلماته عن (في نظرى) عن الصراع مابين تركيا المسلمة وكل من العراق وسوريا المسلمتين إلى نزاع (خلاف) بين اشقاء وسحابة صيف يمكن ان تنتهي وتمر بسلام خاصة حين فرق بين كلمة الصراع (بين اعداء) وكلمة النزاع (بين جزءين من أمة واحدة).

وحين كان الحديث عن الصراع مع إسرائيل كانت كلماته اكبر من صراع الأرض والماء على ارض فلسطين حين قال إن الاستيطان الفرنسي دام فوق الجزائر ١٣٠ سنة ثم رحل لأنه جسم غريب على الأمة، كذلك فإن ٥٠ سنة من الاستيطان الإسرائيلي على ارض فلسطين ليس كبيرا في عمر الشعوب. يا سلام، لقد كدنا ننسى والله هذا الأمل يا شيخ محفوظ (وانشغل البعض منا بهل نقبل بقطعة ارض ٨٪ أم ١٣٪، وهل يمكن قبولها جافة أم ينعم علينا قتلة الأنبياء ببعض من مائنا). ومن هنا كان ضرورة هذا الوجود والفكر الإسلامي بيننا. فكر للأمة كلها متكاملة متعاونة ومتحدة لا متفرقة.

٦ - مستقبل التحلية في الوطن العربي

التصورات المنظورة لمستقبل التحلية في الوطن العربي تشمل:

- يتحدث خبراء الخليج عن صعوبة الإحلال لأسطول محطات التحلية العاملة لديهم حاليا (والتي بدأت العد التنازلي لعمرها الافتراضي) نظرا للصعوبة المالية التي تواجهها هذه الدول بعد أن اكلت حروب الخليج كثيرا من موارد هذه الدول واتت على الأخضر واليابس. ومن ثم طالب الخبراء بالبحث عن حلول بديلة. وتعتبر عمليات التجديد (وليس فقط الإحلال) لأسطول محطات التحلية العاملة حاليا حلا مناسبا مع الأخذ في الاعتبار الصعوبات المالية التي تواجهها المنطقة. وعمليات التجديد تشتمل على الاستمرار في استخدام المكونات التي يطول عمرها الافتراضي واستبدال المكونات التي ينتهي عمرها الافتراضي. وهذه العملية تحتاج لدراسة متأنية وعمل الجدوى الفنية والاقتصادية اللازمة.
- يجب علينا السبق في الدخول لمرحلة تكنولوجيات محطات التحلية العملاقة والتي تخفض بشدة من سعر إنتاج الماء. فسعر إنتاج الماء يمكن خفضه إلى نصف السعر الحالي عند استخدام محطات التحلية العملاقة. ونظرا لخبرتنا الواسعة (كعرب) في التكنولوجيات الحرارية، فإنني أرى أن براءة الاختراع العالمية التي طورتها (والمسجلة باسمي) هي من انسب الطرق للدخول إلى مرحلة محطات التحلية العملاقة، خاصة أن براءة الاختراع تستخدم نفس التصميمات الحالية وبنفس نظم التشغيل والصيانة والتي ثبتت كفاءتها التشغيلية واكتسبنا نحن العرب فيها خبرات كبيرة.
- لا ينكر احد اهمية البحث عن بدائل للطاقة التقليدية والتي بدأت علامات نضوبها في بعض الأماكن بالإضافة إلى دورها في تلوث البيئة. وكمتخصص في "تكنولوجيات الطاقة وتحلية المياه" اطالب امتنا بدعم تطوير تكنولوجيات التحلية بالطاقة الشمسية (خاصة أن بلادنا العربية تنعم بأعلى إشعاع شمسي على المعمورة). وهنا العديد من الأفكار لاستغلال الطاقة الشمسية في زراعة الصحراء والمناطق الساحلية، وغيرها. كما يلزم التفكير في طرق جديدة لاستغلال الطاقة الشمسية تختلف عن التفكير التقليدي بامتصاص حرارة الشمس ثم نقله لوحدات التحلية. كما يلزم البدء في الدخول في "التكنولوجيا العضوية" لتحلية المياه ومواكبة الثورة الجديدة في تكنولوجيا القرن الجديد عامة وفي تحلية المياه خاصة.
- ومن ناحية زراعة الصحراء، فمن الممكن تطوير وتصميم نموذج للبيوت المحميه (الصوبات الزراعية) ذات الاستهلاك القليل للمياه، والمكتفية ذاتيا بالطاقة والماء اللازم للري وذلك باستغلال الطاقة الشمسية الزائدة عن احتياجات التمثيل الغذائي للنباتات. وعليه يمكن استغلال التحلية لزراعة الصحراء والمناطق الساحلية، كما يمكن لهذه البيوت المحمية (الصوبات الزراعية) والمكتفية ذاتيا بالطاقة والماء اللازم للري، يمكنها إنتاج النباتات الغالية الثمن ونباتات التصدير



(مثل زهور الروائح، والنباتات الطبية...) والذى يعوض تكاليف الاستثمار. وهذه الزيوت تعمل بالحمل الطبيعى، اى لا تحتاج إلى الات دوارة وعليه فصيانتها لا تحتاج لأى مهارة فنية. ويمكن استغلال الطاقة الشمسية لبناء وحدات صغيرة وخفيفة لإنتاج من نصف إلى واحد لتر فى اليوم وذلك لاستخدامات الجنود فى القوات المسلحة فى حالات الطوارئ»، من ناحية أخرى يمكن تطوير وحدات تحلية منزلية (٢ متر مكعب فى اليوم) تستخدم السخانات المنزلية والغاز الطبيعى بالمنزل كمصدر للطاقة، ووحدات صغيرة للشرب (١٠-٥٠ لترا فى اليوم) متعددة المراحل وتبرد بالهواء. وهذه جميعا مجال للاستثمار فى مشاريع استثمارية (الصغيرة والمتوسطة) والتى يمكن للمستثمرين العرب الاستفادة منها وإنتاجها على المستوى الإقليمى والدولى.

-السؤال الذى نسعى لتحقيقه كخبراء فى المجال هو إذا كان الوطن العربى اكبر مستهلك لتكنولوجيات التحلية، فلماذا لا يكون منتجا لهذه التكنولوجيا الحيوية والتى هى جزء مهم من حياته ومستقبله. وعناصر إنتاج هذه التكنولوجيا متاحة فى الوطن العربى. فالطاقة البترولية (والمتجددة كالطاقة الشمسية وغيرها) متوافرة، والخبرة العلمية والعملية هى الأكبر فى العالم (والوطن العربى يجب أن يفخر بعلمائه وخبرائه فى التحلية خاصة الخبراء العاملين أو العائدين من الخليج من أهلها ومن العرب الذين عملوا بها)، وصناعاتنا العربية تمتلك إمكانات تؤهلها للدخول بثقة إلى هذه التكنولوجيا الحيوية خدمة للسوق المحلية والعربية ولدعم الأمن القومى العربى فى مجال المياه.

●خبير فى تكنولوجيات الطاقة وتحلية المياه



المصدر : القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٣/٢٠٠٠

القطاع الخاص يطالب بتسعير المياه بكلفتها الحقيقية

■ لاهاي ـ اف ب: طالب رؤساء 11 شركة متعددة الجنسيات امس الاثنين في لاهاي بان تحدد رسوم المياه للمستهلكين بـ «كلفتها الحقيقية» من دون ان يتضرر الاكثر فقرا من ذلك.

وقال رؤساء الشركات الـ11 في بيان مشترك نشر بمناسبة المنتدى العالمي للمياه في لاهاي ان «سعر المياه يجب ان يحدد بمستوى يشجع على حفظها وترشيد استخدامها من دون ان يمنع ذلك الناس من تلبية احتياجاتهم الاساسية من خدمات المياه باسعار معقولة». واضافوا ان «للقطاع الخاص دورا متزايدا يلعبه في التزويد بالمياه وادارة مصادرها».

ورأوا ان «استثمارات القطاع الخاص ستلعب دورا حاسما من اجل ردم الهوة بين العرض والطلب للمياه»، معتبرين ان «تسعير المياه بكلفتها الحقيقية (...) سيشجع الصناعة» على القيام بالاستثمارات اللازمة لاقامة شبكات توزيع المياه وتنقيتها وتحديثها.

وبين رؤساء الشركات الـ11 الموقعين، رؤساء شركات متخصصة بالمياه («اوريكس» و«ليونيز ديزو» و«سيفيرن ترينت» و«فيفندي ووائر»)، واخرى متخصصة بالمنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية («هاينكن» و«نستلة» و«يونيليفير») وشركات هندسية («اي تي اندستريز») واستشارية («سي اتش 2 ام هيل كومباني»).

وكانت اللجنة العالمية للمياه قد حذرت في بيان نشر في لاهاي امس الاول من ان منسوب المياه الجوفية يتدنى بشكل خطير مما يهدد مخزونات المياه لامداد 1,5 مليار شخص في العالم.

واوضحت هذه الهيئة التابعة للامم المتحدة ان حقول المياه الجوفية الاكثر تعرضا للخطر موجودة في الولايات المتحدة والمكسيك والصين وباكستان وفي افريقيا والشرق الاوسط وبعض المناطق الاوروبية.

ولفتت اللجنة الى ان بعض المدن التي تعاني من نقص المياه مثل مكسيكو سيتي وبانكوك تلجأ الى استخدام المياه الجوفية بصورة مبالغة علما بان هذه المياه لا تتجدد الا ببطء شديد خلافا للمياه على سطح الارض، وبناء عليه فان منسوبها قد انخفض في مكسيكو بمعدل 10 في المئة في خلال سبعين عاما.

وفي حالات اخرى فان حقول المياه الجوفية مهددة بتسرب الاسمدة الزراعية او المواد الكيميائية الصناعية، وحقول المياه الجوفية الساحلية تتدهور نوعيتها احيانا بسبب تسرب مياه البحر كما هو الامر في بعض الجزر الاندونيسية او في بانكوك.

وبالنسبة للولايات المتحدة فقد نددت اللجنة بالاعانات التي تمنح للمزارعين على استهلاكهم للمياه مما يشجع على الهدر والافراط في استغلال المياه الجوفية في الاراضي القاحلة من البلاد.

وتضم اللجنة العالمية للمياه خبراء وشخصيات من عالم السياسة والصناعة، وقد تأسست في 1997 بهدف التحضير للمنتدى العالمي للمياه في لاهاي حيث ينعقد منذ الجمعة وعلى مدى ستة ايام.



المصدر: الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢١/٣/٢٠٠٢

احتجاجات ضد الخصخصة وتسعير المياه فى منتدى لاهاى

البنك الدولى يريد "تحميل" المزارعين والمواطنين "تكلفة" المشروعات المائية!!

رسالة لاهاى:
عامر عبدالمنعم

محاولة لإلغاء سيادة الدول على أنهارها من خلال الوكالات الدولية

رغم الصقيع والبرد القارس الذى يلف هولندا فقد ارتفعت الحرارة داخل قاعة المؤتمرات فى لاهاى فى حفل افتتاح المنتدى العالمى الثانى للمياه صباح يوم الجمعة الماضى.

فقد توقفت اعمال المؤتمر بسبب الاحتجاج الذى نظمه معارضون للعولمة وخصخصة المياه، حيث قام اثنان منهم بكتابة شعارات على جسديهما ووقفا امام الدكتور محمود ابو زيد وزير الموارد المائية المصرى، والرئيس الحالى لمجلس المياه العالمى لمنعه من افتتاح المؤتمر، وقام ثالث بتسلق جدران القاعة وربط رابع نفسه بحبل وتدلى من الشرفة باعلى القاعة كمهرج السيرك، وظلوا يهتفون ويصيحون فى منظر ظنه الجالسون لأول وهلة انه فى إطار الفلكلور الهولندى وضمن مراسم الافتتاح، ولكن سرعان ما تبينت حقيقة الأمر فتوقف الدكتور محمود ابو زيد وحاول إقناعهم بالتوقف دون جدوى، وهنا تدخل ولى العهد الهولندى، وطلب منهم ان يعبروا عن ارائهم من خلال المؤتمر وبطريقة حضارية واقترح عليهم تنظيم جلسة خاصة، لهم ليقدموا مايريدون، ولكن المحتجين رفضوا ذلك وواصلوا الصراخ والهتاف، فقرر ولى العهد الهولندى والدكتور أبو زيد رفع الجلسة لاستعادة النظام فى القاعة، حيث دخل رجال الأمن واخرجوا الاثنين الاولين بينما ظلوا فترة حتى استسلم الشخص الذى تسلق الحائط ثم قاموا بسحب الرابع الذى يتدلى من أعلى.

وقام الأمن الهولندى بإطلاق سراحهم خارج مقر المؤتمر ومنع دخولهم مرة أخرى. وبعد استعادة الهدوء داخل قاعة المؤتمرات بدأت جلسات المؤتمر التى بلغ عددها ٩٠ جلسة لمناقشة كل مايتعلق بالمياه وفق تقسيمات موضوعية وجغرافية واستمرت هذه الجلسات حتى يوم الثلاثاء حيث بدأ المؤتمر الوزارى.

حيث يختتم غدا وزراء الموارد المائية فى ١٥٠ دولة المنتدى العالمى بإصدار التوصيات التى تبلورت من خلال المناقشات التى تمت منذ بدء المنتدى يوم الخميس الماضى، بحضور نحو ٤٠٠٠ شخص يمثلون ١٥٠ دولة. كشفت مناقشات المنتدى عن اتجاهين متعارضين، الاتجاه الأول يقوده البنك الدولى من خلال اللجنة العالمية للمياه التى يرأسها الدكتور إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك، والاتجاه الثانى يضم العديد من دول العالم الثالث ومن بينها معظم الدول العربية يأتى التعارض بسبب إصرار البنك الدولى على تسعير المياه وتحميل كل تكلفة المياه والمشروعات المائية على المواطنين والمستهلكين فى حين يرفض الحكوميون من ممثلى دول العالم الثالث تحميل المستهلكين كل التكلفة ولكن لايعارضون استعادة جزء منها!!

البنك الدولى كشف من خلال التقارير التى تم توزيعها داخل المؤتمر عن إلغاء دور الدولة تماما فى إدارة وامتلاك المشروعات المائية، وجعل دورها يقتصر على الرقابة والمتابعة فقط أى أن شركات القطاع



الخاص هي التي تدير شئون المياه، وبالتالي تحويل المياه إلى سلعة تباع وتشترى في السوق الذي يخططون لتأسيسه لأهداف سياسية واقتصادية.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد طرح البنك الدولي فكرة إنشاء وكالات متخصصة للاشراف المباشر على أحواض الأنهار بزعم حمايتها وحسم إدارتها وقرر أن تمول هذه الوكالات من المؤسسات العالمية، ويأتي هذا الأمر في إطار إلغاء سيادة الدول وتدويل الشأن المائي، وتأتي خطورة هذا الاتجاه في جعل المؤسسات العالمية التي تملك التمويل صاحبة القرار في الشئون الداخلية لكل دولة.

ومن خلال الأوراق التي أصدرها البنك الدولي تبين ان قضية المياه اصبحت لها أولوية قصوى، حيث خصصت لها ميزانية ضخمة وبدأ يمول العديد من المشروعات المائية، وبالتالي فبسبب هذه الامكانيات المالية يمكن ان يكون شريكا، له الكلمة العليا في كل دول العالم حيث لا توجد دولة ليست بها مشروعات مائية وتحتاج إلى تمويل.

في تقرير الهيئة العالمية للمياه للقرن الحادي والعشرين الذي عرضه الدكتور إسماعيل سراج الدين تحت اسم "عالم مؤمن مائياً: رؤية مستقبلية للمياه والحياة البيئية" يطالب البنك الدولي الشعوب بدفع ١٨٠ مليار دولار سنوياً تكلفة الاستثمار في المياه العالمية والتي سيقوم بها القطاع الخاص بعد استبعاد دور الحكومات تماماً حيث ينص التقرير في توصياته على «زيادة الاستثمار في المياه العالمية إلى أكثر من ضعف حجم الاستثمار الحالي والذي يقدر بحدود من ٧٠-٨٠ مليارا سنوياً ليصل إلى ١٨٠ مليار دولار سنوياً، وتأتي هذه الزيادات في أغلبها من القطاع الخاص مما يعني عدم حدوث أي زيادات في الإنفاق الحكومي.

وبالنسبة لإلغاء سيادة الدول على مواردها يوصي التقرير بـ«تعزيز الآليات المنظمة لإدارة الموارد المائية بشكل شامل على مستوى الحوض ومنح الشعوب الكلمة الفاصلة في الأمور المتعلقة بإدارة الموارد المائية»!!

ويدعو البنك الدولي إلى استبعاد الحكومة تماماً وإلغاء دورها وذلك من خلال «السماح للقطاع الخاص بتولي عمليات التمويل والإدارة».

ودعا تقرير الهيئة العالمية للمياه إلى «تسعير كامل للمياه من أجل تشجيع صيانة مواردها، ووقف هدرها وتشجيع تبني الأساليب التكنولوجية المناسبة وتعبئة استثمارات القطاع الخاص».

وقال الدكتور إسماعيل سراج الدين وهو يعرض التقرير إن «السلوكيات تجاه إدارة الموارد المائية يجب أن تتغير» وأن «عملية اتخاذ القرارات يجب أن تتم على مستوى الجهات التي تتولى إدارة الحوض حتى لو أدى ذلك إلى بعض التجاوزات السياسية والإدارية».

وزعم (تقرير سراج الدين) أن تقديم المياه المدعومة بشكل كبير إلى الجميع ينتج عنه حرمان الفقراء من شبكات توزيع المياه».

وانتقد التقرير الذين يدافعون عن الفقراء وقال إن هذا «يؤدي إلى سوء إدارة وممارسة مبهمة في مصالح المياه، ولهذا فإن الهيئة العالمية للمياه تؤمن بأن التسعير الكامل هو الحل الأمثل». ورغم أن التقرير يغري الحكومات بالموافقة على هذه الاستراتيجية بإعفائها من تحمل مسئولياتها تجاه شعوبها فإنه يقترح توصية مستحيلة وهي أن «تقدم الحكومات معونات مالية للجمهور بشكل مباشر» إلا أن التقرير لم يوضح كيف تقدم هذه المعونات؟ وهل تملك حكومات العالم الثالث الفقيرة القدرة على تقديمها؟ وكذلك من الذي يستحق؟ وما هي القواعد والشروط؟

هذا التوجه من البنك الدولي تسانده الشركات الغربية الكبرى التي تعمل في مجال المياه مثل إنشاء محطات التنقية وتشييد السدود، وهنا تبرز أهمية الضغوط التي يمارسها البنك الدولي للإسراع بعملية الخصخصة حيث إن البنك لا يستطيع تمويل كل المشروعات في العالم كما أن حكومات العالم الثالث لا تستطيع رد القروض الضخمة للبنك لذا كان الاتجاه إلى تحميل المواطنين تكلفة هذه المشروعات من خلال تحويل الماء إلى سلعة.

هذا التوجه اللانساني من البنك الدولي ولد حركة معارضة له داخل المؤتمر، حيث نشط أعضاء المنظمات غير الحكومية خلال الجلسات، وأكدوا أن توفير المياه حق إنساني لا يجب تسعيره، ورفضوا أن يتحمل المزارعون والمواطنون هذه التكلفة.

من الشخصيات التي ترفض تسعير المياه الرئيس السابق للبرتغال ماريو سوارس الذي شارك في المؤتمر والذي أعلن رفضه لما يطرحه البنك الدولي، وقال إن الحصول على الماء حق إنساني واجتماعي ولا يجوز بأي حال التعامل معه كسلعة.

الأمر نفسه أكدته السيدة دانيال ميتران، رئيس مؤسسة «فرانس ليبرتي» الفرنسية.

أيضا صرح السيد أندرس جاكمان - عضو البرلمان الأوروبي - بأنه ضد تسعير المياه وتحميل المواطنين والمزارعين ما لا يطيقون، كما حذر من تمويل البنك الدولي لإنشاء السدود في بعض الدول بدون دراسة الآثار الناتجة عن إقامة هذه السدود حتى لا تسبب اضرارا بالبيئة أو تتسبب في إحداث النزاعات بين الدول المطلة على أحواض الأنهار.

الموقف العربي

ومع أن هذا المنتدى الدولي الضخم له أهمية خاصة لأنه يتعلق بالماء الذي به يحيا البشر، فإن الدول العربية لم تنسق فيما بينها قبل الحضور والاتفاق على رؤية واضحة تجاه القضايا المطروحة، وإن كان هناك شبه إجماع ظهر خلال الجلسات المخصصة لمناقشة قضايا الشرق الأوسط على أهمية العمل المشترك لكن كان باديا عدم طرح الموضوعات بشكل جماعي، وإنما كل دولة تطرح تصوراتها هي بشكل منفرد غير أنه لوحظ وجود تعاون وتلاق في الرؤى بين الوفدين المصري والسوداني وكان من اللافت تحرك أعضاء الوفدين معا حتى داخل أروقة المؤتمر، واتفاقهما في طرح وجهات النظر تجاه كل ما يتعلق بحوض النيل.

وقد بدا واضحا تقدير الوفود العربية لخبراء الري المصريين الذي أثبتوا من خلال مداخلاتهم وتعليقاتهم خاصة في الجلسات المخصصة للشرق الأوسط وجود خبرات عالمية وكفاءات نادرة.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٣/٢٠٠٠

فى مؤتمر المياه العالمى:

سوريا ولبنان تقاطعان الجلسات المشتركة مع إسرائيل

☐ كتب عادل زكريا:

أعلن الوفدان السورى واللبنانى، مقاطعة الجلسات المشتركة مع إسرائيل لبحث المشاكل المائية بمنطقة الشرق الأوسط فى مؤتمر المياه العالمى المنعقد حالياً فى لاهاى بهولندا.

امتنع الوفدان عن حضور اولى الجلسات المشتركة، والتى عقدت امس الاول بين وزراء المياه فى إسرائيل والأردن وفلسطين..

من جانب اخر، أشادت الوفود العربية بكلمة د. محمود أبو زيد، وزير الموارد المائية ورئيس المؤتمر، حيث أكد على رفض مصر لتحويل المياه إلى سلعة تباع وتشترى، وحذر من سعى بعض الدول الغربية للترويج لإقامة بورصة للمياه.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٣/٢٠٠٠

اتجاهات اقتصادية

افتتاح المؤتمر الوزاري حول المياه في لاهاي

● لاهاي - أ ف ب - بدأ المؤتمر الوزاري الذي يتم تنظيمه في اطار المنتدى الدولي للمياه في لاهاي أمس الثلثاء بعرض لرقصات عصرية ترمز الى النقص المتزايد في المياه في العالم، بحضور ملكة هولندا بياتريس. وقالت وزيرة التعاون الهولندية ايفلين هرفكنس في كلمة الافتتاح ان ما يزيد على بليون شخص اي سدس سكان العالم، ليست لديهم امدادات مضمونة من مياه الشفة، في حين ان ثلاثة بلايين شخص لا يستخدمون مياهاً مكررة. واضافت ان «عدداً اكبر بكثير يعاني من التلوث في المياه والفيضانات والتدني المستمر في مصادر المياه»، مشيرة الى «نقص خطير» يتهدد القرن الـ٢١.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

الأمم المتحدة تدرس تلوث مياه شط العرب

اعلن مسئول فى الامم المتحدة بمناسبة انعقاد المنتدى العالمى للمياه ان المنظمة الدولية ستقوم بدراسة حول تلوث المياه ومستوياتها فى منطقة شط العرب على الحدود بين الكويت والعراق. وأوضح المدير التنفيذى لبرنامج الامم المتحدة من اجل البيئة كلاوس توبفر أن الدراسة تأتى بناءً على طلب تقدمت به الكويت والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية العام الماضى إلى برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة.

وأوضح توبفر فرانس أن الكويت نددت بتدنى منسوب المياه وبتلوث مياه شط العرب (ملتقى دجلة والفرات).

كما اشارت الكويت إلى خسارة ثروتها من الأسماك بالإضافة إلى التغيير فى ملوحة مياه شط العرب منددة بالسدود التى بُنيت فى أعالى نهرى دجلة والفرات ومصب المياه المبتذلة من العراق. من جهة أخرى تعانى دول الخليج من قيام ناقلات النفط غالبًا بتنظيف صهاريجها فى مياه الخليج بما انها ليست ملزمة بعد باتفاق قانونى من الممكن أن يُوقع هذا العام او العام المقبل سيمنع التخلص من المياه المبتذلة ونفايات السفن قبالة سواحل تلك الدول.

ورفض توبفر أن يوضح المدة التى ستستغرقها الدراسة التى ستستعين بمختبر البيئة البحرية الذى أُسِسَ مؤخرًا فى موناكو بالتعاون بين برنامج الأمم المتحدة من أجل البيئة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكنه اشار ردًا على أحد الأسئلة إلى انه لم يتم النظر بعد فى إمكان أن تشمل الدراسة العراق.

وشدد توبفر الذى زار الكويت فى مطلع العام على أن المشاكل البيئية فى الخليج «معقدة للغاية» ويمكن أن «تنجم عن أسباب عدة» مشيرًا فى هذا الإطار إلى وجود طحالب سامة وزرنيخ فى مياه الخليج.

كذلك حذرت اللجنة العالمية للمياه فى بيان نُشِرَ فى لاهاى مؤخراً من أن منسوب المياه الجوفية يتدنى بشكل خطير مما يهدد مخزونات المياه لإمداد ١,٥ مليار شخص فى العالم. وأوضحت هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة أن حقول المياه الجوفية الأكثر تعرضًا للخطر موجودة فى الولايات المتحدة والمكسيك والصين وباكستان وفى افريقيا والشرق الأوسط وبعض المناطق الأوروبية.

ولفتت اللجنة الانظار إلى أن بعض المدن التى تعانى من نقص المياه مثل مكسيكو وبانكوك تلجأ إلى استخدام المياه الجوفية بصورة مبالغة علمًا بأن هذه المياه لاتتجدد إلا ببطء شديد خلافًا للمياه على سطح الأرض. وبناء عليه فإن منسوبها قد انخفض فى مكسيكو بمعدل ١٠ فى المئة خلال سبعين عامًا. وفى حالات اخرى فإن حقول المياه الجوفية مهددة بتسرب الأسمدة الزراعية او المواد الكيميائية الصناعية. وحقول المياه الجوفية الساحلية تتدهور نوعيتها احيانًا بسبب تسرب مياه البحر كما هو الأمر فى بعض الجزر الإندونيسية او فى بانكوك. وبالنسبة للولايات المتحدة فقد نددت اللجنة بالإعانات التى تُمنحُ للمزارعين على استهلاكهم للمياه مما يشجع على الهدر والإفراط فى استغلال المياه الجوفية فى الأراضى القاحلة من البلاد. وتضم اللجنة العالمية للمياه خبراء وشخصيات من عالم السياسة والصناعة. وقد تأسست فى ١٩٩٧ بهدف التحضير للمنتدى العالمى للمياه فى لاهاى حيث ينعقد منذ الجمعة وعلى مدى ستة أيام.



المصدر : الحياة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٢/٩/٦

الفرد الإسرائيلي يستهلك ١٠٥ امتار مكعبة سنوياً والفلسطيني ٣٥ متراً

رئيس سلطة المياه الفلسطينية يؤكد إصرار الشعب على استعادة حقوقه المائية

□ رام الله - نعيم ناصر

■ قال رئيس سلطة المياه الفلسطينية الدكتور نبيل الشريف ان السلطة الفلسطينية ستصر في مفاوضات الحل النهائي للصراع الفلسطيني - الاسرائيلي على استعادة حقوق الشعب الفلسطيني في مياهه.

واضاف: «مشكلتنا مع اسرائيل هي اعترافها بحقوقنا المائية والمساواة في الاستهلاك» في اشارة الى استحواذ اسرائيل على نصيب الاسد من هذه المياه.

وقال الشريف، عقب عودته من العاصمة الهولندية لاهاي، وترأسه لوفد فلسطيني الى مؤتمر المياه العلمي، الذي اختتم اعماله يوم الاربعاء الماضي: «ان الفرد الاسرائيلي يستهلك نحو ١٠٥ امتار مكعبة من المياه سنوياً، في حين يستهلك الفرد الفلسطيني ٣٥ متراً مكعباً فقط».

واكد ان حصة المزارع الاسرائيلي من المياه تبلغ نحو ٣٧٠ متراً مكعباً، ولم تزد حصة المزارع الفلسطيني على ٦٦ متراً مكعباً، مشيراً الى ان المياه التي يستهلكها المزارع الاسرائيلي تذهب الى الاسواق العالمية في شكل مواد غذائية وسلع زراعية.

وذكر الشريف ان هناك من يحاول دفع الجانب الفلسطيني الى تحلية مياه البحر، على رغم ان دخل الفرد الفلسطيني يبلغ نحو ١٦٠٠ دولار، ودخل الفرد الاسرائيلي ١٦ الف دولار، ما يعني ان الاسرائيليين هم الاقدار على تاسيس مثل هذه المشاريع.

وكان المؤتمر الوزاري في شان المياه ناقش، من جملة ما ناقش، قضية التخصيص للتغلب على مشاكل شحة المياه.

الى ذلك، قال محمد الشحبري، الخبير الفلسطيني في شؤون المياه: «ان الحقوق المائية الفلسطينية تقدر بنحو ٨٠٠ مليون متر مكعب، يستغل الفلسطينيون منها ٢٨٦ مليون متر مكعب، في حين تستغل اسرائيل الباقي».

وافاد في ورشة عمل عقدت في نابلس اخيراً، في شان المشاكل المائية في الاراضي الفلسطينية، ان الاحتلال الاسرائيلي يسيطر سيطرة شبه مطلقة على الآبار الجوفية، التي تعتبر مصدر المياه الرئيسي في فلسطين، موضحاً ان الفلسطينيين لا يستهلكون سوى ٧,٥ في المئة فقط من المياه المتجددة في الحوض الغربي، الذي يعتبر الاكبر بين ثلاثة احواض جوفية في الضفة الغربية.

وقال الشحبري: «ان اسرائيل حرمت الجانب الفلسطيني من حقوقه المائية في حوض نهر الاردن، المقدرة بنحو ١,٣١١ بليون متر مكعب، مضيفاً ان ١١٠ في المئة من الاراضي الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، البالغة نحو ٤٠٠ الف دونم، اراض مروية، اما المساحة الاكبر فتعتمد على مياه الامطار.

وقال سامي داود، العامل في «مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين»: «ان الاحتلال الاسرائيلي عمد، منذ السنين



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦/٣/٢٠٠٢



مزارعة فلسطينية في موسم القطاف.

الاولى لاحتلاله الضفة الغربية وقطاع غزة، الى إحكام سيطرته على مصادر المياه الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من حفر أي بئر ارتوازية، الا بعد موافقته» مؤكداً ان هذه السياسة ادت الى جفاف نحو ٥٠ في المئة من الآبار الجوفية، الى جانب حظر حفر آبار جديدة، او السماح بترميم الآبار القائمة.



كيف نجعل القرن ٢١ في العالم العربي قرن المياه لا الجفاف؟

محمود يوسف عبدالرحيم *

■ تشير الدلائل التاريخية الى ان المنطقة العربية هي اول من بيّن للبشرية كيفية ترويض الانهار باختراع نظام الري بالقنوات فازدهرت الحضارة على ضفاف الانهار الكبيرة وعند ملتقاها بالخليج. الا ان الانسان لم يدرك بان هذا الاختراع العظيم، في الوقت الذي مهّد لتكوّن الحضارات، كان هو ايضاً مصدر موتها. فقد ادى ترسب الطمي في قنوات الري الى تدني كفاءتها بينما ادت معدلات التبخر العالية الى زيادة الاملاح في التربة وتناقص انتاجيتها مما انعكس سلباً على اقتصادات هذه الحضارات واضعفها اجتماعياً وبالتالي جعلها فريسة للشعوب الغازية. وهكذا تعاقبت الحضارات على ضفاف نهري دجلة والفرات منذ اخترع السومريون نظام الري بالقنوات منذ اكثر من ٦٠٠٠ سنة مروراً بالحضارات البابلية والآشورية والفارسية وحتى الفتح الاسلامي.

وهناك جانب آخر لموضوع المياه في الوطن العربي وهو شحها وعدم امتلاك مصادرها حيث نجد ان المخزون المائي للدول المطلة على شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى من مياه عبارة عن مياه تكونت عبر العصور الجيولوجية وبالتالي فإن استهلاكها يعني استهلاك مياه المستقبل. ومع ذلك يبقى القطاع الزراعي المستهلك الاكبر للمياه (٨٥ في المئة) ومن المتوقع ان يتزايد الطلب على المياه من ٢٦ مليار متر مكعب في سنة ١٩٩٥ لكي يصل الى اكثر من ٣٥ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٠، اي ان العجز المائي الحالي البالغ حوالى ١٦ مليار متر مكعب سيزداد الى اعلى من ذلك بكثير ربما قبل ان يخلي الجيل الحالي من متخذي القرار مسؤولياته ويسلم القيادة الى جيل جديد. كل هذا سيحدث على الرغم من ان المياه العذبة المنتجة بواسطة تحلية مياه البحر قد تجاوزت ٢ مليار متر مكعب سنوياً (اكثر من ٦٠ في المئة من الطاقة الانتاجية للعالم).

أما في المشرق والدول العربية الافريقية والتي تشكل الانهار ومياه الامطار المصدرين الرئيسيين للمياه فيها فالوضع اصعب، اذ ان معظم مصادر المياه السطحية والجوفية فيها تقع خارج حدودها السياسية (حوالى ٦٠ في المئة من المياه التي تصل الدول العربية تنبع خارج حدودها) ويشكل الانتاج الزراعي المستهلك الاكبر لهذه المياه حيث يقترب من ٩٠ في المئة في العديد من هذه الدول بينما يتناقص نصيب الفرد اليومي ليصل حتى حدود ٦٥ ليتر يومياً في فلسطين وحوالى ٨٥ ليتراً في الاردن.

وفي ظل معدلات استهلاك المياه العالية وما يلاحظ من تذبذب في معدلات سقوط الامطار وتأثر المنطقة العربية بتغير انماط المناخ العالمي عما كانت سائدة عليه في القرن الماضي وحتى منتصفه (والذي من الصعب تفسيره على انه تغير للمناخ بفعل تسخين الغلاف الجوي للارض ام انه جزء من دورة كونية لم يتم فهمها على نحو دقيق) وازدياد عدد سكان الارض - بما في ذلك المنطقة العربية والدول المجاورة والشريكة في موارد المياه - وازدياد الحاجة الى المزيد من الغذاء، فانه من المتوقع ان يتدهور الوضع المائي على نحو اسرع في دول غرب اسيا وبقية الدول العربية خلال القرن الحالي.

اذن وفي مثل هذه الظروف هل يمكن القول بان الامر قد ابتعد عن حدود الامل والتفاؤل في امكانات ايجاد الحلول. ان المؤشرات مرة اخرى تقول بأن هناك الكثير والممكن ان نعمله على المستوى الفردي والجماعي والحكومي سواء على المستوى الوطني او على المستوى الاقليمي والشبه اقليمي وذلك في المجالات التالية:

- اولا: تخفيض الفاقد: تفقد معظم مدن العالم ما يعادل ٢٠ في المئة من المياه العذبة المخصصة للتوزيع نتيجة لاعطال الشبكات وعدم توفر الصيانة الكافية. وترتفع هذه النسبة في العديد من مدن الدول النامية والتي يمكن ان تخفض بايجاد نظام للصيانة ذي كفاءة اعلى.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠/٢/٢٧

- ثانياً: اعادة استخدام المياه: ان نسبة ما يتم استخدامه من مياه الصرف الصحي المعالجة في الدول العربية لا تتجاوز ١٠ في المئة من موارد المياه (وقد تصل في الاردن الى حوالى ٣٥ في المئة). وليس بالضرورة التوجه الى المعالجة الثلاثية العالية التكلفة لزيادة هذه النسبة على نحو مؤثر وانما تمكن اعادة استخدام هذه المياه في كثير من المجالات خاصة الزراعية منها بعد المعالجة البيولوجية ذات المرحلة الثنائية واستخدام البرك الاصطناعية او المستنقعات الطبيعية مما يتيح للطبيعة فرصة استكمال المعالجة قبل استخدام المياه لأغراض ري الاشجار وإقامة الاحزمة الخضراء او انتاج الأعلاف ضمن ضوابط صحية وبيئية مجدية. وبذلك يمكن تجنب التكاليف الباهظة لاضافة المعالجة الثلاثية لتلك المياه.

- ثالثاً: تغيير انماط الزراعة وانواع المحاصيل: إن التحول إلى الزراعة بانظمة التنقيط يعتبر من اكثر الأساليب جدوى في الحد من استهلاك المياه من قبل القطاع الزراعي. كما ان التحول نحو المحاصيل الاقل طلباً للماء (فالشعير مثلاً يستهلك حوالى ٧/١ مما يستهلكه القمح)، وهناك خضار وفواكه واعلاف تتحمل الجفاف والملوحة اكثر من غيرها مما يجعلها اكثر ملاءمة لظروف المنطقة العربية.

- رابعاً: تغير سلوك الافراد في المدن: لقد ادى ايصال المياه العذبة إلى المنازل في المدن العربية إلى ارتفاع معدلات استهلاك المياه على المستوى الفردي. ويمكن هنا الاستفادة من التراث الديني للمنطقة والذي يعتبر هدر الأشياء وبخاصة الماء اسرافاً وتبذيراً لا تقره الشرائع السماوية او سيرة السلف الصالح.

- خامساً: ايجاد وسائل وتقنيات جديدة لحصاد مياه الأمطار وتحلية المياه المالحة: وهذا هو الأسلوب الذي يمكن ان يضيف موارد جديدة للمياه في المنطقة. ويعتمد هذا ليس فقط على ابتكار التقنيات الأكثر ملاءمة للمنطقة، وإنما كذلك باللجوء إلى صيانة انظمة تجميع وتخزين وتوزيع مياه الأمطار وتطويرها بما يرفع من كفاءة انظمة حصاده هذه المياه. ويرى برنامج الامم المتحدة ان تحقيق زيادة بحدود ٣٠ في المئة في هذا المجال جدير بان يكون هدفنا في الربع الأول من هذا القرن.

- سادساً: التعامل على المستوى الاقليمي مع قضايا المياه المشتركة على نحو استراتيجي بعيد المدى ومن منطلق التكامل المائي بين الدول وليس على حساب بعضها البعض.

والأهم من هذا كله هو أن يتم تكييف السياسات لواقع المياه من قبول الوضع القائم، فالسياسة الواعدة بالنجاح هي التي تعتمد على الحقائق العلمية والتي تنطلق من فهم حقيقي لمصادر المياه المتجددة وغير المتجددة منها ومن ثم وضع السياسات العامة للدول - منفردة - أو على نحو اقليمي، وان يكون الهدف الأساسي لهذه السياسات هو: تجاوز القرن الواحد والعشرين ومنطقة غرب اسيا والوطن العربي تقترب من تقليص العجز المائي لديها إلى حد لا يجعل من المياه سلعة تجارية نقايض بها مواردنا الاخرى لكي نطفئ عطش الارض والمدن والإنسان.

فلنجعل هذا القرن قرن المياه لا قرن الجفاف.

* المدير الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة - المكتب الاقليمي لغرب اسيا



المصـــدر : الأحــــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٢٠٠٠/٣/٢٧

مصر تؤكد «حق» الإنسان فى المياه الآمنة

١٦٥ دولة تتعهد بحل ٥٠٪ من مشكلات نقص مياه الشرب بحلول عام ٢٠١٥

منتدى المياه العالمى يرفض اعتبار المياه حقا أساسيا.. ويدعو الى تسعير الخدمات المائية

لاهاى- خاص للأحرار:

تعهدت مصر ضمن ١٦٥ دولة نهاية الاسبوع الماضى بأن تخفض الى النصف عدد الاشخاص الذين يفتقرون الى مياه امنة اوصالحة للاستخدام بحلول عام ٢٠١٥.

وفى اعلان صادر عن منتدى المياه العالمى الثانى ذكرت الدول المشاركةانها تعترف باتاحة الحصول على مياه امنة بإعتباره حاجة انسانية اساسية.

وصيغت هذه الفقرة فى الاعلان صياغة مخففة بعد ان كانت المسودة المقترحة تعتبر المياه «حقا» انسانيا اساسيا.

وذكر خبراء فى المنتدى ان مليار شخص يفتقرون الى مياه امنه وان ثلاثة مليارات شخص ليس لديهم وسائل تنقية ملائمة.

وتعهد الموقعون على الاعلان بتشجيع التعاون السلمى فى مجال أستخدام الموارد المائية الحدودية ومحاولة وضع نظم تسعير لخدمات المياه تعكس التكاليف الكلية بينما تاخذ احتياجات الفقراء فى الحسبان.

ووافق المندبون ايضا على تأييد الامم المتحدة فى تطوير نظام لقياس مدى التقدم فى بلوغ الاهداف.

واشادت ايفلين هرفكنز وزيرة التعاون التنموى الهولندية التى راست المؤتمر الوزارى للمنتدى بالمواقف المنفتحة التى عبر عنها المندوبون خلال الاجتماعات

وقالت ان وزراء من مختلف انحاء العالم جلسوا معا واستمع كل منهم الى الاخر وركزوا علي المسائل الصعبة والدقيقة بدلا من تلاوة بيانات سابقة الاعداد.

واضافت ان من النقاط المهمة التزام المندوبين بعقد مؤتمر للمتابعة خلال عام ٢٠٠٣ فى اليابان.

لكن مجموعة من المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال انتقدت الاعلان لدعوته الى استثمارات من القطاع الخاص وحذف الاشارة الى المياه باعتبارها حقا اساسيا من حقوق الانسان.

وقال مود باولو من مجلس الكنديين وهو جماعة مؤيدة لاعتبار ان المياه حق انساني اساسي وان الخصخصة ام الفساد وهم لا يريدون القول بأن المياه حق انساني لانه لايمكن الإستثمار وتحقيق ارباح من وراء استغلال احد الحقوق.

ودافعت هرفكنز عن النص على تعهدات المنتدى على تعاون القطاعين العام والخاص بان كثيرا من الحكومات التى تعوزها الاموال تفتقر الى سبل لتحسين خدمات المياه.

وقالت ان الحكومات تدرك انه ليس لديها مايكفى من اموال لمضاعفة الاستثمارات فى خدمات المياه الى ١٨٠ مليار دولار سنويا بخلاف الوضع فى القطاع الخاص ودافعت ايضا عن قرار إعلان التراجع عن اعتبار المياه حقا من الحقوق الاساسية.





محمود أبو زيد

وقالت لا نستطيع ان نكتب قانونا دوليا فى ٢٤ ساعة.

كما دافع محمود ابوزيد وزير الموارد المائية المصرى ورئيس المجلس العالمى للمياه عن الاعلان الختامى حيث أكد ان تقرير لجنة المياه للقرن الحادى والعشرين يتضمن «الحق» فى المياه لكل انسان.

واشار ابوزيد ايضا الى تطورات جوهرية اخرى فى المنتدى بما فى ذلك بيان من ميخائيل جورباتشوف الرئيس السوفيتى السابق والرئيس الحالى للصليب الاخضر بانه سيشكل مجموعة تعاون لمعالجة مشاكل ندرة المياه فى الشرق الاوسط.

وحذر جورباتشوف من ان الشرق الاوسط قد يواجه حربا خلال فترة تتراوح بين عشر سنوات الى ١٥ سنه اذا فشلت دول المنطقة فى الاتفاق على اقتسام موارد المياه الشحيحة.

وذكرت هرفكنز كذلك ان دولا عديدة قدمت تعهدات جوهرية موضحة ان فيتنام تعهدت بتحسين الوعى باستخدام المياه... وتعهدت مقدونيا بتطهير انهارها خلال العامين القادمين وتعهدت المملكة المتحدة بمضاعفة مساهمتها فى قطاع المياه على مدى الاعوام الثلاثة المقبلة.

واضافت ان هذه الاعمال ستخضع للمراجعة فى اجتماع دولى من المقرر ان يعقد عام ٢٠٠٢ فى بون.



المصـــدر : الأخبار

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٠

هيئة مياه النيل المصرية السودانية تجتمع ١٥ أبريل بالخرطوم تنسيق المواقف بين البلدين ومتابعة مشروعاتهما مع أثيوبيا

كتبت كريمة السروجي:

يفتتح المهندس كمال علي محمد وزير الري السوداني بالخرطوم الاجتماع الخامس من الدورة التاسعة والثلاثين للهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل بحضور الجانب المصري برئاسة المهندس احمد فهمي رئيس قطاع مياه النيل والجانب السوداني برئاسة المهندس احمد محمد آدم وكيل وزارة الري بالسودان في الفترة من ١٥ وحتى ٢٠ ابريل القادم. وقال المهندس عوف احمد عوف وكيل الري المصري بالسودان إن هذا الاجتماع يأتي في إطار الاجتماعات الدورية التي تعقد بالتبادل بين القاهرة والخرطوم على مدى اربعة اجتماعات سنويا. وذلك لمناقشة التعاون الفني بين دول حوض النيل في ظل الآلية الجديدة المسماه بمبادرة حوض النيل التي تضم جميع دول الحوض كأعضاء عاملين. وتطوير اعمال الرصد الهيدرولوجي في المحطات والمواقع المختلفة على نهر النيل وفروعه بالإضافة إلى بحث الدراسات الخاصة بأبحاث مشروعات زيادة ايراد النهر ومشروعات تقليل الفاقد بأعالي النيل. ومقاومة نبات الهايسنت والحشائش المائية بأحباس النيل العليا.

كما يناقش الاجتماع بعض الموضوعات الفنية الأخرى في مجال مياه النيل بدءا بمتابعة ما تم تنفيذه من القرارات والتوصيات التي اتخذت في الاجتماعات السابقة. وعلى صعيد التعاون الدولي بين دول حوض النيل اكد المهندس احمد فهمي رئيس قطاع مياه النيل ان الهيئة ستفرد جزءا كبيرا من مداولاتها لمناقشة ما تم حتى الآن من تطورات بخصوص اجتماعات مجموعات العمل التي عقدت مؤخرا بأوغندا وشارك فيها خبراء وطنيون من كل دول الحوض.. خاصة نتائج اجتماعات اللجنة الثلاثية لمشروعات النيل الازرق التي عقدت مؤخرا بالخرطوم بمشاركة اعضاء اللجنة من السودان ومصر واثيوبيا.. وتؤكد الهيئة من خلال مناقشاتها على ضرورة تنسيق المواقف وتوحيد المفاهيم بين البلدين.



المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٠٠٠/٢/٢٨
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ديميريل يتوقع مشاكل ضخمة مع دمشق وبغداد حول المياه

أنقرة: مياه دجلة والفرات ليست جزءا من المفاوضات السورية الإسرائيلية

أنقرة - سيد عبدالمجيد - وكالات الأنباء: توقع الرئيس التركى سليمان ديميريل ان تؤدى مسألة تقاسم مياه نهرى دجلة والفرات مع سوريا والعراق إلى مشاكل صعبة بين البلدين من جهة وبين تركيا من جهة أخرى التى قال انها صاحبة الحق فى السيادة على النهرين رافضا وصف بغداد ودمشق بانهما مشتركان.

وأشار خلال زيارة لمؤسسة المياه الوطنية إلى ان لبلاده الحق فى الاستفادة القصوى من مياه انهارها الوطنية حتى اخر نقطة حدودية، موضحا انهم سيستمرون فى بناء السدود على جمع الأنهار التركية بما فيها نهريا دجلة والفرات. فى الوقت نفسه نفى مسئول رفيع المستوى بوزارة الخارجية التركية صحة النبأ الذى اذاعه راديو الجيش الإسرائيلى بمناسبة القمة الامريكية السورية فى جنيف أمس الأول وزعم فيه ان سوريا وإسرائيل قد توصلتا لاتفاق يقضى بحصول سوريا على كميات اضافية من مياه نهر الفرات الذى ينبع من تركيا مقابل تنازلات من دمشق فيما يتعلق بمياه روافد نهر الاردن على أن تقوم الولايات المتحدة بدفع تعويضات مادية لتركيا، ونقلت صحيفة «ميلليت» التركية، الصادرة أمس عن المسئول وصفه لما قاله الراديو بانه محض تخيلات.

وجدد المسئول التركى موقف بلاده الذى تم ابلاغه لجميع الاطراف المعنية وهو ان مياه نهرى دجلة والفرات لايمكن ان تكون جزءا من المفاوضات السورية الإسرائيلية، متسائلا هل يمكن ان يتم بحث موضوع مياه الفرات فى غياب تركيا. وذكرت صحيفة راديكال التركية ان موضوع المياه سيكون احد الموضوعات التى سيتم بحثها خلال الزيارة التى سيقوم بها وفد سورى إلى تركيا خلال شهر ابريل المقبل وهى الزيارة التى تأتى ردا على الزيارة الأولى من نوعها التى قام بها وفد تركى برئاسة وكيل وزارة الخارجية التركية لدمشق فى وقت سابق من الشهر الحالى. وأوضحت صحيفة «تركيا» ان الجانب التركى طرح خلال محادثات دمشق خطته الخاصة بموضوع المياه المكونة من ثلاث مراحل أولاها استخدام الوسائل العلمية الحديثة لتحديد موارد المياه بشكل دقيق. والثانية تحديد الاحتياجات الحقيقية لكل طرف من المياه واخيرا توصل دول المنطقة المعنية إلى صيغة لتوزيع عادل للمياه.

وقالت ان مسألة توزيع المياه بشكل متساو بين تركيا وسوريا والعراق مسألة غير واردة. كما انه لايزال من المبكر الشروع فى محادثات ثلاثية بين تركيا وسوريا والعراق حول هذا الموضوع.

في مؤتمر لاهاي للمياه

الوفود العربية ترفض سرقة إسرائيل للمياه العربية

رسالة لاهاي

أحمد نصر الدين

في اكبر حشد من نوعه في العالم، تجمع اكثر من ٤٥٠٠ عالم ووزير وخبير ومسئول عن المياه في العالم، مع اكثر من ٥٠٠ صحفي من جميع انحاء العالم، لمناقشة قضية المياه في القرن القادم، وذلك في مؤتمر لاهاي الدولي الثاني للمياه العالمية بهولندا، والذي يتم تحت رعاية ملكة هولندا بياتريس وولي عهدها الامير وليام الكسندر والذي تمخض عن إعلان «لاهاي ٢٠٠٠ للمياه».

وقد طرح العرب رؤيتهم المستقبلية للمياه في حل مشكلة المياه سواء بسبب القحط أو الندرة أو بسبب سرقة إسرائيل للمياه العربية، لكن ثبت أن معظم الدول العربية يقع اكثرها ضمن اكثر دول العالم فقرا في المياه في ٨٠٪ من الدول العربية هي الأفقر مائيا في العالم.

واقترح الرئيس السوفيتي الأسبق ميخائيل جورباتشوف خلال المؤتمر وضع الية لحل مشاكل المياه. وقوبل بالرفض العربي.

وكان للأطراف العربية الأكثر تضررا من مشاكل نقص المياه وتعرض مصادرها للسرقة من إسرائيل ـ الأردن وفلسطين ولبنان ـ وجود كبير، فالوزير اللبناني سليمان طرابلسي وزير الموارد المائية والكهرباء والنفط في لبنان أعلن منذ اللحظة الأولى للمؤتمر رفضه للاشتراك في اى اجتماعات مشتركة مع إسرائيل أو اى دول عربية اخرى تلتقي معها، مؤكدا أن لبنان رفض الاشتراك في جلسة عمل مشتركة ضمت إسرائيل وفلسطين والأردن لان لبنان لايمكن أن يشارك باى شكل من الاشكال في مفاوضات متعددة الأطراف لبحث قضايا المياه وذلك كجزء ثابت من السياسة اللبنانية المعلنة في هذا الصدد. وأكد رفضه من جديد لاعتبار الموارد المائية الخاصة بأى دولة سلعة اقتصادية قابلة للبيع او مطروحة المناقشة من اساسه.

وقال ان وضع لبنان لقانون جديد يخصخص فيه المياه لتوصيلها الى جميع أفراد الشعب اللبناني لايعني ان لبنان يقبل بيع او شراء المياه، بل إن الهدف هو تامين حاجة المواطن اللبناني من المياه، فالمياه هبة من الله وليست سلعة قابلة للبيع، وأشار الى أن لبنان سوف يواجه خلال الـ ١٥ سنة القادمة مشاكل مائية كبيرة. ورفض الوزير اللبناني سياسة القرصنة المائية لان لبنان يؤمن بالشرعية الدولية والقوانين والأعراف الدولية التي تحرم سرقة مياه أى بلد من بلدان العالم.

المياه الأردنية:

وأكدت الملكة نور الملكة الأم في الاردن في إحدى أهم جلسات المؤتمر أن المواطن الأردني لايحصل سوى على ٨٥ لترا من المياه يوميا مقابل ٦٠٠ لتر للمواطن الأمريكي في نفس اليوم. وقالت إن مواطن عمان عاصمة الأردن في الصيف الماضي لم يكن يحصل على المياه إلا يوما واحدا في الأسبوع نتيجة قلة الأمطار مثله مثل المواطن السوري في دمشق الذي لم يكن ليحصل على المياه إلا لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع لنفس السبب، وقالت إن حجم الاستهلاك في فلسطين والأردن وإسرائيل يقدر بنحو ٣.٢ مليار متر مكعب من المياه سنويا ولا يتوافر من هذه الكمية لهم سوى ٢.٥ مليار متر مكعب.

ويذكر أن الملكة نور رئيس فخري للاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة بسويسرا، وقد طالبت في ختام كلمتها أمام المؤتمر بتبني رؤية عربية جديدة للمياه وإيجاد عادات استهلاكية جديدة ايضا تتيح ترشيد الاستهلاك.

المياه الفلسطينية:

وفي مؤتمر صحفي عقده وزير المالية في السلطة الفلسطينية السيد نبيل الشريف، اكد ان السلطة الفلسطينية تولي أهمية بالغة لإحداث توازن في إطار التعاون الاقليمي الثلاثي بين فلسطين والأردن وإسرائيل، وطالب باسم فلسطين بضرورة تطبيق مبدأ التشاور في الحقوق المائية بين هذه الدول الثلاث خاصة ان إسرائيل تقوم بتوفير ٢٧٠ مترا مكعبا من المياه لري المتر الواحد المربع من الأراضي الزراعية ولا تتيح سوى ٦٦ مترا من المياه لري نفس المساحة من الأراضي الفلسطينية.

واشترط الوزير الفلسطيني قبول الاقتراحات الاسرائيلية بتنفيذ مشروعات للتحلية مشتركة للمياه، وبضرورة حصول فلسطين أولا على جميع حقوقها المائية المشروعة وحصتها القانونية من المياه السطحية والجوفية.

مقاطعة عربية لبيريز:

وكان الصحفيون العرب الموجودين بالمؤتمر قد قاطعوا مؤتمرا صحفيا لشيمون بيريز إلا أنه أعلن خلاله عدم وجود اطماع إسرائيلية في نهر الليطاني، إلا أن اجتماعا ثلاثيا بين الأطراف الثلاثة (الاردن وفلسطين وإسرائيل) قد تمخض عن إصدار بيان مشترك، وقيل انه ركيزة لأى مفاوضات مستقبلية وفي مقدمتها ضرورة دعم جهود السلام بالمحادثات الثنائية وتشجيع الحلول التي تعالج المشاكل الاقليمية بينها والعمل على بناء جسور الثقة فيما بينها لايجاد مايسمى بديناميكية التحرك الذي يدعم السلام والتعاون بينها.

وعن ابعاد المشكلة الفلسطينية للمياه مع إسرائيل أوضح المهندس بدر ابوزهرة المهندس المسئول عن المياه في وزارة التخطيط بالسلطة الفلسطينية أن فلسطين لن تدخل في أي مشروعات مقترحة سواء لتحلية المياه او شراء المياه العذبة مع إسرائيل قبل تامين حقوقها المائية المشروعة والمكتسبة والحصول عليها كاملة وهو الأمر الذي يؤدي الى تامين حصص المياه الكافية للفلسطينيين لمدة عشرين سنة قادمة على الأقل.

واضاف ان مقدار الاستهلاك من المياه للمواطن الاسرائيلي يبلغ عشرة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني مع وجود فوارق في نوعية المياه حيث تذهب المياه الجيدة للاسرائيلي والمتدهورة النوعية للفلسطيني.



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ / ٢ / ٢٠٠٢

نهر الفرات ودوره التنموي في سوريا

احتمالات نشوب أزمة مياه كبرى تتزايد مع التصعيد في المنطقة

دمشق ـ مياده بيلون:

تغنى العرب بالفرات قبل الاسلام فوصفوا كل ماء عذب بالفرات وقالوا عنه انه نهر عظيمة بركته، ولو علم الناس ما فيه من البركة لضربوا على حافتيه القباب. وقد وردت كلمة فرات في القرآن الكريم في مواطن عديدة «وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ...» (فاطر:12). كما ورد في السنة النبوية على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر نهر الفرات اذ عده من انهار الجنة. وانطلاقا من هنا جاءت محاضرة المهندس وليد رضوان بعنوان «نهر الفرات ودوره التنموي في سوريا» لتلقي الضوء على دور واهمية المياه بالنسبة لدول منطقتنا عموما، وبالنسبة الى سوريا وتركيا والعراق بشكل خاص حيث يخشى المراقبون من احتمال نشوب ازمة كبرى يكون سببها المياه.فمن المعروف ان الحجم الكلي للمياه على سطح كرتنا الارضية يقارب 1360 مليارم3، حيث 97٪ منها موجودة في البحار والمحيطات و 2٪ في الطبقات الجليدية، وتعتبر مياه الامطار والمياه الجوفية والانهار والبحيرات والينابيع من اهم مصادر المياه العذبة .. وتدل الاحصائيات ان كمية المياه العذبة التي يستهلكها سكان الارض تعادل 10٪ فقط من الموارد الطبيعية سنويا. ورغم انه من الممكن الاقتصاد في استهلاك المياه الا انه من الصعوبة بمكان تلبية احتياجات بعض دول الشرق الاوسط من المياه، وقد تنبأ المحللون بان المنطقة ستواجه نقصا سنويا مقداره 100 مليار متر مكعب وان قضية المياه ستكون القضية المهيمنة في المنطقة عام 2000.



وتساءل المحاضر عن مصادر المياه في دول مثل سوريا وتركيا فأكد ان الآراء تتضارب بخصوص المصادر المائية السورية فهناك من يقول ان مجموع الموارد السورية يبلغ 82.5 مليار م3 سنويا يأتي نصفها تقريبا من الامطار، و 30٪ من الانهار و الوديان ولا تتجاوز كمية الينابيع والمياه الجوفية 5.6 مليارات م3 سنويا، وهناك من يؤكد ان واردات سوريا من مصادرها المائية تبلغ 45.8 مليار م3 سنويا من مياه الامطار و 33 مليار م2 من الانهار الداخلية والدولية، و 5.935 مليارات م3 من الينابيع الجوفية، وان مجموع الموارد المتاحة للاستثمار من المياه الآتية من الانهار والينابيع والأودية والمياه الجوفية لا يتجاوز 22 مليار م3 سنويا.

ورغم ان سوريا تعد من الدول محدودة الموارد المائية الا انه ليس هناك خطر حقيقي يهدد امدادات المياه للنشاطات الصناعية والخدمية لانها لاتستهلك اكثر من 15٪، بينما تستهلك الزراعة 10.64 مليارات م3 سنويا ويستهلك السكان 4.7٪ من المياه الكلية المستخدمة، وحسب تقديرات منظمة الفاو فان نصيب الفرد (18 مليونا عدد سكان سوريا عام 2000) يبلغ (1008)م3 بالسنة.

وبالنسبة الى تركيا التي سيصل عدد سكانها عام 2000 الى 68 مليونا فان احتياجاتها المائية تبلغ 19.5 مليار م3 سنويا، وهي على عكس غيرها من دول المنطقة يوفر لها موقعها الجغرافي امطارا غزيرة، وتسمح مناطقها الجبلية بتجمع هذه الامطار لاقامة السدود الكبرى، وتقدر بعض المصادر العربية حجم الموارد المائية المتاحة في تركيا بـ(250) مليار م3 سنويا، وبلغ نصيب الفرد التركي من المياه عام 1990 4500م3 ، وسوف ينخفض عام 2025 الى 3000م3 اي انها ليست بدولة ندرة مائية.

ومن هنا تنتج اهمية الانهار بالنسبة الى سوريا وخاصة نهر الفرات فهو ذو اهمية قصوى، لها لان مواردها المائية الشحيحة بالمقارنة مع العراق وتركيا من جهة وكون الانهار في سوريا تشكل عمليا اكثر من 80٪ من مصادرها المائية المتاحة من جهة اخرى، ويمكن تصنيف الانهار السورية الى مجموعتين:

* الاولى: الانهار الدولية المشتركة بين سوريا وتركيا وغيرها من الدول ويدخل في اطار هذه المجموعة الانهار التالية: الفرات ودجلة والعاصي واليرموك وجغجغ والساجور وعفرين وغيرها ومعظمها تنبع من تركيا.

* الثانية: الانهار الداخلية وهي الخابور والبليخ والسن وبردى وبانياس.

ويلاحظ ان اغلب الانهار الدولية قد هبط تصريفه السنوي مثل نهر جغجغ الى 1.5 م3 بالثانية بسبب المشاريع التركية عليه وكذلك نهر عفرين فقد انخفض تصريفه من 9.7م2 ثا الى 3م3 ثا وكذلك الامر بالنسبة الى نهر الساجور فقد تناقص معدل تدفقه في السنوات الاخيرة نظرا لاستخدامات المياه في الجانب التركي.

ونظرا لكون نهر دجلة دوليا عابرا للحدود السورية فان الاستفادة منه ضئيلة جدا في سوريا ولذا يمثل هر الفرات اكثر من 72٪ من كمية مياه الانهار في سوريا و 83٪ من مصادرها المائية النهرية.

وتتفق الآراء السورية والتركية حول كمية مصادر مياه الفرات التي تنبع من تركيا، فمياه الفرات من المصدر التركي تشكل حوالي 88٪ من مياه النهر و 12٪ من روافده في سوريا.

وفيما يخص الدراسة الجغرافية لنهر الفرات

اكد المهندس وليد رضوان على ان اهم ينابيع الفرات تقع في اعالي الهضبة الارمنية في سفوح جبال طوروس ويتكون هناك رافدان رئيسيان له هما: فرات صو «وطوله 400كم و «مراد صو» وطوله 600 كم ويتجهان بعدها من الشرق الى الغرب ليلتقيا معا في موقع «كيبان» كما يلتقي معهما رافد ثالث هو «متزور» وهكذا يتشكل نهر الفرات المتعارف عليه، ومن ثم يتجه بعد ذلك نحو الجنوب مخترقا جبال طوروس الى الحدود السورية عند مدينة «جرابلس» ويبلغ طول نهر الفرات من نقطة التقاء رافديه 2300كم، 1200 كم منها في العراق و 680 كم في سوريا، والباقي 420كم في تركيا، وهناك مصادر اخرى تقول ان طوله حتى مصبه في الخليج العربي يبلغ 2300 كم 442كم في تركيا و 675 كم في سوريا و 1213 كم في العراق.

ويجري النهر في الاراضي السورية مسافة تقارب من 680 كم بين جرابلس والبوكمال ويرفده في الحسكة ودير الزور نهر الخابور والساجور وتبلغ مساحة حوض الفرات 444 الف كم2 تساهم سوريا بـ 16٪ فقط منها، ويختلف الايراد المائي للنهر من سنة الى اخرى. ففي متابعة في تركيا يبلغ معدل الامطار 1000 مم سنويا بينما يصل في سوريا الى 250 ـ 300 ملم وعلى الحدود السورية العراقية الى 100 ملم.

ويفقد الفرات قسما كبيرا من مياهه بالرشح والتبخر بسبب ارتفاع درجة الحرارة لكن هذا الفقد يكون اقل في تركيا بسبب انخفاض درجات الحرارة، لكنها تكون مرتفعة في سوريا وقد تصل الى 43 درجة مئوية، ويقدر الوارد السنوي لمياه النهر في تركيا بـ 19 مليار م3 اما على الحدود السورية العراقية فيصل الى 27 مليار م3.



وحسب المصادر السورية فان معدل تدفق النهر وسطيا كان بين عامي 1937 ـ 1964 في موقع السد في الثورة 28 مليار م3، والحق يقال ان تدفق مياه نهر الفرات قد انخفض عند الحدود السورية التركية واصبح لايتجاوز الآن 500م3.ثا وهو اقل من نصف تدفقه قبل عشر سنوات، وحسب مصادر محايدة فان تدفق النهر على الحدود السورية التركية قبل بدء مشروع تطوير جنوب الاناضول بلغ 30.2مليار م3/سنويا لكنه انخفض عام 1987 الى 15.7 مليار م3/ سنة.

وبشكل عام يعتبر الفرات نهرا غير منتظم الجريان اذ يتدفق حوالي نصف وارده من المياه خلال شهري يناير ومايو، ويختلف المعدل الوسطي لتدفقه بين السنوات الاخيرة جدا والجافة، فيصل مثلا في السنوات الاخيرة الى 65 مليار م3 (1300مص/ ثا) وفي السنوات العادية 27 مليار م3 (850 م3 /ثا) وفي السنوات الجافة الى 14 مليار م3 (450م3/ثا).

واما اهم الموارد السطحية في حوض الفرات فهي:

* نهر الفرات ويبلغ متوسط تصريفه السنوي في موقع الطبقة 26 مليار م3.

* نهر البليخ، متوسط تصريفه السنوي 150 مليون م3

* نهر الخابور، ينبع من رأس العين وهي من اهم ينابيع العالم وبلغ متوسط تصريفه السنوي حتى اواخر الثمانينيات 40م3/ثا (1.5 مليار م3 من المياه) وقد انخفض بشكل حاد في السنوات الاخيرة.

* نهر الساجور وينبع رافد الفرات هذا من تركيا ويبلغ متوسط تصريفه السنوي حوالي 600 مليون م3 من المياه.

يعتقد بعض الباحثين انه يسيطر على الدول المتشاطئة على نهر الفرات جنون المشاريع التنموية في مجال المياه على حساب حقوق واحتياجات الدول الاخرى وعلى حساب نوعية المياه ايضا، ومن هنا تلوح في الافق ازمة قد تتطور في المستقبل وسنرى ذلك من خلال استعراض احتياجات الدول من المياه.

ففي سوريا وقبل السبعينيات كانت مساحة الاراضي السورية التي يرويها نهر الفرات لا تتجاوز (194) الف هكتار بينما تريد سوريا ري 542.275 الف هكتار الآن و 1146.3 الف هكتار في تركيا، وكي تكون فكرتنا واضحة عن احتياجات كل من سوريا وتركيا من نهر الفرات لابد من معرفة حجم المنشآت الزراعية الحالية والمستقبلية لكل دولة على حده.

فسوريا كما قلنا تود ري 542.275 الف هكتار في العقد المقبل ومجموع المساحات الزراعية المراد ريها من ماء الفرات يبلغ 636.275 الف هكتار وهذه المساحات تحتاج الى 13.263 مليار م3، ويبلغ في النهاية صافي الاحتياجات المائية السورية من نهر الفرات 10.8 مليارات م3، وهذا الرقم يمثل 34٪ من جريان النهر.

اما في تركيا فقد بلغ حجم المنشآت الزراعية المنفذة حاليا 1300 الف هكتار ويراد ري 1.1463 مليون هكتار، اضافي، وتبلغ الاحتياجات المائية لري مجموع هذه المساحات وسطيا حوالي (15.7) مليار م3 من المياه سنويا، وهذه الكمية تمثل اكثر من 50٪ من نسبة جريان النهر كله.

احتياطيات النهر

واذا كانت الاحتياجات السورية من مياه نهر الفرات حتى عام 2000 هي بحوالي 11 مليار م3 سنويا والاحتياجات التركية 15.7 مليار م3 والاحتياجات العراقية 13 مليار/م3 يكون المجموع العام للاحتياجات المائية للدول الثلاث كحد ادنى هو 39.7 مليار م3 سنويا، واذا عرفنا ان متوسط الايراد السنوي للنهر لا يتجاوز 27 مليار م3 نستنتج ان هناك عجزا مائيا يبلغ اكثر من 10 مليارات م3/ سنويا ذلك لان كمية المياه اللازمة للمشاريع الزراعية القائمة للدول الثلاث تفوق كمية الوارد المائي للنهر باكثر من مرة ونصف، ولذا فان المساحة الاجمالية للاراضي التي يمكن ريها من النهر في البلدان الثلاثة يجب ألا تتجاوز 2.5 مليون هكتار.

واذا اخذنا بعين الاعتبار آخر اتفاق عقد بين سوريا وتركيا وهو بروتوكول 1987 والذي ينص على تدفق 500م3/ثا من المياه عند الحدود السورية التركية والاتفاق العراقي السوري عام 1990 والذي ينص على تدفق مانسبته 42٪ الى سوريا و 58٪ الى العراق فان الوضع المائي الراهن يعطي سوريا حصة من مياه النهر لا تتجاوز 6.627 مليارات م3 سنويا وهي لا تكفي لري 308 الاف هكتار من اصل 640 الف هكتار تريد سوريا ريها، وحسب المصادر فان كل مليار م3 من المياه تنقص من حصة سوريا يعني خروج 26 الف هكتار من الاراضي الزراعية وتحويلها الى اراض غير صالحة للزراعة.

واذا علمنا ان ما سوف تحتاجه تركيا من النهر عندما تنتهي من مشاريع تطوير جنوب شرق الاناضول في منتصف العقد المقبل يصل الى 24 مليار م3/ سنويا نستنتج ان هناك مشكلة حقيقية لابد من حلها في القريب العاجل قبل ان تتحول الى سبب للصراع او حدوث ازمات حادة تهدد مصالح الالاف من الاسر كما حدث عام 1996 حيث دخلت الازمة بين سويا وتركيا منحى جديدا عندما بدأت



تركيا تسرب مياه ملوثة عبر نهر البليخ واكدت المصادر وجود مخلفات صناعية سامة فيها اضافة الى مياه الصرف الصحي ومازالت هذه المياه الملوثة مستمرة في التدفق منذ عام 1996، كما لوحظ ايضا وجود نسب مختلفة من شوارد الفوسفات والكالسيوم والكبريتات والنشادر وكلها تتسبب في اتلاف الموسم الزراعي علي ضفتي الخليج.

وعلى الرغم من الهدوء الحذر الذي يسود علاقات الدول المتشاطئة على نهر الفرات الا ان المشكلة مازالت قائمة كما اسلفنا سابقا ويبدو ان العامل السياسي هو الذي يلعب الدور الاكبر هنا وان ايجاد الحلول المناسبة لاية مشكلة قد تحدث في المستقبل يجب ان يقوم على اساس التعاون بين الدول بحيث تضمن التوزيع العادل للمياه حسب القوانين والانظمة الدولية المختصة.



وزير الري السوري لـ «البيان»:

نرشد الاستهلاك ونحمي الموارد ونقيم السدود لوقف الجفاف

الفجوة المائية في سوريا تزداد والاسباب كثيرة أهمها اسرائيل وتركيا

دمشق ـ يوسف البجيرمي:

ترصد سوريا اعتمادات كبيرة وتتخذ اجراءات عملية لمواجهة العجز المائي معززة سعيها باعتماد التقنيات الحديثة عدا عن الجهود الحثيثة لدراسة مواردها المائية على المستوى القومي والقطري.

ويواجه هذا السعي تحديات تفرضها المرحلة، منها الجفاف الذي يجتاح سوريا لاسباب كثيرة منها ندرة الهطولات المطرية وتقليل حصص سوريا من مياه الفرات النابعة من تركيا واثر ذلك بشكل سلبي على مناسيب المياه الجوفية والمحاصيل الزراعية.

ذلك دفع حكومة سوريا بانتهاج استراتيجية تأخذ في اعتبارها البدائل المتاحة، وضمنت هذه الاستراتيجية خطه للتغلب على العجز وترشيد المياه لوقف تفاقم ندرة المياه. عن مفردات هذه الخطة يتحدث وزير الري السوري عبدالرحمن المدني لـ «البيان» متناولا التشريعات والمفردات للخطة المقصودة كما يتناول التحديات التي تواجه تنفيذها.

يقول الوزير السوري عن اثار موجة الجفاف السلبية على المحاصيل وكيفية تعامل سوريا مع تبعيات هذا الجفاف واجراءاتها.

لقد اعتمدت سوريا استراتيجية اخذت في اعتبارها البدائل المتاحة لتجاوز الفجوة المائية الحالية مابين العرض والطلب، بين الموارد المائية المتاحة والاحتياطات الفعلية للاستهلاك مع الميزة البيئية لكل بديل بهدف تنمية واستحداث موارد مائية جديدة مع الاخذ بضرورة التكامل بين كل الموارد.

وتأتي هذه الجهود في اطار خطة الوزارة للتغلب على العجز المائي وترشيد هدر كميات المياه خاصة وان مشكلة الندرة تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على المياه وتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية.

وانطلاقا من تناقص الموارد المائية مع موسم «الجفاف» كانت ضرورة تطوير السياسات المائية لترشيد استخدام المياه وتقليل المفقود منها بشتى الوسائل الممكنة ورفع كفاءة استخداماتها وصولا للاستغلال الامثل لها.



كما تعمل سوريا على تطبيق مجموعة من الاجراءات في ترشيد الاستهلاك المتاح عبر تطوير نظم الري واستخدام التقنيات الحديثة، ودراسة الاحتياجات المائية للمحاصيل المختلفة في مراحل نموها وبالاراضي المختلفة، واعادة تصميم الدورات الزراعية عن طريق مراجعة وتعديل المحصول، بشكل يتفق مع الموارد المائية المتاحة بغرض عدم التوسع، وزيادة نسبة التكثيف الزراعي والعمل على التقليل من زراعة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه ببدائل اقل استهلاكا، اضافة للعمل على كفاءة الري الحقلي بالتعاون مع الفلاحين واستخدام الاجهزة المتطورة للتحكم في تزويد الاقنية المختلفة بمياه الري.

وتعمل سوريا على تنمية الموارد المائية المتاحة عبر بناء العديد من مشاريع السدود والخزانات ولا تزال هناك الكثير من الدراسات لانشاء مشاريع ري حفاظا على الموارد المتاحة وتنميتها.

* الى اين وصلت سوريا في مجال مشاريع الري والسدود، وهل مازالت دون المستوى المطلوب؟

ـ تولي سوريا اهتماما كبيرا بمشاريع الري لتأسيس احتياجات المواطن المائية للشرب والصناعة وتأمين الغذاء بزيادة الاراضي المروية، ففي السبعينيات لم يكن عدد سكان سوريا الا بضعة ملايين ويفتقرون الى كل شيء وكانت مساحة الاراضي المروية في سوريا لا تتجاوز 400 الف هكتار يستثمر اغلبها بالطرق البدائية، لذلك عملت سوريا على حسن استخدام المياه .. وبناء عدد كبير من السدود الصغيرة والمتوسطة والكبيرة واقيم 146 سدا بحجم تخزيني اجمالي 17.014 مليار متر مكعب اضافة الى 13 سدا قيد التنفيذ حاليا بحجم تخزين اجمالي حوالي 3.62 مليارات متر مكعب من المياه.

وبلغت مساحة الاراضي المروية حتى عام 98 من مياه السدود والانهار والابار 1.210 مليون هكتار وانتقلت سوريا من بلد مستورد للغذاء الى بلد مصدر بالوفرة.

وتقسم سوريا الى سبعة احواض مائية هي:

* حوض دجلة والخابور بطاقة تخزينية .. 2.388 مليار م3 .
* حوض البادية بطاقة تخزينية 350 مليون م3.
* حوض الساحل بطاقة تخزينية 2.35 مليار م3.
* حوض اليرموك بطاقة تخزينية 450 مليون م3.
* حوض الفرات بطاقة تخزينية 30.5 مليار م3
* حوض العاصي بطاقة تخزينية 2.7 مليار م3.
* حوض بردى والاعوج بطاقة تخزينية 820 مليون م3.

وتبلغ مجموعة واردات سوريا من المياه بحدود 10 مليارات متر مكعب بالسنة ماعدا حصة سوريا من مياه نهري الفرات ودجلة والتي تسعى للوصول الى اقتسام مياه هذين النهرين وفق الاعراف الدولية والمحافظة على حق سوريا المكتسب والتاريخي بهذه المياه.

اتفاقات ... وتحديات

* ماذا عن الافاق الجديدة لعلاقات التعاون بين سوريا والاردن في مجال المياه .. والى اين وصلتم في مراحل بناء سد الوحدة؟

ـ بناء على نتائج القمة بين الرئيس الاسد والملك عبدالله تم تفعيل اللجان المشتركة وكانت البداية في مجال المياه حيث عقدت اجتماعات عمل موسعة بين الجانبين السوري والاردني وتم بحث توجيه الرئيس حافظ الاسد باعطاء الاردن 8 ملايين متر مكعب الصيف الماضي لتامين جزء من حاجته لمياه الشرب نظرا لقلة وشح المياه فيه.

واكد الجانبان ضرورة تأمين سلامة المياه ومنع تلوثها.

كما تم الاتفاق على المباشرة بتنفيذ سد الوحدة حسب الاتفاقية الموقعة بين سوريا والاردن عام 1987 ووضع الكشف التقديري الجدي لقيمة المشروع.

وبحث الطرفان عن مصادر تمويل بالقطع الاجنبي للمشروع مع اعطاء الافضلية لصناديق التنمية العربية حيث تم قبل ايام الاتفاق مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل المشروع وسينفذ السد خبرات سورية ـ اردنية مشتركة بكلفة تقديرية 300 مليون دولار ويصل مخزونه الى 225 مليون م3 تستفيد منه الاردن في ري وادي الاردن ولمياه الشرب .. وتستفيد منه سوريا في مجال الكهرباء.

* تسهم مجموعة من الاعتبارات النابعة من الحقائق الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية في صياغة المشهد المائي في سوريا وجوارها الجغرافي .. لو نتحدث عن هذه الاعتبارات والتحديات التي تشكل آليات التفاعل في اطار مسألة المياه؟

ـ الاعتبار الاول: وهو نابع من ذلك التناقض القائم بين الحدود السياسية للدول واتجاهات تدفق الموارد المائية سواء السطحية (الانهار) او الجوفية (الاحواض المائية الجوفية).

ويكتسب هذا الاعتبار اهميته عموما لكون 40٪ من سكان العالم يعتمدون على انظمة نهرية تشترك فيها دولتان او اكثر.

كما يتجلى هذا الاعتبار بشكل خاص في سوريا حيث ان النهرين الاساسيين هما (دجلة والفرات)، وهما ذوا طبيعة دولية.

والملاحظة الجديرة بالاهتمام ان تلك الانهار تنبع من بلدان غير عربية وتجري وتصب في بلدان عربية ونظريا فان لدول المنبع ميزة استراتيجية في مواجهة دول المجرى والمصب.

الاعتبار الثاني: وينبع من حاجة المشروعات المائية الى استثمارات ضخمة .. وامكانات تكنولوجية عالية مما يدفع اغلب الدول الراغبة في الاستثمار الامثل للمياه المتاحة لديها الى طلب الدعم المالي والتكنولوجي من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي.

والاعتبار الثالث: وهو ينبع من وجود اسرائيل في قلب المنطقة العربية، وما سبق هذا الوجود من تحركات دبلوماسية وعمليات عسكرية .. اذ يتضمن المشروع الصهيوني باستمرار هاجسا مائيا يرتبط بالطموح التوسعي الاستيطاني من جهة والرغبة في الهيمنة من جهة اخرى .. وما مياه الجولان المحتلة الا خير دليل.



* كيف تواجه سوريا السياسة الدولية السائرة نحو «تسعير المياه .. واعتبارها سلعة اقتصادية تباع وتشترى»؟

- استطاعت سوريا توجيه تفكير الجميع الى الحقائق التي لا يمكن التخلي عنها .. أخذة بعين الاعتبار مصالح جميع الدول وترى انه لمصلحة شعوب البلدان النامية والبلدان في طريق النمو اعتماد استثمارات لتنظيم استخدام المياه .. والمحافظة عليها من التلوث .. وترشيد استثمارها . واسترداد تكاليف هذه الاستثمارات او جزء منها حسب الوضع الاجتماعي لمواطنيها بما يحقق التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق باتفاقية «استخدام المجاري المائية الدولية» بحسب الاغراض غير الملاحية .. شددت سوريا على التعاون في المسائل المتعلقة بالمجاري المائية الدولية عابرة للحدود كانت ام حدودية مع الاخذ بعين الاعتبار الترتيبات والآليات الملائمة ومصالح جميع الدول المتشاطئة فيما يتعلق بتطوير وادارة واستخدام هذه المصادر المائية بشكل فعال.

ديمومة الموارد المائية

* كيف تجسد سوريا مفهوم التنمية المستدامة .. والى اين وصلت في مجال الحفاظ على الموارد المائية؟

- جسدت سوريا مفهوم التنمية المستدامة من خلال تنفيذ الخطط السنوية والخمسية وطويلة الاجل .. ومتابعة مشاريع الري وتذليل كافة العقبات.

فحماية المصادر المائية من الاستنزاف والتلوث والمحافظة عليها والاستثمار بحدود المتجدد منها والسعي على حصتنا العادلة والمعقولة من مياه الانهار الدولية المشتركة وخاصة نهري الفرات ودجلة .. ليست سوى شواهد على العمل الدؤوب لتنمية مستدامة لجميع المصادر الطبيعية اقتصادية كانت ام اجتماعية في سبيل تحقيق سعادة ورفاه الانسانية.

وترسيخا لمبدأ التنمية المستدامة عملنا على ادارة المصادر المائية بعد تطبيق مبدأ الادارة المتكاملة للحوض المائي، واصدرنا تشريعات صارمة للحفاظ على مخزون المياه الجوفية بعد ان وصلت حدا صعبا .. ومنعنا الحفر العشوائي للابار والاستنزاف المائي .. وعملنا على مراقبة نوعية المياه من خلال شبكات رصد منتشرة .. تتألف من 207 نقاط رصد للمياه السطحية والجوفية.

* ماهي البدائل الفنية التي تعتمدها سوريا لتجاوز فجوة الموارد المائية والعجز المائي الذي يتفاقم؟!

- هناك العديد من البدائل المطروحة لتجاوز الفجوة المائية الحالية مابين العرض والطلب في سوريا .. وتقع هذه البدائل ضمن ثلاثة اطر رئيسية تعتمدها لتقليل المفقود من المياه بشتى الوسائل الممكنة وصولا للاستغلال الامثل للموارد المائية وهي:

اولا: ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة من خلال اتباع عدة اساليب كرفع صيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه .. ورفع كفاءة الري الحقلي وتغيير التركيب المحصولي وتطوير نظم الري وادخال الطرق الحديثة في توزيع المياه.

ثانيا: تنمية الموارد المائية المتاحة: عبر بناء مشروعات السدود والخزانات، وتقليل المفقود من البخر من اسطح الخزانات والمجاري المائية.

ثالثا: استحداث موارد مائية جديدة من خلال اضافة موارد مائية تقليدية (مياه سطحية - مياه جوفية) وموارد مائية غير تقليدية - اصطناعية كاعادة استخدام مياه الصرف ومياه التحلية.

وتعمل سوريا على اعتماد استراتيجية متكاملة تأخذ في اعتبارها كافة البدائل المتاحة والميزة النسبية لكل بديل بهدف تنمية وترشيد واستحداث موارد مائية مع الاخذ في الاعتبار التكامل بين كل الموارد.

تقنيات حديثة

* تنفذ سوريا مجموعة من التقنيات الحديثة بهدف تنمية مواردها المائية .. ماهي ابرز هذه التقنيات .. والى اي مدى استطاع نجاحها ان يساهم في استحداث موارد جديدة؟

- هناك تقنيتان جديدتان ساهمتا بالفعل في تنمية موارد مائية اضافية وهما تقنية التغذية الصنعية وتقنية استمطار السحب ..

ففوائد تطوير تخزين الموارد المائية الجوفية بواسطة طرق التغذية الصنعية كجزء من السياسة المائية الحالية للموارد الاضافية في سوريا هي وسيلة جيدة لتنمية وتطوير الموارد المائية في البلاد شبه الجافة ذات المناطق الصحراوية كبلادنا واحتمالات تطبيقها جيدة، والتخزين الاضافي تحت سطح الارض ومباشرة تحت التربة سيزيد من الماء المتاح وذلك لاستعماله في الفصول الشحيحة، حيث تخزن هذه المياه ايام الشتاء وتستعمل في الصيف بدلا من تخزينها على السطح حيث تعرض للضياع والتبخر.

وقد انشئت سدود عديدة لجمع المياه السطحية كي ترشح بعد ذلك الى جوف الارض وتخزن فيها، حيث يرتفع حجم الموارد المائية الجوفية في مناطق البادية السورية والصحراوية وهناك مشروع رائد للتغذية الصنعية يقع في منطقة العدوي قرب دمشق والذي ستظهر نتائجه قريبا.

اما مشروع استمطار السحب فقد بدأ في سوريا عام 1991 واعتبر هذا المشروع ناجحا وفاعليته جيدة حيث تبين من خلال المراقبات الجوية والمطرية ان الهطول المطري ازداد نسبيا ووصل الى 24% في مناطق التجربة التي اجريت عام 91 بكلفة اجمالية قدرت بحوالي (0.002 - 0.008) ليرة سورية للمتر المكعب الواحد.

ومن خلال المتابعة وجدنا ان هذا المشروع مناسب للمناخ السوري ويمكن ان يزيد الهطول المطري بنسبة تتراوح مابين 15 - 25% وبزيادة اجمالية لكميات الهطول السنوية التي قدرت بحوالي (2.5 - 5) مليار متر مكعب سنويا على القطر في المناطق التي اجريت عليها تجارب استمطار السحب وكانت مناسبة.

* هناك من يقول ان المشكلة ليست في كميات المياه بل في نوعيتها خاصة ما يتعلق بمياه الشرب، ماهي الاجراءات المتخذة لمكافحة هذا الواقع



.. وهل هي مجدية؟

- بسبب وجود بعض ظواهر التلوث الناتجة عن مسببات مختلفة، اعطت سوريا هذه الظواهر الاهمية المطلوبة والاهتمام الكافي، لذلك انشئت مديرية مكافحة تلوث المياه التي تقوم بمراقبة نوعية المياه للانهار الرئيسية والبحيرات والينابيع والمياه الجوفية في المواقع الاستراتيجية في سوريا.

كذلك تقوم المديرية بمراقبة مصادر التلوث .. وتعطي المشورة اللازمة لكافة مسببي التلوث الصناعي وغيره، ان المعالجة المناسبة واعادة استعمال مياه الصرف الصحي لا تتغلب فقط على مشكلة تلوث المياه، بل تقوم ايضا بالتخفيف من مشكلة العجز المائي، لذا تعتبر اعادة استعمال مياه الصرف جزءا مكملا للسياسة المائية والتنمية المستدامة.

* كيف يمكن مواجهة التحديات المائية المطروحة ... وماهي الادوات المتاحة لهذه المجابهة؟ وهل ثمة ادوات ينبغي اقامتها لادارة سياسية مائية ناجحة في مواجهة ازمة المياه القائمة؟

- ان اغلب الدراسات التي تناولت الازمة المائية كانت معنية بالاساس بعملية ادراك ازمة المياه وذلك بتعيين حدودها واضاءة مختلف جوانبها.

ومع ضآلة الكتابات التحليلية المتعمقة كما وكيفا فان عملية الادراك هذه بدت ناقصة ويشوبها قدر من قصور الرؤية.

لكن هذا القصور لا يرجع الى قصور في الامكانات البحثية والمنهجية لدى الباحثين، وانما يرجع اساسا الى غياب قاعدة بيانات ومعلومات كافية لاداء المهام البحثية، وكذلك غياب الآلية المؤسسية الضرورية للمشروع في توفير هذه القاعدة المعلوماتية واتاحتها لاغراض البحث بما يتناسب مع حجم المشكلة المائية المطروحة.

لذلك فان نقطة البدء في التعامل المستقبلي الناضج مع المشكلة المائية في ايجاد آلية مؤسسية تمتلك القدرات والامكانات اللازمة للقيام بهذه المهمة.

* كيف يمكن ايجاد بديل عربي يسهم في تحقيق التنمية المستقلة الشاملة في مواجهة الظروف الحالية؟

- من خلال اقامة مركز بحثي راق يضم كافة التخصصات والخبرات اللازمة للتعامل مع الشئون المائية بحيث لا يقتصر التعامل على الجانب التقني/ الفني بل يمتد الى الجوانب السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتكنولوجية.

الأسد رفض التخلي

لان سوريا اعلنت خيارها للسلام بوضوح تام وحددت بوضوح اكثر سقف ما تقدم وما تطلب من عملية السلام دون زيادة او نقصان.

من جهة أخرى اعلن وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ان الرئيس حافظ الاسد رفض رفضا قاطعا عرضا اسرائيليا نقله الرئيس الامريكي بيل كلينتون خلال لقائه في جنيف يطالب بالسيادة الكاملة على مياه نهر الاردن وبحيرة طبريا.

وابلغ الشرع سفراء الاتحاد الاوروبي خلال لقاء معهم أمس الخميس ان كلينتون هو الذي طلب لقاء الاسد خلال مكالمة هاتفية معه في السابع من شهر مارس الحالي حيث ابلغه انه يريد اطلاعه على نتائج الجهود التي بذلها مع رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك لدفع عملية السلام على المسار السوري الاسرائيلي.

واشارت مصادر وزارة الخارجية الى ان الشرع اعرب خلال لقائه مع السفراء عن خيبة امل سوريا من بعض وسائل الاعلام التي زعمت ان سوريا تضع العراقيل امام عملية السلام مستغلة عبارة وردت على لسان كلينتون عقب قمة جنيف.

واشارت المصادر الى ان سفراء الاتحاد الاوروبي اكدوا دعم بلدانهم لتحقيق السلام العادل والشامل على اساس قرارات الامم المتحدة وانهم يتفهمون مطالب سوريا بحقها المشروع بالانسحاب الاسرائيلي الشامل الى خط الرابع من يونيو لعام 1967 واستعادة لبنان لاراضيه كاملة. وقال الوزير شارحا للسفراء ما حدث «ان الرئيس الاسد ذهب للقاء بالرئيس كلينتون



استجابة لدعوة وجهها كلينتون للرئيس الاسد عبر مكالمة هاتفية اجراها معه في الثالث من مارس الماضي اكد له خلالها ان لديه شيئا هاما يود نقله اليه وانه يريد ان يلتقي مباشرة بالرئيس الاسد لاطلاعه على نتائج الجهود التي بذلها مع باراك وحكومته من اجل دفع عملية السلام على المسار السوري».

واضاف «لقد بدا اللقاء بين الرئيسين بشكل ودي ولكن عندما نقل الرئيس كلينتون للرئيس الاسد ان اسرائيل تريد السيادة الكاملة على كامل مياه نهر الاردن وبحيرة طبريا الامر الذي يمثل تراجعا حقيقيا عن وديعة رابين وقراري مجلس الامن 242 و338 رفض الرئيس ذلك رفضا قاطعا واكد انه لن يتخلى عن أي حق من حقوق الشعب والوطن مهما طال الزمن».

واشار الشرع الذي حضر اللقاء ان الرئيس كلينتون علق على ذلك بقوله «انه يحترم وطنية الرئيس الاسد وضميره في حماية مصالح شعبه وانه لا يطلب منه اتخاذ قرار ضد مصلحة شعبه».

واضاف الشرع قائلا «انه اصبح واضحا لنا ان حكومة باراك تضع عقبات جديدة امام استئناف عملية السلام».

وقال «انه لا يمكن تضليل سوريا بلعبة المسارات او تهديد لبنان بالانسحاب من جانب واحد والكل يعرف ان الشعب العربي في كل مكان مع موقف العز والحق والعدل الذي عبر عنه الاسد في قمة جنيف ولن تتمكن اسرائيل من تحويل هزيمتها في لبنان الى مأزق لسوريا ولبنان عبر تهربها من متطلبات واستحقاقات السلام في المنطقة.

لكن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الذي التقى نظيره المصري حسني مبارك في واشنطن الليلة قبل الماضية جدد تحميل دمشق مسئولية فشل قمة جنيف وطالبها بأفكار محددة وشاملة لاستئناف مفاوضات المسار السوري الاسرائيلي.

وفي اكثر ايضاحاته تفصيلا حتى الان للموقف بين اسرائيل وسوريا قال كلينتون في مؤتمر صحفي بالبيت الابيض أمس انه يجب على الرئيس السوري حافظ الاسد الا يجلس وينتظر ان يلبي الاسرائيليون مطالبه بخصوص الاراضي.

وفي اشارة الى رد الاسد على المقترحات الاسرائيلية التفصيلية التي ابلغه بها كلينتون في جنيف قال الرئيس الامريكي «لا اعتقد انه يكفي ان تقول لا يعجبني موقفك تعال قابلني عندما يعجبني موقفك».

وأضاف - كما نقلت عنه وكالة رويترز - «اذا كان يختلف مع اقتراحهم بخصوص الاراضي وهو اقتراح مهم فاعتقد انه يجب ان يكون هناك اقتراح اخر من جانب السوريين يوضح سبل معالجة مطالبهم (الاسرائيليين)».

وقال: مجرد ان تعرف ما يريده الطرف الاخر وتعتقد انه ليس بامكانك تلبية مطالبه عليك عندئذ طرح بدائل لمحاولة تلبية المخاوف الرئيسية وراء الموقف.

وتابع كلينتون: «أعتقد أنه في ضوء بذلهم (الاسرائيليون) لجهد لكي يكونوا محددين وشاملين، فإن إحراز تقدم يتطلب أن يكون بوسعهم الان أن يعرفوا ما هو رده (الاسد) المحدد والشامل بشأن كافة القضايا».

وكرر كلينتون ضمنيا انتقاده لاستراتيجية الانتظار التي ينتهجها الرئيس السوري بقوله «اذا كانت ستجري مفاوضات.. فان الامر يحتاج الى طرفين يطرحان الافكار.. او ثلاثة في هذه الحالة اذا طلب منا الوساطة».

وكان كلينتون قال الثلاثاء ان الكرة الان في الملعب السوري وانه يتطلع الى اتصال من الرئيس السوري.

واضاف أمس الأول ان «بقيتنا (في تلك الاثناء) سيواصلون العمل.. الشيء الذي يجب الا يكون هناك شك فيه هو أن هناك جهدا يبذل لحسم هذا».

مبارك من جهته قال في مقابلة مع محطة «بي. بي. اس» الأمريكية ان قمة جنيف لم تفشل ولم تنجح وانه سيبدأ جهودا لدفع المسار السوري حيث سيعمل على لقاء رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود باراك فور عودته من زيارته الحالية لواشنطن.

وجدد مبارك التأكيد على تمسك سوريا بكامل الجولان المحتل رافضا مقارنة مشكلة ساحل طبريا بطابا.

كذلك ذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية أمس ان كلينتون اقترح على دمشق وتل أبيب تعيين مبعوث خاص أمريكي ليحاول للمرة الأخيرة تحريك المفاوضات بينهما.

وقالت الصحيفة نقلا عن «مصدر حكومي رفيع المستوى» ان مهمة هذا «السفير الخاص» ستكون القيام برحلات مكوكية بين دمشق وتل أبيب، كما فعل هنري كيسنجر في 1974 عندما توصل إلى دفع سوريا واسرائيل إلى توقيع اتفاق فصل القوات.

وأوضحت الصحيفة ان البيت الأبيض ينتظر الآن رد الجانبين لانه لابد من الحصول على موافقتهما من أجل تعيين مبعوث الفرصة الأخيرة هذا.

من جهة أخرى، نقلت صحيفة «جيروزاليم بوست» عن بسام أبو شريف مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أمس قوله «أتوقع أن تؤتي مفاوضات جنيف ثمارها خلال عشرة أيام وتستأنف المفاوضات قبل 15 ابريل المقبل».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصـــدر : الأهــــــــرام

التاريـــخ : ٨ ٣/ ٢/ ٢٠٠٠

في مؤتمر المياه في لاهاي

المرأة العربية مسئولة عن الموارد المائية

في اضـخم تجمع دولي في تاريخ مؤتمرات المياه الدولية في العالم وهو المؤتمر الدولي الثاني لمياه المستقبل في العالم للقرن الحالي الذي نظمه المجلس العالمي للمياه في لاهاي بهولندا الأسبوع الماضي تحت رعاية ملكة هولندا بياتريك و ولي عهدها وليام الكسندر والذي حضره نخبة من المتخصصين مابين وزير مياه ومسئول من الحكومات والجهات والمنظمات الدولية للمرأة في المؤتمر بنسبة تزيد على ٥٠٪ من المشاركين وفي مقدمتهم الملكة نور الملكة الأم في الأردن وزوجة الرئيس الفرنسي الراحل ميتران وملكة هولندا بياتريك ووزير البيئة والمياه في هولندا ، ومن مصر والعالم العربي منى القاضي رئيس المركز القومي لبحوث المياه في مصر والتي راست احدى الجلسات الرئيسية في المؤتمر عن دور العلم والعلماء في المياه بوصفها عضو مجلس إدارة المعهد الدولي للري والصرف التابع للبنك الدولي والدكتورة فاطمة عبد الرحمن رئيس قطاع المياه الجوفية والتي مثلت المرأة الإفريقية والشرق الأوسط وعرضتها دراسة علمية لكيفية ايجاد قيادات من النساء، على مستوى العالم كله لتعظيم الموارد المائية، ودكتورة راوية قنصوة الخبيرة بمنظمة الاسكوا التابعة للأمم المتحدة والتي عرضت الرؤية العربية للمياه في المؤتمر العالمي والدكتورة دلال النجار مدير معهد بحوث المساحة والدكتورة شادية عبد الجواد رئيس معهد بحوث الصرف والعالمة الشابه الدكتورة غادة جمال الدين الباحثة بالمعهد.

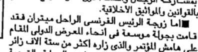


الملكة نور

حضر جلسة الملكة نور الملكة الأم في الأردن ما يزيد على ربع عدد المشاركين في المؤتمر وبوصفها الرئيس الفخري للاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة IUCN وأكدت أن الاتحاد تبنى رؤية واضحة حول المياه العالمية لأنها جزء لا يتجزأ من النظام البيئي العالمي وأوضحت اهمية ادخال هذا النظام ضمن الرؤية العالمية للمياه لما له من اهمية على حياة البشر والانسان وطالبت بان يشمل عنصر البيئة اهتمام كل الحكومات والمواطنين ويتضافر كل جهود الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة. ذلك دون اغفال دعم الدور التعليمي بهذه الأنظمة والمؤسسات العالمية التي يجب أن تسهم في ايجاد وتدريب قادة اجتماعيين للبيئة والمحافظة عليها بمشاركة الرجال والنساء دون تفرقة ومع الالتزام بالقوانين والمواثيق الأخلاقية.



د.فاطمة عبدالرحمن



■اما زوجة الرئيس الفرنسي الراحل ميتران فقد قامت بجولة موسعة في أنحاء المعرض الدولي المقام على هامش المؤتمر والذي زاره أكثر من ستة الاف زائر من ١٨٠ دولة من دول العالم وقامت بالدعاية والتوعية للحفاظ على المياه من التدهور والتلوث وبضرورة زيادة دور المرأة المهم في هذه المجالات الحيوية وضرورة اشتراكها في القيادة.

الحضور المصري:

الدكتورة منى القاضي رئيس المركز القومي لبحوث المياه وعضو مجلس إدارة المعهد الدولي للري والصرف التابع للبنك الدولي راست احدى الجلسات المهمة في المؤتمر من جلسات المؤتمر الثمانين واوضحت اهمية دور العلم والعلماء في نقل العلوم والمعرفة والمعلومات المائية لحل مشاكل المياه وقدمت ورقة عمل تكونت من ٥ عناصر تضمنت توضيح ايجاد عمل لمستقبل العلم والمياه والبيئة .

وعن دور المرأة في مجال الموارد المائية وايجاد قيادات نسائية للمشاركة في تنفيذ

أحدث نظرية لتعظيم الموارد المائية والاستفادة منها وهى الإدارة المتكاملة للمياه كان لمصر قيادتان نسائيتان كبيرتان وعلى مستوى العالم وهما الدكتورة فاطمة عبدالرحمن رئيس قطاع المياه الجوفية بوزارة الرى المصرية والدكتورة دلال النجار مدير معهد بحوث المساحة وقدمتا ورقة عمل مهمة وشاركت فى مناقشة مفتوحة عن دور المرأة فى العالم وكيفية ايجاد قيادة نسائيةمنها تتساوى مع الرجل فى قيادة مصر البشرية فى مجال المياه وتوزيعها وإدارتها بحسن استخدامها.

وطالبت الدكتورة فاطمة عبد الرحمن فى ورقتهاالبحثية من خلال تمثيلها للمرأة الإفريقية والشرق الاوسط بان تتم عمليات ايجاد القيادات بالتساوى ودون تفرقة بين قيادة الرجل والمرأة واعطائها الفرص المتزايدة لتاكيد القيادة ومنحها الثقة وحق التدريب والفن لمهمات علمية والمشاركة فى المؤتمرات.

وأوضحت العالمة المصرية الدكتورة دلال النجار لباقى ممثلات العنصر النسائى فى قرارات العالم ان المرأة فى مصر قائدة منذ فترة كبيرة وتشارك فى اتخاذ القرار السياسى فى جميع المجالات حتى إن ١٨٪ من قيادات مؤسسات الرى والمياه فى مصر من النساء، وأكدت إن مطالبة قيادات المرأة فى امريكا اللاتينية بضرورة عمل المرأة والاكتفاء للرجل بالاعمال المنزلية فى البيوت حتى عودة الزوجة، ما هو إلا اهدار لحق الرجل وحقوق الإنسانية للعنصر البشرى وطالبت بان يكون هناك نوع من التوازن بين توزيع الأدوار ودعمها ودعم الترابط المشترك بين المرأة والرجل فى البيت والعمل، وضربت الدكتورة فاطمة عبد الرحمن فى جلسة المرأة انها كمصرية سبقت نساء كثيرات فى العالم باحتلالها منصبا علميا رفيعا فى إحدى جامعات بريطانيا فى الستينيات عند مرافقتها لزوجها للحصول على درجة علمية منها.

د. راوية قنصوة

وطالبت دكتورة دلال النجار أن تبدأ أعمال التوعية التى تقودها المرأة فى العالم بالتدريب والتعليم فى جميع مراحل التعليم الاولى للحفاظ على نقطة المياه وتوضيح دور كل إنسان سواء كان رجلا او إمرأة أو طفلا.

الرؤية العربية:

عرضت الرؤية العربية المستقبلية للمياه فى القرن الجديد الدكتورة راوية قنصوة الخبيرة البارزة فى عالم المياه وعضو منظمة الاسكوا واحد ٢٠٠ شخصية علمية بارزة فى القرن العشرين على مستوى العالم.


د. دلال النجار

واجابت على ٢٨ تساؤلا حول الرؤية من مختلف خبراء وخبيرات المياه فى العالم فى الجلسة المهمة المخصصة لهذه الرؤية والتى حضرها لاهميتها القصوى رئيس المؤتمر الدكتور محمود أبو زيد رئيس المجلس العالمى للمياه ونائبه الدكتور على شادى والمدير التنفيذى للمجلس الدكتور جميل العلوى.

وشرحت خلال الرؤية المهمة خطة عمل لحل مشاكل الندرة والقحط فى المياه العربية ومدى الحفاظ على حقوق العرب فى المياه النظيفة ودعم مشروعاتهم المائية للتحلية.

لاهاى: أحمد نصر الدين



المصـدر : الأخبـار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ / ٢ / ٢٠٠٠

في اعلان لاهاي «٢٠٠٠»

المياه العذبة.. «التحدى».. العالمى القادم!

وزراء ١١٠ دول يتعهدون بالتعاون لمواجهة الازمة

« يتحدث العالم الآن عن قضية المياه العذبة وما يتهددها خلال الخمسين عاما القادمة.

كانت هذه هي القصة التي سيطرت على مناقشات الملتقى الدولي الثاني للمياه الذي انعقد في مدينة لاهاي بهولندا على مدى سبعة أيام من مارس ٢٠٠٠ اشترك فيها ١١٠ وزراء للمياه من دول العالم المختلفة ورؤساء دول سابقين أمثال الرئيس السوفيتي الاسبق جورباتشوف ورئيسي الفلبين وبتسوانا.

بالاضافة لمنظمات العالم الدولية على رأسها الأمم المتحدة التي ألقى ممثل منها نائبا عن كوفي عنان السكرتير العام كلمته، والبنك الدولي الذي وجه للمؤتمر رسالة بلسان رئيسه ولفنسون.. علاوة على الشخصيات العالمية أمثال الملكة نور الحسن الملكة الأم بالأردن والملكة بياتريك ملكة هولندا والأمير وليام الكسندر ولي العهد.. وآلاف الخبراء من ١٨٠ دولة. »



المصدر : الأخبار
التاريخ : ٢١ / ٢ / ٢٠٠٠

رسالة لاهاى:

كريمة السروجى

وقد انطلقت الدعوة لتوحيد وجهة النظر هذه من المجلس العالمى للمياه، ذلك الجهاز غير الحكومى. الذى يشرف برئاسة عالم مصرى وخبير دولى فى مجال المياه، وهو الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى منذ عام ١٩٩٦ . والذى يندرج تحته المؤسسات الفنية العالمية التى تعمل فى امور لها علاقة بالمياه.. وكانت المرة الأولى فى مارس ١٩٩٧ عندما عقد المجلس العالمى للمياه مؤتمر الاول فى مراكش تحت رعاية الملك الراحل الحسن ملك المغرب. والذى انطلقت من الدعوة الأولى لاعداد رؤية موحدة للمياه يمكن من خلالها التعامل مع مشكلة المياه بحكمة خلال القرن الجديد.. خاصة بعد ان ظهرت العديد من التحديات التى تقف حائلا أمام البشر الحصول على احتياجاتهم الكافية من المياه بسبب التلوث والاسراف والندرة والشح والفيضانات والاهدار وانعدام التمويل لتنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.

وبدا المجلس العالمى للمياه بقيادة الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى يخطط ويجهز لعمل عالمى لاعداد هذه الرؤية.

وفى لاهاى كان للموعد انطلقت شرارة الافتتاح للمؤتمر بكلمة رئيسية للدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى بصفته رئيسا للمجلس العالمى للمياه اكد فيها اهمية أن تتجمع دول العالم من شتى ارجاء المعمورة لتخرج من لاهاى فى مارس ٢٠٠٠ دعوة بانه من حق البشر خاصة الفقراء وبدون مقابل الحصول على نصيب عادل من المياه للشرب والاحتياجات اليومية.

جبهات معارضة

وكانت المفاجأة عندما ظهرت جبهات المعارضةعبرت عن نفسها بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية وهم جماعة ضد بناء السدود لفرض الاهتمام بالبعد الاجتماعى عند البناء واختيار الموقع والذين اعترضوا كلمة عليه رئيس المجلس العالمى للمياه بالوقوف عراة والقاء المنشورات والهتافات من اكثر من واحد فى قاعة المؤتمرات بمدينة الهيج. ورغم ذلك فقد استمرت مراسم الافتتاح واكتملت حلقات المؤتمر بنجاح باهر اكده اهتمام العالم بما طالب به المعترضون لتخرج الرؤية متضمنة اهمية مراعاتها البعد الاجتماعى فى بناء السدود أنه لابد من دراسة شاملة لموقع ومكان السد قبل البدء فى الانشاء. لتنتصر الديمقراطية.

وثانى المفاجآت التى ينطوى عليها هذا المؤتمر ايضا هو ان الحكومة الهولندية وجهت الدعوة لوزراء المياه فى كل الدول بانحاء العالم والذى استجاب للدعوة ١١٠ وزراء كان لشأن تجمعهم عقد مؤتمر لهم يضم هذا العدد الهائل لعرض وجهات نظر حكوماتهم وبرامجهم وخططهم المستقبلية للمياه.

بل تمثلت المساهمة الفعالة لهم فى المؤتمرات باصدار بيان ختامى حول تأمين المياه فى القرن ٢١. تم الاتفاق عليه يوم ٢٢ مارس واتفق على تسميته اعلان لاهاى ٢٠٠٠.. ويقول الدكتور محمود ابوزيد وزير الرى أن اعلان لاهاى يعنى الاعتراف العالمى من حكومات العالم بمشكلة المياه. وأنه حان الوقت لتكون الحكومات معنية بهذه المشكلة. حيث شعر العالم كله أن مشكلة المياه مشكلة العالم كله وليست مشكلة الدول النامية فقط فالندرة والشح واخطار المياه تحيط بالجميع ولابد من تضافر الجهود لمواجهة ٧ تحديات اوردها الاعلان وهى تلبية الاحتياجات الاساسية للبشر من المياه وادراك ان الوصول الى مايكفى المياه ضرورة ملحة وتأمين توفير الغذاء وزيادة عدالة تخصيص المياه لانتاج الطعام خاصة للفقراء والضعفاء.

ايضا انتصرت البيئة فى لاهاى حيث طالب الاعلان الوزارى بحماية نظام البيئة.. ولذه جاء تلبية لدعوة الملكة نور الحسين الملكة الام بالاردن. والتى راست جلسة المياه والبيئة باعتبارها الرئيس الشرفى للاتحاد العالمى للحفاظ على البيئة iucn مطالبة فى كلمتها بانقاذ العالم من مستقبل بيئى مظلم. وذلك بضمان عدم المساس بالانظمة البيئية على الكرة الارضية والحفاظ على مصادر المياه من التلوث. وتبنى نظام بيئى مستقبلى من خلال الادارة المتكاملة للمياه ومصادرها كما طالب الاعلان الوزارى بتطوير التعاون السلمى على الاحواض المائية المشتركة والتحكم فى المخاطر التى تنتج عن الفيضانات والجفاف وادراك قيمة المياه واحترامها عن طريق ادارة المياه بطريقة تعكس قيمتها الاقتصادية والثقافية لكل مستخدميها..

والاتجاه نحو تنمية خدمات المياه لتغطية تكاليف تقديمها وادارة المياه بحكمة.. بحيث تشمل الادارة مشاركة مستخدمى المياه من الاهالى مع التفريق بين استعاضة التكاليف الخاصة بتكلفة البنية الاساسية والمرافق وبين تسعير المياه كسلعة اقتصادية. وهى الدعوة التى اعلنها البنك الدولى بحجة الحفاظ على المياه.. وهى دعوى رفضها كل المشاركين فى المؤتمرات ورفضها الوزراء حيث اعتبر الجميع ان المياه سلعة اقتصادية اجتماعية يجب توفيرها بدون مقابل.

تعهد وزارى

ويقول ابوزيد: ان الوزراء تعهدوا فى اعلان لاهاى ٢٠٠٠ ان ما تم الاتفاق عليه فى الاعلان ماهو إلا جزء من عمل اكثر اتساعا ومرتبط بنطاق واسع من المبادرات على جميع المستويات.. وأنه لابد من المتابعة لتطوير مجرى التعاون لتحويل المبادىء المتفق عليها الى افعال ومشروعات لمواجهة تحديات المياه وتلافى حدوث نزاعات وحروب حولها.

وفى هذا المجال يقول ابوزيد أن المجلس العالمى للمياه قرر انشاء وحدةمتابعة للمجلس يكون مقرها السكرتيارية الدائمة بمرسيليا. وقد يكون لها فروع فى مناطق اخرى لتقديم تقارير بالجهود التى تبذل لتكون بمثابة وثائق موجودة فى الملتقى الثالث القادم الذى اتفق على ان ينعقد فى اليابان مارس ٢٠٠٣

بالاضافة الى انشاء الية تساهم بطريقة او باخرى فى مساعدة الدول النامية على توفير التمويل لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.. ايضا هناك ما قرره المجلس من حيث انشاء صندوق تنمية التحديث او بنك التنمية والاستثمار المائى وصندوق تنمية البحوث المائية لرفع قدرات الدول على التعرف والتعامل مع المشكلات والاحتياجات يمول من الدول القادرة والجهات الدولية المانحة.

ايضا جاء فى إعلان لاهاى ٢٠٠٠ مبدأ هام جدا لزيادة فعاليات التحكم فى التلوث أن مسبب التلوث يدفع وان يكون هناك تعويض للاضرار الناجمة عن النشاطات الخطرة على مصادر المياه.

ويقول الدكتور على شادى الخبير العالمى المصرى ونائب رئيس المجلس العالمى للمياه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢١ / ٢ / ٢٠٠٠



الملكة بياتريك

ان المرحلة القادمة ستشهد من خلال اتفاق الوزراء كيف تتحول الرؤية المستقبلية لمياه القرن ٢١ الى قرارات وبرامج تنفيذية بعد العودة للبلاد.

مؤكدا ان الرؤية الشاملة للمياه جاءت مترجمة لآمال والام الشعوب حيث أكدت على اهمية التعامل مع المياه ليس كسلعة اقتصادية فقط. وانما هى سلعة اقتصادية اجتماعية سياسية دينية.

وان تكون استخدامات المياه للزراعة هى الأساس لتوفير الغذاء للانسان.

نجاح المجلس العالمى للمياه

يقول الدكتور اسماعيل النجار المدير المالى للمجلس العالمى للمياه ان المجلس نجح فى تحقيق اشياء كثيرة فى المؤتمر الدولى الثانى للمياه بهولندا. اهمها تبادل الاراء فى مواضيع شتى فى مجال المياه والتعرف على النواحى الفنية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالمياه علاوة على توجيه انظار العالم لمشاكل العالم فى المياه. ومن اهدافه تعريف المواطنين ومستخدمى المياه وارباب الصناعات باهمية المياه واهمية الحفاظ عليها من المخلفات فى الصناعات التى تصرف لبعض الانهار.

ايضا فقد نجح المجلس العالمى للمياه ان يكون هناك نوع من العلاقات العامة والاتصال بين الدول وعلى جميع المستويات الشعبية والسياسية لتعريف العالم بالمشاكل التى تواجهها الدول النامية من ناحية المياه.. وجذب اراء الخبراء للعرض فى ملتقى واحد.

ومن المشاركين فى المؤتمر من اعضاء الوفد المصرى كان الدكتور ضياء الدين القوصى رئيس قطاع التوسع الافقى المشرف على مشروع توشكى الذى اوضح ان الرؤية المصرية لمياه القرن ٢١ جاءت ترجمة لما تؤكده القيادة السياسية دائما من حيث الرفض لمبدأ تسعير المياه. وان التعامل مع الميادين فى بلادنا دائما وابدا من خلال البعد الاجتماعى والأمن الغذائى وان التنمية الزراعية تأتى على راس الأنشطة المستخدم فيها المياه لتحقيق أهداف التنمية الشاملة والتى من اجلها نفذ المشروعات العملاقة فى توشكى وسيناء.

من الناحية العالمية

ويقول الدكتور جميل العلوى المدير التنفيذى للمجلس العالمى للمياه ان الرؤية العالمية لمياه القرن ٢١ من الناحية تؤكد على عمل خطة للامن الغذائى لتمكن الفقراء من الحصول على احتياجاتهم الاساسية. والتعاون الدولى من أجل الحصول على منح من القادرين لتنفيذ المشروعات التى تحقق الأمن الغذائى.

وأهمية استخدام الطاقات المتجددة خصوصا غير المكلفة لخلق تكنولوجيا جديدة فى مجال استخدام المياه.. والتعاون والمشاركة فى انشاء قاعدة معلومات دولية، ومقاومة التصحر وملوحة الاراضى والنحر.

وطالبت الرؤية بايجاد قوانين وقواعد خاصة بالمياه لاستخدام أقصى كمية وعدم اهدارها.. وتنظيم حملات اعلامية لنشر الوعى المائى على مستوى كل الشعور.. وخلق نظم لجمع المعلومات وتحليلها.. والتاكد ان المياه تصل للجميع وتكون نظيفة للفقراء بدون مقابل وتحسين نوعيها خصوصا على السواحل ودعم ابحاث المياه.

دور المرأة كقائدة

وكان للمرأة المصرية بصفة خاصة دور فى مناقشات المؤتمر الدولى للمياه بلاهاى. حيث قامت الدكتورة راوية قنصوة خبيرة منظمة «الاسكوا» بالأمم المتحدة بعرض الرؤية العربية لمياه القرن ٢١ شاملة كل الاقطار العربية ثم الدكتورة منى القاضى رئيس المركز القومى للبحوث المائية التى تم اختيارها ضمن خمسة علماء لادارة حلقة عن دور العلم والعلماء فى تطوير المياه. وقد قدمت ورقة عمل عن نقل المعلومات وتبسيط علوم المياه بين الاطراف المعنية بالمياه سواء على مستويات الحكومة او على مستوى المزارعين والعمال.

ايضا كانت هناك الدكتورة فاطمة عبدالرحمن رئيس قطاع المياه الجوفية والدكتورة دلال النجار مدير معهد البحوث الساحية والتى ادارت كل منهما حلقة خاصة حول دور المراة فى اتخاذ القرار لادارة المياه والمشاكل التى تقابلها المرأة فى مجال العمل بوجه عام.. ومبادىء مشاركتها كعضو هام فى المجتمع.

و.. الجمعيات الاهلية المصرية

وفى المؤتمر كان هناك تمثيل قوى الجمعيات المصرية غير الحكومية.. حيث شارك الدكتورعماد عدلى رئيس جمعية المكتب العربى للشباب والبيئة والمنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية.. الذى أكد ان الجمعيات الاهلية المصرية وغيرها كان لها موقف هام تجاه التعامل مع المياه على انها سلعة ذات ثمن.. وقد اصدرنا بيانا بالرفض لذالك مؤمنين ان المياه حق للبشر ومن الصعب الموافقة على اعطاء قيمة مالية للمياه وتحويلها لسلعة. موضحا ان هذا ليس موقف ضد القطاع الخاص الوطنى فى أى بلد. لكن ضد ان يتحكم فى المياه مجموعة قليلة من الشركات متعددة الجنسية لان التعامل مع المياه كسلعة يزيد الفجوة بين امكانية حصول الفقراء عليها وبين الغنى القادر مطالبين ان كان هناك ضرورة لاستعاضة اى تكاليف تكون فقط لتوفير حساب التكلفة بالنسبة للمرافق والبنية الاساسية دون التعرض للمياه كسلعة.. وكان التعاون بين دول حوض النيل مثالا طيبا داخل المؤتمر كأفضل نموذج التعاون بين دول الاحواض المشتركة. حيث تم



عقد جلسة خاصة حضرها ممثلو دول الحوض العشر. وكان بينهم من الوزراء الى جانب د.ابوزيد المهندس كمال على محمد وزير الرى السودانى والوزير الاثيوبى والوزير التنزانى.. ويقول المهندس عوف احمد عوف وكيل الرى المصرى بالسودان ان دول حوض النيل الازرق «مصر والسودان واثيوبيا» كانت لهم اكثر من جلسة للاتفاق على وثيقة التعاون الاستراتيجى التى تضم الدول الثلاثة. والتى تأتى فى الاطار الشامل لآلية التعاون التى تجمع بين دول حوض النيل كلها بصفة عامة.

وكانت اللقاءات بين وزراء الدول الثلاثة تعبر عن الاخوة والرغبة الشديدة فى التعاون التى ستترجم لمشروعات مشتركة فى المرحلة القريبة.. ويقول الدكتور صلاح عامر عضو اللجنة القانونية لمياه النيل ان مؤتمر لاهاى اظهر رغبة شديدة لدول الاحواض المشتركة لايجاد تنظيم جديد للتعاون السلمى بعيدا عن النزاعات وأن ايجاد اطار قانونى يحدد دور كل دولة هو ما يتم بحثه الآن.

ويضيف الدكتور مخلص ابوسعده الذى شارك فى المؤتمر ممثلا للصندوق الاجتماعى للتنمية اننا نقوم بتحديد المشاكل والمشرورعات التى يمكن للصندوق الدخول فيها للمساعدة فى التغلب على الفقر وتشغيل العمالة.

مجموعات عمل وزارية

ويضيف الدكتور بيومى عطية وكيل اول وزارة الرى رئيس قطاع التخطيط وعضو الوفد الرسمى المصرى ان الجلسات المغلقة لوزراء المياه كانت مسرحا لاوراق عمل هامة تحمل الخطوط والعريضة التى سيتم فى اطارها تنفيذ مشروعات تعظيم الاستفادة من مياه الانهار.

كما يقول الدكتور هشام قنديل مدير مركز المعلومات والتكنولوجيا بوزارة الرى وعضو الوفد الرسمى ان مصر شاركت فى مجموعة العمل الوزارية الخاصة بموارد الانهار المشتركة، وعرضت نموذج التعاون الناجح بين دول حوض النيل. وكانت هذه المجموعة ضمن ٨ مجموعات تم تقسيمها على مستوى الوفود الرسمية خلال المؤتمر الوزارى لتحديد محاور الرؤية المستقبلية لمياه العالم من حيث توفير الاحتياجات الأساسية من المياه وحماية البيئة وتوفير احتياجات الغذاء والتقاسم العادل للمياه المشتركة وادارة الازمات المائية ثم احترام المياه وإدارتها بحكمة واقتدار.

مجالس المزارعين

وفى مدينة روتردام بهولندا بدات اجتماعات المجلس الاستشارى المصرى الهولندى المشرف على مشروعات التعاون فى مجال الرى والصرف بين مصر وهولندا. وراسها الدكتور محمود ابوزيد وزير الرى ووزيرة المياه الهولندية.

ويقول المهندس يحيى عبدالعزيز مدير مشروع مجالس المياه ان هولندا بدات مؤخرا فى المساهمة الى جانب ماتسهم فيه لتمويل مشروعات تستهدف ايجاد نظم لمشاركة المزرعين فى ادارة وتشغيل مرافق الرى.

وقد بدأ هذا المشروع فى محافظتين بمصرها الشرقية وكفر الشيخ لتجربة مجالس ادارة تجمع مستخدمى المياه على المساقى والترع الفرعية وتدريبهم على ادارة المياه ويهدف حل مشاكل النزاع على الرى وتطوير نظمه وذلك فى اطار دعم هولندى يصل الى مليار و٣٠٦ ملايين جنيه.

مشيرا انه تمت الموافقة على مد التعاون الهولندى فى هذه المشروعات لمرحلة ثالثة حتى سنة ٢٠٠٤

اتحاد للمصريين

اما السفير المصرى فى لاهاى فقد كانت

كل احلامه انشاء اتحاد يجمع المصريين فى هولندا البالغ عددهم ٥٠ الفا يعملون فى شتى المجالات حيث انهم منتشرون على مستوى المدن الهولندية ويجد من الصعوبة جمعهم لحل المشاكل وتقديم الخدمات. وأن وجود اتحاد يمكن ان يسهم فى لم الشمل.



المصـدر : الـوفـد
التاريـخ : ٢ / ٤ / ٢٠٠٠
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مناقشة اتفاقية جديدة لتوزيع المياه بين دول حوض النيل فى مؤتمر «مايو»

كتب ـ ناصر فياض:

تشارك مصر فى المؤتمر الوزاري لدول حوض النيل، والذي يبدأ فى منتصف مايو المقبل بالخرطوم، ويحضره وزراء دول حوض النيل. يهدف الاجتماع إلي مناقشة إطار قانوني للتعاون بين دول الحوض. اكد الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والري ورئيس وفد مصر فى المؤتمر، إقرار عدد من الاتفاقيات المشتركة، والتى سبق مناقشتها، ومن بينها اتفاقية مياه شاملة تضمن توزيع حصص المياه بين دول الحوض طبقاً لاعتبارات المساحة والسكان والرقعة الزراعية بكل دولة:

كما يناقش المؤتمر اقتراحاً بإنشاء الية جديدة بين الدول للتحكم فى المشروعات المشتركة، وتنسيق العمل وإعداد الدراسات اللازمة فى إطار ما تم الاتفاق عليه من قبل. واضاف ان مجلس الوزراء لدول حوض النيل يشهد مرحلة جديدة من تعاون الدول الأعضاء دون اى اعتراض.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢/٤/٢٠٠٠

أين الرؤية العربية المستقبلية للمياه؟

بقلم الدكتور
محمد نصر الدين علام

شرحنا فى مقال سابق ابعاد ازمة المياه العربية واسبابها وتباين خصائصها من منطقة لاخرى فى العالم العربى من ندرة وسوء استخدام وتدهور بيئى، إلى مخاطر خارجية وداخلية تهدد مواردنا المائية بل وبعض النظم السياسية العربية. وازمة المياه العربية أزمة حقيقية وذات خطورة كبيرة وستؤثر على مستقبل هذه الامة ما لم يتم اخذ خطوات فعالة نحو مواجهتها من خلال سياسات رشيدة لتنمية واستغلال الموارد المائية المحدودة، ومن خلال تكتل عربى فعال لمواجهة المخاطر الخارجية والداخلية.

ولذلك كان ضروريا ان تكون هناك روية عزبية للمياه تعكس امال هذه الامة فى مستقبل افضل وتضع الأسس والمحاور الرئيسية لتحقيق ذلك. وبالفعل اجتمع ممثلو ١٥ دولة عربية فى مرسيليا بفرنسا فى اغسطس الماضى وتم وضع مسودة لهذه الرؤية، وفى عدة اجتماعات لاحقة تم تطويرها، ثم تم تفصيلها وتحليلها فى تقرير تم عرضه فى نهاية الاسبوع قبل الماضى مع الرؤى الاقليمية الاخرى فى الملتقى العالمى الثانى للمياه فى لاهى بهولندا.

وجدير بالذكر ان هذه الرؤية العربية لم تكن وليدة الوعى العربى بأزمته المائية، بل جاءت فى مخاض اعداد رؤية عالمية للمياه تقودها الدول الكبرى ومنظمات الامم المتحدة والبنك الدولى. وبالرغم من أن هذه الرؤية لم تاخذ حظها من المناقشة والتحليل الكافيين سواء على المستوى المحلى او الاقليمى، الا انها تمثل مجهودا طيبا لكل من ساهم فيها لما تمثله من محاولة رائدة للتعامل مع ازمتنا المائية فى اصعب الاوقات التى يمر بها عالمنا العربى المعاصر.

●●●

والرؤية العربية للمياه شملت ثلاثة ابعاد رئيسية وهى البعد العالمى والبعد الاقليمى والبعد القومى «على مستوى الدولة الواحدة».

وبالنسبة للبعد العالمى، إعتمدت الرؤية على عدة امال وتوقعات تشمل مايلى:-

● الاتفاق على اليات لتحقيق الأمن الغذائى من خلال تجارة دولية توفر الغذاء باسعار مناسبة لاقتصاديات الدول الفقيرة.

● تيسير اجراءات التمويل الدولى لمشاريع التنمية، وتوفير القروض والمعونات المالية اللازمة للتنمية للدول الفقرية والنامية.

● التوصل إلى اتفاقيات دولية حول الموارد المائية المشتركة واليات لحل الخلافات حول هذه الموارد تشمل منع التمويل الدولى لاى مشاريع تساهم فى تعميق هذه الخلافات.

● التوصل الى استخدامات امنة للهندسة الوراثية لتوفير الغذاء، والتوسع فى استخدمات الطاقات المتجددة، والعمل على التوصل إلى تقنيات حديثة ورخيصة لتنمية الموارد الحالية وتعظيم الاستخدامات.

اما على المستوى الاقليمى «العربى» فقد حثت الرؤية العربية على تحقيق عدة اهداف اهمها:-

● زيادة التعاون فى مجال الامن الغذائى وفى مجال تبادل البيانات والمعلومات، وتعزيز دور المنظمات الاقليمية.

● التوصل الى اليات لمكافحة التصحر وتملح وتاكل الاراضى الزراعية والحماية من الفيضانات، والتعاون فى مجال التقنيات قليلة التكاليف للحصاد المائى والتحلية واستغلال المخزون الجوفى العميق وغيرها من التقنيات المائية.

● تسخير منهج الادارة المتكاملة لتنمية الاحواض المائية المشتركة بما يعود بالنفع على جميع دول الحوض الواحد.

● اعداد استراتيجيات مائية وبيئية وللأمن الغذائى على المستوى العربى، وعلى مستوى التجمعات الاقليمية العربية.

واخيرا على مستوى الدولة الواحدة، حثت الرؤية على ضرورة اتخاذ العديد من الاجراءات اهمها:-

● تطوير السياسات المائية والنظم المؤسسية والتشريعية لادارة المياه، والتنسيق بين القطاعات المختلفة فى استغلال الموارد المائية المتاحة وزيادة الجهود فى مجال ترشيد استخدامات المياه.

● تطوير نظم جمع وتحليل ونشر البيانات المائية، وتطوير برامج الابحاث والتدريب فى قطاع المياه.

● زيادة مشاركة مستخدمى المياه وخاصة المزراعين والمراة والشباب فى ادارة المياه، ونقل مسئوليات ادارة المياه الى المحليات، وتوفير مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحى للفقراء، ورفع مستوى الوعى البيئى والمائى بين المواطنين.

● الموازنة بين الأمن الغذائى والامن المائى، والعمل على تقليل الفواقد المائية والاستخدام الامثل للمياه، والمحافظة على البيئة وعلى الحياة الطبيعية وخاصة فى المناطق الساحلية.

●مشاركة المواطنين فى تكاليف خدمات المياه لتوفير التمويل اللازم لاستدامة هذه الخدمات ولزيادة كفاءة الاستخدامات

●●●

ولنا على هذه الرؤية عدة ملاحظات رئيسية بعضها ايجابى والاخر سلبى.

اولا بالنسبة للبعد العالمى، نجد ان الرؤية تعكس تفهما واضحا للنظام العالمى الجديد من محاولة الدول الكبرى السيطرة على المقادير العالمية من تجارة وتكنولوجيا وتدفق رؤوس الاموال، ولكن هناك افراط فى عقد امال غير واقعية على هذه الدول، فليس من المعقول التصور بأن هذه الدول ستقوم بتطوير وتطويع التكنولوجيا لخدمة اقتصاد الدول الفقيرة والنامية، او أن تقوم بتوفير الغذاء باسعار تناسب الفقراء، أو أن تقوم بتوفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية فى الدول الفقيرة.

وهناك اغفال واضح لبعض الابعاد الدولية الهامة والتى يتحرك من خلالها العالم العربى وتقدم دعماً مباشراً له ولقضاياه، مثل البعد الاسلامى والبعد الافريقى ودول عدم الانحياز.

اما من حيث البعد العربى، فبالرغم من ان هذه الرؤية بها عدة توصيات هامة لزيادة التعاون العربى فى حل مشاكله المائية إلا انها تغفل اهم القضايا العربية، وقد يكون ذلك نتيجة لحالة الانقسام العربى الذى نعيشه حالياً، أو لكى تتسق هذه



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦ / ٤ / ٢٠٠٠

الرؤية مع الرؤية العالمية للمياه.

ليس في هذه الرؤية موقف عربي صريح من قضية النزاع التركي - السوري - العراقي حول دجلة والفرات، أو من اسرائيل التي تستولي على المياه العربية في الجولان وجنوب لبنان وفلسطين، أو مع مصر والسودان في مباحثاتهما مع دول حوض النيل.

وأين الرؤية العربية من الضعف الشديد للتجارة البينية العربية والتعريفات الجمركية حتى على المنتجات الزراعية والمواد الغذائية العربية.

وأين الرؤية العربية من السوق العربية المشتركة التي ستساهم في حل مشكلة الغذاء العربي، وبالتالي في حل مشكلة التباين الكبيرة في الموارد المائية وغير المائية بين الدول العربية.

وأين تشجيع الاستثمارات العربية في مجالات تنمية الموارد المائية والمشاريع الزراعية.

وأين المنح والقروض والمعونات من الدول العربية الغنية إلى الأخرى الفقيرة، وهي قائمة بالفعل وقد تحتاج إلى ايجاد آلية لتنظيمها والتوسع فيها.

●●●

اما على مستوى البعد القومي، فإن الرؤية جيدة وطموحة ولمست معظم قضايا ادارة المياه من سوء استخدام وعدم الوعي بالقضايا المائية والهيمنة الحكومية على الخدمات المائية وعدم وجود سياسات واستراتيجيات واضحة. ومن الايجابيات الاخرى ان هذه الرؤية عكست الرفض العربي لمبدأ تسعير المياه واستبدلته بما يسمى بالمشاركة في تكاليف الخدمات وبما يتناسب مع الخلفية الثقافية والاجتماعية للعالم العربي، ولكن نرى انه هناك اغفالاً لمحور تنمية الموارد المائية وتعزيزها وقد يعود ذلك إلى فرضية ان هذا المحور قائم بالفعل ولا يحتاج إلى تطوير او تحسين.

واخيرا نأتي إلى السؤال الهام والحيوي حول جدوى هذه الرؤية في حل الازمة المائية العربية، وسنحاول الاجابة على هذا السؤال الهام من خلال عرض بعض سيناريوهات لمستقبل الوضع المائي العربي في عام ٢٠٢٥م تأخذ في الاعتبار معظم المحاور التي تعرضنا لها وذلك في مقال قادم بإذن الله.

●● كاتب المقال: استاذ هندسة الري والصرف بكلية هندسة القاهرة.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٤/٢٠٠٠

أول قانون لتنظيم استغلال الموارد المائية في اليمن

معدل حصة الفرد اليمني في المياه يقل بحوالي عشر مرات عن حصة المواطن العربي

صنعاء: عادل السعيد

وافقت الحكومة اليمنية اخيراً على مشروع قانون الموارد المائية، والذي يعد الأول من نوعه في تحديد مستوى تدخل الدولة لتنظيم استخدامات المياه، ويهدف اجمالاً الى ايجاد خطة مائية سنوية على مستوى البلاد.

وتعول الجهات المختصة على هذا القانون كثيراً بما تضمنه من ضوابط صارمة في التعاطي مع مصادر المياه، في وضع حد لحالة الاستنزاف الذي تتعرض له مصادر المياه بصورة عشوائية. وقد اتسعت الفجوة بين المتاح والمطلوب من المياه بشكل مطرد، وهي تقدر باكثر من 750 مليون متر مكعب سنوياً في الوقت الراهن، وتقدر بنحو 1,5 مليار متر مكعب بحلول عام 2010 في حال استمرار الاستغلال الجائر لموارد المياه حالياً.

وحسب جمال محمد عبده، رئيس الهيئة العامة للموارد المائية فان اليمن بحكم موقعه الجغرافي، يقع في اسفل سلم الدول المصنفة تحت خط الفقر المائي، حيث لا تتجاوز حصة الفرد اليمني 130 متراً مكعباً من المياه سنوياً، في حين تصل حصة الفرد في الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى 1250 مترا مكعبا، وفي العالم الى 7500 متر مكعب، كما ان خط الفقر المائي محدد بالف متر مكعب عالمياً.

واوضح رئيس هيئة الموارد المائية، ان العقدين الأخيرين من القرن الماضي شهدا استنزافاً حاداً لمصادر المياه في ظل غياب التشريعات والضوابط التي تحدد اوجه التعامل مع هذه المصادر، مشيراً الى ان النمو السكاني المطرد والهجرة الداخلية من الارياف صوب المدن، الى جانب وجود تكنولوجيا متقدمة في مجال حفر الآبار، كل ذلك ساعد على استخراج كميات هائلة من المياه الجوفية لمواجهة الطلب المتزايد على المياه، خاصة ان 60 في المائة من المياه المستخرجة تذهب لزراعة القات، ووصل عدد الآبار التي حفرت خلال هذه الفترة الى 5000 بئر مما ادى لهبوط حاد في مخزونات المياه الجوفية، خاصة في حوض العاصمة صنعاء حيث قدرت الفجوة بنحو 187 مليون متر مكعب العام الحالي، ويمكن ان تصل الى 351 مليون متر مكعب عام 2001، وفي ذلك اشارة الى ان صنعاء مهددة بالعطش في غضون اقل من عقدين ما لم تتخذ التدابير اللازمة.

وأشار جمال عبده الى ان اعداد قانون الموارد المائية مر بعدة مراحل وتمت فيه الاستفادة من تجارب وقوانين عدد من الدول العربية في هذا الاطار، مشيراً الى ان تدخل الدولة بوضع يدها على مصادر المياه ياتي من منطلق ان الماء ملكية عامة وان للدولة الحق في توجيه وتنظيم استغلاله بما يحقق المصلحة العامة، كما ان الضوابط التي نص عليها القانون تشمل تحديد مناطق حظر وحماية يمنع فيها استخدام المياه الا في اغراض محددة، الى جانب جواز نقل المياه من منطقة الى اخرى، ووضع خطط مائية على مستوى الاحواض والمناطق النائية وتحديد اولويات الاستخدام بحسب الأهمية الحيوية والاقتصادية.

وتوقع رئيس هيئة الموارد المائية ان لا يجد القانون قبولاً من عامة الناس باعتباره شيئاً جديداً يتعارض مع حقوقهم، الأمر الذي يتطلب تكثيف حملات اعلامية لايجاد وعي بخطورة الوضع المائي وضرورة تنظيم استغلال المصادر، عبر ندوات ولقاءات على مستوى المؤسسات التعليمية وممثلي التجمعات السكانية.

قمة جنيف تغوص فى مياه طبرية «(١)»

سفير

محمود شكرى

لاأستطيع ان انكر ان ظروف الدعوة إلى عقد قمة جنيف كانت توحى بعكس النتائج التى توصلت إليها فى مقالى السابق. بتاريخ ٢٧ مارس، والذى قدمته للطبع قبل قمة الأسد - كلينتون باربعة ايام، وقلت اننى لاأشك للحظة ان اهم الموضوعات التى ستطرح على قمة جنيف هى الربط بين الانسحاب إلى حدود ٤ يونيو ٦٧، والحفاظ على الأوضاع المائية الراهنة لإسرائيل فى بحيرة طبرية ومياه الجولان، وان هذه ستكون نقطة الفصل فى القول.. ولعلى لا اتجاوز الواقع إذا ماقررت أن هذا الشعور بالتفاؤل الحذر كان يسيطر على تفكير الكثيرين من كبار السياسيين والمحللين السياسيين.

فظروف الدعوة إلى هذا الاجتماع - والذى تم بمبادرة من الرئيس كلينتون قبل الاجتماع بستة ايام وفى نهاية رحلته إلى اسيا وبدون تخطيط مسبق لعقد هذا اللقاء، فضلا عن ظروف التوتر التى كانت تسود المنطقة عقب الضربة الجوية الإسرائيلية للبنية التحتية اللبنانية، علاوة على أن هذا التحرك قد جاء عقب العديد من اللقاءات والاتصالات من قادة الدول العربية، وأهمها اتصالات الرئيس مبارك مع الرئيس الأسد وزيارته للبنان، ولقاءاته مع القادة الإسرائيليين واتصالاته مع الجانب الأمريكى لتوضيح الموقف ومنظوره لاسلوب المعالجة، ثم الزيارات التى قام بها اللورد مايكل ليفى مبعوث تونى بلير رئيس الوزراء البريطانى والصديق المقرب من إيهود باراك لسوريا، ثم زيارات الأمير بندر بن سلطان السفير السعودى فى واشنطن إلى سوريا عدة مرات، وأخيرا زيارة الأمير عبدالله ولى العهد السعودى لسوريا ولبنان، وهذا علاوة على العديد من الاتصالات الهاتفية التى تمت بين الرئيس كلينتون والرئيس الأسد، ومادلين أولبرايت وفاروق الشرع، اضافة إلى أن تحرك الرئيس الأسد للقاء الرئيس كلينتون فى جنيف - مقر اللقاءات الجوهرية السورية - الأمريكية - كان فى ذاته دليلا قويا على انه قد جد فى الأمور جديد يوحى باحتمال «خلخلة» الموقف من جموده، واحتواء احتمالات التوتر الذى قد فجره الموقف الإسرائيلى من لبنان، وأعاد هذا الوضع ذاكرتى إلى ١٦ نوفمبر ١٩٥٣ عندما عين الرئيس دوايت ايزنهاور ممثلا خاصا له هو إريك جونستون رجل الأعمال ومرشح الحزب الجمهورى لرئاسة الجمهورية فى وقت ما - لاحتواء الخلافات التى تفجرت بين إسرائيل والدول العربية بشأن المياه، وعهد إليه بمهمة التوسط بين أطراف النزاع فى موضوع توزيع مياه حوض البحر الميت - مياه نهرى الأردن واليرموك - ومياه نهر الليطانى والذى اسقط من جدول أعماله فى وقت لاحق، وانتهى جونستون من صياغة مشروعه الذى سمى باسمه فى أكتوبر ١٩٥٥ وإن كانت الدول العربية لم توافق عليه. وماقصدته أننى قد تصورت أن الفترة مابين توقف محادثات شبردذتاون ودعوة الرئيس كلينتون الرئيس الأسد للقائه فى جنيف فى ١٦ مارس ٩٦ قد افرزت صيغة للاتفاق بين إسرائيل وسوريا بصورة تحقق مطالب الطرفين، فى نزاع مصيرى بالنسبة لكليهما ألا وهو موضوع اقتسام المياه فى هضبة الجولان ونهر الاردن وبحيرة طبرية.. وهو مايعتبر فى ذاته انجازا، ولعلى لااتجاوز الواقع إذا مااوضحت أن المتتبع للمسار السورى - الإسرائيلى قد وقر فى ضميره - مثلما يقرر القضاء - أن لب المشكلة بين سوريا وإسرائيل تتمحور - بل تتمركز - فى مسألة المياه، ولا أزعم أن هذا الوضع هو وليد الظروف الراهنة فحسب، بل هى ترجع إلى ماقبل إنشاء دولة إسرائيل وقبل تفكك بلاد الشام فى تاريخها السابق، فقد حدد تيودور هرتزل فى ١٨٩٧ - فى تصريح له عقب مؤتمر بال - أن حدود الدولة اليهودية يجب أن تبدأ من شمالها بنهر الليطانى، كما أكد حاييم وايزمان عام ١٩١٩ إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا ضرورة سيطرة الدولة اليهودية على نهر الليطانى ضمن مسافة تبلغ ٢٥ ميلا فوق المنحنى أكثر من هذا فإن سلطتى الانتداب الفرنسية فى سوريا والبريطانية فى فلسطين فرضتا خط الحدود الدولية بين البلدين عام ١٩٢٣ ليأتى متعرجا بصورة غير طبيعية، وذلك بهدف ضم نهر الأردن ومصب نهر اليرموك وبحيرة طبرية وبحيرة الحولة إلى فلسطين التى كان الصهاينة يستعدون لتسلمها من بريطانيا على يد هربرت صموئيل - وهو يهودى صهيونى - وهو المندوب السامى البريطانى انذاك، وقد نتج عن هذا الترسيم للحدود بين سوريا وفلسطين تمزيق ٢٢ قرية من قضاء صفد وتشتيت العائلات بين البلدين ولتلافى سلبياته وقعت اتفاقية حسن جوار عام ١٩٢٦ لتعديل هذا الوضع، واعترفت لسوريا بوضع الدولة الشاطئة على نهر الأردن، وبأن لها حقوق الوصول للمياه للرى والملاحة وصيد الأسماك، كما واعطت لسوريا حق مد السكك الحديدية إلى جنوب بحيرة طبرية وإقامة رصيف خاص بها فى مدينة سمخ، ولم تنقطع الخلافات الإسرائيلية - العربية - وبالذات السورية واللبنانية - فقد كانت مساعى إسرائيل تهدف إلى تحويل مياه نهر الاردن لصالحها، الأمر الذى دعا الرئيس جمال عبدالناصر لطلب عقد قمة عربية فى ١٧ يناير ١٩٦٤ لمنع إسرائيل من تنفيذ مخططها لتحويل مياه نهر الأردن واتخاذ الإجراءات المضادة لذلك، وقد قررت القمة العربية تشكيل هيئة لوادى الاردن مهمتها تحويل نهر الاردن لصالح الدول العربية، وتعهد المجتمعون بتمويل هذا المشروع، وشكلت قيادة عربية برئاسة رئيس الأركان المصرى لحماية هذا المشروع. وجدير بالذكر أن إسرائيل قد اجهضت عسكريا هذا المشروع، لقد ضربت فى ١٩٦٥ الجرافات السورية - بتحرك عسكرى - ومنعتها من شق مجرى قناة التحويل من بانياس إلى اليرموك اضافة إلى ماتقدم فإن اطماع إسرائيل فى مياه الليطانى قد تحققت بعد الاجتياح الإسرائيلى للبنان عام ١٩٧٨ وقيامها بتحويل مياه النهر إلى سهل الحولة عبر نفق داخلى تحت الارض يمتد أسفل الخردلى تحت بلدة دير ميماس بطول ١٧ كيلومترا، وتمت عملية الحفر بصورة سرية وبعيدا عن الانظار. من هنا فإنه ليس بمستغرب أن تعلن إسرائيل أن حدودها تمتد من النيل إلى الفرات، ولاأتصور أن المخطط الإسرائيلى كان أو مازال يهدف من وراء هذا الطرح الاستيلاء على هذه الاراضى الشاسعة، وإنما التفسير المنطقى والاستراتيجى له هو أنه يهدف للاستيلاء على المياه العربية فى المنطقة الواقعة من النيل إلى الفرات لتدعم الوجود اليهودى فى أرض فلسطين القاحلة، ودعم إسرائيل لاستقبال وإعاشة مهجريها فى الشتات، والذى ارتفع - وفقا لما ورد فى كتاب "المياه والسلام" لاليشع كالى من ربع مليون يهودى سنة ١٩٢٣ إلى نصف مليون يهودى عام ١٩٣٩، الأمر الذى استوجب قيام إسرائيل والصهيونية من ورائها بالضغط لفرض مشاريع سميت بالتسوية المائية لتقنين استلاب إسرائيل للمياه العربية بدءا من مشروع ايونيدس ثم والتركلاى لاودميلك - الذى أوفدته وزارة الزراعة الأمريكية بذريعة انه خبير فى حماية التربة وخرج فى عام ١٩٤٤ بكتاب ارض الميعاد الذى



أوصى بنقل فائض مياه حوض الاردن ومقداره مليار متر مكعب من المياه إلى النقب ثم مشروع هيس فمشروع مكدونالد إلى مشروع بونجر ومنها إلى مشروع بيكر وهيرزا ثم مشروع جونستون والذى يعتبره الإسرائيليون أكثر المشاريع توازنا - إذ سيعطى لسوريا ٤٥٠ مليون متر مكعب من المياه ويعطى إسرائيل ٣٩٤ مليون متر مكعب من المياه - ثم المشروع العربى الذى تبنته اللجنة الفنية لجامعة الدول العربية عام ١٩٦٠ والذى لم يتحرك من موقعه، وأخيرا مشروع اليشع كالى الخاص بترعة السلام التى تغذى النقب من مياه نهر النيل.

أعود مرة أخرى إلى قمة كلينتون - الأسد الاخيرة فى جنيف، لاوضح من جديد أن الصورة كانت واضحة أمام متابعى المسار السورى - الإسرائيلى أن محادثات شبردزتاون قد توقفت بعدما تأكدت سوريا أن مماطلات الجانب الإسرائيلى فى تفعيل لجنة الحدود هدفها عدم موافقة إسرائيل على منح سوريا صفة الدولة المتشاطئة على نهر الاردن وبحيرة طبرية حتى تمنعها من حق الحصول على حصتها من المياه فى هذين المصدرين المائيين المهمين فضلا عن هذا فإن إسرائيل قد بدأت فى استخدام أسلوب المراوغة والمماحكة التفاوضية بهدف افشال المحادثات او ممارسة الضغط غير المنطقى على سوريا فى المسائل الأمنية، والاجرائية بهدف تحويل الانظار عن الهدف الحقيقى لإسرائيل، الا وهو الحيلولة دون مطالبة سوريا بحقوق الدولة المتشاطئة أو بحقوق الدولة السيادية فى مياهها - كمجرى نهرى أو مصب أومنبع، وبدأت إسرائيل بإثارة قضايا يعلم الكافة والخاصة أنها ليست جوهرية ومنها على سبيل المثال اشتراط الوجود الإسرائيلى فى نقاط الانذار المبكر داخل الاراضى السورية، او باشتراط اقامة علاقات طبيعية ودبلوماسية بين البلدين فور التوقيع على اتفاقية السلام ورفض الطرح السورى الذى يربط مابين التطبيع والانسحاب الكامل لإسرائيل من الاراضى السورية المحتلة بعد ٤ يونيو ١٩٦٧، ثم إثارة قضية أن مواقع تمركز القوات فى ٤ يونيو ١٩٦٧ لاتصلح كأساس لترسيم الحدود بين البلدين لعدم وجود معايير تقطع بدقة التحديد - رغما عن أن احد كبار المسئولين السوريين قد صرح لى فى أثناء زيارتى لسوريا فى فبراير الماضى بأن لديهم براهين قاطعة ومن تقارير رسمية من القوات الدولية وغيرها بأماكن وجود القوات السورية فى هذا التاريخ.

من هنا فإن الطرح الأمريكى على الرئيس الأسد فى جنيف والذى يحمل وجهة نظر إيهود باراك، بإصرار الاخير على منع سوريا من أن يكون لها صفة الدولة المتشاطئة على بحيرة طبرية ونهر الاردن، هو طرح مرفوض من جانب سوريا ولايمكن للرئيس الاسد أن يقبله بصورته تلك.... فالرئيس الاسد - كما أوضح الرئيس حسنى مبارك - لايمكنه أن يتنازل عن سيادة سوريا على شبر من أراضيها أو على أى حق من حقوقها؛ لأن مايفعله الرئيس الاسد سوف يحاكمه عليه مواطنوه فى الوقت الراهن والاجيال القادمة فى المستقبل، فالجولان بدون ماء سوف تصبح أرضا جرداء، ومنطقة الحوران جنة المستقبل سوف تظل متعطشة للمياه لتحيى الشام ثم ماذا بعد جنيف..؟



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ / ٤ / ٢٠٠٠

تنفيذا لقرارات الجامعة العربية:

مسقط ترفض استضافة مفاوضات المياه متعددة الأطراف

مسقط ـ ا.ف.ب: اعلنت سلطنة عمان امس انها لن تستضيف المفاوضات المتعددة الاطراف حول المياه فى الشرق الأوسط التى كان مقررا عقدها يوم الثلاثاء المقبل، وذلك تنفيذا لقرارات جامعة الدول العربية بعدم استئناف هذه المفاوضات. وقال مصدر مسئول فى وزارة الخارجية العمانية إن بلاده لم توجه أى دعوات للدول الاعضاء فى مجموعة عمل موارد المياه المنبثقة عن المحادثات المتعددة الأطراف لعملية السلام فى الشرق الاوسط ومن بينها إسرائيل لعقد هذا الاجتماع فى مسقط. وأكد المسئول العمانى ان بلاده ملتزمة بقرارات مجلس الجامعة العربية حول عملية السلام فى الشرق الأوسط فى اجتماعها الأخير ببيروت والذى دعا الدول العربية التى تقيم علاقات مع إسرائيل إلى إعادة النظر فى هذه العلاقة بعد العدوان الإسرائيلى على لبنان، كما دعا الدول التى تشارك فى مفاوضات السلام المتعددة الاطراف إلى إعادة النظر فى مشاركتها حتى يتحقق تقدم ملموس على كل المسارات التفاوضية.



مسقط تلغى اجتماع المياه في المفاوضات متعددة الأطراف

مسقط ـ رويتر:

قررت سلطنة عمان الغاء الاجتماع الخاص ببحث مصادر المياه فى اطار المفاوضات متعددة الاطراف بين العرب واسرائيل، والذى كان مقررا عقده فى مسقط يوم ١١ ابريل الحالى. واوضح مسئول بوزارة الخارجية العمانية ان بلاده قررت عدم المضى قدما فى عقد هذا اللقاء بسبب الجمود الحالى الذى يخيم على المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية.

واضاف المسئول العمانى فى تصريح لوكالة رويتر ان بلاده لن تتخذ اية اجراءات فى هذا الصدد إلا بعد ان تبلغها الجامعة العربية بأن عملية السلام بدات تتحرك فى المسار الصحيح. المعروف ان عمان تستضيف مركز بحوث تحلية المياه الذى تم اقامته هناك بموجب الاجراءات التى تم الاتفاق عليها فى محادثات السلام متعددة الاطراف بين العرب واسرائيل.



الأمريكيون يسعون للسيطرة على مياهنا ثم بيعها لنا!

■ الشركات الأمريكية تستعد للحصول على ١٨٠ مليار دولار سنويا من بيع المياه

■ غياب الرؤية العربية المشتركة قبل وأثناء المنتدى

لم يكن منتدى المياه العالمي الذى انعقد فى هولندا مجرد منتدى للحوار والنقاش، إنما كان مؤتمرا خطيرا لانتزاع توصيات تمكن الأمريكيين من السيطرة على مياه دول العالم الثالث والمتاجرة فيها.

فقد حصلوا على اعتراف من دول العالم، بأن الماء الذى هو هبة الله للبشرية، سيعرض فى البورصة مثله مثل أى منتج يكسبون من ورائه المليارات .يريد الخبراء والساسة الأمريكيون تحويل الماء إلى سلعة وفتح الطريق أمام الشركات الأمريكية العملاقة والشركات متعددة الجنسيات للاستثمار فى هذا المجال الإنسانى.

والأمريكيون ينظرون إلى المياه نظرة اقتصادية لخدمة الاقتصاد الأمريكى فى إطار العولمة التى تهدف إلى امركة العالم وفرض الهيمنة الأمريكية على كل المجالات.

ويرى الأمريكيون أن الاستثمار فى مجال النفط والغاز يواجه منافسة قوية من الشركات الأوروبية والآسيوية، لذا فهم يريدون أن يفتحوا مجالات جديدة للاستيلاء على أموال العالم فكانت صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات واستغلال شبكة الإنترنت فى تشغيل الاستثمارات الأمريكية والهيمنة على هذه السوق الجديدة.

ولم يكتفوا بمئات المليارات التى تضخ فى خزانة وجيوب الأمريكيين فراحوا يبحثون عن شىء جديد يتاجرون فيه، فوقعت أعينهم على الماء كى يربحوا منه.

وهذا الهدف اتفق عليه السياسيون عندهم وأصحاب الشركات التى تعمل فى مشروعات المياه فالساسة يريدون أن يستخدموا المياه كسلاح لا يقل تأثيرا عن الأسلحة الاستراتيجية. فبه يمكن ممارسة الضغوط على الحكومات خاصة فى العالم الثالث وتحديدا العالم الإسلامى، حيث تعتمد هذه الدول على أنهار تنبع من خارجها وفى معظمها توجد خصومات بين دول المنبع ودول المصب.

وكذلك رجال الأعمال من أصحاب الشركات الأمريكية العملاقة يريدون أن تمتد استثماراتهم إلى ما وراء الحدود ومضاعفة عوائدهم الاقتصادية.

حتى وقت قريب لم يكن الأمريكيون مهتمين بالمياه بهذا القدر، إلا أن بعض المؤسسات الخاضعة للسلطة الأمريكية مثل البنك الدولى كانت تقدم قروضا لبعض المشروعات المائية على نطاق ضيق، ولكن مع بروز المياه كعنصر مهم فى الخصومات والصراعات، خاصة فى العالم العربى ودخول إسرائيل طرفا فيها بدأ الأمريكيون يولون الموضوع أهمية خاصة لتطويق وتكبيل الدول العربية لصالح إسرائيل. ولكن نظرا لأن إدارة المياه فى كل الدول العربية تتم من خلال الحكومات المركزية لم يكن سهلا أمام الساسة الأمريكيين أن يكون لهم دور فى التدخل فى تحديد السياسات المائية لدول المنطقة. ومن هنا بدأ الأمريكيون يطرحون فكرة إلغاء الإدارة الحكومية تماما وإسناد إدارة الموارد المائية للقطاع الخاص. ولأن هذا القطاع باحث عن الربح وليس على استعداد للتبرع أو الانفاق على هذا الحق الإنسانى كان لابد أن تكون هناك إغراءات. وهنا يطرح البنك الدولى التسعير الكامل للمياه واستعادة كل التكلفة من المستخدمين، وهم المزارعون والمواطنون وأصحاب المصانع.

وللأسف فإن ممثلى حكومات العالم الثالث يوافقون على هذا الطرح اللا إنسانى، لأنه سيخفف عنهم العبء المالى الذى يخصص للمشروعات المائية، ورغم أن البعض - أثناء المنتدى - حاول أن يبدى حرصه على حقوق الفقراء فإنهم جميعا وافقوا على التسعير الكامل للمياه.

الأمريكيون يستندون فى تحقيق أهدافهم إلى فشل الإدارة الحكومية فى الإشراف على توفير المياه ويشوهون كل التجارب الموجودة فى العالم ويتعمدون إظهار الفشل الذريع للإدارة الحكومية، وفى نفس الوقت يؤكدون أن



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ / ٤ / ٢٠٠٠



الحل الوحيد والأوحد هو إسناد هذه المهمة للقطاع الخاص ويرفضون الاعتراف بأن هذا التعميم خاطئ ومناقض للمنطق.

وهم يريدون أن يشرف القطاع الخاص على كل شيء سواء مياه الشرب أو مياه الزراعة، فتقارير البنك الدولى تؤكد أن هناك خطة لبناء مزيد من السدود لتنظيم مياه الرى فى كل دول العالم، وتؤكد على ضرورة أن يبنيها القطاع الخاص وتبشر بوجود الأموال الكافية لإقراض وتمويل الشركات ورجال الأعمال. كما تشير هذه التقارير إلى ضرورة مراجعة إدارة السدود الحالية ونزع إدارتها من الحكومة لحساب رجال الأعمال.

اى أن كل السدود الحالية فى العالم الثالث معرضة للبيع للقطاع الخاص تحت مسمى تحسين إدارتها بما فيها السد العالى. اى تمليك الأنهار لرجال الأعمال.

وكشف تقرير للبنك الدولى صدر فى المنتدى عن اهمية ممارسة الضغوط على الحكومات لقبول تنفيذ هذه التوصيات لمواجهة العطش - المزعوم - الذى سيتسبب فى زوال بنى البشر.

ويقدر خبراء البنك الدولى هذه الصفقة التى ستستحوذ عليها الشركات الأمريكية بمبلغ ١٨٠ مليار دولار سنويا، والتى ستدفعها الشعوب وليس الحكومات.

ووفقا للصورة المظلمة التى يرسمها البنك الدولى للإقناع بأن هناك خطرا محدقا، فإن «الاستهلاك البشرى سيزداد خلال العقدين القادمين للمياه بحوالى ٤٠٪، وأن الزيادة اللازمة لتوافر الغذاء للنمو السكانى والتى تقدر بحدود ١٧٪ من المياه هى اصلا غير متوافرة».

ويرى خبراء البنك الدولى أن «٢,٥٪ فقط من مياه العالم غير مالحة وأن ثلثى هذه النسبة محجوز فى قمم الجبال والحقول الجليدية. أما الجزء المتبقى والخاضع للدورة الهيدرولوجية المستمرة، منه ٢٠٪ فى مناطق نائية لا يمكن للإنسان أن يصل إليها. أما نسبة ٨٠٪ المتبقية فإن ٧٥٪ منها يتوافر فى أماكن وأوقات غير مناسبة بسبب الرياح الموسمية والفيضانات، مما يحول دون إمكانية استغلالها. والنسبة المتبقية تشكل أقل من ٨٪. ومن ١٪ من إجمالى المياه الموجودة على كوكب الأرض».

بالتأكيد أن من حق الأمريكيين أن يفكروا كما يريدون، ولكن ماذا عن الدول العربية والإسلامية؟

حتى هذه اللحظة لا توجد سياسة مائية واضحة للدول العربية، لا فى الجامعة العربية ولا فى منظمة المؤتمر الإسلامى فلم يحدث أن اجتمع ممثلو الوفود العربية قبل الذهاب لمنتدى «لاهاى» ولا أثناء انعقاده للتنسيق.

وكان واضحا غياب التأثير العربى والإسلامى تماما. بل إن الوفد الأردنى طرح رؤية عارضها الوفد السورى. فقد طرح الأردن ضرورة التعاون الإقليمى، وكشف عن وجود أربعة مشروعات إقليمية مع إسرائيل فى حين رفضت سوريا هذا التعاون الإقليمى. وكان وجود الدكتور محمود أبو زيد كرئيس للمجلس العالمى للمياه أثره فى عدم تحرك مصر كقائدة للدول العربية فانفك عقد هذه الدول وبدت كل دولة شاردة فى اتجاه. ورغم أن المجلس العالمى للمياه هو المنظم للمؤتمر فإن الشركة الأمريكية التى أوكل إليها أعمال الترتيبات والمطبوعات قد قامت بحذف أسماء أعضاء الوفد العراقى من قائمة المشاركين التى تم توزيعها على الصحفيين.

لا شك أن منتدى «لاهاى» كشف عن كثير من المعلومات كانت غامضة، وأوضح أن الخطر القادم ليس «حروب المياه» بين الدول المتجاورة كما يزعم الإعلام الغربى، وإنما هو سيطرة الأمريكيين على مياهنا ثم بيعها لنا بعد ذلك !!



المصدر : البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ / ٤ / ٢٠٠٠

اولبرايت تعلن مبادرة دولية خاصة بالماء

أعلنت مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية عن مبادرة دولية للحفاظ على مصادر المياه وتفادي حدوث خمسة ملايين حالة وفاة سنويا بسبب القحط او تلوث مياه الشرب.

وقالت الليلة الماضية في واشنطن بمناسبة يوم الارض «المواطن لا يكون أمنا اذا كان الهواء الذي نتنفسه والمياه التي نشربها محاقة بالمخاطر التي تهدد البيئة العالمية. وقالت «اقترح قيام تحالف عالمي لتامين المياه في القرن الواحد والعشرين». رويترز



المصــدر : الأخبــار

التاريــخ : ١٢ / ٤ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزراء حوض النيل يناقشون بالخرطوم وضع الأولويات لمشروعات دول النيل

كتبت كريمة السروجي:

تم الانتهاء من إعداد الخطة التنفيذية الخاصة بقائمة المشروعات المشتركة بين دول حوض النيل، والمقرر ان يبحثها وزراء المياه بالدول النيلية فى اجتماعهم بالخرطوم اوائل يونيو القادم. اعلن ذلك الدكتور محمود ابوزيد وزير الموارد المائية والرى، وقال إن هذه المشروعات تعتبر حصيلة مجهودات البحث والدراسة لتخطيط وتنمية وإدارة مصادر المياه بالحوض منذ اعوام طويلة.

واضاف ان هذه المشروعات تتميز بشمولها المستويات الوطنية والتعاون الثنائى والإقليمى. وان الوزراء سوف يقومون خلال اجتماعهم بترتيب تلك المشروعت حسب اولوياتها، وبناء على مجموعة من المعايير سيتم الاتفاق عليها خلال الاجتماع. مشيرا إلى ان حجم المصادر المائية التى يتم استغلالها اليوم بحوض النيل تعتبر صغيرة.. مقارنة بما يحمله النهر من إمكانيات مائية كبيرة، بالإضافة إلى الإمكانيات الاخرى من توليد طاقة كهرومائية نظيفة وملاحة وصيد اسماك وسياحة السفارى وغيرها.

وكانت كل من مصر والسودان كما يؤكد وزير الرى من خلال خبرائهما قد ساهمتا فى إعداد التصور العام المستقبلى للتعاون بين دول الحوض بما يعكس المصالح المشتركة لكل الدول.



المصــدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريــخ : ١٤/ ٤/ ٢٠٠٠

د.أبوزيد: اجتماع ثلاثى لدول النيل الأزرق
تقليــل فاقد النهــر.. زيادة الحصص المائية
البت فى طلبات شراء أراضى القنطرة.. خلال شهرين

كتب ـ عصام الشيخ :

يجتمع وزراء الموارد المائية لدول حوض النيل نهاية الشهر القادم فى مؤتمر ببون بناء على دعوة من الحكومة الالمانية.. يشارك فيه ممثل للبنك الدولى وهيئات التمويل الدولية.. صرح د.محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والرى بأنه سيعقد اجتماعاً ثلاثياً بين دول حوض النيل الازرق.. مصر والسودان واثيوبيا.. على هامش المؤتمر يناقش الملامح النهائية للمشروعات المقترحة بين الدول الثلاث تمهيداً لعرضها على مؤسسات التمويل الدولية لتوفير الاستثمارات اللازمة بهدف تقليل الفاقد وزيادة الحصص المائية.. جاء ذلك فى مؤتمر صحفى عقده عقب الاحتفال بتخريج ٣٢ مهندساً من دول حوض البحر المتوسط بمعهد بارى للعلوم المائية بايطاليا بالتعاون مع الوزارة.

اضاف أنه لاتفكير فى فتح باب قبول طلبات لشراء مساحات جديدة بمنطقة جنوب القنطرة شرق على ترعة السلام بعد انتهاء المهلة المحدودة ومن المقرر البت فى الطلبات المقدمة خلال شهرين.

قال إن بعثة فنية عادت مؤخراً من اليابان بعد إجراء تجارب لتشغيل وحدات الطلمبات الخاصة بمحطة الرفع العملاقة بتوشكى إضافة إلى الاتفاق على وصول الخط الثالث لحفر قناة مأخذ المحطة تحت بحيرة ناصر وانتهاء المكتب الاستشارى المصرى الهولندى من وضع التصميمات الهندسية للفرع رقم ٣ الممول من صندوق ابوظبى الإنمائى بتكلفة ١٠٠ مليون دولار.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ / ٤ / ٢٠٠٠

عبيد يبحث مع اتحاد العمال الأربعاء المقبل:

توفير الموارد المالية لتمويل المعاش المبكر بالشركات

كتب ـ محمد العجرودى:

يبحث الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء فى اجتماعه يوم الاربعاء المقبل مع مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر برئاسة السيد راشد رئيس الاتحاد التقارير الخاصة باوضاع العاملين فى شركات قطاع الاعمال العام والخاص والاستثمارى ورؤية التنظيم النقابى لتسوية المنازعات التى تعترض العاملين فى هذه الشركات حول توفير الموارد المالية الخاصة لتمويل المعاش المبكر الاختيارى.

وصرح رئيس الاتحاد بانه سيتم عرض مقترحات لتحسين اوضاع العاملين الخاضعين لقانون القطاع العام رقم «٤٨» لسنة ٧٨ ومساواتهم بالعاملين المدنيين فى الدولة فى مجال الاصلاح الوظيفى والحوافز والبدلات وتوفيق اوضاع حملة المؤهلات الاعلى فى اثناء الخدمة.

واضاف: انه سيتم عرض تقرير حول اوضاع العاملين فى الشركات التى تحولت للقانون ١٥٩ الخاص بالشركات المساهمة، واتحادات العاملين المساهمين، والمطالبة بتبسيط إجراءات اشهارها وتاكيد مساهمة العاملين فى ادارة هذه الشركات من خلال تمثيلهم فى مجالس اداراتها والتيسير عليهم فى شراء الاسهم وسداد قيمتها باقساط ميسرة.

واشار رئيس الاتحاد إلى ان ممثلى العمال سوف يستعرضون مع رئيس مجلس الوزراء سبل تطوير التشريعات العمالية، وعلى رأسها مشروع قانون العمل الموحد الجديد الذى انتهت اللجنة المكلفة بمراجعته فى وزارة العدل من مناقشته تمهيدا لاحالته لمجلس الوزراء وعرضه على مجلس الشعب.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ / ٤ / ٢٠٠٠

ندوة في الرياض تناقش 56 بحثا حول ترشيد المياه

الرياض: انيس القديحي

تنطلق اليوم الجمعة في الرياض اعمال الندوة الاولى لترشيد استهلاك المياه وتنمية مصادرها برعاية الامير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وتنظمها وزارة الزراعة والمياه السعودية، حيث يناقش حشد من المختصين في مجال دراسات المياه وخبراء وسائل ترشيد استخدامها وتنمية مصادرها وتحليتها واعادة تدوير مياه الصرف الصحي لاستغلالها في مجالات الزراعة والاساليب الحديثة اللازم اتباعها لتلافي الصعوبات المستقبلية المتوقعة، كما يشارك في الندوة مختصون اعلاميون لبحث مدى نجاح جهود التوعية الجماهيرية بضرورة ترشيد استهلاك المياه واعتباره هدفا وطنيا.

وتتوزع مناقشات الندوة على ثلاثة محاور يتصدرها موضوع ترشيد استخدام المياه منزليا من خلال دراسة ارشادات عملية تقدم حلولا وبدائل منزلية تساهم في تخفيض استهلاك المياه، وفي ذات المحور تهتم الندوة بضرورة ترشيد استخدامات المياه في الاغراض الزراعية ومدى تطبيق السعودية لانظمة الري والصرف للاستفادة من انظمة الري الحديثة من خلال دراسة تجربة هيئة الري والصرف بمنطقة الاحساء شرق السعودية.

وكذلك استطلاع لاحتياجات بعض الزراعات من المياه كنخيل التمر.

وتتركز عدد من النقاشات في الندوة على اثر التخطيط العمراني في ترشيد نفقات انشاء وصيانة وتشغيل وادارة شبكات المياه في المدن السعودية، كما تناقش الندوة تأثير وجود تسربات في شبكات توزيع مياه الشرب واثرها على جودة المياه المنقولة ودراسة طرق ترشيد استخدام المياه في اطفاء الحرائق.

كما يحتل موضوع تنمية مصادر المياه وادارتها حيزا من المناقشات من خلال دراسات تهدف للتعرف على حجم الطلب على المياه منزليا والقدرة على التنبؤ به بغرض توفيره في المستقبل باستخدام المتوالية الزمنية، كما تناقش الندوة دور التحكم في تسعيرة المياه في ادارة الطلب على المياه البلدية في السعودية.

وتتضمن الندوة توزيع ثلاث جوائز على الابحاث المتميزة من بين الابحاث الـ56 التي تمت الموافقة عليها من قبل اللجنة العلمية بالوزارة، حيث سيتم تقديم جائزة في مجال ترشيد المياه واخرى لافضل بحث في مجال وسائل التوعية باهمية ترشيد المياه، وجائزة ثالثة واخيرة لافضل بحث في مجال تنمية مصادر المياه وادارتها.

وتمر منطقة الشرق الاوسط عموما بمشاكل واضحة في مجال المياه وسط تناقص مصادرها وعدم تجددها وتعرضها لمعدلات هدر كبيرة.

وتؤكد الاحصاءات ان 70 في المائة من المياه يتم تمريرها للصرف الصحي، في حين تشير الاحصاءات الى ان استهلاك المياه يتصاعد بنسب كبيرة، حيث ارتفع استهلاك مدينة الرياض وحدها خلال الـ 25 سنة الماضية الى 27 ضعفا.

واشارت آخر الاحصاءات الزراعية التي اصدرتها وزارة الزراعة الى ان الطاقة الانتاجية لمشاريع مياه الشرب في السعودية بلغت في عام 1419 حوالي 1554 ألف متر مربع في اليوم، فيما بلغت كمية المياه المعالجة والمستخدمة في الاغراض الزراعية من مياه الصرف الصحي 53,65 مليون متر مربع.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤/٤/٢٠٠٠

عـــودة إلى ملف المحطات النوويـــة

المحطات النووية وتكنولوجيا تحلية المياه

ظروف محلية وعالمية أوقفت برنامج مصر في بناء ٨ محطات نووية



على الصعيدى

تكنولوجيا الانشطار النووى شائعة ومستخدمة فى كثير من دول العالم



الوكالة الدولية للطاقة تشجع تكنولوجيا توليد الكهرباء وتحلية المياه

بقلم: د. حسن البنا سعد فتح*

تعتبر مصادر الطاقة الطبيعية من مسخرات الله للإنسان سواء على صورة (materials)، أو ظروف طبيعية (natural conditions)، بحيث يمكن للإنسان الاستفادة منها وتحويلها إلى الصورة التى يحتاجها مثل توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. وتنقسم مصادر الطاقة الطبيعية إلى مصادر متجددة (كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وطاقة المساقط المائية، والطاقة المتولدة من المواد العضوية.. إلخ)، ومصادر غير متجددة (كالطاقة المتولدة من احتراق الوقود الهيدروكاربونى (كالفحم والبترول والغاز الطبيعى) والمعروف بالوقود التقليدى، أو المتولدة من تفاعل الوقود الانشطارى كاليورانيوم (٢٣٣ و٢٣٥) أو البلوتونيوم (٢٣٩). ونظرا للتأثير السلبى للطاقة التقليدية على البيئة من حيث التلوث (لاحتراق البترول والغاز الطبيعى)، فإنه يلزم الشروع فى البحث عن البدائل مثل الطاقة النووية والشمسية وغيرهما.

وتطبيقات الطاقة النووية هى إما للاستخدام السلمى مثل بناء المحطات النووية (لتوليد الكهرباء، وتحلية مياه البحر)، او بناء مفاعلات الأبحاث النووية (لتحسين خواص المواد الصناعية، وتعقيم المواد والعبوات الطبية، والكشف الإشعاعى على الأغذية، وعلاج بعض المنتجات الغذائية لتقليل التالف وزيادة فترة تداولها دون استخدام المواد الحافظة، وإنتاج النظائر المشعة - مثل الكوبلت ٦٠، اليود ١٣١ المستخدمة فى العلاج الطبى للأورام السرطانية بالإشعاع، وغير ذلك). ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام الطاقة النووية فى الأغراض غير السلمية والخاصة بإنتاج السلاح النووى بأشكاله و احجامه وتاثيراته المختلفة. والجدير بالذكر أن مصر وبلادنا العربية وكثيرا من البلاد الأفريقية لديها موارد الوقود النووى (من مناجم اليورانيوم او كمنتج ثانوى لمناجم الفوسفات) مما يبشر بإمكانية إعمال التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية كتوليد الكهرباء لتغذية الشبكة الكهربية، وكذلك لتحلية مياه البحر، وذلك لسد جزء من العجز المائى، والذى تعانى منه أغلب الدول العربية. كما أن مصر وكثيراً من الدول العربية موقعة على معاهدة عدم انتشار السلاح النووى، مما يفتح لها المجال (وبدعم من الدول النووية - حسب المعاهدة) للدخول فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

البرنامج النووى المصرى والبرنامج الإسرائيلى

انشأت مصر فى الخمسينيات لجنة للاستخدام السلمى للطاقة النووية وشاركت فى وضع دستور الوكالة الدولية للطاقة النووية (والتى يشغل منصب مديرها العام فى فيينا حاليا الدكتور المصرى محمد البرادعى) كما شاركت مصر فى التوصل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وكانت مصر من اوائل الموقعين عليها سنة ١٩٦٧ والمصدقين عليها فى اوائل الثمانينيات. بل هى من اكثر الدول الداعية إلى السلام وإلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل (النووى والكيميائى والبيولوجى وغيره). وتمتلك مصر مفاعلين صغيرين للابحاث السلمية، الأول منذ الستينيات بمساعدة الاتحاد السوفيتى (سابقا) والآخر حديثا بمساعدة الأرجنتين. وشرعت مصر اكثر من مرة لبناء محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية، بل كان لها برنامج طموح لبناء حوالى ثمانى محطات طاقة نووية، إلا انه لظروف محلية وعالمية متعددة اجلت البدء فى هذه الخطوة الضرورية.

من ناحية اخرى، فقد بدا البرنامج النووى الإسرائيلى ايضا فى منتصف الخمسينيات (مثل البرنامج المصرى)، وبينما كان البرنامج المصرى للأغراض السلمية سارت إسرائيل فى برنامجها النووى السرى (بمفاعل ديمونة بصحراء النقب) الهادف إلى إنتاج السلاح النووى (وكان يشرف عليه شيمون بيريز - مدير وزارة الدفاع الإسرائيلية آنذاك) وبمساعدة فرنسا وبغض الطرف من امريكا. و قامت إسرائيل بضرب المفاعل النووى العراقى فى بداية الثمانينيات لمنع اى محاولة عربية لإدخال التكنولوجيا النووية. وسارت إسرائيل قدما فى برنامجها، ولم تعد تهتم بما ينشر عنها او بإخفاء



أن لديها ترسانة من السلاح النووى (بل هناك اعتراف شبه رسمى بامتلاك الأسلحة النووية). وفى حين كان يتمسك المسئولون الإسرائيليون بالعبارة الغامضة «أن إسرائيل لن تكون البادئة بإدخال السلاح النووى للمنطقة» اذاعت الأنباء عن أجهزة استخبارات أن إسرائيل تمتلك أكثر من ٢٠٠ رأس نووى، وتقوم بنصب صواريخ نووية على إحدى غواصاتها التى حصلت عليها من ألمانيا مؤخرا. كما ربطت بين التخلى عن الخيار النووى (كقوة رادعة) وبين تحقيق السلام وتطبيع العلاقات مع دول المنطقة (لكسب مزيد من الوقت يسمح لها بتطوير برنامجها النووى وزيادة ترسانتها العسكرية من السلاح النووى)، ويبرر الإسرائيليون تمسكهم بالخيار النووى بادعاء أن ما يملكونه من قوة هو الذى يصنع السلام، وعليه فإنهم أجبروا العرب بذلك عن طريق قوتهم النووية. كما لم توقع إسرائيل على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حتى الآن. إن تبنى مصر سياسة نزع المنطقة من أسلحة الدمار الشامل (النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها) لهى سياسة الحكماء ودعاة السلام والحياة الآمنة فى منطقة اختارها الله لرسالاته.

المحطات النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه

الوقود النووى الانشطارى (كاليورانيوم مثلا) إذا وضع فى ظروف تشغيلية محددة يتم انشطار نواة ذراته إلى شطرين أو أكثر، وينتج عن هذا الانشطار كمية هائلة من الحرارة يمكن الاستفادة منها لإنتاج البخار اللازم لتشغيل توربينات المحطة النووية وتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر. كذلك يمكن الحصول على كمية أعظم من الطاقة الحرارية عن طريق دمج نوات ذرات الهليوم (تكنولوجيا الاندماج النووى) والاستفادة منها أيضا لإنتاج البخار اللازم لتشغيل توربينات المحطة وتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر.

ولقد أصبحت تكنولوجيا الانشطار النووى شائعة وعملية ومستخدمة فى كثير من الدول (المتقدمة والنامية على السواء - ويستثنى من ذلك مصر والدول العربية). ففى آخر إصدار لوكالة الطاقة الذرية فإن هناك ٣٠ دولة بها أكثر من ٤٠٠ محطة نووية تنتج أكثر من ٣٦٠ ألف ميجاوات.

وتعتبر تكنولوجيا توليد الكهرباء وتحلية المياه أحد التطبيقات السلمية المهمة والتى تشجعها الوكالة الدولية للطاقة النووية، وقد تمت دراسات متعددة لهذا التطبيق لكل من شمال أفريقيا ومنطقة الجزيرة العربية (حيث تحتاج المناطق العمرانية الجديدة إلى كل من الكهرباء والماء للحياة العمرانية)، لكنها لم تصل إلى حيز أخذ القرار بالتنفيذ. وهناك طريقتان لبناء محطة نووية لتوليد الكهرباء ولإنتاج الماء العذب بتحلية مياه البحر. الطريقة الأولى هى بناء محطة نووية ذات غرض مزدوج Duel Purpose Plant) أو المسماة عادة (Co - generation Plant). وفى هذا النوع من المحطات تتم الاستفادة من البخار المنتج من الطاقة النووية للغرضين معا (لتوليد الكهرباء ولإنتاج الماء العذب بتحلية المياه). أى يمر البخار على توربينات المحطة لإدارتها وتوليد الكهرباء، وعند مرحلة محددة يسحب البخار لتسخين ماء البحر وتشغيل وحدة تحلية المياه. ولقد ثبتت الجدوى الفنية والاقتصادية لهذا النوع من المحطات ذات الغرض المزدوج فى حالة محطات الوقود الهيدروكاربونى (البترول والغاز الطبيعى). بل إن معظم محطات تحلية المياه فى الخليج وشمال أفريقيا من هذا النوع. إلا أنه فى حالة محطات الوقود النووى، فإن هذا النوع له مخاطره. فسواء كان سحب البخار فى نهاية التوربينات (توربينات الضغط الخلفى) أو عند مرحلة وسطية من التوربينات (توربينات التكثف)، فإنه فى الحالتين يتم سحب البخار من المحطة النووية إلى محطة التحلية وإعادته بعد تكثفه، وهذا له خطورته. فمن ناحية إما أن يتلوث ماء البحر (ومن ثم يتلوث الماء العذب المنتج) بالمواد والإشعاعات النووية (والتى قد تحمل مع البخار) ومن ثم يؤذى الإنسان، أو يتلوث البخار والماء المتكثف بماء البحر والذى يؤذى المحطة النووية. ومن ناحية أخرى سترتبط نظم التحكم فى تشغيل المحطة النووية بنظم التحكم فى محطة التحلية وهذا أكثر تعقيدا بالنسبة للمحطة النووية (ذات الأمان النووى الخاص) عن المحطات الحرارية التقليدية.

أما الطريقة الثانية فهى بناء محطة نووية ذات غرض احادى (Single Purpose Plant) أى فقط لتوليد الكهرباء بحمل ثابت لتغذية الشبكة الكهربية الموحدة وسحب جزء من هذه الكهرباء لإدارة محطات التحلية والتى تعتمد على الكهرباء كقوة دافعة مثل محطة الأغشية (مثل التناضح العكسى Reverse Osmosis R.O، الفرز - الديلزة - الكهربى لمياه الآبار Electro - Dyalsis - ED or EDR) أو المحطات الحرارية كضغط البخار (Vapor Compression - V.C). وهذه الأنواع من المحطات ذات كفاءة عالية. ومن ثم نتجنب المشكلتين السابقتين من ارتباط نظم التحكم فى محطتى التوليد الكهربى النووى ومحطة التحلية، حيث يكون توقف كلتا المحطتين غير مرتبط بالأخرى نظرا لارتباط كلتيهما بشبكة كهرباء قوية ومستقرة. وكذلك تجنب مشكلة تلوث الماء العذب أو تلوث المحطة النووية.

مصر والمحطات النووية

١ - لقد شرعت مصر أكثر من مرة لبناء محطات توليد الكهرباء بالطاقة النووية، بل كان لها برنامج طموح لبناء حوالى ثمانى محطات طاقة نووية بقدرة ٦٦٠٠ ميجاوات من ١٩٨٣ حتى ٢٠٠٠، وكان هذا البرنامج الطموح يأمل أن تمثل المحطات النووية ٤٠٪ من الطاقة الكهربية الكلية لمصر. وجهزت مصر مواقع (غرب الإسكندرية)، إلا أنه لظروف محلية (منها اكتشاف الغاز الطبيعى فى مصر كبديل مناسب للطاقة، وظروف الاقتصاد المصرى الصعبة،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢/٤/٢٠٠٠

والديون ومسيرة الإصلاح الاقتصادى)، وظروف عالمية متعددة (من اهمها حادث مفاعل تشيرنوبل بالاتحاد السوفيتى - سابقا - عام ١٩٨٥، حيث ثارت مخاوف فى العالم حول سلامة المحطات النووية كمصدر آمن للطاقة). وكان قرار مصر أن أجلت البدء فى هذه الخطوة الضرورية. و إننى لا أجد مبررا علميا الآن يمنع من ان تبنى مصر الآن أول محطة نووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، وذلك لتعمير شمال الوادى فى سيناء والساحل الشمالى، خاصة أن مصر - كما سبق ذكره - موقعة ومصدقة على معاهدة عدم انتشار السلاح النووى، بل هى من أكثر الدول الداعية إلى السلام وإلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى محدودية المخزون الاستراتيجى من الوقود البترولى وتأثيره السلبى على البيئة، وكذلك ضرورة الدخول فى تكنولوجيا المحطات النووية كبديل اساسى لتوليد الكهرباء وتغذية الشبكة الموحدة (إضافة إلى البدائل الاخرى والمحدودة جدا كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح).

ب - أعدت مصر منذ مدة موقع الضبعة - حوالى ١٥٠ كيلو مترا غرب الإسكندرية - لبناء أول محطة نووية لتوليد الكهرباء فى مصر. ونظرا لتطور الشبكة الكهربية والربط الكهربى بين مصر ودول الشرق العربى واوروبا من ناحية ، ودول شمال افريقيا من ناحية اخرى، وكذلك لأهمية أن تكون المحطة ذات هدف مزدوج من توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، فإننى اقترح التفكير فى نقل موقع المحطة الأولى من الضبعة (والتى بدأ الزحف السكانى إلى القرب منها وكثرة القرى السياحية حولها مع توقعات تعمير جنوب الطريق الساحلى وزيادة النشاط السكانى والعمرانى بالمنطقة)، إما أن تنقل إلى غرب مرسى مطروح أو إلى شمال سيناء. وفى ذلك دعم لتحسين معاملات الأمان النووى ببعد المحطة عن أوجه النشاط السكانى الكثيف بالدلتا، كذلك لتوسيع قاعدة الانتشار السكانى لأهل الوادى الضيق، ولدعم مد هذه المناطق بالكهرباء وبالماء اللازم للحياة والنشاط التعميرى، خاصة مع وجود شبكة كهربية قوية ومستقرة لنقل فائض الكهرباء إلى داخل مصر أو إلى الدول المجاورة عند الحاجة.

ج - كما اقترح إعادة النظر فى نوع التكنولوجيا التى يمكن استخدامها فى مصر. وكمتخصص أرى أن محطات الماء الثقيل (الكاندو - CANDU) تمتاز بأمان، وإتاحية مرتفعين. كما تمتاز بإمكانية تصنيع الوقود النووى محليا (من اليورانيوم الطبيعى والموجود فى مصر والدول العربية سواء على صورة مناجم يورانيوم أم كمنتج ثانوى من مناجم الفوسفات) وأسهل كثيرا من تصنيع «أو استيراد» وقود محطات الماء الخفيف. ناهيك عن أن مصر حاليا يمكنها تصنيع «فصل» الماء الثقيل والمشاركة بنسبة معقولة فى تصنيع مكونات المحطة النووية بتكنولوجيا الماء الثقيل، وحسبما يقولون فى كندا يمكنكم تصنيع محطات الكاندو (Yes, you Can Do CANDU) ويفضل لنا كدولة نامية الدخول فى التكنولوجيات الأبسط مثل تكنولوجيا محطات الماء الثقيل (الكاندو) كمرحلة أولى قبل الشروع فى تكنولوجيات أكثر تعقيدا. ولقد شرفت بالمشاركة مع العديد من زملائى المصريين والعرب - فى كندا - فى تصميم وتشغيل محطات الماء الثقيل (الكاندو) ذات القدرات حتى الألف ميجاوات (CANDU-1000 MWE) للمفاعل الواحد. وكندا بها العديد من خبراء هذه التكنولوجيا المصريين والعرب والذين يستطيعون دفع العمل لأول محطة نووية فى مصر، ناهيك عن الخبراء العاملين فى مصر ودول العالم الغربى الأخرى.

د - تتمتع مصر بمقومات قيادية تاريخيا وجغرافيا وتكنولوجيا أيضا بما يضعها فى موقع ريادى لخدمة المنطقة بوجه عام وفى مجال تكنولوجيات المحطات النووية، وكذلك تكنولوجيات تحلية المياه بوجه خاص.

ففى مجال التكنولوجيا النووية، فمصر تذخر بأبنائها من العلماء والخبراء بالداخل والخارج (والذين يعدون بالمئات دون أدنى مبالغة) فى جميع المجالات النووية من علوم ومحطات وأمان ووقود ومواد و تصميم و تشغيل وصيانة و تعليم جامعى و أبحاث متطورة جدا وغير ذلك مما تحتاجه تكنولوجيا المحطات النووية. وينتشر علماؤنا فى الداخل والخارج بين الهيئات العلمية للطاقة الذرية، والمحطات، والأمان ومراكز البحوث و الجامعات وغيرها. وفى مجال تكنولوجيا تحلية المياه يسعدنى أن أذكر أن روادا مصريين وعربا بدأوا نشاط التحلية من الستينيات. ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا اكتسب (ومازال) مئات العلماء والخبراء والمهندسين من المصريين العديد من الخبرات فى جميع المجالات التقنية من تصميم وتصنيع وتركيب وتشغيل و صيانة محطات التحلية ناهيك عن البحث والتطوير والتدريب والاستشارات الفنية. كما تذخر مراكز البحوث والمحطات الخليجية والعالمية بالخبراء والمهندسين والفنيين (وقد شرفت بأن كنت أحد كبار المهندسين ورئيس قسم الكفاءة والإحصاء ومشرف على مناهج التدريب، فى أكبر محطة تحلية فى العالم بمدينة الجبيل بالسعودية). كذلك تمتلك صناعاتنا المحلية من إمكانات تؤهلها للدخول بثقة إلى هذه التكنولوجيا الحيوية خدمة للسوق المحلى والعربى ولدعم الأمن القومى فى مجال المياه.

طريقتان لبناء محطة نووية لتوليد الكهرباء وإنتاج الماء العذب

وماذا بعد؟

إن طرح موضوع العودة لإنشاء محطات الطاقة النووية لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر له ابعاده الاقتصادية والبيئية والاستراتيجية المهمة. فمن الناحية الاقتصادية، فإن سعر إنتاج الميجاوات ساعة الكهربى من المحطات النووية لينافس إنتاجه التكنولوجيات الأخرى بما فيها الطاقة البترولية خاصة إذا ادخلنا تكاليف معالجة التلوث البيئى لاحتراق الوقود البترولى، ومن ثم فعائده الاقتصادى مباشر على التنمية. كما لا يعقل أن تكون المحطات النووية اكثر تكلفة ونجد ٣٠ دولة من الشرق والغرب ومن العالم المتقدم والنامى عندها اكثر من ٤٠٠ محطة وبقدرة أكثر من ٣٦٠ الف ميجاوات. ومن ناحية أخرى يمكن الاستفادة مما يكتشف من غاز او بترول للتصدير لدعم برنامج التنمية وبرنامج الاقتصاد المصرى عامة.

إن الادعاء بأن المحطات النووية غير منافسة اقتصاديا للمحطات التقليدية شانه شأن المحطات الشمسية والهوائية. وكما أن التأثير البيئى السلبى والتلوث الناتج من احتراق الوقود البترولى ليدفع الدول إلى دعم المحطات الشمسية والهوائية، فإن الأهداف الاستراتيجية للدول تدفعها إلى دفع فرق التكاليف للوصول إلى الهدف الاستراتيجى (سواء التقنى لتكنولوجيا متقدمة، او السلوكى لتدريب الامة على التعامل مع تكنولوجيا حساسة مثل التكنولوجيا النووية). إن التقدم العلمى ورفع المستوى التعليمى والخبرات التكنولوجية والتنمية البشرية هو خير بديل عن تملك السلاح النووى. إن دولا مثل اليابان والمانيا ليس لديهم سلاح نووى، لكن لديهما تقدما علميا وتقنيا يجعلهما فى وضع عالمى متفوق ومتقدم ويؤهلهما هذا التقدم التكنولوجى لعمل اى شىء فى أى وقت يطلب منهما. إن العائد الاقتصادى والاستراتيجى للتقدم التكنولوجى عامة - وفى مجال تكنولوجيا المحطات النووية لتوليد الكهرباء وتحلية المياه - عائد مجز، لكنه طويل الاجل كما سيكون تأثيره على التنمية الاقتصادية إيجابيا بالتأكيد.

إن اهتمام الوزارة بالطاقة المتجددة هو خير اهتمام، لكن مازالت قدرة محطات الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء محدودة (٥٠ - ١٠٠ ميجاوات للمحطة). ومن ناحية اخرى فإننى ارى انه لا داعى للخوض فى برنامج طموح من عدة محطات (كالبرنامج المصرى السابق والذى كان يهدف لبناء ثمانى محطات نووية)، بل يكفى الدخول فى محطة واحدة لكسب الخبرة ولصقل مهارة العاملين فى المجال، وتكون هذه المحطة ضمن برنامج متكامل لوزارة الكهرباء والطاقة يشمل الطاقة البترولية والنووية والشمسية والهوائية والمائية.

لقد تأخرت مصر والأمة العربية كدول (وليس كعلماء وخبراء مصريين وعرب) فى اخذ مكانتها القيادية ودورها الريادى فى المنطقة فى هذه التكنولوجيات لظروف محلية وعالمية (سياسية واقتصادية)، لكنه حان وقت العمل الجماعى والمخلص لوضع مصر فى موقعها الطبيعى، ونحن كخبراء ومتخصصين فى مجالات «تكنولوجيات الطاقة وتحلية المياه» على استعداد لدعم مصرنا وأمتنا العربية فى الدخول بثقة فى هذه المجالات، وكذلك المشاركة العلمية والتكنولوجية فى تنفيذ تبنى اجهزة الدولة ودعمها لهذا المشروع القومى الاستراتيجى كهدف امن قومى لمصر والأمة العربية. وعليه فإننى أقترح - تحت إشراف وزارة الطاقة والكهرباء - تشكيل لجنة قومية من خبراء تكنولوجيات المحطات النووية عامة والماء الثقيل (الكاندو) خاصة، وكذا خبراء تكنولوجيات محطات التحلية (وأؤكد على كلمة الخبراء - المتخصصين الأمناء - فهم وحدهم اهل الثقة لمصرنا وأمتنا) لعمل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية ثم اللقاء المفتوح فى ورشة عمل متخصصة عن تكنولوجيات المحطات النووية وتحلية المياه) للمناقشة التفصيلية والدقيقة للدراسة، ثم رفع التوصيات اللازمة لصاحب القرار لتنفيذ المشروع.

● خبير فى تكنولوجيا الطاقة وتحلية المياه



المهدى يحذر من تفاقم مشكلة المياه بين دول حوض النيل

كتب ـ أبو العباس محمد:

حذر الصادق المهدى رئيس وزراء السودان الاسبق ورئيس حزب الامة من وقوع كارثة شديدة بمنطقة الشرق الاوسط إذا تركت مشكلة المياه بدون حلول حاسمة.

وأكد ان مصر والسودان وكل دول حوض النيل يجب ان تتفق على مصير مشترك وإلا شهدت مشكلات لا حدود لها.

وطالب الصادق المهدى فى اللقاء الذى عقده بمعهد الاهرام الاقليمى للصحافة بضرورة الخروج من دائرة الحوار ذات النطاق الضيق الى نطاق أوسع، حتى يمكن مواجهة التكتلات الاقليمية التى باتت تتجاوز السيادة الوطنية.

وحول الاوضاع الداخلية فى بلاده اكد الصادق المهدى ان السودان لا يستطيع ان يلعب دورا فاعلا مع جيرانه اذا فشل فى علاج مشكلاته الداخلية مؤكدا أن الاولويات التى يجب التركيز عليها هى الاستقرار والسلام العادل و بدون حلول هذه المشكلات سيكون السودان فى مهب الريح.



المصدر : القدس

التاريخ : ١٨/٤/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسقط وتل أبيب تبحثان مصادر المياه

■ مسقط ـ القدس ـ رويترز ـ ق ب: قال مسؤول تجاري اسرائيلي بارز أمس الاثنين ان مسؤولين حكوميين عمانيين واسرائيليين عقدوا محادثات الاسبوع الماضي في مسقط لمناقشة قضية مصادر المياه الاقليمية.

وقال شمويل مويال رئيس المكتب التجاري الاسرائيلي في عمان لرويترز ان المحادثات جرت خلال زيارة مسؤول من وزارة الخارجية الاسرائيلي لعمان.

وقال «بحثنا زيادة الجهود لايجاد حل لمشكلة نقص المياه في المنطقة»، وتابع ان المحادثات شملت ايضا عقد اجتماع اقليمي قريبا في مسقط بشأن تحلية المياه.

واضاف ان هذه المناقشات لا علاقة لها باجتماع مصادر المياه العربي ـ الاسرائيلي الذي كان من المقرر ان يفتتح في عمان في 11 نيسان (ابريل).

وقالت عمان عقب ارجاء الاجتماع انها ستستضيفه عندما ترى الجامعة العربية أن مسيرة السلام في الشرق الاوسط تسير في الاتجاه الصحيح. وتحتضن عمان مركز بحوث تحلية المياه الاقليمي الذي تأسس في اطار عملية السلام. ويعد العالم العربي من افقر مناطق العالم فيما يتعلق بمياه الشرب. ومصادر المياه من اهم بنود جدول اعمال محادثات اسرائيل مع سورية والفلسطينيين.

واصبحت عمان اول دولة خليجية عربية لها تمثيل في اسرائيل عندما افتتحت في عام 1996 مكتبا تجاريا. وسمحت قطر كذلك لاسرائيل بفتح مكتب تجاري في الدوحة في العام نفسه لكنها انضمت الى عمان في تجميد خطى التطبيع في عام 1997 بسبب السياسات المتشددة التي انتهجها بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الاسرائيلي انذاك.

من جهة أخرى حذرت مصادر إسرائيلية من خطورة الوضع الذي يعاني منه مرفق المياه في الدولة العبرية والذي ينذر بنقص شديد في مياه الشرب.

وقالت صحيفة (هآرتس) إن احتياطي مياه الشرب في اسرائيل وصل الى مستوى الصفر، جاء ذلك على لسان مدير عام شركة «ميكوروت» عاموس افشتاين خلال المناقشات التي اجرتها اللجنة الوزارية الإسرائيلية المختصة بشؤون تحلية مياه البحر.

وحذر افشتاين من أن شتاء عام 2001 سيبدأ وخزانات الاحتياط فارغة تماما من المياه وإذا اجتاحت إسرائيل هذا العام موجة من القحط والجفاف فسيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في مياه الشرب. وأضاف إنه لا بد من اتباع سياسة مسؤولة لضمان توفير المياه اللازمة للاستهلاك خلال عدة أعوام من الجفاف عندما تكون خزانات المياه فارغة. وبناء على ذلك لا بد من اتخاذ قرارات عاجلة لتحلية مياه البحر بكميات كبيرة وفي منشآت عملاقة.

من ناحية أخرى ذكرت (هآرتس) أن اللجنة الوزارية الاقتصادية تعتزم المصادقة هذا اليوم على الاعلان عن المناقصات المبدئية لتحلية مياه البحر.

ومن المقرر اتخاذ القرار رغم معارضة كبار الموظفين في وزارة المالية الذين قدموا للجنة معطيات تفيد بأنه لا يزال لدى اسرائيل 300 مليون متر مكعب من مياه الصرف المعالجة ومن المياه المالحة التي يمكن استغلالها قبل الشروع في تحلية مياه البحر.

ويعارض موظفو وزارة المالية فكرة التحلية نظرا لتكاليفها الباهظة، وفي هذا المضمار اشاروا الى بيانات تتعلق بتكلفة المياه ومنها على سبيل المثال ان تكلفة تحلية مياه البحر تتراوح بين 55 و65 سنتا للمتر المكعب الواحد بينما تتراوح تكلفة تنقية مياه الصرف بين 20 و25 سنتا للمتر المكعب وتبلغ كلفة تصفية المياه التي تحتوي على نسبة عالية من الملوحة 25 ـ 35 سنتا للمتر المكعب من المياه.

من ناحيتهم شدد رؤساء اقسام الميزانية في وزارة المالية وعلى رأسهم ديفيد ملغروم على ضرورة البدء بترشيد الاستهلاك عن طريق رفع اسعار المياه بنسبة 20 في المئة وزيادة الرسوم المفروضة على محطات ضخ المياه، ولكن أعضاء اللجنة الاقتصادية المختصة يرون انه يجب العمل على توفير كميات كبيرة من المياه عن طريق تنقية مياه الصرف وانشاء محطات لتحلية مياه البحر.

وعلى الرغم من معارضة موظفي وزارة المالية لفكرة الشروع في تحلية مياه البحر فليس من الواضح حتى الآن موقف وزير المالية ابراهام شوحط خلال النقاش الذي سيدور حول هذا الموضوع والذي يشارك فيه وزيرا الزراعة والبنى التحتية.

وتفيد التقارير أن وزيري الزراعة والبنى التحتية سيطلبان الشروع فورا في الإعلان عن مناقصة دولية لتحلية مياه البحر وتوفير كمية من المياه تبلغ 50 مليون متر كوب في العام بكلفة قدرها 150 مليون دولار.



المصدر : الاتحاد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٤ /

تل أبيب تعتزم بناء محطة تحلية وشراء المياه العذبة من تركيا

■ القدس المحتلة، باريس - وكالات الانباء، كشف تقرير لصحيفة «هآرتس» الاسرائيلية امس عن عزم اسرائيل بناء محطة لتحلية مياه البحر بمعدل ٥٠ الى ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا اضافة الى شراء ٤٥ مليون متر مكعب من المياه العذبة من تركيا، لاسيما وان شروط التسوية النهائية ستجبرها على التنازل عن كميات كبيرة من المياه الجوفية التي تصادرها من الضفة الغربية.

جاء ذلك وسط تقرير نشر امس في باريس حول مشكلة المياه في الشرق الاوسط وانعكاسها على مفاوضات السلام، وقال التقرير ان اسرائيل تخطط خلال مفاوضات الوضع النهائى مع الفلسطينيين واستئناف محادثات السلام مع سورية للاحتفاظ بمصادر المياه التى استولت عليها فى الضفة الغربية والجولان.

ووفقا لتقرير أعده البنك الدولى فان اسرائيل تستخدم ٩٠ فى المائة من مياه الضفة الغربية ٠٠ أما الفلسطينيون فيدبرون أمورهم بالعشرة فى المائة الباقية بالرغم من أن الملحق «ب» من الاتفاق الخاص بالفترة المؤقتة والذى وقعته اسرائيل والسلطة الفلسطينية فى الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٨٥ «أوسلو ٢» يلزم اسرائيل بالاعتراف بحقوق الفلسطينيين فى مياه الضفة الغربية .

ويختلف الوضع الاسرائيلى مع سورية اذ أن بحيرة طبرية فى الجولان السورى تزود اسرائيل بـ ٧٧٠ مليون متر مكعب من المياه فى العام وهو مايمثل ثلثى استهلاكها السنوى والسيطرة على هذه البحيرة هى أحد أشد وأصعب نقاط الخلاف بين سورية واسرائيل. ويرى الاسرائيليون استحالة الاستغناء عن جزء من مصدر مائى يستغلونه منذ ثلاثة عقود بعد الضم غير الشرعى للجولان.

وأكد التقرير الذي نشر في مجلة «العربى» التى تصدر بالفرنسية «ان سورية هى الوحيدة صاحبة الحق فى تحديد استخدام مياه الجولان وأنه يجب كذلك أن يتضمن الاتفاق الذى سيتوصل اليه الاسرائيليون والسوريون حلولا لمشكلة المياه بعدم اغلاق الينابيع التى تغذى بحيرة طبرية.

وفى هذاالصدد ووفقا للمجلة «يجب تكوين لجنة ثنائية مكلفة بالتحكم فى نقل المياه وبدراسة كيفية الاستغلال المشترك لمياه الجولان لخدمة دمشق وتل أبيب خصوصا فى ظل توصل جميع الخبراء الى أن آليات التعاون الاقليمى والثنائى هى السبيل الوحيد لمواجهة ندرة المياه فى الشرق الاوسط».

وتؤكد اللجنة الدائمة لمخزون المياه فى الشرق الاوسط والمكونه من خبراء مياه من الولايات المتحدة وفلسطين والاردن واسرائيل ضرورة تبنى فكرة تقارب مائى اقليمى لادارة مصادر المياه كما تؤكد أهمية انشاء بنك اقليمى للمعلومات لمساندة سياسات المياه.

وأشارت المجلة فى ختام تقريرها الى أنه يجب التوصل الى حلول عادلة ودائمة للمشاكل الحدودية والسياسية بين اسرائيل وجيرانها العرب مستندة على مبادىء الشرعية الدولية والا ستفشل جميع المشاريع المشتركة لادارة المياه فى الشرق الاوسط.



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ / ٤ / ٢٠٠٢

العجز المائى وصل إلى ١٩٪

الأردن ينفى علاقة إسرائيل بمشروع مياه حوض الديسى

عمان - وكالات الانباء

أكد وزير المياه والرى الأردنى الدكتور كامل محادين عدم وجود اى علاقة لإسرائيل بمشروع سحب مياه حوض الديسى الجوفى فى جنوبى الأردن إلى عمان وان مباحثات الأردن فى هذا الموضوع مع بعض الدول العربية.

وقال محادين فى تصريحات له أمس إن وفدا ليبيا سيزور الأردن خلال مشروع سحب مياه الديسى مشيرا إلى أن تكلفة المشروع تبلغ ٤٤٠ مليون دينارأردنى ٦٢٠ مليون دولار نصف هذه التكاليف قيمة المواسير الناقلة فقط.

ورفض محادين الكشف عن أى تفاصيل تتعلق بالمباحثات التى أجراها فى الفترة الماضية مع المسئولين الليبيين حول مشروع سحب مياه الديسى إلا انه اكد وجود مؤشرات ايجابية وتفهم من قبل الليبيين للاحتياجات المائية الأردنية واهمية هذا المشروع بالنسبة للأردن.

ونفى الوزير الأردنى وجود أى نية لتغيير تسعيرة المياه بالأردن إلا انه اكد أن تكلفة المياه بالأردن هى من أعلى دول العالم.. وأشار محادين إلى ان العجز المائى الأردنى للصيف المقبل سيصل إلى حوالى ١٩ ٪ وان الوزارة ستعمل لمواجهة ذلك على تنفيذ خطة مكثفة لترشيد استهلاك المياه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢/٤/٢٠٠٠

على عجوة..

مستشار العلاقات العامة من السكان إلى الموارد المائية

ما الذى يجمع بين السكان والموارد المائية؟.. الجواب هو ما ورد فى القران الكريم «وجعلنا من الماء كل شيء حي» فالمياه ضرورة لكافة الكائنات الحية ولكن هناك جانبا اخر فى العلاقة يتمثل فى «العلاقات العامة» هذا الدور الذى انيط بصاحب كتاب الاسس العلمية للعلاقات العامة.. الذى يحتوى على المبادىء الاساسية لعلم العلاقات العامة كعلم اجتماعى وسلوكى تطبيقى اعتمدت المؤلفات العربية التى صدرت بعد ذلك على هذا الكتاب سواء كان ذلك فى مصر او فى غيرها من دول العالم العربي.. وصاحب الكتاب هو الاستاذ الدكتور على السيد ابراهيم عجوة استاذ العلاقات العامة ووكيل كلية الاعلام لشئون التعليم والطلاب بجامعة القاهرة والذى ارسى فى هذا الكتاب لاول مرة توضيحا للفروق الاساسية بين مفاهيم الاعلام والدعاية والاعلان ودور كل منها فى العلاقات العامة.. وتميز الكتاب بالتحديد الواضح الدقيق لوظائف العلاقات العامة والاجراءات التطبيقية لممارستها بشكل علمى مما ساعد الدارسين والممارسين على استيعابها وقبول المفاهيم الاساسية التى تتضمنها.

ولعل هذا كان له دور فى ان اختاره وزير الاشغال والموارد المائية لقيادة فريق العمل الاعلامى وتعيينه مستشارا اعلاميا للوزارة فى ٢ يوليو ٩٤ والى الآن.. كما أختير د. على عجوة ضمن اعضاء اللجنة القومية للاعلام المائى التى تشكلت برئاسة الوزير وعضوا فى المؤتمر القومى للسكان الذى عقد عام ٨٤ تحت رعاية الرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية.

بدا أهتمام د. على عجوة بالمشكلة السكانية وتنظيم الاسرة منذ ان كان معيدا بقسم الصحافة بكلية الآداب بجامعة القاهرة حيث سجل لدرجة الدكتوراة موضوعا عن دور الاعلام فى تنظيم الاسرة بالريف المصرى اختير بعد حصوله على الدكتوراة للعمل مستشارا لبحوث تنظيم الاسرة بجهاز الاسرة والسكان.

اسهم . عجوة فى تطوير اللائحة الدراسية لكلية الاعلام منذ توليه مهام منصب وكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب منذ عام ٨٣ والى ٨٦ ومن عام ٩٤ والى الآن.. كما اسهم فى تطوير لائحة قسم الاعلام بجامعة الملك عبدالعزيز بالمملكة العربية السعودية خلال فترة اعارته لهذا القسم منذ عام ٧٨ وحتى ٨٢ والتى بدأت عقب انشاء القسم مباشرة.

وضع د. على عجوة خطة الدراسة لشعبة العلاقات العامة بقسم الاعلام بجامعة الامارات العربية المتحدة خلال زيارته للقسم فى النصف الاول منذ عام ٩٥.

شارك د. عجوة فى كثير من الندوات داخل جامعة القاهرة وخارجها على مدى ثلاث وعشرين سنة منها المشكلة السكانية وتنظيم الاسرة.. والعلاقات العامة فى الهيئات الحكومية وغير الحكومية.. ودور الاعلام فى مواجهة مشكلات البيئة.. وفى تيسير العلم بالقانون.. ونشر الوعى الامنى.. وتحسين العلاقات بين الشرطة والجماهير.. والاعلام وترشيد استهلاك المياه.. والاعلام الرياضى ودوره فى مواجهة العنف الجماهيرى والالتزام بالروح الرياضية.

تم اختياره لعضوية لجنة الشئون الدينية بالامانة العامة للحزب الوطنى التى تشكلت بقرار الامين العام للحزب رقم ١١١ لسنة ٩٤ برئاسة د. احمد عمر هاشم وضمت فى عضويتها ٢٧ عضوا من علماء الدين الاسلامى فى مصر.. واختير د. على عجوة عضوا بالمجالس القومية المتخصصة منذ عام ٨٥ وحتى الآن فى قطاع الاعلام وشارك بشكل فعال فى وضع توصيات هذه اللجنة لتطوير العمل الاذاعى والتليفزيونى.

للدكتور على عجوة العديد من البحوث المنشورة ومنها العلاقات العامة وقضايا التنمية فى مصر وضع فيه اصول التعامل مع المشكلات الاجتماعية والسياسية الاقتصادية والادارية بالاضافة الى دور وسائل الاتصال الجماهيرية والهيئة العامة للاستعلامات.

وبحث بعنوان «العلاقات العامة الحكومية واهميتها فى الدول النامية» وهو محاولة علمية للتعرف على دور العلاقات العامة الحكومية فى احداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ والتى اوضحت عددا من الاخطاء الجسيمة تمثلت فى غياب العلاقات العامة الحكومية المصرية خلال الفترة السابقة على تلك الاحداث.

ومن ابحاثه ايضا «العلاقات العامة وقضايا الشباب فى مصر» وتناول فيه تحديد دور العلاقات العامة فى رأب الصدع الذى احدثته مرحلة طغيان المادة فى قيم الشباب والمجتمع المصرى بصفة عامة.. ودعت الدراسة الى ضرورة استعادة التوازن المفقود بين افراد المجتمع ومؤسساته المختلفة والذى ينعكس بصورة حادة على الشباب لما تتميز به هذه الشريحة الاجتماعية من قلق وحيرة ازاء القيم المتصارعة فى المجتمع.

وللدكتور على عجوة بحث بعنوان «الاعلام الاسلامى وتحديات القرن الحادى والعشرين» اشار فيه الى ضرورة تغيير الواقع العربى وتطويره كاساس ينطلق منه الاعلام الاسلامى الى ارجاء المعمورة بقوة وفاعلية لتصحيح صورة المسلمين امام غير المسلمين.

وله عدد من المؤلفات اهمها: الأسس العلمية للعلاقات العامة والعلاقات العامة فى المنشآت المالية.

اشرف د. على عجوة على حوالى ١٠ رسائل ماجستير و١٠ رسائل دكتوراة.

ولد د. على عجوة فى ٢ اكتوبر ١٩٤٣ بمدينة الاسماعيلية.. حصل على الليسانس عام ١٩٦٦ من كلية الآداب بتقدير عام جيد جدا مع مرتبة الشرف.. والماجستير عام ٧٠ بتقدير جيد جدا.. والدكتوراة عام ٧٤ مرتبة الشرف الاولى.

عمل معيدا اعتبارا من ٢٠ سبتمبر ٦٧ ثم مدرسا مساعدا عام ٧٢ بكلية الاعلام ومدرسا عام ٧٤ واستاذا مساعدا عام ٧٨ واستاذا اعتبارا من ٨٣ ثم وكيلا لكلية الاعلام للتعليم والطلاب فى نفس العام ورئيسا لقسم العلاقات العامة ١٩٧٥ ووكيلا لشئون البيئة عام ٩٤ ومستشارا اعلاميا لوزارة الاشغال العامة والموارد المائية فى نفس العام وعضو المجلس القومى للاعلام وعضو المجلس القومى للسكان.

جمال حمزة



(الرياض) تطرح السؤال القضية، ماذا عن نظرة الإسلام؟

في المشكلة المائية؟

الصراع العربي الاسرائيلي حول الماء مبني على حسابات بشرية فقط..!!

د. الشثري: على المسلم ان يستشعر وجوب الاقتصاد في الماء وقد توافرت الأدلة التي تحرم الاسراف فيه

تحقيق

مناحي الشيباني

■ أخذت مشكلة المياه في الوطن العربي ابعاداً متعددة وزادت المشكلة تعقيداً لكثرة الدول المشتركة في الأنهار الدولية التي وصل عددها الى ثماني عشرة دولة ومن بينها دولة العدو الصهيوني التي بدأت في تضخيم مشكلة المياه وتهديد الأمن المائي، وعن اهمية هذا البعد وأهمية الماء بالنسبة للكائنات الحية وسبل الوصول اليه وازدياده والتوجيه بالترشيد منه مع اثنين من المشايخ وهما د. سعد بن ناصر الشثري كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية ود. ابراهيم الخضيري القاضي بالمحكمة الكبرى:

ففي البدء يقول د. ابراهيم الخضيري القاضي بمحكمة الرياض انه يجب ان يعتقد المسلمون ان الماء من عند الله وانه لو ائتمر أهل الأرض جميعاً على ان يحبسوا المطر ما استطاعوا لذلك طولاً أو على ان ينزلوه ما استطاعوا له طولاً الا بامر الله وإرادته.

ويقول الله سبحانه وبحمده

د. الخضيري: الماء من عند الله ولو ائتمر اهل الأرض على أن يحبسوا المطر ما استطاعوا

﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾ ويقول سبحانه وتعالى ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾ ويقول تعالى ﴿وانزلنا من السماء ماءً مباركاً﴾ ويقول جل وعلا ﴿ونزلنا من السماء ماءً طهوراً لنحيي به بلدة ميتة﴾ فالماء عصب الحياة والشريعة الاسلامية تنظر اليه على انه مصدر مهم يجب توفيره للناس ولهذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم «الناس شركاء في ثلاثة في النار والماء والكلأ» ولذلك يحتطبون جميعاً ويوقدون النار ويستفيدون منها جميعاً ويشربون الماء جميعاً والماء كما تعرف له أصلان في الشرع اما أن يكون مملوكاً فإذا أخرجه من البشر ووضعه بآلته فقد ملكه وله حق بيعه على الصحيح من أقوال أهل العلم بشرط أن لا يكون الناس في مجاعة ويستغل عطشهم فيغالي بأثمانه فإنه اذا اضطر الناس الى ذلك فلولي الأمر ان يمنعهم من بيعه وله أن يجعله بينهم يشربون منه جميعاً وقد قص الله علينا قصة ثمود حين عقر الناقة لما قال لهم صالح لها شرب ولكم شرب يوم معلوم فبعث اشقاها فعقرها فقال صالح بوحي الله لهم تمتعوا في داركم ثلاثة أيام فأهلكهم الله جميعاً وذلك عقوبة لهم حين قتلوا بهيمة كانت ترد الماء ومنعوها من حقها من ورود الماء وعصوا الله تعالى معصية عظيمة في

هذا الأمر المهم ومن هذا المنطلق انبه الى قضية جوهرية وهي ان الصراع العربي الاسرائيلي القائم يأخذ المنحى المائي بشكل خطير والتحكم بمصادر المياه سياسة تتخذها بعض الدول العظمى ولكن الاسلام يهيمن على كل ذلك ولا ريب اننا جميعاً ندرك ان الماء في الشريعة الاسلامية له ثلاث انواع ماء زمزم وهو ماء معظم مكرم قد قال عنه صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له وقال ماء زمزم طعام طعم وشفاء سقم وهذا الماء المبارك عظيم لا يحل لاحد ان يمنع الناس منه في موقعه وله اذا اخرجه بآلته ان يبيعه



المصدر : الرياض

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ / ٤ / [illegible]م

ويتملكه وكذلك النوع الثاني ماء الامطار وهذا ماء يرزق الله جل وعلا به عباده المؤمنين حين يلجأون إليه ويدعونه تضرعاً وخيفة وبذلك شرعت من أجل جلب الماء صلاة مهمة والماء في الشرع الاسلامي كما يعرفه علماء الامة الماء جوهر بسيط لطيف سيال بطبعه والمراد بكلمة بسيط ما لم يتركب من اجزاء مختلفة الطبائع كالعناصر الاربعة وبلطيف الكثيف كالشراب بسيال نحو الهوى وبطبعه يعني بقية المائعات فإنها تسيل بالمعالجة اما الماء فإنه سائل بطبعه ولا ريب ان الصراع العربي الاسرائيلي الصراع العالمي إن شئت أن تسميه حول الماء مبني على حسابات بشرية فقط ويتخيلون ان الجزيرة العربية سينضب ماؤها ولكن الله كريم جواد حيث إنه يغيث العباد.

الإسراف

وايضاً في قضية الماء ان الشريعة الاسلامية منعت من الاسراف فقال صلى الله عليه وسلم «لا تسرف ولو كنت على نهر جار» وقال عليه الصلاة والسلام (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه - ولمسلم منه ولابي داؤد ولا يغتسل فيه من الجنابة).

من هذا فإن الشريعة الاسلامية اعطت الماء اهمية كبرى بل ان القرآن الكريم نبهنا الى مصادر المياه وان اصل مصدرها هو الله سبحانه وتعالى يعطيها من يشاء وان من اسباب جلب الماء الاستغفار قال تعالى ﴿فقلت استغفروا ربكم أنه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم باموال وبنين﴾.

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو كما رواه ابن عمر فيقول اللهم اسقنا غيثاً مغيثاً هنيئاً مريئاً مريحاً سحاً غدقاً ..... الى آخره.. وغير ذلك من الادعية.

وهذا دليل على ان الشريعة الاسلامية التي شرعت من اجل الماء صلاة وجعلته قوام الحياة فيه يحيى الناس ولهذا اوجبت على المسلمين ان يعنوا بوقف الماء فجعلت وقف الماء من أعظم الصدقات الجارية التي ينفع بها بل جاء في الحديث الصحيح ان امراة بغية من بني اسرائيل سقت كلباً يلهث وقالت انه اصابه من العطش ما اصابني وكانت قد عطشت عطشاً شديداً فغفر الله لها بسقياها الماء وهكذا فإن سقيا الماء من أعظم القرب كما امر النبي صلى الله عليه وسلم بسقاية الحاج وكما قال الله تعالى ﴿اجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر﴾ الى غير ذلك من القربات ونلحظ الشريعة الاسلامية جعلت الماء موضع عبادة في كثير من الاحوال فهي جعلته في مجال الصدقة موضع عبادة فيتصدق به وهو من أعظم القرب ولهذا فهو اصل مهم من اصول الحياة ولذلك جاء الاسلام بحمايته وضمانه ووضع له قواعد واحكاما وصنفت المصنفات الكثيرة في احكام المياه التي تبين أهمية هذا الماء وكونه من أسباب الحياة ،لكن يجب ان يعتقد المسلمون ان الماء من عند الله وانه لو ائتمر اهل الأرض جميعاً على ان يحبسوا المطر ما استطاعوا لذلك طولاً او على ان ينزلوه ما استطاعوا له طولاً إلا بأمر الله وإرادته وهكذا لو ائتمر اهل الأرض جميعاً على ان يجيعوا أو يعطشوا اهل الجزيرة ما استطاعوا لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما الفقر اخشى عليكم ولكن اخشى ان تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الاكلة على قصعتها واخبر صلى الله عليه وسلم ان الجزيرة تعود مروجاً وأنهاراً كما كانت من قبل واليهود والنصارى يقرأون في كتبهم أن الجزيرة العربية تفيض لبناً وعسلاً وخيرات كثيرة ولا تكون هذه الخيرات إلا بوجود الماء وهو نعمة من نعم الله عز وجل يجب ان نحرص عليها ونعنى بها.

الترشيد حتى في الوضوء

اما الدكتور سعد بن ناصر الشثري فإنه يبين اذا تأمل الانسان ما أنعم الله به علينا من نعم وفيرة في هذه البلاد واستعرض التاريخ منذ أول ازمانه يجد الانسان ان هذه الجزيرة لم يمر بها زمان مثل هذا الزمان من جهة رغد العيش وتوفر وسائل الراحة مطلقاً، نعمة الامن التي نعيشها نعمة عظيمة لكنه قد مر على الجزيرة أوقات مماثلة لهذا الوقت في نعمة الامن مثل وقت الخلفاء الراشدين الثلاثة وزمن الدولة السعودية الاولى، أما نعمة رغد العيش فلا يجد المطلع على التاريخ زمنا مماثلا لهذا الزمن فيه، بل ان المرأ عندما يقارن حال المتوسطين في هذه البلاد مع حال ملوك الازمنة الأولى مثل كسرى وقيصر يجد ان أهل زمننا أرغد منهم في وجوه عديدة، مما يجعل المرء يستشعر وجوب شكر الله عز وجل على هذه النعمة، والله عز وجل قد أمر بشكر نعمه كما قال تعالى: ﴿واشكروا لي ولا تكفرون﴾، والمستفيد من شكر الله هو العبد لأن الله غني عن عباده، فالعاقبة الحسنة في الآخر والحياة السعيدة في الدنيا للشاكرين كما قال سبحانه ﴿وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد﴾ فوعد الله الشاكرين بالمزيد من النعم وتوعد من كفر بالنعم وصرفها في غير مصارفها بالعذاب الشديد وذلك بسلب النعم عنهم فإن العبد يحرم الرزق بالذنب يصيبه وقد ورد من وجوه متعددة «ما أعطي أحد الشكر فمنع الزيادة» ولهذا كان النبي ﷺ يعلم من يحب الدعاء لله بطلب الاعانة الشكر «يا معاذ إني احبك فلا تدعن دبر كل صلاة: اللهم اعني على شكرك وذكرك وحسن عبادتك».

وان من نعم الله علينا ان هيأ لنا دولة وولاة حرصوا على حاجات المواطنين والمقيمين في هذه البلاد، ومما حرصوا عليه توفير المياه لكل مواطن ومقيم، فتجلب المياه آلاف الاكيال لتلبية حاجته، بل ان مياه البحار المالحة تحلى بالمكائن المكلفة وتجلب من خلال الانابيب العظيمة إلى كل شخص في



بيته، فكل قطرة من هذه المياه تكلف التكاليف الباهظة، بل ان كل قطرة تذهب سدى بلا منفعة قد حجبت عمن يستحقها ممن يجلب المياه بسيارات النقل لعدم وصول المقدار الذي يحتاج إليه، مما يجعل المرء المسلم يستشعر وجوب الاقتصاد في استعمال المياه، وقد توافرت النصوص الشرعية الدالة على تحريم الاسراف في الماء.

ومنها قول النبي ﷺ: «انه سيكون في هذه الامة قوم يعتدون في الطهور والدعاء» كما روى أهل السنن بإسناد صححه ابن حبان والحاكم، ومن الاعتداء في الطهور الإسراف في استعمال الماء، مما جعل الإمام أبا داود يبوب على هذا الحديث بقوله «باب الإسراف في الماء»، فإذا كان الإسراف في استعمال الماء في العبادات الشرعية منهي عنه، فكيف بالإسراف فيه في غير ذلك، ان الوضوء والنظافة والاغتسال مطلوبة شرعا ولكن ليس معنى ذلك ان نسرف في استخدام المياه.

ولهذا كان النبي ﷺ يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمد، والمد مقدار يملأ اليدين المتوسطتين، والصاع تقريبا لتر وربع، فانظروا هل اقتدينا بالنبي ﷺ في مقدار الماء المستخدم في هذه العبادات، الشرع جاءنا بجعل الوضوء اربع مرات من الامور المحرمة شرعا، لقد توضأ النبي ﷺ ثلاثا ثم قال: «هذا الوضوء، فمن زاد على هذا فقد اساء أو تعدى أو ظلم» كما روي أهل السنن بإسناد صححه ابن خزيمة، ولذلك فإن من المقرر شرعا تحريم الإسراف في استعمال الماء وقد وقع الاجماع على ذلك كما حكاه غير واحد من العلماء، وممن حكى الاجماع في ذلك الامام البخاري في صحيحه ان الاقتصاد في استعمال الماء من شكر الله على هذه النعمة العظيمة نعمة الماء، فإذا اردنا من رب العزة والجلال ان يرحم عباده بإنزال الامطار فعلينا باجتناب المعاصي ومنها الإسراف في الماء لأنه كما سبق التنويه عليه شكر النعم مؤذن بالزيادة فيها وكفر النعم سبيل للحرمان منها.

اسأل الله عز وجل ان يلهم الجميع شكر نعمه، كما اساله سبحانه ان يوفق الجميع للاقتصاد في استعمال الماء وتجنب الإسراف فيه، كما اساله سبحانه ان يوفق ولاة امورنا لخيري الدنيا والآخرة وان يجزيهم افضل الجزاء على اهتمامهم بتيسير مطالب الناس وتلبية حاجاتهم وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



المصـــدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريـــخ : ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٠

بحضور ٤٥٠٠ خبير و ١٣٠ وزيرا فى هولندا: [١]

إعلان «لاهاى ٢٠٠٠» ورؤية للمياه الدولية فى القرن الجديد

العالم العربى

الأفقر عالميا

وحوض النيل

الأمثل دوليا

هى بالفعل اول ثورة عالمية للمياه فى التاريخ البشرى.. تلك التى تمخضت عنها اضخم تظاهرة سلمية عالمية أعلنت عن نفسها امام اكبر مؤتمر دولى فى التاريخ العالمى لبحث مشاكل وقضايا المياه العذبة على الارض.

إنه تجمع فريد جدا وخاص جدا، ذلك الذى تم فى لاهاى بهولندا من ١٧ الى ٢٣ مارس الماضى، بحضور اكثر من ٤٥٠٠ خبير مياه عالمى و ١٣٠ وزيرا للمياه والموارد المائية. وقد دشنوا هذه الثورة رسميا بصدور إعلانهم الوزارى «لاهاى ٢٠٠٠ للمياه»، وبإعلانهم رؤيتهم المستقبلية للمياه فى القرن الجديد بعد ان شارك فى وضعها اكثر من ١٥ الف خبير عالمى ومحلى فى اكثر من ١٧ منطقة عالمية، اسفرت عن هذه الرؤية التى انقسمت الى خمس رؤى قارية، باعتبار ان الرؤية الخاصة بالأمريكتين رؤية واحدة. واستغرق الإعداد لهذه الرؤية الشاملة نحو ثلاث سنوات منذ انطلاق اعلان مراكش للمياه فى مارس ١٩٩٧ بالمغرب والذى دعا الى هذه التظاهرة السلمية التى تمت فى موعدها تماما تحت رعاية ملكة هولندا بياتريس وولى عهدها الأمير وليام الكسندر.

رسالة لاهاى:
أحمد نصرالدين



وكل هذا النشاط هو نتاج أحرزه جهد خاص ومضن للمجلس العالمى للمياه الذى اتبع الاعلان والرؤية بثلاثة سيناريوهات لمواجهة ندرة المياه، ومنع الحروب التى قد تنتج عن ذلك. وقد تبين ان المنطقة العربية هى الاسوأ والأفقر مائيا على مستوى العالم، وأن دول حوض النيل وتعاونها السلمى لاقتسام موارد النهر المائية والطبيعية هى نموذج يحتذى دوليا لمنع حروب ونزاعات المياه فى الحوض الدولى المشترك.

وعلى مدى سبعة ايام كاملة، فى لاهاى بهولندا، عقد الملتقى الدولى الثانى للمياه للقرن الجديد تحت رعاية حكومة هولندا وملكتها بياتريس وابنها ولى العهد وليام الكسندر. والتنظيم والإعداد تم تحت اشراف المجلس العالمى للمياه الذى يراسه عالمنا الكبير الدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والذى راس المؤتمر.

وانقسمت أعمال الملتقى لمناقشة كل القضايا التى جاءت بكل من الرؤية والإعلان من خلال عقد ٨٠ جلسة عامة وتنظيم عدد من الجلسات الخاصة على مدى خمسة ايام، لمناقشة الرؤى العالمية الخاصة بكل قارات الدنيا الست، وكان اليوم الاول مخصصا لقارة اوروبا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢/٤/٢٠٠٠

والبحر الابيض المتوسط، والثانى لإفريقيا والشرق الأوسط والمنطقة العربية، والثالث لقارة اسيا، والرابع لقارة استراليا والشرق الأدنى ودول الباسفيك وجزر المحيط الهادى، واليوم الخامس خصص للقارتين الأمريكيتين، وكان اليومان السادس والسابع للمؤتمر الوزارى والاحتفال الرسمى للأمم المتحدة بيوم المياه العالمى ٢٢ مارس من كل عام.

وشارك فى المؤتمر نحو ٤٥٠٠ باحث وخبير فى الحكومات والمنظمات الدولية العاملة فى كل المجالات المتعلقة بالمياه، من خلال حضور ٢٥٠ وفدا رسميا و١٣٠ وزيرا واكثر من ٥٠٠ صحفى من جميع انحاء العالم.

مفاجات منذ البداية

بدات الجلسة الافتتاحية الرئيسية للملتقى والمؤتمر بعروض فنية مبهرة شدت إنتباه الجميع، ثم القى الدكتور محمود ابوزيد رئيس المؤتمر ورئيس المجلس العالمى للمياه الكلمة الرئيسية، وكانت المفاجاة هى اعتراض مسجل بطريقة مشددة للمنظمات غير الحكومية ضد تسعيرة المياه وخصخصة مشروعاتها واعتبار المياه سلعة، وذلك ضد مشروع الرؤية المستقبلية للمياه العالمية الذى تم طرحه قبل اعلانه فى صورته النهائية وامتد الاعتراض لكل سياسات البنك الدولى التى تنادى بنفس السياسة.

وتوزعت جلسات المؤتمر ونقاشاته من خلال ١٦ قاعة كبيرة اطلق على كل منها اسم لنهر دولى كبير من انهار العالم الكبرى، لكن كان هناك نوع آخر من المفاجات، لكنها كانت من النوع السار بل والمبهج والمتمثلة فى تلك الاستعراضات والاهازيج والرقصات وعزف الالحان التقليدية التى تميز التراث الفنى والشعبى لكل قارة من القارات الست.

وكانت الاهتمامات الكبرى متجهة بخلاف الرؤية والإعلان الى الرؤى القارية وبؤر الصراعات التقليدية حول المياه فى العالم، وأيضا ما طرحه المجلس العالمى للمياه صاحب فكرة الرؤية الموحدة من توصيات سيتم الاتفاق بالفعل على تنفيذها، وتاكيد هذا النجاح واستمراره وتصاعده مع مرور كل ساعة من ساعات المؤتمر، وهو الأمر الذى اكدته الجلسات المخصصة للتقويم المستمر لأعمال الملتقى والمؤتمر.

الرؤى القارية:

شهد اليوم الأول للمؤتمر مناقشة ابعاد الرؤية الخاصة بقارة اوروبا ومنطقة البحر المتوسط، وأكدت المناقشات ضرورة وضع تشريعات قانونية صارمة داخل كل دولة من الدول المشتركة فى الأحواض النهرية الدولية داخل اوروبا لحماية المياه من التلوث والمحافظة على ايجاد نوعية جيدة من هذه المياه، وأكدت الرؤية معاناة بعض الدول خاصة فى الجنوب الاوروبى وشرق البحر الأبيض المتوسط من نقص المياه وتوافر المياه فى الاجزاء الشمالية، وحذرت من نقص الأمن القومى والبعد الأمنى فى الجمهوريات السوفيتية المنحلة، ومن احتمال قيام حروب بسبب الصراعات على استحواذ المياه فى هذه المناطق، وطالبت بضرورة معالجة كارثة نهر الدانوب التى ادت الى القضاء على كميات كبيرة من الأحياء المائية به، وبضرورة الحذر من تكرار هذه الكارثة فى مواقع اوروبية اخرى خاصة فى دول البلقان.

وشهد اليوم الثانى استعراض الرؤية الإفريقية لقارة إفريقيا، والرؤية العربية للمنطقة العربية والشرق الأوسط، وثبت من المناقشات أنه لابد من ادارة الأحواض المشتركة للأنهار الافريقية بآليات مشتركة تجمع بين دول الحوض الواحد والأحواض الفرعية، مع ضرورة الاحتذاء بنموذج دول حوض نهر النيل الذين اتفقوا على إطار قانونى تتشكل من خلاله اليات عامة على مستوى الحوض وعلى مستوى الأحواض الفرعية لإدارة موارد النهر المائية والبيئة الطبيعية بطريقة علمية وادارية شاملة.

وعرضت الدكتورة راوية فنصوة خبيرة المياه بالأمم المتحدة وبمنظمة الاسكوا، الرؤية العربية التى حضر جلستها عدد كبير من الخبراء العالميين ورجال الاعمال وممثلى الشركات التجارية الكبرى، وتضمنت ضرورة انشاء وحدات تكنولوجية سريعة لتحلية المياه المالحة ومياه الآبار الجوفية العميقة نظرا لقلة مواردها المائية الطبيعية العذبة، وباعتبارها اسوأ مناطق العالم فى توافر هذه الموارد.

وتبين ضرورة لجوء الدول العربية الى الأخذ بالسياسات المائية والاقتصادية المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائى العربى بالزراعة وانتاج الغذاء فى الدول المتوافر فيها موارد مائية، كالسودان ومصر والعراق والمغرب، وعدم استخدام الموارد المحدودة من المياه فى الزراعة فى الدول المهددة بنضوب مواردها مستقبلا، والاعتماد على التعدين بالدخول فى عالم الصناعة والمنتجات الصناعية.

وحذرت الرؤية من التوجهات العالمية الناشئة عن العولمة والتى تهدد العالم العربى باحتكار امنه الغذائى وزراعته وانتاجه من الغذاء، وطالبت بضرورة اشراك الجهات الدولية المانحة والحكومات الكبرى وحكوماتها المحلية فى تنفيذ مشروعات توفير المياه، وتعظيم الموارد المائية المتاحة لها.

وخصص اليوم الثالث لرؤية القارة الآسيوية، وبدات المناقشة على غير المتوقع بالاشادة بالتعاون الناجح بين ثلاث دول فقيرة فى مواردها المائية، وهى دول: إسرائيل وفلسطين والأردن، لكن ثبت أن النظرية شئ، والتطبيق شئ آخر، والواقع شئ ثالث مختلف تماما عما هو معمول به فى المنطقة، وثبت انه لاغنى لإسرائيل عن الأطماع فى المياه العربية برغم نفى زعيمها شيمون بيريز الذى حضر رئيسا لوفدها فى المؤتمر ذلك، وكرر عدم وجود اى أطماع إسرائيلية فى المياه العربية خاصة الليطانى.

وأكدت استعراضات الرؤية الآسيوية وجود مناطق متنازع على مياهها فى اسيا، مثل الهند والباكستان وبنجلاديش، وبوجود عجز كبير فى موارد الأنهار اليابانية والصينية وفى مناطق بحر الاورال. ولمزيد من الفاعلية لفض هذه المنازعات التى ترقد تحت السطح اوضح المجلس العالمى للمياه طريقته المثلى بان اقترح انشاء الية جديدة تسمى المجلس العالمى للمياه والسلام لفض المنازعات بالطرق القانونية والفنية، عن طريق خبراء فنيين متخصصين، وشخصيات عالمية مرموقة. وطالبت الدول الآسيوية بالاحتذاء بدول حوض النيل لفض هذه المنازعات بالطرق السلمية وبالتعاون السلمى.

كما تميز يوم اسيا بجلسته الرئيسية التى تحدثت فيها الملكة نور الملكة الأم فى الاردن، التى أكدت سهولة توضيح احتياجات الانسان من المياه لجميع الأغراض فى نفس الوقت الذى يصعب فيه تحديد احتياجات الطبيعة من هذه المياه للابقاء على التوازن البيئى الطبيعى الذى اصبح مهددا من تصرفات الانسان وجرائه على هذا التوازن، وهذه البيئة وهذه الطبيعة، وطالبت بضرورة فرض البعد الاجتماعى عند التفكير فى تهجير السكان وتركهم بيئتهم تحت اى مسمى.

وتميز اليوم الرابع، يوم قارة استراليا والشرق الأدنى ودول الباسفيك والجزر الواقعة بالمحيط الهادى، بثبوت وجود مناطق غير قليلة تعانى الجفاف والتصحر فى بعض الأجزاء، ومن الوفرة الكثيفة والغزيرة للمياه فى مناطق أخرى مما يدعو لاتخاذ اساليب ادارية متكاملة وحديثة لإحداث التوازن بين هذين النقيضين لمصلحة جميع سكان هذه المناطق.

وكان اليوم الخامس، هو يوم الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وقد



المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٢/٤/٢٠٠٠

طولبنا خلاله بضرورة العمل على إيجاد قيادات ادارية جديدة من الشباب من الجنسين لإقرار سياسات مائية متوازنة، وتحقيق تنمية شاملة متكاملة من خلال هذه الادارة الحديثة، وذلك بمشاركة رجال الأعمال والحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية.

الرؤية المستقبلية

ثم تحدث الحاضرون عن أهم ملامح الرؤية المستقبلية التى حددها المؤتمر بالنسبة لندرة المياه العذبة وتلوثها وتدهور نوعيتها وتناقصها بسبب زيادة السكان واحتياجاتهم المتزايدة منها بطريقة أدت الى زيادة الطلب عن المعروض منها، مما أدى الى المطالبة بضرورة العمل على الترشيد وتعظيم الاستفادة من كل نقطة مياه متاحة، والاشتراك والتعاون السلمى بين الدول المتشاطئة فى نهر دولى واحد لتعظيم الاستفادة من هذه الموارد.

وقد اتخذ الدكتور أبوزيد عددا من الخطوات والإجراءات التنفيذية المستقبلية التى تجعل من تنفيذ ملامح رؤيته المستقبلية لمياه العالم فى القرن الجديد امرا ممكنا ومقبولا وقابلا للتنفيذ بسهولة ويسر دون إجهاد البشرية والحكومات والمنظمات الدولية فى انشطة نظرية صعبة التطبيق والتنفيذ، ومنها إعلان تشكيل الية جديدة أو مجلس عالمى جديد للمياه والسلام لحل منازعات المياه بالدراسات القانونية والتاريخية، وتقديم الحلول بالدراسات العلمية الفنية التى يقوم بإعدادها خبراء دوليون.

ذلك الى جانب إعلانه عن إنشاء نظم جديدة للمراقبة والمتابعة عند تنفيذ الرؤية العالمية فى كل موقع اقليمى، وعلى أن تنشا نظم فرعية طبقا للنظام الجغرافى العالمى لإعداد التقارير والدراسات الفنية التى تجعل من الصعب جدا حدوث اى خلل يصاحب هذا التنفيذ الواقعى، وعلى ان تتجمع كل هذه التقارير والدراسات فى تقرير عام شامل يقدم لبرنامج التنمية الدائمة لمنظمة الأمم المتحدة الذى يعلن كل عامين مع إعلانه ايضا عن وضع دراسة فعلية لإنشاء بنك للتنمية تسهم فيه كل البنوك والحكومات الكبرى فى العالم المتقدم للمساهمة فى إنشاء مشروعات إعادة توزيع الموارد المائية بعدالة وحياد فى العالم كله، وصندوق للمساعدات المالية والفنية يخصص لجميع الدول النامية وفقراء العالم.

ليس هذا فقط، بل اعلن نائبه الدكتور على شادى عن وجود خطة متكاملة لدعم ماجاء بالرؤية والإعلان والآليات المعلن عنها، وتقوم اساسا على الانتهاء من تنفيذ ووضع ثلاثة سيناريوهات وحلول بديلة تعتمد على استخدام إسقاطات مشاكل المياه فى العالم كله حتى عام ٢٠٢٥، وباستخدام هذه الاسقاطات فى تامين احتياجات أفراد البشرية من المياه والصرف الصحى اذا ما تم العمل بها. ويقضى البديل الاول الذى يفترض السير سيرا طبيعيا فى اتباع السياسات والبرامج المائية الحالية بدون تغيير او تدخل حتى عام ٢٠٢٥، وهو الأمر الذى سيؤدى الى إيجاد أزمات وكوارث وأخطار تهدد البشرية كلها منها حرمان نصف سكان العالم من التمتع بخدمة الصرف الصحى والمياه النقية للشرب والاستخدامات المنزلية.

والسيناريو الثانى، أوضح بعد التدخلات والاعتماد على الحلول الوسط التى تؤدى إلى السيطرة على النمو السكانى وبذل جهود جدية لإحكام السيطرة على الادارة المتكاملة والشاملة للموارد المائية فى العالم، وبتغيير سلوكيات الأفراد. أما البديل أو السيناريو الثالث، فيعتمد على وجود رفع حقيقى فى الوعى والثقافة المائية لكل افراد البشرية ينفذ بأسلوب حديث وجديد وجيد، سيؤدى الى توفير جميع احتياجاتها من المياه والصرف الصحى المناسب وذلك باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ورءوس الأموال الكبيرة، ومعالجة القصور فى الوضعين البيئى والمائى العالميين ومعه تنجو البشرية من كل أخطار نقص المياه.

كما تم الإعلان عن موافقة الملك محمد السادس ملك المغرب على تخصيص مائة ألف دولار كل ثلاث سنوات لتمويل منح جائزة دولية على غرار جائزة نوبل للسلام تمنح لأفضل المؤسسات أو الشخصيات العلمية العاملة فى مجال المياه، بما يخدم قضية المياه العالمية وحل مشاكلها. وأعلن ايضا استضافة حكومة اليابان لأعمال الملتقى الدولى الثالث للمياه فى القرن الجديد عام ٢٠٠٣، وفى كندا عام ٢٠٠٦.



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٤/٢٠٠٠

أولبرايت.. وأمن المياه

بقلم :
د. محمود وهيب السيد

في تصريح لمادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الامريكية يوم ١١ ابريل الحالي وأثناء الاحتفال المقام بواشنطن بمناسبة يوم الارض، اقترحت فيه تشكيل تحالف عالمي لامن المياه لمواجهة أزمات عسكرية وسياسية محتملة بسبب نقص المياه.. وذلك بدعوة دول العالم المعنية بالقضية إلى اجتماع خلال هذا العام لمناقشة الفكرة، وأوضحت أولبرايت ان المبادرة الامريكية تهدف إلى الحفاظ على مصادر المياه وتفادي حدوث ٥ ملايين حالة وفاة سنويا بسبب الجفاف وتلوث مياه الشرب وأكدت أن الانسان لايمكن ان يكون امنا إذا كان الهواء الذي يتنفسه والمياه التي يشربها ممتلئين بالمخاطر.. وأشارت إلى أن نقص المياه يكون في أحيان كثيرة بسبب صراعات مسلحة مثل حالة الصومال والكونجو، كما يؤدي إلى إضطرابات إقليمية في مثل حالة الشرق الاوسط.. وأضافت ان التحالف المقترح لن يكون على غرار حلف شمال الاطلنطي الذي تقتصر عضويته على دول بعينها ويمثل الحكومات فقط بل سيكون تحالفا يقوم على ترتيبات اقل رسمية، وأشارت إلى أن هذا التحالف سيكون مفتوحا امام الحكومات والجمعيات الاهلية والخبراء، وأضافت ان واشنطن ستدعو ممثلي الدول الرئيسية لعقد اجتماع في العاصمة الامريكية خلال هذا الصيف لاجراء محادثات حول قضايا المياه.

لقد عبر هذا الاقتراح بتشكيل تحالف عالمي للمياه عن مدى ما تشكله قدرة المياه في العصر الحديث من حرج بالغ وأهمية العنصر وحيويته في تشكيل نوع وحجم الصراع الدولي والعلاقات الدولية عموما في الحقبة التالية.. لقد قررت الاحصائيات العلمية المنشورة ان حجم ما هو متاح من المياه على سطح الارض لايكفي بالمرة احتياجات الانسان المختلفة سواء أكانت للشرب وبقية الاستخدامات المنزلية الاخرى ام للزراعة والصناعة وبقية الانشطة الانتاجية والخدمية المتنوعة .. الأمر الذي جعل مراكز الدراسات المستقبلية المختلفة والمعنية بالتنبؤ بأحوال العالم في الفترة القادمة تجعل من المياه والصراع حولها السبب الرئيسي في المحراك السياسي والاجتماعي الذي سيشهده العالم مستقبلا وسيكون سببا في تغيير خريطة القوى السياسية والاجتماعية والجغرافية ايضا في الايام القادمة، ولعل في استعراض الاسباب الظاهرة لتوقف محادثات السلام على المسار السوري الاسرائيلي والتي أعلن انها تعثرت على الضفة الشرقية لبحيرة طبرية المقابلة لسوريا ما يعبر بصدق عن تلك الحقيقة.

لذلك فالظن أن اقتراح مادلين أولبرايت هذا في عموميته قد أصاب كبد الحقيقة.. حيث وضعت أصبعها على بيت الداء ولفتت الانظار والانتباه إلى حتمية اتخاذ اجراء حدوته في تصريحها ايضا يضمن- من وجهة نظرها- تفادي حدوث ٥ ملايين حالة وفاة سنويا بسبب الجفاف وتلوث مياه الشرب والمزيد من الصراعات الدولية. إلا انه كما سبق ان أكد حكماؤنا ومن سبقنا ان الشيطان يكمن دائما في التفصيلات، فإنه في ثنايا هذا الاقتراح ما سيجعل معظم دول العالم المعنية بالمياه او الرئيسية فيه تخشى من انضمامها لهذا التحالف وتتوجس من شكل وهدف تدخله لحل المشاكل او الصراعات التي تنشأ بسبب المياه.. وأيضا لا تضمن الا يتحول هذا التحالف لاداة طيعة لخدمة أهداف الولايات المتحدة فقط.

فخبرتنا السياسية والتاريخية السابقة.. وعن تحالفات أو حتى أزمات قادتها الولايات المتحدة، لاتبشر أبدا بإمكانية أن يكون هذا التحالف الجديد المزمع إنشاؤه هادفا للخير أو لتحقيق العدالة وحفظ الحقوق فقط، دون أن يكون للولايات المتحدة أهدافها الذاتية وأغراضها الدفينة والتي تستهدف تحقيقها من جراء تشكيل هذا التحالف.. حدث ذلك إبان تشكيل التحالف الدولي برئاستها والذي تصدى لمؤامرة غزو صدام حسين للكويت.. وأيضا في البوسنة والهرسك وكوسوفا، كان هناك دائما أهداف خفية وأغراض مستترة.. وسياسات يحاك لها في الخفاء وتحالفات تنشأ في الظلام.. من أجل إنجاز مهام لايستفيد منها أحد إلا الولايات المتحدة واستراتيجيتها وإحكام قبضتها على بقاع العالم الاقليمية المختلفة.. وكي يكون القرن الـ٢١ الحالي قرنا أمريكيا خالصا.

ولما كان هذا التحالف قد ارتبط هدف تشكيله بموضوع المياه، وهو السبب الرئيسى فى الصراعات القادمة حيث اضمحل كثيرا بفعل التقدم التكنولوجى الوزن النسبى لبقية العناصر الطبيعية الاخرى، وانعدمت الصراعات السياسية والاقتصادية القائمة لاسباب ايدلوجية.. كما ثبت زيف مقولة صمويل هينتجتون الشهيرة فى صدام الحضارات وصراع الثقافات التى سادت بالامس القريب.. فإن هذا لابد أن يعطينا السبب الكافى والقوى كى ندعو إلى ضمان أن يكون هذا التحالف الدولى معبرا بصدق عن مصالح وحقوق كافة شعوب العالم.. وأن يكون الهدف الظاهر والباطن من تشكيله خير ورفاهية وامن البشرية جميعا وليس فقط مصلحة الولايات المتحدة ومن تدور فى فلكها كاسرائيل وتركيا مثلا بالشرق الاوسط. ولعل ما يزيد من مخاوفنا فى هذا الشأن ما أعلنته الوزيرة الامريكية فى صلب اقتراحها هذا بان هذا التحالف المقترح لن يكون على غرار حلف الاطلنطى الذى تقتصر عضويته على دول بعينها ويمثل الحكومات فقط.. بل سيكون تحالفا يقوم على ترتيبات اقل رسمية.. الامر الذى يعطى المجال كى يخرج من اى إطار محدد أو بناء تنظيفى معد مسبقا ولائحة بالمهام وقائمة أهداف متفق عليها من قبل.. اى ان يكون خاضعا لظروف كل حالة أوصراع ومدى حجم تأثير القوى المتداخلة او المؤثرة فيه.. اى ستكون الغلبة فقط للجانب الذى تؤيده امريكا فقط.

انه موضوع جد لايحتمل الهزل او حتى الارجاء.. فالمؤكد ان امريكا فى سبيلها بالفعل لتنفيذ هذا الاقتراح.. ولن يمضى إلا عدة اشهر وتفاجأ دول العالم المختلفة.. وخاصة المصنفة ضمن فئته الثالثة والتى تعانى بالفعل ندرة أو شح المياه كدول افريقيا جميعها.. بتشكيل هذا التحالف.: وبه يصبح مصيرها مصير قوت يومها وحياة ابنائها فى قبضة تشكيل او تحالف هلامى رخو يتحكم فيه وتسيطر عليه الولايات المتحدة.. فتعود به تلك الدول إلى حقبة الاستعمار ولكن بشكل متفق مع ظاهره العولمة.. لذلك فلابد ان تتكاتف الجهود كى لايخرج هذا الاقتراح إلى النور إلا بشكل تضمن به تلك الدول تحقيق العدالة والامن والسلم الدوليين فى مصلحتها.. ولايكون كالسيف يسلط على رقبتها هى فقط.



المصـــدر : الــــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريــخ : ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٠

تقرير إخباري: «أزمة المياه».. «الحاجز الأخير» أمام عملية السلام في الشرق الأوسط

باريس ـ ا. ش. ا: يستأنف الفلسطينيون والاسرائيليون فى وقت لاحق مباحثات المرحلة المؤقتة فى محاولة لحل المشاكل المعلقة والتوصل إلى اتفاق سلام دائم قبل الثالث عشر من سبتمبر القادم.. ومن بين هذه المشاكل المعلقة «مشكلة المياه».

وقد اهتمت وسائل الاعلام الغربية بهذه المشكلة ونشرت مجلة «العربى» التى تصدر باللغة الفرنسية فى باريس تقريرا عن مشكلة المياه فى المنطقة.. واوضحت ان الامطار الغزيرة والثلوج التى انهمرت على المنطقة اوائل هذا العام واستقبلها السكان وخاصة المزارعين منهم بحفاوة لم تخفف من حدة قلق خبراء المياه.

وإزاء ذلك اعلنت وزارة المياه والرى فى الازدن خطة عاجلة هدفها مواجهة نقص المياه خلال الصيف القادم تقضى بحفر أبار اضافية واستئجار أبار خاصة بالاضافة إلى اجراءات تقنين استخدام المياه. وليست الاردن وحدها التى تعانى من مشكلة المياه فاسرائيل وفلسطين العربية وسوريا والعراق ولبنان ودول الخليج تعانى كذلك من توازن تركيبى بين رأسمالهم المحدود من المياه واستهلاكهم المتزايد منها. واشارت المجلة فى هذا الصدد إلى التقرير الذى اعدته جامعة الدول العربية بمناسبة المؤتمر الدولى لادارة المياه والسياسات المائية فى المناطق القاحلة الذى عقد فى الفترة من ١ إلى ٣ ديسمبر ١٩٩٩ فى عمان والذى اشار إلى ان ثلثى الدول العربية تخصص نحو الف متر مكعب من المياه خلال العام للفرد مما يعد احد اهم اسباب نقص المياه فى المنطقة.

واشار التقرير إلى انه عندما يصل استهلاك الفرد إلى ٥٠٠ متر مكعب من المياه فيجب على الدول ان تلجأ إلى اساليب غير تقليدية لتوفيرها والتى منها تحلية المياه وإعادة استخدامها.

ويقدر الخبراء ان عجز المياه فى الاردن والبالغ حاليا ١٥٥ مليون متر مكعب عام ١٩٩٩ سيصل إلى ٤٨٥ مليون متر مكعب عام ٢٠٢٠.. وحدد المسئولون الاردنيون ان يقل استغلال المياه قبل عام ٢٠١٠ فيها من ٤٣٠ مليون متر إلى ٢٨٠ مليون متر مكعب.

كما اعدت السلطات الاردنية برامج للحد من تسرب مياه الشرب من شبكات التجمعات السكانية الكبيرة خاصة فى العاصمة عمان التى تفقد ما يقرب من نصف المياه بسبب هذا التسرب.

من ناحية اخرى تأمل حكومة الاردن فى التعجيل بتنفيذ مشروعين احدهما استغلال مياه من طبقات الديسى التى تقع شمال البلاد والثانى انشاء سد الوحدة الذى يقع على نهر اليرموك والذى اقره كل من الاردن وسوريا عام ١٩٨٧ وتقدر تكاليفه بنحو ٢٥٠ مليون دولار لكنه توقف بسبب الممارسات الاسرائيلية والتقلبات التى شهدتها العلاقات بين عمان و دمشق وقد عاد المشروع إلى النور بعد تحسن تلك العلاقات.

وقد قامت سوريا خلال الربيع الماضى بتزويد الاردن بسبعين الف متر مكعب من المياه فى اليوم ولمدة اربعة اشهر اى باجمالى ٨٠ مليون متر مكعب وذلك لمساعدتها فى مواجهة أثار الجفاف مما كان له اثره الايجابى خاصة ان هذا القرار اتخذ بعد بضعة اسابيع من اعلان اسرائيل عدم استطاعتها تزويد الاردن بالخمسين مليون متر مكعب التى تنص عليها اتفاقية السلام الموقعة مع الاردن عام ١٩٩٤.

واشارت مجلة «العربى» التى تصدر بالفرنسية فى باريس إلى ان اسرائيل تخطط خلال مفاوضات الوضع النهائى مع الفلسطينيين واستئناف محادثات السلام مع سوريا للاحتفاظ بمصادر المياه التى استولت عليها فى الضفة الغربية والجولان.

ووفقا لتقرير اعده البنك الدولى فان اسرائيل تستخدم ٩٠٪ من مياه الضفة الغربية.. اما الفلسطينيون فيدبرون امورهم بالعشرة فى المائة الباقية بالرغم من ان الملحق «ب» من الاتفاق الخاص بالفترة المؤقتة الذى وقعته اسرائيل والسلطة

٠٠٠١٩٩



المصـــدر : الــــوفــــد

التاريـــخ : ٢٢/٤/٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفلسطينية فى الثامن والعشرين من ديسمبر ١٩٨٥ «اوسلو ٢» يلزم اسرائيل بالاعتراف بحقوق الفلسطينيين فى مياه الضفة الغربية.

ويختلف الوضع الاسرائيلى مع سوريا اذ ان بحيرة طبرية فى الجولان السورى تزود اسرائيل بـ ٧٧٠ مليون متر مكعب من المياه فى العام وهو ما يمثل ثلثى استهلاكها السنوى والسيطرة على هذه البحيرة هى احد اشد واصعب نقاط الخلاف بين سوريا واسرائيل.

ويرى الاسرائيليون استحالة الاستغناء عن جزء من مصدر مائى يستغلونه منذ ثلاثة عقود بعد الضم غير الشرعى للجولان.

وتؤكد مجلة «العربى» التى تصدر بالفرنسية فى باريس ان سوريا هى الوحيدة صاحبة الحق فى تحديد استخدام مياه الجولان وانه يجب كذلك ان يتضمن الاتفاق الذى سيتوصل إليه الاسرائيليون والسوريون حلولا لمشكلة المياه بعدم اغلاق الينابيع التى تغذى بحيرة طبرية.

وفى هذا الصدد ووفقا للمجلة يجب تكوين لجنة ثنائية مكلفة بالتحكم فى نقل المياه وبدراسة كيفية الاستغلال المشترك لمياه الجولان لخدمة دمشق وتل ابيب خصوصا فى ظل توصل جميع الخبراء إلى ان آليات التعاون الاقليمى والثنائى هى السبيل الوحيد لمواجهة ندرة المياه فى الشرق الاوسط.

من جهة اخرى تؤكد اللجنة الدائمة لمخزون المياه فى الشرق الاوسط والمكونة من خبراء مياه من الولايات المتحدة وفلسطين والاردن. واسرائيل ضرورة تبنى فكرة تقارب مائى اقليمى لادارة مصادر المياه كما تؤكد اهمية انشاء بنك اقليمى للمعلومات لمساندة سياسات المياه.

واشارت المجلة فى ختام تقريرها إلى انه يجب التوصل إلى حلول عادلة ودائمة للمشاكل الحدودية والسياسية بين اسرائيل وجيرانها العرب مستندة على مبادىء الشرعية الدولية والا ستفشل جميع المشاريع المشتركة لادارة المياه فى الشرق الاوسط.

